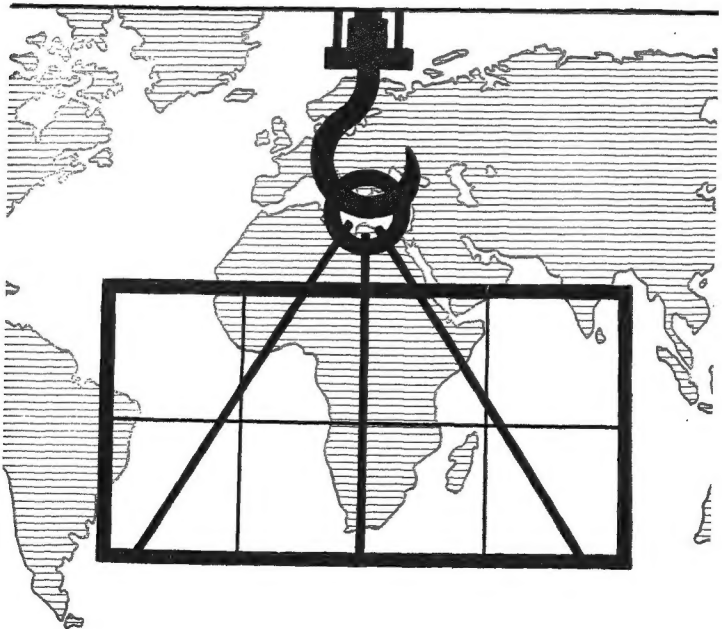


دكتور
محمد عبد الغنى سعدوى

عميد معهد البحوث
والدراسات الافريقية
جامعة القاهرة

الاقتصاد الافريقى والتجارة الدولية



دكتور

محمد عبد الغنى سعودى

معيد

معهد البحوث والدراسات الأفريقية
جامعة القاهرة

الاقتصاد الأفريقى والتجارة الدولية

مكتبة الأنجلو المصرية

١٦٥ شارع محمد فريد - القاهرة

رقم الإيداع ١٩٧٣/٤٦٤٢

محتويات الكتاب

صفحة

١٦ — ١

الفصل الأول : ملامح القارة :

المساحة ، البنية ، السطح ، المناخ ، السلاسل ، كثافة السكان ،
الموليد والوفيات ، البناء الاقتصادي .

الفصل الثاني : تطور تجارة إفريقية الخارجية : دخول إفريقية ميدان ١٧ — ٢٧
التجارة الدولية ، الذهب ، الملح ، العاج ، الرقيق ، نخل
الزيت ، المطاط وعصر النهب .

الفصل الثالث : مكانة إفريقية في التجارة الدولية : نمو التجارة الإفريقية ٢٨ — ٣٨
في النصف الأول من القرن العشرين ، أثر الحرب العالمية الثانية ،
مكانة إفريقية في التجارة العالمية ، أهمية التجارة لدول القارة .
عميد : التحليل السليبي (تصنيف الصادرات الإفريقية) مجموعة
المواد النباتية والحيوانية ، مجموعة المواد المدنية ، مجموعة المواد
المصنوعة ، الأقطار الإفريقية وعلاقتها بالمجموعات السليبية .

١١٣ — ٤٧

الفصل الرابع : الخامات النباتية :

القطن : تحدى الألياف الصناعية له ، مكانة إفريقية القطنية ،
القطن في مصر ، السودان ، أوغندا ، تنزانيا ، إفريقية الوسطى .
السييل : مكانة إفريقية العالمية في إنتاجه ، شروط نموه ، شرق
إفريقية ، أنجولا ، إقتصاديات السييل ، مشكلاته .

المطاط الطبيعي : مكانة إفريقية في إنتاجه ، ليبيريا ، نيجيريا .
الأخشاب : الحياة الشجرية في القارة ، استغلال الأخشاب ،
مشكلات الاستغلال التجاري في القارة ، السكتل الخشبية
والخشب المنثور .

(ب)

منحة

الفصل الخامس : الزيتيات :

نخيل الزيت : مكانة إفريقية في إنتاجه ، شروط نموه ١١٤—١٤٤

إستخداماته، توزيعه، نيجيريا، زائير، كنفو، برازيل، جابون،
الكرون ، الأسواق الرئيسية لزيت النخيل . القول السوداني :
مكانة إفريقية إنتاجاً وتصديراً، نيجيريا، السنغال، غينيا ، مالي .
زيت الزيتون : مكانة إفريقية ، تونس ، الإنتاج في تونس
والعوامل المؤثرة فيه . القرنفل : أهمية زنجبار ومبما في إنتاجه
مزارعه ونظام العمالة فيها .

١٤٥—٢١٦

الفصل السادس : المنشطات أو المنبهات :

البن : مكانة إفريقية في إنتاجه ، أنواعه في القارة ، الصادرات
الإفريقية ، ساحل العاج ، شرق أفريقية ، أثيوبيا ، أنجولا ،
الكرون ، مالاياش ، رواندا ، وبوروندي . الكافور :
إنتاج وصادرات إفريقية ، شجرة الكافور وشروط نموها ،
أنواع الكافور في إفريقية ، غانا ، المالمولوف في زراعة
كافور غانا ، مكانة غانا ، تسويق الكافور ، نيجيريا ،
ساحل العاج ، الكرون ، مشكلات إنتاج وتسويق الكافور
في إفريقية .

الشاى : تطور إنتاجه في القارة ، ظروف زراعته في شرق
إفريقية ، كينيا ، أوغندا ، تنزانيا . قصب السكر : تطور
إنتاجه في إفريقية ، الإنتاج ، هضبة جنوب إفريقية ، شرق
إفريقية ، موزمبيق ، جزر المحيط الهندي ، إفريقية الشمالية ،
مصر ، السودان . التبذ : مكانة إفريقية في إنتاجه وتصديره
المغرب ، الجزائر ، تونس . الدخان : مكانة إفريقية في إنتاجه
روديسيا .

صفحة

٢٢٦—٢٢٧

الفصل السابع : النافذة :

المخضيات : المغرب ، الجزائر ، تونس ، مصر . الموز :
صادرات القارة ، الصومال ، ساحل العاج .

٢٢٦—٢٢٧

الفصل الثامن : الصادرات المعدنية :

أهمية الصادرات المعدنية في اقتصاديات القارة والميدان العالمي ،
مشكلات التعدين في افريقية ، تطور الصادرات المعدنية ، موارد
الطاقة ، النتائج الاقتصادية لـ تمدين ، أثر التمدين على
الاقتصاديات القومية ، أثر التمدين على الخدمات الأساسية .

٢٢٤—٢٢٥

الفصل التاسع : البترول الإفريقي :

تطور أهميته - مكانته في الوقت الحاضر - الشركات الأجنبية
العاملة فيه ، الشركات الوطنية . بترول الجمهورية العربية الليبية ،
بترول الجزائر ، بترول مصر ، بترول أفريقية الغربية ، نيجيريا ،
أنجولا .

٢٢٥—٢٢٦

الفصل العاشر : الذهب واليورانيوم والماس :

الذهب : مكانة أفريقية ، جنوب أفريقية ، مشكلات التعدين
في جنوب أفريقية ، غانا ، زائيرى .
اليورانيوم : زائيرى ، جنوب أفريقية ، جابون
الماس : مكانة أفريقية ، نطاقاته في القارة ، زائيرى ،
سيراليون ، جنوب أفريقية ، أنجولا .

٢٢٨—٢٢٩

الفصل الحادي عشر : النحاس والحديد والبوكسيت :

النحاس : زامبيا ، زائيرى ، تصدير نحاس وسط أفريقية ،
أوغندا ، موزمبيق ، الحديد : تطور الإنتاج الإفريقي ،

صفحة

ليبيريا - موريتانيا ، الجزائر ، المغرب ، تونس ، سيراليون ، مصر .

البوكسيت : غينيا ، غانا .

الفصل الثاني عشر: المتجنيز والقصدير والفوسفات : ٣٢٦-٣٣٥

المتجنيز : جابون ، المغرب ، مصر القصدير ، زائير ، نيجيريا

الفوسفات ، المغرب ، تونس ، السنغال ، مصر

الفصل الثالث عشر: السلم المصنوعة وشبه المصنوعة: ٣٢٧-٣٤٣

نوعية الصادرات من السلم المصنوعة - تطورها في العقد

الأخير - أهمية الأقطار الأفريقية في تصديرها .

الفصل الرابع عشر: أسواق الصادرات ٣٢٨-٣٥٤

الأسواق الداخلية ، الأسواق الخارجية ، العوامل المؤثرة في

إتجاهات صادرات الدول الأفريقية .

الفصل الخامس عشر: الدول الأفريقية بين شقى الرخى ، مثالب عطف ٣٥٥-٣٦٩

التصدير ، الواردات والدول الموردة .

الفصل السادس عشر: محاولات الخروج من الأزمة ، لجان التسويق ٣٧٠-٤٠٠

تنوع الانتاج ، التكامل الاقتصادى الأفريقى

المراجع .

(ه)

فهرس الأشكال

سفل	الوئوع	مزمعة
١	أفريقية صياسيه	صدر الكتاب
٢	بنية أفريقية	٣
٣	المطر في أفريقية	٧
٤	الأقاليم المخاخية في أفريقية	٨
٥	الأقاليم النباتية في أفريقية	١٠
٦	السلالات والشعوب في أفريقية	١٣
٧	طرق التجارة في المصور القديمه عبر الصحراء	١٩
٨	تجارة الرقيق في القرن الثامن عشر	٢٣
٩	مكانة أفريقية في الصادرات العالمية	٣٢
١٠	نسب القطاعات المختلفة في الدخل القومي للدول الأفريقية	٣٣
١١	الصادرات الرئيسية للدول الأفريقية	٤١
١٢	الصادرات الرئيسية للدول الأفريقية	٤٢
١٣	صادرات السلع الرئيسية في أفريقية النامية	٤٥
١٤	القطن في أفريقية	٥٠
١٥	مساحة القطن وإنتاجه في مصر موزعا على المحافظات	٥٤
١٧	القطن في السودان	٦٥
١٨	القطن في أرض الجزيرة في السودان	٨٢
١٩	الشاي واليسل في شرق أفريقية	٩٠
٢٠	البين والكاسكاو والمطاط في ليبيريا	٩٩
٢١	الروء النابية في جابون	١١٢
٢٢	تخيل الزيت واليسل والمضيات في أفريقية	١١٧
٢٣	الغلات النقدية في جنوب نيجيريا	١٢١

(و)

سلسلة	الموضوع	صفحة
٢٤	تخيل الزيت والقطن في زائير	١٢٤
٢٥	القول السوداني في السنغال وغينيا	١٣٢
٢٦	الزيتون في تونس	١٣٩
٢٧	كثافة السكان في تونس	١٣٩
٢٨	مزارع القطن في زنجبار	١٤٣
٢٩	البن والكافور والقول السوداني والكروم في أفريقية	١٤٨
٣٠	الكافور والبن والأخشاب في ساحل العاج	١٥١
٣١	القطن والبن في شرق أفريقية	١٥٣
٣٢	البن في ألبانيا	١٦١
٣٣	البن في أنجولا	١٦٣
٣٤	البن في زائير	١٦٥
٣٥	الكافور في غانا	١٧٤
٣٦	إنتاج الكافور في العالم وأفريقية	١٧٥
٣٧	أقاليم زراعة القصب في جنوب أفريقية	١٩٤
٣٨	مزارع القصب في موريشس	٢٠٠
٣٩	مساحة وإنتاج قصب السكر في مصر	١٠٤
٤٠	قصب السكر في السودان	٢٠٦
٤١	أقاليم زراعة الزيتون والكروم والحبوب في شمال أفريقية	٢١١
٤٢	الدخان في روديسيا	٢١٤
٤٣	نصيب أفريقية من الإنتاج العالمي المعدني	٢٢٧
٤٤	أنواع الطاقة المنتجة في أفريقية	٢٣٦
٤٥	إنتاج وإستهلاك الطاقة في أفريقية	٢٥١
٤٦	الفحم والبتروك في أفريقية	٢٥١
٤٧	معامل تكرير البترول في أفريقية	٢٥٣

(ز)

صفحة	الموضوع	مجلد
٢٦٣	البترول في ليبيا	٤٨
٢٦٧	البترول في الجزائر	٤٩
٢٧٣	البترول في مصر	٥٠
٢٧٧	البترول في نيجيريا	٥١
٢٨٢	الذهب والماس والبلاتين في أفريقيا	٥٢
٢٨٥	الذهب في جنوب أفريقيا	٥٣
٢٨٨	الرؤء المعدنية في زائير	٥٤
٢٨٩	الحديد والرصاص والنحاس والقصدير في أفريقيا	٥٥
٢٩٦	الرؤء المعدنية في أنجولا	٥٦
٣٠٠	النكل والكروم والكوليت في أفريقيا	٥٧
٣٠٣	نطاق النحاس في وسط أفريقيا	٥٨
٣٠٨	طرق نقل النحاس من وسط أفريقيا	٥٩
٣١٠	سد أوين وخطوط توصيل الكهرباء في أوغندا	٦٠
٣١٥	الحديد في ليبيريا	٦١
٣١٧	الرؤء المعدنية في موريتانيا	٦٢
٣١٩	الحديد في دول المغرب العربي	٦٣
٣٢٠	الرؤء المعدنية في مصر	٦٤
٣٢٢	مناجم الحديد في مصر	٦٥
٣٢٣	اليورانيوم والتنسجتين والكوبالت	٦٦
٣٢٧	الزئبق والمنجنيز والفوسفات في أفريقيا	٦٧
٣٢٨	الرؤء المعدنية في جابون وكنغويرازافيل	٦٨
٣٣٤	الفوسفات وصناعة الأسمدة في المغرب العربي	٦٩
٣٤٧	العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد السوفيتي وأفريقية	٧٠
٣٥١	الكتل المقددة في أفريقيا	٧١
٣٥٣	إرتباطات الأقطار الأفريقية بالدول الكبرى	٧٢
٣٦٥	واردات الدول الأفريقية	٧٣
٣٨٧	التكتلات للاقتصادية في أفريقية	٧٤

تقديم الكتاب

خرجت أفريقية من الحرب العالمية الثانية تنادى بالحرية ، وبدأت تنال
مواكب التحرير ، دولة أثر أخرى رفَع راية الاستقلال ، حتى نالت معظم
المستعمرات حريتها السياسية وأصبحت دولاً ذات سيادة . غير أن الدول الأفريقية
لم تكن تعرف أنها خرجت من الجهاد الأصفر إلى الجهاد الأكبر ، ذلك أنها بعد
حصولها على الاستقلال . وجدت أنها مسلوقة بحريتها الاقتصادية ، أعطتها أوروبا
إستقلالها السياسي ، ولكنها مازالت قابضة على اقتصادها متحكة في إنتاجها .
وحاولت الأقطار الأفريقية ترميم حياتها الاقتصادية والاجتماعية والارتفاع بمستوى
معيشة سكانها بعد أن تركها الاستعمار ومظاهر التخلف ترسم عليها سواء من
حيث انخفاض دخل الفرد ، أو ارتفاع معدلات الوفيات أو انتشار الأمية أو تخلف
التصنيع الخ . . . لكنها ووجهت بمقبات جديدة لعل أهمها مشكلة التمويل . .
وكان المقروض أن تقوم صادراتها بتمويل التنمية المقبلة عليها ، على أساس أن
هذه الصادرات تمثل المصدر الرئيسي للصرف الأجنبي ، لكنها وقعت بعد فترة
ازدهار قصيرة عقب الحرب الثانية فريسة لانخفاض مستمر لأسعار وقيمة صادراتها
وخاصة الزراعية ، فوقعت في مأزق خطير لأن صادراتها من المواد الأولية ،
ولاعتمادها شبه التام على التصدير إلى أسواق لا تتحكم فيها وهي أسواق الدول
المتقدمة ، بل غارس الأخيرة عليها ضغوطاً قوية لأنها تمثل أسواقها الرئيسية ، كما أن
الدول الأفريقية في نفس الوقت في حاجة إلى الآلات والسلع شبه الممعة للتنمية
وهذه ترتفع أسعارها باستمرار . ومن هنا وقعت معظم الدول الأفريقية بين
حدي المقص إن صح التعبير .

(ط)

ولم يمكن بطرق الجغرافيون هذا الموضوع لعدة أسباب ، يتمثل إحداها في أن الجغرافية الاقتصادية تنمى بجغرافية الإنتاج ، ولكن الاتجاه الحديث هو عنايتها بجغرافية الإستهلاك أيضاً فضلاً عن أن الجغرافى خير من يقدر على تفهم الظروف الطبيعية والبشرية والإقتصادية ، فنظرت به نظرة الطائر المخلق ، نظرة شاملة متكاملة من ثم كانت هذه المحاولة لإلقاء ضوء على تطور مساهمة أفريقية في التجارة الدولية ، ومدى مساهمة السلع الزراعية والمعدنية في هذه التجارة ، وتشكلات التى تمانىها هذه السلع إنتاجاً واستهلاكاً ، ثم كانت هناك دراسة تحليلية للأسواق المتقدمة والعمل التى أدت إلى التنمية الاقتصادية الأفريقية ، والتطورات الجديدة التى طرأت على الموقف من ظهور الكتلة الاشتراكية بعامة ، والاتحاد السوفيتى بخاصة على المسرح الأفريقى .

وأخيراً تناول القسم الآخر النتائج ، ومحاولة الخروج من هذه الضائقة الاقتصادية ،

ففى أن نكون قد وفقنا بعض التوفيق .

وعلى الله قصد السبيل ؟

دكتور

محمد عبد العزى معوى



(شكل رقم ١)

الفصل الأول

ملامح القارة

تألف القارات مساحة بعد آسيا مباشرة ، أطلق اليونانيون عليها ليبيا . ولم يعرف لفظ إفريقية إلا في عهد الرومان بعد اكتشاف المنطقة بين برقة وموريتانيا . والاسم مشتق من كلمة Aourigha التي تنطق أفاريكا Africa وهي تسمية أطاقت على البربر سكان ذلك الإقليم .

تزيد مساحتها على ثلاثين مليونا من الكيلومترات المربعة ، أو ببساطة أخرى نحو ٢٢٪ من مساحة اليابس وهي في أقصى اتساعها من الشرق إلى الغرب تبلغ ٧٢٠٠ كيلومتر ، وبذلك يقترب أقصى عرض لها من أقصى إمتداد شمالي جنوبي وهو ٨٠٠٠ كيلومتر . وإفريقية أكبر القارات سموية فبا يختص بدائرة العرض الاستوائية ، فأقصى امتداد شمالي لها هو رأس الطيب في تونس (٣٧,٣١ شمالا) وأقصى طرف جنوبي لها هو رأس أجولاس (٣٥ جنوبا) .

وكان لهذا أثره في تناظر الأقاليم المناخية والنباتية في شمالي وجنوبي القارة إلى حد كبير .

تتميز القارة من ناحية البنية بأنها قارة رصفية ، قديمة مستقرة في معظمها منذ ما قبل الكبيرى . تحدها التلواقات الالتوائية في أطرافها الشمالية والجنوبية ، فبعد ذلك لم يطلغ البحر عليها منذ نهاية الجوراسي ، إذا استثنينا الطغيان البحري الضخم الذى حدث خلال الكريتاسي ، عندما طغى مغليا جزءا كبيرا من الصحراء الكبرى حتى بلغ جنوبي نيجيريا . وامتد كذلك في الشرق إلى الصومال وإثيوبيا ، من ثم كانت الحركات الأرضية التي تأثرت بها القارة منذ مئات الملايين من السنين هي الحركات للسكونة للقارات Epeirogenic ، أما الحركات للسكونة للبحال orogenic فقد أصابها في أطرافها الجنوبية (سلاسل السحاب) في الزمن الأول وأطرافها الشمالية (سلاسل أطلس) في الزمن الثالث .

ونظرا لصلابة الصخور وقدمها ، كانت استجابة القارة لحركات القشرة استجابة رأسية ، أى ارتفاع وانخفاض وفوالق وأحواض وقباب ، غير أننا يجب أن نستدرك ونقول أن المسألة ليست بهذه البساطة ، فلقد أصبح واضحا بعد الدراسات الجيولوجية المتفرقة في مناطق التعدين ، أنه حتى صخور هذا الدرع القديم قد تعرضت فيما قبل الكبرى لحركات القشرة الأرضية ، وإن لم تظهر في الوقت الحاضر آثارها على تشكيل مظاهر السطح ، لطول الفترة التي تعرضت فيها هذه التكوينات لموامل الترية ، وبالتالي سوت من سطحها .

على العموم أفريقية من بين القارات جميعا ، أفضلها لدراسة التطور القاري نظرا لأنها ظلت ظاهرة على السطح منذ ما يقرب من ٢٥٠ مليون سنة ، كما أنها القارة المثالية لدراسة المظاهر التكتونية والتكوينات الحوضية الضخمة .

أما عن الأحواض والقباب Basins and Swells فهي متتابعة ، وإن كانت تتفاوت فيما بينها إرتفاعا وإنخفاضاً ، قدما وحدانية. وقد نتجت عن عدم التكافؤ في حركات الرفع ، إذ تمثل الأحواض المناطق التي تخلفت عن حركات الرفع ، وأصبحت ملجأ للرواسب التي تجلبها إليها عوامل الترية من المرتفعات المحيطة بها . ويختلف عمر هذه الأحواض اختلافا كبيرا ، فخوض الكنفو مثلا لا بد وقد نشأ في الزمن الأول كمنخفض على القاعدة الأركية نظرا لتغطيته بتكوينات السكارو التي ترجع للزمن الأول . وينطبق هذا تقريبا على كل أحواض إفريقية الجنوبية . ومن الأحواض ما هو أكثر حداثة كحوض تشاد الذي يرجع إلى إرسابات الزمن الرابع ، كما تشغل بحيرة فيكتوريا بالمنخفضا يرتبط بالقرات الأخيرة لتطور الوادي الأخدودي . وقد ردمت الأحواض الداخلية برواسب قارية ، كما هو الحال في حوض الكنفو والنيل ، وبعضها مازال يردم حتى الآن كحوض تشاد والغزال . ومن هذه الأحواض ما استطاع أن ينصرف خارجيا ، كالسكنو الذي استطاع أن يجد له منفذا إلى البحر ، وتروكرواه بحيرة داخلية أخذت تنصرف بالتدرج ، وكحوض النيل الذي استطاع نهجه سواء بالنت

التراجمي، أو بالدوران حول المرتفعات أن يشق لنفسه طريقاً نحو الشمال، ومع هذا فإن عدداً كبيراً من هذه الأحواض لا تجد مياهاً طريقها إلى البحر كأحواض تشاد ورودف وكثير من أحواض الصحراء الكبرى.



(شكل رقم ٢)

أما القباب الناتجة عن حركات الرفع الرأسية في عصور مختلفة، فيمكن تتبعها من الشرق إلى الغرب في السكتة العربية النورية. التي قسمها منخفض البحر الأحمر إلى قعدين، وقبة تبسي، يراكيها المرتبطة بالصدوع، وقبة الأحجار وملحقاتها

كأدرار إيغوراس، كما تظهر قبة ضخمة في غرب أفريقية في ليديا وماحول
الماع، وإلى الجنوب هناك قبة الكرون التي أصابها الصدوع وما صاحب
ذلك من ظهور البراكين وإذا اتجهنا قليلا نحو الشرق كان مقسم المياه بين حوض
الكنفو وتشاد. أما في شرق أفريقية فهناك المحذب الضخم الذي يمتد من
إثيوبيا إلى موزمبيق والذي أصابته الحركة التكتونية الضخمة التي كونت الأخاديد.

وكان للضغوط التي تعرضت لها صخور القاعدة القديمة أثرها في ظهور عدد
عظيم من الانكسارات أو الصدوع. ولا يتفق الجيولوجيون جميعا في مدى امتداد
هذه الانكسارات. ويمد الصدع الأخدودي الأفريقي أكبر ظاهرة إنكسارية
لاعلى مستوى أفريقية غصب بل على مستوى العالم أجمع، إذ يمتد ذلك الخسف الضخم
لمسافة ٧٠٠٠ كيلو متر تقريبا أو نحو محيط الكرة الأرضية ابتداء من جنوب بحيرة
مالاوي (نياسا) متجها نحو الشمال ليمادف هضبة شرقى أفريقية، وهي هضبة قديمة،
فيضطر إلى التفرع إلى فرعين رئيسيين أحدهما غربي وتقع فيه عدة بحيرات أهمها
تنبانيا وادوارد والبرت، والآخر شرقي وهو أكثر طولاً وتقع فيه عدة أحواض
ذات صرف داخلي مثل بحيرة ترون ونيفاشا. ويمر في هضبة الحبشة ليقسمها قسمين
غير متساويين، ثم يتجه إلى خليج عدن ويصبح البحر الأحمر وخليج العقبة ووادي
عربة والبحر الميت وسهل البقاع في لبنان ووادي العاصي جزءا منه حتى يبلغ جبال
طوروس. وفي الحق لا يتكون هذا الأخدود الضخم من منخفض واحد
مستمر، وإنما من عدة أخاديد، تحدها الانكسارات، بعضها يمكن تتبعه لمسافات
طويلة، بينما يتميز البعض الآخر بالقصر.

ويمكن القول بوجه عام أن الموالق الكبرى قد حدثت وتحدثت في اتجاهين.
رئيسيين متعاكسين: إتحاه من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي، والآخر من
الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي، فالكتلة الإفريقية يحدها من الشمال الغربي
خط إنكساري يفصلها عن الجبال الألتوائية في المغرب ويحدها في الغرب خط

١ تكسارى يمتد من ليبيريا إلى جزر الرأس الأخضر. ويظهر في قاع المحيط مع خط
أعماق ٢٠٠٠ متر ويمتد لمسافة ٧٠ كيلومترا من الساحل ، ثم يمتد بعد ذلك
لمسافة ١٢٠ كيلو متر على عمق ٤٠٠٠ متر . ويبلغ طول هذا الصدع نحو ٢٠٠٠
كيلو متر من الجنوب الشرقى إلى الشمال الغربى ، وهناك صدوع أخرى في غينيا
وأعلى السنغال، ومالى. وكان لهذه الصدوع أهميتها الاقتصادية نظرا لأنه ثبت
أنها مرصعة بأنابيب الكبريت حيث توجد سدود البولوريت الرأسية .

و يمتد صدع آخر يتبع وادى النيجر الأدنى من انحنائه عند بوريم Bourim
ممتدا في نيجيريا لمسافة ١٥٠٠ كيلو متر في اتجاه شمالي غربى جنوبى شرقى . و يوازى
هذا الصدع الذى يرجع إلى الكريتاسى نظيره الممتد من ليبيريا إلى جزر
الرأس الأخضر . ويمتد صدع آخر شمالي غربى جنوبى شرقى من شرق هضبة
إير Air إلى تشاد ويرجع بدوره إلى الكريتاسى الأعلى ، كما يقطع صدع
الكرون تبسى بالقرب من تشاد . أما فى أقصى الغرب فهناك صدع عظيم يمتد
من الجنوب الغربى أو الشمال الشرقى لمسافة ٤٠٠ كم من وسط الأطلنطى أو جزر
سانت هيلانة إلى تبسى مارا بساوتومى وبرنسيب وفرناندو وأخدود الكرون
إلى تبسى .

وأخيرا هناك صدع يمتد بالقرب من ممبسة إلى الزمبى بطول ١٨٠٠ كيلو
متر ، وآخر فى منتصف بوناز موزمبيق ، ثم الصدع الذى يحدد الساحل الشرقى
للدنمارك (مالا جاشى) بطول ١٣٠٠ كم . ويتعامد على هذا الاتجاه الصدوع
الشمالية الغربية الجنوبية الشرقية ، والتي تظهر واضحة على وجه الخصوص من
بحيرة تنجانيقا إلى ساحل موزمبيق ،

* * *

ذكرنا أن القارة تتكون من مجموعة من الهضاب أو القباب تفصلها
الأحواض عن بعضها . فالصفة الهضبية هى أهم ما يميز القارة تضاريسيا ، ذلك
أن ثلثي مساحة القارة يزيد إرتفاعه على ٤٠٠ متر . غير أن هذه الهضاب بوجه عام

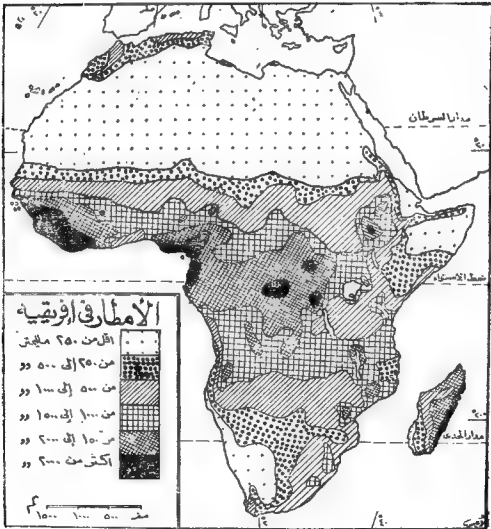
أكثر ارتفاعا واتساعا في أفريقية الجنوبية عنها في الشمالية ، ذلك أن النسبة السابقة ترتفع إلى $\frac{1}{80}$ في أفريقية جنوب خط الاستواء . كما لا يقل نسبة المساحات التي تزيد على الألف متر عن $\frac{1}{47}$. وبدوا أن حركة الرفع التي أصابت القارة كانت قمتها في جنوبى وشرقى القارة وبدرجة أقل نحو الغرب الشمال ، من ثم تمثلت أعلى هضاب أفريقية في جنوبها الشرقي حيث تتراوح بين ١٣٠٠ ، ٢٠٠٠ متر ، ويزيد بالوصول إلى حائط درا كنز بروج (٣٦٥٠ مترا) ، أما إذا اتجهنا نحو غرب القارة فلا يزيد الأرض إرتفاعا على ٧٠٠ متر ، إلا في مواضع محدودة ، بينما الارتفاع الغالب يتراوح بين ٣٠٠ م ٥٠٠ متر . ولا يزيد ارتفاع هضبة الصحراء الكبرى على ٣٥٠ مترا إلا حيث تعبرها مرتفعات الأحجار وتبسئ . من ثم كان التقسيم إلى إفريقية العليا وإفريقية السفلى ، الأولى في الجنوب والشرق والثانية في الغرب والشمال ، الأولى أكثر حدة في تضاريسها ، هضاب وحواف شاهقة تقطعها الأخاديد ، والثانية يغلب عليها الأحواض وإن تمثلت فيها المحدثات . وإذا كانت أفريقية يغلب عليها الطبيعة الهضبية وعدم التباين الحاد في المستويات ، فإن هذا التباين يرجع إلى المقذوفات البركانية كما هو الحال في الحبشة التي تسكون أكبر مساحة للطفوح البركانية ، وكما هو الحال في المخاريط المنفردة كجبال كلينجارو (٦٤٠٠ م) والجن (٤٣١١ م) وكينيا (٥٦٨٠ م) ، وقد يرجع إلى الحركات الالتوائية التي كوتت سلاسل أطلس في الشمال الغربى ومتوسط ارتفاعها ٢٠٠٠ متر .



تعود الظروف المناخية المدارية ودون المدارية في القارة بسبب موقعها الفلكى ، ولا تظهر الظروف المعتدلة المائلة إلى البرودة إلا في مواضع محدودة وعلمية في المستويات المرتفعة ، إذ يمتد ثلثا مساحة القارة بين المدارين .

وإذا قورنت أفريقية بأمريكا الجنوبية ، كانت أفريقية أكثر منها امتدادا نحو الشمال ، وعلى العكس تمتد أمريكا الجنوبية أكثر نحو الجنوب ، من ثم

إذا كان لا يفصل أمريكا الجنوبية عن القارة القطبية الجنوبية سوى مضيق دراك ، فيفصل الأخيرة عن أفريقية مسافة تزيد على ٣٠٠ كيلو متر من المحيط الجنوبي المفتوح. وكان لعدم امتداد الكتل الجبلية أو سلاسلها لمسافات كبيرة في أفريقية ، عكس الحال في أوروبا ، أثره في انسياب الرياح والدورة الهوائية فوقها دون عائق ، ومن ثم كان الانتقال من إقليم مناخى إلى آخر تدريجياً. ويظهر أثر هذه المرتفعات في مناطق محدودة كما في المغرب العربي أو في شرقى ووسط وجنوب القارة ممثلاً في تمثيل درجات الحرارة .



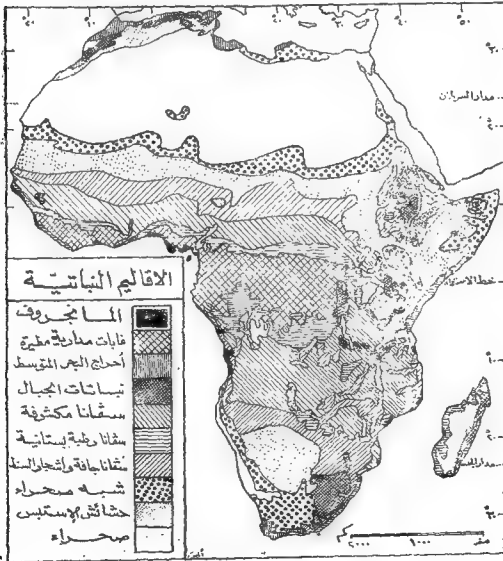
(شكل رقم ٣)

باردة من الأمحاق نتيجة لدفع الرياح للياه السطحية المجاورة للشواطئ، وإزاحتها بعيداً. أما على الساحل الشرقي فلا توجد إلا مساحة ضئيلة تلامسها المياه الباردة نسبياً وذلك في فصل واحد وهو الصيف الشمالي، في هذا الفصل تصبح الرياح الموسمية الجنوبية الغربية هي الهابطة على الصومال فتدفع سطح المياه الدفيئة بعيداً عن الساحل لتحل محلها مياه باردة من الأمحاق حرارتها أقل من ٢١ م، أما بقية الساحل الشرقي من ناثال إلى البحر الأحمر فتلامسه مياه دفيئة تتراوح حرارتها بين ١٨ م في الجنوب حيث تيار موزمبيق وبين ٢٩ م في مياه عدن وترتفع حرارة مياه البحر الأحمر أحياناً إلى ٣٢ م. ولم يقتصر أثر تصنيف خط الاستواء لإفريقية على غلبة الظروف المدارية عليها فحسب، بل إلى تناثر الأقاليم المناخية والنباتية شمال خط الاستواء وجنوبه في معظم الأحوال.

ويؤثر في مناخ القارة أيضاً تغير حالة الضغط الجوي عليها فضلاً عن حالة الضغط الجوي على المحيطين الأطلنطي والهندي، وكذلك حالة الضغط الجوي على القارة الآسيوية.

أفريقية أكثر القارات حرارة بأى مقياس من المقاييس. فهي على سبيل المثال القارة الوحيدة التي لا يمر بها خط الحرارة للتساوى ١٠ م. وتسجل محطة كينتانان متوسطاً لحرارة يولييه (الشتاء) قدره ١٤ م بينما تسجل الجزائر في أقصى الشمال متوسطاً ليناير ١١ م. وحتى جوهانسبرج على ارتفاع ١٦٠٠ متر سجلت في يولييه ١٠ م. وسجلت بعض محطات القارة أعلى درجات للحرارة عرفها العالم (عزيزة جنوب طرابلس) سجلت ٥٠ م في أحد أيام سبتمبر ١٩٢٢ وتسجل عين صالح في صحراء الجزائر ٣٨ م كتوسط لشهر يولييه وأن ارتفعت أحياناً إلى ٤٧ م. ونظراً لضيق نصف القارة الجنوبي فضلاً عن ارتفاعه فلا تسجل محطاته مثل هذا التطرف إلا في مواضع محدودة كالجبال المنخفضة في وسط كاهاري حيث سجلت ٣٨ م.

على العموم يمكن القول بأنه لا يوجد جزء في القارة تنخفض فيه درجة الحرارة عن ٥° م وهو الرقم الحرج بالنسبة لنمو النبات . ورغم ارتفاع هضبة شرق أفريقيا، فالصقيع لا تعرفه أفريقيا المدارية ، وكذلك لا تظهر ذبذبات حادة في الحرارة وهي التي تربط بتغير الجبهات الهوائية والمعروفة في أوروبا أو أمريكا الشمالية، من ثم فالنبات آمن ويضمن حرارة تسمح له بالنمو خلال العام . غير أن الأمر يختلف إذا انتقلنا إلى المطر ، فقد تعطينا المتوسطات السنوية لعدة سنوات صورة عن انتظام الأمطار ولكن قليل من أفريقية ما يتمتع



(شكل رقم ٥)

بمتوسطات منتظمة ، وعلى العكس تظهر ذبذبات حادة من عام إلى آخر ، واختلافات حادة في بداية التساقط ورخات غزيرة. ينطبق هذا على أقصى أطراف القارة كما ينطبق على وسطها ، من ثم كانت مشكلة التنمية الزراعية في أفريقية هي مشكلة ضبط الماء ، الصرف والتحكم في الفيضان حين يزداد المطر ، والتخزين حين تكون الأمطار معتدلة أو دون ذلك ، بغية مواجهة السنين الجافة وإطالة فصل الإنبات .

غير أن مشكلة الجفاف والحصول على الماء تعتبر من أهم مشكلات الإنتاج في القارة . إذ تأتي القارة في مقدمة القارات التي يسود فيها المناخ الجاف ، ففيها وحدها نحو ثلث الأراضي الجافة في العالم ، وتضم أكبر نسبة من الأراضي الجافة إذا قورنت بأى قارة أخرى باستثناء استراليا . وبحسب تقديرات meigs نجد :

المساحة بالميل	النسبة المئوية
أراضي شديدة الجفاف	١٠٧٧
أراضي جافة	٢٨٢
أراضي شبه جافة	٢٣٥
المجموع	١٣٩٣
	٥٩٧

وهكذا يمكن القول بأن ٩٢٪ من مساحة القارة يعاني من مشكلة ناشئة أو أخرى ، وهي فيما يختص بالمطر قد تكون من الوفرة بحيث لا يمكن الاستفادة منها بالكامل ، وأحياناً من العجز الذي لا يفي بالحاجة ، وقد تمثل في ذبذبات حادة سواء من عام إلى عام أو من فصل إلى فصل .

تسكن القارة عدة سلاسل ، منها سلاسل قديمة ، وهي تعيش عادة مناطق منزلة كالأقزام الذين يعيشون في غابات الكونغو وعلى الحدود الغربية لهضبة البحيرات ، ويتميزون بقصر القامة ويعتمدون على الصيد وجمع الثمار ،

ويتبادلون مع الجماعات الزنجية الغلات الزراعية بالصيد . ومن السلالات القديعة أيضاً البوشمن Bushmen الذين يعيشون في صحراء كلهاري معتمدين على الصيد بأدواتهم البدائية . ويشبهون الأقزام في كثير من صفاتهم ، وإن كانوا يتميزون ببروز الوجنت وتضخم العجز وخاصة في النساء . أما الهوتنتوت Hottentot الذين يعيشون في صحراء ناميب ، فهم في مرحلة حضارية أعلى من البوشمن ، ومن المرجح أنهم سلالة من البوشمن اختلطت بالعناصر الزنجية . من ثم كانوا أطول منهم قامة ، ويعتمدون على الرعى أساساً . وهكذا نجد السلالات القديعة اضطرت إلى الأزواء تحت ضغط جماعات أخرى أكثر قوة وهي الجماعات الزنجية . أما السلالات الحديثة نسبياً فهي السلالات الزنجية والفوقازية . والسلالة الزنجية أقدم في تعمير القارة ، وسواء كان الموطن الأصلي للزنج في أفريقية أو خارجها ، فإن نطاق إنتشار الزنج هو السفانا وإقليم الغابات في أفريقية الغربية . ويقسمهم العلماء إلى : الزنج الحقيقيون وهؤلاء يعيشون في غربي القارة ويمتدنون إلى شرقيها ، وإن كان أكثرهم نقاوة هم زنج الغابة ، حيث أدى بقائهم في الغابة إلى إحتفاظهم بشيء من النقاوة في صفاتهم التي تتمثل في القامة الطويلة والبشرة السوداء والرأس المستطيل والشعر المنقامل . أما زنج البانتو الذين يسكن معظمهم البضية الوسطى والجنوبية من القارة فهم شعبة من الزنج قد تظاهر فيهم التقاطيع الأكثر رقة أحياناً . وهناك الزنج التيليون وينتشرون في السودان الجنوبي . ويعتبرون عمالقة العالم من حيث الطول الذي يتراوح بين ١٧٠ سم ، ١٩٠ سم . وإذا كانت الصفات الزنجية عمثلة فيهم مثل الشعر المنقامل وأحياناً الشفاء الغليظة ، فإن الصفات الفوقازية تظاهر فيهم ، وبصفة خاصة في الأنف الذي يكون دقيقاً أحياناً ، وفي الشفاء الرقيقة مما يدل على دخول الدماء الحامية فيهم . أما السلالات الفوقازية فأرضها هي شرقي وشمال القارة ، فيتمثل الحاميون في أثيوبيا وشرقي السودان وشمالية (البجاء والنوبيون) ويطبق عليهم الحاميون الشرقيون . تتمثل صفاتهم في القامة المتوسطة ولون البشرة الأسمر والشعر المموج والتقاطيع الدقيقة . وهناك

مختلف في قبائل عربية، هاجرت وعمرت شمال أفريقيا عن طريق مصر غربا إلى المغرب أو جنوبا إلى السودان . وفي مناطق تقابل الجماعات الحامية والسامية بالجماعات الزنجية جرى اختلاط كبير، وظهرت صفات متباينة وخاصة في شرق أفريقيا حيث توجد الجماعات التي نطلق عليها أنصاف الحاميين .

تلك هي المجموعات الأصلية التي سكنت إفريقيا ، يضاف إليها جماعات وافدة بأعداد محدودة تمثل في الآسيويين الذين يقدرون بنحو نصف مليون نسمة، معظمهم من الهنود والباكستانيين في شرق وجنوب القارة ، بينما الجماعات الملاوية والصينية تتركز في مالاياشي . ووجد الشوام فرصهم أكبر في غرب القارة بحكم أن العناصر الهندية سبقتهم إلى شرق القارة ، فضلا عن أن الاستثمار الفرنسي لم يكن ممثلا بصورة واسعة في ذلك الإقليم . ويتركز الأوروبيون كستومنيين في أقصى جنوب القارة (دول الأقلية البيضاء) وبلغ عددهم نحو ٥ مليون نسمة . وكان لهم تركيز من قبل في شمال أفريقيا ولكن الكثير منهم رجع إلى بلاده بعد استقلال تلك الدول وخاصة من الجزائر .

ويهمنا في دراسة سكان أفريقية توزيع فئات السن لمعرفة حجم ونسبة القوى العاملة على اعتبار أن الأطفال (أقل من ١٥ سنة) والشيوخ (٦٠ فما فوق) يعتبرون قوى غير منتجة . ومن هذه الناحية نجد أن السكان في سن الإنتاج (١٥ — ٥٩ سنة) لا يزيدون على ٥٣٪ من مجموع السكان عام ١٩٧٠ على حين أن ٤٣٪ منهم في سن الطفولة ، ٤٪ في سن الشيخوخة . وبالتالي يصبح العبء كبيرا على القوى العاملة ، كما ترتبط هذه القوة بنسبة نمو مرتفعة تقدر بنحو ٢٫٥ في المائة . من ثم إن كانت التقديرات تعطى إفريقيا ٣٥٥ مليوناً عام ١٩٧٠ ، فإنها تعطيها ٤٧٢ مليوناً عام ١٩٨٠ ، وإذا كانت أفريقية الشمالية سوف تحتفظ بمعدل نموها على الأقل لهذا العقد، فإن أفريقية الوسطى والغربية مثلا سوف تزيد نسبة النمو فيها مع (من ١٫٦ إلى ١٫٧ عام ١٩٧٠ إلى ٢٫٣ عام ١٩٧٥ نتيجة انخفاض معدل الوفيات . وقد تكون هذه

الزيادة المربعة من العوامل المؤثرة في التنمية الاقتصادية لأنها تستدعي استثمارات ضخمة متزايدة لاقتحام قطاعات جديدة من الإنتاج، وزيادة وسائل الخدمات الأساسية إقتصادية وإجتماعية، ويزيد الأمر حدة في أفريقية نقص الاستثمارات والتخلف التكنولوجي .

شهدت أفريقية أعلى معدلات للمواليد والوفيات بين مناطق العالم في الستينيات؛ إذ كان معدل المواليد ٤٥.٠٪ والوفيات ٢١.٠٪، بينما المتوسط العالمي هو ٣٣.٤٪ على الترتيب . ويأتي جنوب آسيا بعد أفريقية مباشرة في معدل المواليد حيث يبلغ ٤١.٠٪، بينما يأتي شرق آسيا التالى لأفريقية في معدل الوفيات إذ يبلغ ١٧.٠٪ وتبلغ متوسط كثافة السكان في أفريقية بعامة نحو ١٢ نسمة لكلهم، ولما كان الاطرفة زراعا بالدرجة الأولى، كانت الكثافة الإنتاجية أكثر دلالة، وهي تعطينا ١٦٥ عام ١٩٧٠. ويعيش نحو ثلث السكان في غربى أفريقية، ما يقرب من ١١٠ مليوناً، بل أن نيجيريا وحدها تكاد تضم خمس سكان القارة، ونيجيريا ومصر مما تقترب نسبة سكانهما من ٢٨.٠٪ من سكان أفريقية، أما أصغر الوحدات السياسية عددا فهي غينيا الاستوائية إذا يبلغ سكانها ٢٨٥ ألف نسمة. وإذا استثنينا بضع مناطق محدودة كوادى النيل في مصر وبالقرب من بعض البحيرات وفي داخل المدن الكبرى وحولها، لن نجد ضغطا من السكان على الأرض . وقد بلغت الكثافة الزراعية في أفريقية العامة ١٣٧ نسمة عام ١٩٧٠ تنخفض إلى ٤٨ في أفريقية الوسطى، وأعلى كثافات تعرفها أفريقية نجدها في مصر ١٥٠: وفي أنجولا ٥٨٠ وكينيا ٥٦٠ نسمة لكلهم . وتتفوق نسبة النساء على الرجال في معظم الدول الافريقية ما عدا بعض الدول التي ترتفع فيها نسبة الذكورة كمر وليبيا وغينيا وغانا وساحل العاج ونيجيريا وأثيوبيا وأنجولا وروديسيا . وتأني ليبيا وروديسيا على رأس القائمة .

تتميز أفريقية بتمايز اقتصادين مختلفين مما وطئ طرفي تقيض ، إقتصاد معيشي Subistence eco. وإقتصاد تبادل Exchange eco. ، وإن كان معظمها يعيش في حالة إنتقال بين النوعين . النوع الأول إنتاج غذائي لكفاية حاجة السكان والثاني للتصدير، وليس من شك أن الإقتصاد المعيشي لطاقة أكثر انمعاا سواء في الزراعة أو الرعي، ويستوعب معظم الأيدي العاملة والأرض المستغلة . أما الإقتصاد النقدي أو التبادل الذي يمتد على رؤوس الأموال والخبرة فقد دخل مع الاستثمارات الأجنبية . ويظهر في قطاع إنتاج الغلات التجارية كالقطن والبن والشاي فضلا عن قطاع التعدين . ويتميز الإقتصاد الأفريقي بسيادة النشاط الاستخراجي أو الإنتاج الأولي . بمعنى تغلب الحرف الأولى كالصيد والرعي والزراعة على الحرف الثانية والثالثة كالصناعة والخدمات وحتى الصناعة في معظمها فهي استخراجية في المكان الأول ، والتحويلية منها هي استهلاكية في المرتبة الأولى كالصناعات الغذائية والمنسوجات. ويتميز الإنتاج وخاصة التجاري منه بأنه جزري أو بمعنى آخر مبعثر وليس على هيئة نطاقات كما هو الحال في أمريكا الشمالية مثلا ، وقد يرجع هذا في الزراعة إلى مشكلة المياه أو حالة التربة . والنماذج واضحة لهذا الإنتاج الجزري، في مصر مثلا نسبة المزروع ٣٥ ٪ من المساحة الكلية ، في النيجر لا تحتل الزراعة سوى نطاق عرضه ٨٠ ميلا شمال النهر . وتكرر الصورة من الناحية التمددية ، فهناك نطاق النحاس في زامبيا وذايميري ، أقليم الذهب والبوكسيت في جنوب غرب غانا، وجزر البترول في صحاري شمال أفريقية. وأخيرا هو إقتصاد نامي أو متخلف في معظمه سواء بعمار الدخل القومي أو توزيع العاملين على الحرف المختلفة ، أو نصيب الفرد من استهلاك القوى المحركة، أو الدلالات الاجتماعية، كتوقع العمر وتداول الصحف، ونسبة الأطباء والأمية. وهو إقتصاد يمتد على التصدير بالدرجة الأولى، والتصدير هنا للمخامات والمواد الغذائية في المكان الأول مما ستناقشه فيما بعد .

الفصل الثاني

تطور تجارة إفريقية الدولية

يتفق الباحثون على أن دخول التأثيرات الاقتصادية الأوروبية في إفريقية هي خير منطلق لدراسة علاقة إفريقية بالتجارة الدولية، أو بمعنى آخر محرك إفريقية للمشاركة في الاقتصاد العالمي. فهذه المشاركة تعتبر أهم حقيقة اقتصادية شهدتها القارة في القرن الحالي، أثرت في الاقتصاد العالمي وتأثرت به، وكانت هذه المشاركة وتلك المساهمة أحد الدوافع الرئيسية للتغير الاقتصادي الديناميكي الذي شهدته الأقطار الأفريقية. غير أننا لا يمكن أن ننزوا الفرق بين إفريقية القرن التاسع عشر وإفريقية القرن العشرين إلى دخول إفريقية ميدان التجارة الدولية المنظمة والتي نتجت بدورها عن التأثيرات الخارجية الأوروبية، فما لاشك فيه أن تثيرات اقتصادية كانت ستحدث في القارة حتماً، وإن كنا لا يمكن أن نهزم بطبيعتها ومداها.

وقد عرفت إفريقية التجارة الدولية، ولم تكن التجارة عبر ما يعرف حالياً بالحدود السياسية الدولية مجهولة للمسرح الإفريقي قبل الاحتكاك الأوروبي؛ إذ ترجع الاتصالات التجارية البعيدة المدى إلى الألف الثالثة قبل الميلاد، حين أرسلت مصر بعثاتها التجارية عبر البحر الأحمر إلى بلاد بونت (الصومال) لجلب البخور والذهب والماج وجلود الفهود، وقد ترجع الصلات بين شرق إفريقية وجنوب الجزيرة العربية إلى أقدم من هذا، كل ما في الأمر أن الجغرافية حددت اتجاه الاتصالات التجارية الأولى بين إفريقية الزنجية من ناحية، وإفريقية الشالية وجنوب غرب آسيا من ناحية أخرى.

غير أن قلب إفريقية ظل بعيد المنال حتى القرن الماضي، لظروف طبيعية افتردت بها القارة، وتمثلت آثارها من الناحية الاقتصادية في صعوبات النقل حتى بعد اكتشاف بعض أجزائها، فقد كان من المستحيل على حيوانات الجر أن

تحميا في هذا القنب ، وحتى إذا قبيض لها الحياة فلم تكن مدبرة على الجر ، لذلك لم تعرف إفريقيا جنوب الصحراء استخدام العجلات إلا متأخرا ، وكانت وسيلة النقل هي الحمل على الرؤوس وهو أبسط الوسائل وأكثرها ففقا .

ليس ينبغي إذن أن تقوم التجارة منذ العصور القديمة حتى القرن التاسع عشر ، ولكن في سلع ذات خصائص معينة ، تتكون من التبر الذي يجمع من البحارى المائية والشواطىء الرملية ، ومنتجات الصيد والجمع والالتقاط كسفن الفيل وجلود الحيوانات وريش النعام^(١) فضلا عن أكثر السلع رواجاً وهي الرقيق .

وكن من نتائج هذه التجارة قيام بعض المراكز الحضرية على الساحل الشرقى لأفريقية مثل كالوا Kalwa ومبسه ، وسفاله ، كما قامت مراكز مماثلة عند التقاء السفانا بالصحراء مثل تمبكتو ، وجيننى Jenne ، ومانى ، وجاو ، وكانو .

بل ترتب على هذه التجارة أيضا قيام بعض الحرف اليدوية التى تراوحت بين دباعة وصناعة الجلود إلى النسيج والصباغة ، ولم تقم هذه الصناعات لكفاية ذاتية لحسب ، بل لإمداد أسواق الشان الأفريقى والشرق الأدنى .

الذهب والمم :

اشتهرت أفريقيا بالذهب ، وكان الذهب أول ما أثار لماب الأوربيين ، إذ كانوا يسمعون بقوافله التى تهرب الصحراء ، وكان مصدره مملكة غانا التى امتدت من النيجر إلى السنغال وإن كان مصدره الفنى هو إقليم واناجرا Wanagre^(٢) ،

(1) Oliver, R., Fage, J., "A short History of Africa" Penguin; 1962. p. 61".

(2) Fage, J., "An Atlas of African History" London, P.19.

وتبعها مملكة مال التي ذاع صيتها في أوروبا والشرق الأدنى ، ثم امتدت من المحيط الأطلنطي إلى إقليم الموسا شرقا . وظل هذا القسم من إفريقية أكبر مصدر للذهب من القرن الثامن حتى كشف الأمريكتين ، بل إن البمض بعزو التدهور السياسي والاقتصادى الذى أصاب هذه المملكة الأخيرة - وكان إيذاناً بأفول دول غرب أفريقية - إلى حسد حكام المغرب الذين قضوا على مملكة السنفاى عام ١٥٩١ م . وإن كنا يمكن أن نضيف أيضاً ظهور البرتغال على الساحل الغربى لأفريقية وبالتالى ظهور منفذ جديد لتصدير الذهب عبر البحر بدلا من الصحراء . وقد قدرت قيمة الذهب الذى صدر عبر الصحراء قبل وصول البرتغال بنحو ٢٠٠ ألف جنيه استرلينى سنوياً^(١) .

وكان أهم حدث فى تاريخ الكشف البرتغالى (من الناحية الاقتصادية) ، لأفريقية هو الوصول إلى ساحل يمكن فيه المقايضة بالذهب عام ١٤٧١ م ، فقد كشفوا ساحل الذهب وأطلقوا على هذا القسم من ساحل غينيا اسم المينا (أى المنجم Mine) وبنوا حصن سان جورج عام ١٨٤٢ م (فى الميناء المعروف باسم المينا اليوم فى دولة غانا) ليكون بمثابة مستودع للتبادل بين السلع البرتغالية من ناحية ، وذهب غرب إفريقية من ناحية أخرى .

ويأتى الملح فى المكان الثانى فى تجارة تلك المصور بعد الذهب ، إذ يندر وجود للملح فى الإقليم السودانى بين الصحراء والنباتات ، ذلك إن تراجع الصحراء التدريجى أبعد سكان الإقليم السودانى عن مواطن هذه المادة المشتهة ، التى تستخدم فى تحفيف الطعام والحفاظة عليه ، ولم يكن فى الإمكان الحصول على الملح جنوبى الصحراء إلا بعملية شاقة ، أى بتقطير الحشائش ، ومن ثم ظهرت أهمية ملح الصحراء ، الذى تمهد البربر باستخراجه .

(1) Barber. W. "The movement into the World Economy" in *Economic Transition in Africa*, London, 1964, p. 300

وكان التبادل يجري بطريقة (التجارة الصامتة) فترك القبائل الذهب على شاطئ النهر ، ويسكوم تجار غانا الملح بمحاور المعدن ثم يسود رجال القبائل فيأخذون الملح إن أرضتهم السفنة ؛ أو يتركون كلتا السامتين ويبدأون العملية من جديد إن كانوا يريدون الحصول على مقابل أكبر ، وكانت تمسكتو وكانو تستوردان الملح من تاوديني وتصدران المنسوجات في مقابلها كما كانتا تمثلان أيضاً سوقاً رئيسية للأرز ، والزبد النباتي Sheabutter فضلاً عن جوزات السكولا التي كان جزء منها يذهب للاستهلاك المحلي فضلاً عن كونها سلعة ترانزيت^(١) .

الملاح :

أما على الساحل الشرق فكانت هناك أدوليس Adulia وهي الإمم القديم لمصوع فضلاً عن المدن الداخلية كأكسوم عاصمة إثيوبيا قديماً . وكان الملاح السلعة الرئيسية هناك فضلاً عن التوابل ، حتى لقد أطلق على رأس جواردفوي إسم رأس التوابل وخاصة القرنفل والقرفة واللبان والبخور . ومن الجائز أن القرفة كان مصدرها الهند والشرق الأقصى . وكانت أدوليس تقوم بعملية الترانزيت في هذه السلعة ، بينما كانت الصومال وجزيرة العرب مصدرين للبان والبخور . وإلى الجنوب قليلاً قامت عدة موانئ تتاجر في الذهب والحديد والقيق والملاح وصدقات السلاحف . وكانت كل مدينة من مدن الرنج (كما أطلق العرب على ساحل أفريقيا الشرقية) مختلفة عن غيرها ، فالنندي ومبسة كانتا لهما أهميتهما من ناحية الزراعة القائمة في ظهريهما ، وتخصصت بمبسة في تصدير الرقيق ، بينما كانت كلوا القائمة على الساحل الجنوبي لتنجانيقا (الآن) هي المركز الرئيسي لتجارته

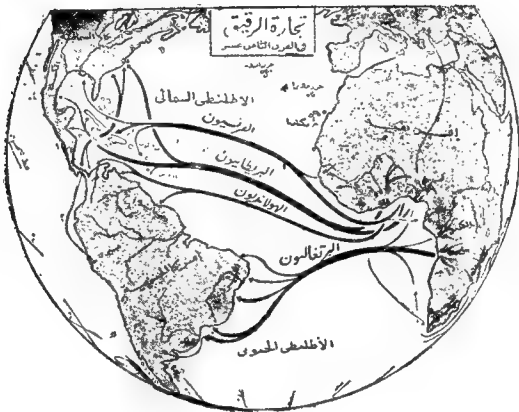
(1) Oliver, R., Mathew. G. "History of East Africa, Vol 1, Oxford U. P., 1963, p 227.

على الساحل الشرقى ، ومنها ينقل إلى زنجبار ، كما قامت تجارة زمبابوى فى الذهب عن طريق ميناء سافا *Sofala* .

الرقيق :

وعرفت أفريقية تجارة الرقيق منذ زمن بعيد ، حين كان يتجه إلى الأسواق القريبة فى الشرق الأدنى وجنوب أوروبا ، غير أنها كانت بأعداد محدودة للغاية للخدمة المنزلية والحراسة ، ولم تبلغ هذه التجارة أوجها إلا حينما أدلى الأوربيون بدلوهم فيها . وكان الطلب الضخم على الرقيق للأفريقيين وجزر الهند الغربية بمثابة نبضات قوية لهذه التجارة ، فإذا قدر عدد الرقيق الذى جمع للعمل فى أسبانيا والبرتغال قبل القرن الخامس عشر بـ مائة ألف ، فقد ارتفعت الأرقام فى القرن السادس عشر ، وبلغت مداها فى القرن الثامن عشر ، إلى إن حرمت تجارتها فى منتصف القرن التاسع عشر . وأما عن حجم هذه التجارة فهو تقديرى . ويقدر المصدر من شرق أفريقية فى مطلع القرن التاسع عشر بنحو ١٥ ألف سنويا كانت تخرج من زنجبار المركز الرئيسى لهذه التجارة فى شرق القارة ، ثم ارتفعت إلى نحو ٤٠ ألف سنويا فى العقد الثالث من ذلك القرن . وأما خسائر غرب إفريقية من تجارة الرقيق الأوربية فى الأربعة قرون المذكورة ، فتقدر ما بين ٤٠،٣٠ مليون نسمة ، وهؤلاء يشملون من وصلوا أحياء إلى العالم الجديد فضلا عن الذين هلكوا بسبب صعوبات النقل والأمراض والذين قتلوا فى إفريقية ذاتها نتيجة الإغارات وعمليات القنص البشرى ، فإذا كان عدد سكان أفريقية يقدر بنحو ٢٠ مليون نسمة حينذاك فعنى هذا أن الفاقد يقدر بنحو ٥٠ ٪ سنويا من جراء هذا التجارة ^(١) .

(1) Neumark, D. "Foreign Trade and Economic Development in Africa", Stanford, 1964, p. 51



(شكل رقم ٨)

ومن الصعب معرفة نصيب كل جزء من أجزاء إفريقية في هذه التجارة على وجه الدقة ، ولكن ربما خرج ثلثا المييد من ساحل الذهب وأنجولا بالتساوى ، وإن كانت هناك مناطق ذاع صيتها في توريد الرقيق مثل السكنفو في القرنين السادس عشر والتاسع عشر. ورغم تفاوت عدد الرقيق من قرن إلى قرن فقد نقلت كل من بريطانيا والبرتغال نحو ثلث الشحنات ، ونقلت هولندا نحو ١٨ ٪ منها ، وفرنسا نحو ١٢ ٪. بينما كان نصيب الولايات المتحدة الأمريكية ٥ ٪ . وكانت السيطرة للبرتغال على تجارة القرنين الخامس عشر والسادس عشر ، وهولندا خلال ثلاثة أرباع القرن السابع عشر وبريطانيا في الفترة بين ١٦٧٢ ، ١٨٠٨ ، وبعد ذلك كانت الغلبة لسفن الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل وأسبانيا وفرنسا .

وفي الحق لم تسكن هناك سلعة مريحة في غرب إفريقية طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر مثلما كانت سلعة الرقيق ، فلا الذهب ولا العاج ولا البهارات. استطاعت أرباحها أن تلحق بأرباح الرقيق . وكانت شدة الطلب من عوامل رفع سعر الرأس من الرقيق ، بسبب المنافسة الحامية بين التجار الأوروبيين من بريطانيين وفرنسيين وهولنديين وبرتغاليين وأسيان ، فقبل نهاية القرن السابع عشر كان القباطنة يدفعون مائتيه خمسة جنيهات للرأس ارتفعت إلى ١٧ جنيتها عام ١٧١٢^(١).

من الرقيق إلى مخيل الزيت :

ولم يكن التحول عن تجارة الرقيق إلى تجارة مشروعة بالأمر الميسر ، ذلك أن تحريم بريطانيا تجارة الرقيق عام ١٨٠٧ لم يؤثر كثيرا على حجم هذه التجارة ، إذ انفتحت دول أخرى للاء الفراغ الذي حدث بمخروج بريطانيا^(٢) ،

(1) Ibid., p. 54

(2) Hodder, W. B., "West Africa" in "Africa in Transition" eds Hodder, Harris London 1967, p. 227

بل ازداد الطلب أخيراً في القرن التاسع عشر لسد حاجة مزارع القصب في كوبا . ورغم ذلك فيمكن القول أن أوروبا في نهاية القرن الثامن عشر كانت قد بدأت تفكر في منتجات جديدة لتبادل بها سلمها من منسوجات وأسلحة وفؤوس ، إذ كان من المستحيل التوسع في السلع الأفريقية التقليدية إذ هبط مورد الصاج ، وانخفضت أسعار الأخشاب وقل إنتاج الذهب . واكتشف التجار الأوروبيون بعد فترة إمكان قيام تجارة على أساس شجرة برية تنمو في غرب إفريقيا وهي نخيل الزيت التي بدأت أوروبا في طلب زيتها . وكانت تجارتها ضيقة وفي حدود، لصناعة الصابون والزبد الصناعي وشرائح القصدير وكادة تشحيم . وصدر غرب إفريقية ٥٥ طناً من زيت النخيل إلى ليفربول عام ١٧٨٥ بسعر ٤٥ جنيتها للطن ، وكانت هذه بداية متواضعة لتجارة ضخمة في زيت النخيل الأفريقي . تراوحت بين ٢٥ ألف طن ، ٣٠ ألف طن سنوياً من دلتا النيجر وحدها بسعر للطن يتراوح بين ٣٤ ، ٤٤ جنيتها للطن^(١) . وإذا كان جزء من هبوط السعر يرجع إلى انخفاض تكاليف الشحن البحري ، إلا أنه من الثابت أيضاً ظهور المنافسة الشديدة من جانب الزيوت الأخرى ، ففي ستينيات القرن الماضي بدأت مشتقات الزيوت المعدنية والحيوانية (البترول — زيت كبد الحوت) تحل محل الزيوت النباتية في الإنارة والقوى المحركة ، كما أصبحت الهند أكبر مصدر للبذور الزيتية في السبعينيات ، واتفق هذا أيضاً مع وصول الكوبرا من أرخبيل الملايو وجزر الهند الشرقية فضلاً عن زيت جوز الهند من سيلان ، كل هذه الزيوت دخلت ساحة المنافسة مع زيت النخيل الإفريقي في الأسواق الأوروبية .

وكان التوسع في تجارة زيت النخيل فضلاً عن قيام الانقلاب الصناعي في أوروبا مما وثق الصلات بين أوروبا وإفريقية ، وبصفة خاصة بين غرب إفريقيا والصناعات البريطانية ، ففي القرن التاسع عشر كان معظم القطن المصدر من إفريقية تقريباً يهجه إلى المصانع البريطانية ، وزادت واردت غرب القارة من ملح

(1) Hartley. C.W.S., "The oil Plant" London. 1967. p.14

شهير Chechiro الذى نافس الملح المحلى من حيث الجودة والسر ، كما نافست أدوات وأساحة برمنجهام وأسمالك النرويج المجففة الأسلحة والأسماك المحلية .

المطاط وعصر الذهب :

وتبعت مرحلة تخيل الزيت مرحلة المطاط البرى ، وصادت هذه المرحلة أوائل هذا القرن حتى لقد كان المطاط البرى يمثل مايتراوح بين ٨٣٪ ، ٨٦٪ من مجموع قيمة صادرات الكنفو . ويعطى تاريخ الاستغلال فى الكنفو وأفريقية الاستوائية الفرنسية صورة بانوا رامية للاستغلال البشع للموارد الأفريقية ، حتى لقد عرفت هذه الفترة فى تاريخ إفريقية الاقتصادية بعصر الذهب ^(١) Era of diepoliotron وفى كلا الاقليمين تعرضت موارد الغابات لنهب شديد من هؤلاء الذين يبحثون عن الكسب السريع سواء كان من جمع المطاط البرى أو الأخشاب أو زيت النخيل ، ولم تحل موارد أخرى محلها لدرجة أنه فى أوائل القرن العشرين (١٩١٠) كانت جميع موارد الغابات المدارية السهل الوصول إليها قد استنفدت وتدهور سادرها . واستدعى هذا التفكير فى بناء مركب جديد من الصادرات على أسس طويلة الأجل ، ومداخل أخرى للاستغلال إما باستخدام تقنية جديدة لإنتاج وتصدير السلع التقليدية بعد تنميتها ، أو إدخال سلع جديدة كالكاو والبن . وسواء كان السير فى هذا الطريق أو ذاك كان لابد من تسهيلات فى النقل . وأدى تقدم النقل النهري باستعمال القوارب ذات القاع المسطح التى تلائم فصل الجفاف إلى فتح الظهير الأفرىقى للتجارة المباشرة مع الساحل . وأدى ظهور السكك الحديدية كعامل مساعد إلى فتح أقاليم جديدة للتجارة كما هو الحال

(١) قمرت مجموع صادرات ساحل الذهب من معدن الذهب من فترة الاستعمار البرتغالى حتى نهاية القرن الماضى بنحو ٦٠٠ مليون جنيه ؛ وإن كان المصدر الثانى قد هبط فى القرن الثامن عشر إلى مايتراوح بين ٣ مليون ، ٤٠٠ ألف جنيه .

في السفن والكنن ونيجيريا^(١) . فقد ارتبط تدفق الفول السوداني من شمال نيجيريا والسودان بوصول السكك الحديدية إلى الداخل ، بل أن سلع المصادرات الحديثة في شرق أفريقية لم ترى النور إلا بعد مد الخطوط الحديدية بين الساحل والبحيرات العظمى فكانت هذه البحيرات من أن تلعب دورا في عملية النقل الخارجي . وهذا ما دعى Lugard إلى القول بأن التنمية المادية لأفريقية يمكن تلخيصها في كلمة واحدة هي « النقل » . وينبني أن نلاحظ في هذا السبيل أن الدفعة القوية للسكك الحديدية في إفريقية ارتبطت بالكشوف المدنية التي كانت بمثابة المنطيس الذي جذب إليه معظم الخطوط وبصفة خاصة في وسط وجنوب أفريقية .

وفي ميدان الإنتاج التمدني في العصر الحديث كانت مجموعة المعادن التي اشتهرت بها أفريقية في الخارج في القرن العشرين تحتاج إلى خبرات واستثمارات كبيرة ، وفي كثير من حالات الاستغلال التي حدثت إبان الفترة الإستعمارية ، اقتصر الأمر على استعمال الطرق الفنية الحديثة في استغلال التكوينات التي كان الأفريقيون يعملون فيها من قبل ، فكثير من رواسب الذهب والقصدير في غرب أفريقية ، كان الأفريقيون يقومون بتعدينها قبل وصول الأوروبيين ، وكان الأفريقيون في روديسيا يعدنون الطبقات الفنية قبل وصول الحفارات الضخمة مع الأوروبيين ، غير أن هذه الحقائق ينبغي ألا تحجب عنا فكرة أن التجارة الأفريقية الدولية قبل القرن التاسع عشر لم تكن تمثل سوى قدرا ضئيلا من مجموع النشاط الاقتصادي في إفريقية .

(١) راجع : محمد عبد الفتى سعودى ، النقل في أفريقية ، المعاديات ومشكلاتها
الجمعية الجغرافية المصرية ١٩٦٠ .

الفصل الثالث

مكانة إفريقية في التجارة الدولية

نمو التجارة الإفريقية في النصف الأول من القرن العشرين.

قبل دراسة نمو التجارة الأفريقية ، يجب أن نشير إلى خطأ شائع فيما يختص بهذا التوسع التجاري ؛ ذلك أن البعض يربط هذا التوسع بالقرن التاسع عشر على اعتبار أن حرية التجارة كانت شعار ذلك القرن . حقيقة لقد بدأ في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، ويدين هذا التوسع بالكثير إلى هذه الفترة ، وما حدث فيها من ثورة في النقل كالسكك الحديدية والسفن التجارية ، ولكن معظم التوسع في صادرات المواد الأولية من إفريقية كان في النصف الأول من القرن العشرين^(١).

ومن دراسة معدل النمو في حجم التجارة الخارجية لأجزاء العالم المختلفة ظهر أن أفريقية شهدت نموا أسرع من أى جزء آخر في العالم بما فيها الجهات النامية وذلك خلال النصف قرن بين عامي ١٩١٣ ، ١٩٦٣ كما يتضح من أرقام الجدول التالي .

(1) Myint, H. "The Economics of Developing Countries, London, 1967, p. 25.

ويلاحظ في حالة القارة الآسيوية ارتباط هذا التوسع في الصادرات بافتتاح قناة السويس .

الزيادة التجارية ألعارجية فى الفترة ١٩١٣ / ١٩٦٣

النسبة المئوية للزيادة فى المقد^(١)

المجموع بالنسبة للفرد		
١٠ر٤	٢٢ر٥	الأقطار المتقدمة
١١	٢٦ر٨	الأقطار النامية
١٦ر٩	٣٥ر٢	أفريقيه
١٤ر٨	٢٩ر٤	آسيا
٢ر٣	٢٣	أمريكا اللاتينية

وكان وراء هذه الزيادة فى الصادرات الأفريقية نمواً فى الإنتاج الزراعى النقدى وفى بعض الأقطار نمواً كبيراً فى الإنتاج المدينى . هذا النمو الذى شهدته أفريقية فى صادراتها هو حلقة فى سلسلة حلقات بدأت فى أواخر القرن التاسع عشر كما رأينا واستمرت فى القرن العشرين . وقد ظهر هذا التوسع بصفة خاصة فى فترة الحرب العالمية الثانية وما بعدها مباشرة ، فقد كانت الحرب العالمية الثانية وما بعدها مباشرة بمثابة منشط لزراعة المستوطنين أو الزراعة التجارية أو زراعة التصدير بعامه ، إذ ظهرت الحاجة فى معظم المستعمرات إلى زيادة الإنتاج المحلى نتيجة لأوضاع خاصة ألمتها ظروف الحرب ، فى كينيا مثلاً زادت الحاجة إلى الإنتاج الزراعى للاستهلاك المحلى إلى جانب احتياجات الحرب ، لأنها كانت مقراً لأسرى حرب ولاجئين ومهاجرين وقاعدة لقوات أوربية وأفريقية ، فزاد إنتاجها من الزبد وزاد إنتاجها من القمح

(1) Robson P., Lury, D. eds, "The Economies of Africa", London, 1969, p. 53.

واشتد الطلب على السيسل في تنجانيقا حتى بلغ إنتاجه في نهاية الحرب ثلاثة أمثال إنتاجه قبلها لاحتياجات البحرية له خاصة بعد سقوط الفلبين وانقطاع قنب مانيلا عام ١٩٤٢ . كذلك الحال في روديسيا ونياسالاند ، لأن روديسيا كانت مقرا لتدريب الطيارين ، كما زاد عدد الأفريقين الذين يعملون في الجيش أو المناجم ، ولواجهة هذه الحالة زادت المزارع الأوربية من إنتاجها من الحبوب الغذائية بمعدل ٢٠٠ ٪ فضلا عن مضاعفة الإنتاج من الزيوت النباتية والشاي والدخان لامتداد الجزر البريطانية ^(١) . أما الكنفولم يسام في المواد الغذائية قدر مساهمته في الخيامات وخاصة المطاط الذي اشتد عليه الطلب وأصبح من الخيامات النادرة لدى الحلفاء بعد سقوط الملايو ، وهكذا ما أن انتهت الحرب العالمية الثانية حتى كان هناك شبه اكتفاء ذاتي في كثير من المستعمرات فضلا عن زيادة واضحة في إنتاج الخيامات . وإذا عورنت أرقام عام ١٩٣٨ بأرقام عام ١٩٥٠ لصادات بعض السلع الأفريقية كواقمة ، لظهر أنها زادت من الناحيتين ولكن زيادة الصادرات قيمة فاقت بكثير هذه الزيادة كاً ، فلي سبيل المثال كانت قيمة الكاكو الذي صدر من أفريقية عام ١٩٥٠ تساوى ٧٠٠ في المائة قدر قيمتها عام ١٩٣٨ ، بينما زادت من حيث الحجم ٤ في المائة فقط . وفي الحق شهدت بعض السلع الأخرى وبخاصة الدخان والكاكو والبن وزيت النخيل والفول السوداني والسيسل زيادة في حجم الصادرات ولكنها باستثناء السيسل والسكر كانت زيادتها من حيث القيمة لا تقل عن ثلاثة أمثال زيادتها من حيث الحجم ، بينما في حالة البن والفول السوداني كانت الزيادة في القيمة خمسة أمثال زيادة حجمها .

(1) Kimble, G, "Tropical Africa", Vol., Land and Livelihood.
Newyork, 1960, p. 174

تطور صادرات بعض السلع الأفريقية قبل وبعد الحرب العالمية الثانية^(١)

القيمة بالآلاف دولار		الكمية بالآلاف طن		السنة
١٩٥٠	١٩٣٨	١٩٥٠	١٩٣٨	
٢٣٢٩٧٩	٣٤٧٨٢	٤٣٥,١	٤١٨,٩	الكاكاو
١٧٠١٧٦	٢٠١٨٦	٢٢٧	١٣٨,١	البن
٥٧٩٩٨	٩٦٨٤	١٨٣,٩	١٢٩,٨	السيسل
٧٦٣٠١	١٣٢١٩	٥٢٥,٩	٣٥٨,٢	الفول السوداني

ولكن يلاحظ من ناحية أخرى أن النمو في الصادرات بعد الحرب العالمية الثانية لم يصحبه تنوع يذكر في صادرات معظم الأقطار وهذا ما سنعرض له في التحليل السلمي في الفصول القادمة ، كما لم يظهر عليها تحسن واضح من حيث الجودة باستثناء سلعة أو سلعتين^(٢).

غير أن الصورة انعكست مرة أخرى في الخمسة عشر سنة الأخيرة وحدها ففي هذه الفترة شهدت تجارة الدول الصناعية نمواً أسرع ، وإن احتفظت أفريقيا بنمو أسرع في تجارتها عن بقية العالم المتخاف بسبب ظهور البترول . وشهدت الخمسة عشر عاماً الأخيرة انخفاضاً في أسعار السلع الإفريقية لدرجة أن معدل الزيادة في حجم الصادرات كان أكبر من معدل الزيادة في قيمتها مما سنشير إليه فيما بعد .

ملاحظة أفريقية في التجارة العالمية :

تتميز القارة الإفريقية بصفة نصيبها في التجارة العالمية إذا قورنت بنصيب القارات الأخرى ، فمن مجموع الصادرات العالمية والتي بلغت قيمتها نحو ٣٠٩ مليون

(1) Neumark, op. cit. p. 157.

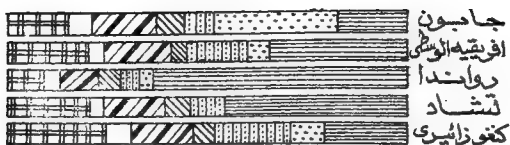
(2) Chudson, W. A., "Trends in African Exports and Capital Inflows" in Economic Transition Africa, p. 338.

دولار عام ١٩٧٠، كان نصيب أفريقية نحو ٤ ٪ ، وكان هذا نصيبها طوال المقد الماضي بينما كان نصيب العالم المتقدم ما يزيد قليلا على ٧٢ ٪ من مجموع قيمة هذه التجارة (تقريبا) ونصيب دول التخطيط المركزي نحو ١٠ ٪ . أما بقية العالم الناي فنصيبه نحو ١٣,٥ ٪ من هذه الصادرات . وتكاد تتكرر الصورة فما يختص بالواردات ، فواردات أفريقية النامية تزيد قليلا على ٣ ٪ ، بينما واردات الدول المتقدمة اقتربت من ٧٣ ٪ ، وواردات دول التخطيط المركزي تقترب من ١٠ ٪ والدول النامية نحو ١٤ ٪ من مجموع الواردات المالية . بل وإذا قارنا تجارة أفريقية النامية بتجارة المملكة المتحدة لوجدنا أن نصيب الأخيرة يعادل مرة ونصف نصيب الأولى في الصادرات ومرة في الواردات . وتبلغ قيمة الصادرات الآسيوية (دون اليابان) ضعف قيمة نظيرتها الأفريقية . بل تكاد تجارة أفريقية بأقطارها التي تربو على الخمسين قطراً بما فيها جنوب أفريقية وبسكانها الذين يزيدون على ثلاثمائة مليون نسمة تعادل تجارة اليابان وحدها^(١)

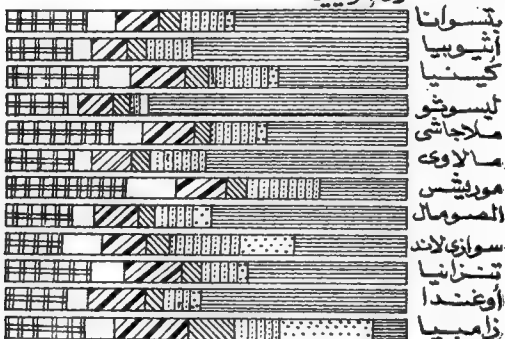


شكل (٩) مكانة افريقية في الصادرات المالية عام ١٩٧٠

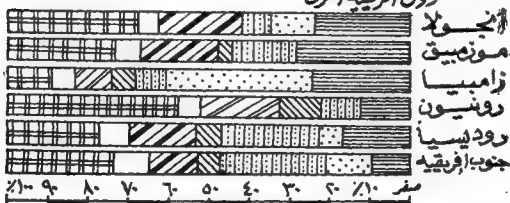
(1) U.N., "International Trade yearbook, 1971, Int. Trade by Regions



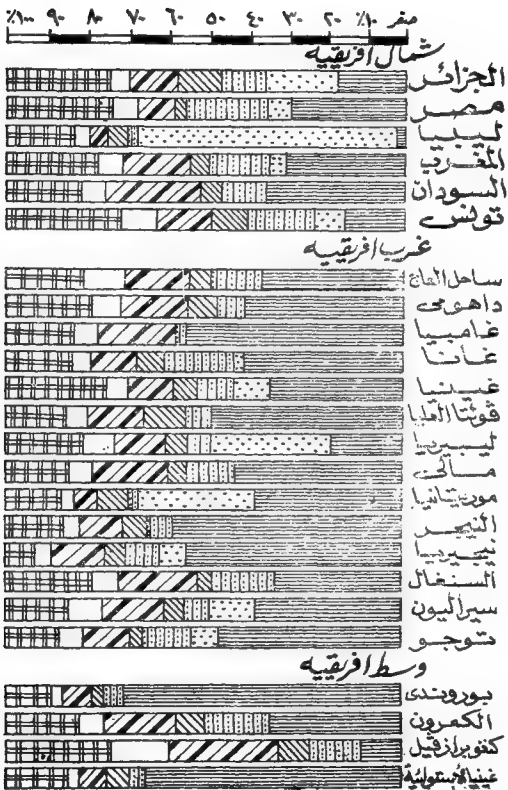
شرق افريقيه



دول افريقيه أخرى



شكل (١٤) : نصيب القطاعات المختلفة في الناتج القوي للمول الافريقيه عام ١٩٧٠



شكل (رقم ٤ ب) نصيب التطلعات المختلفه في الناتج القومى لدول الأفريقيه عام ١٩٧٠

وتشارك أفريقية في هذا مع بقية العالم المتخلف في ضعف نصيبها في التجارة الدولية، ذلك أن معظم التجارة الدولية يتركز على جانبي الأطلس على الشالي فهناك في الوقت الحاضر ثلاث كتل تجارية عملاقة وهي الجماعة الاقتصادية الأوروبية **The European Economic Community** ومنظمة التجارة الحرة^(١) **European Free Trade area** والولايات المتحدة، الأمريكية، هذه الكتل الثلاث مشغولة بما يقرب من ثلثي الصادرات والواردات العالمية. فقد تغير المناخ الاقتصادي للتجارة الدولية فيما بين القرنين التاسع عشر والعشرين، فبعد أن كانت العلاقة التجارية رأسية بين الدول الصناعية وأقطار الخيامات في القرن التاسع عشر، أصبحت العلاقة في معظمها أفقية في القرن العشرين^(٢)، أي بين الأقطار المتقدمة بعضها والبعض الآخر. فهنا يتركز أربعة أخماس الإنتاج العالمي، وتسعة أعشار الإنتاج الصناعي وحيث الدخل المرتفع والقوة الشرائية عالية. فالدول الأفريقية ذات أحجام اقتصادية صغيرة، وإذا كان الحجم الاقتصادي **Economic Size** يقاس بمجموع الناتج القومي **CDP**، فيظهر لنا مسألة الحجم الاقتصادي لهذه الدول إذا ما قورنت بدول العالم المتقدم، ذلك أن مجموع الناتج القومي عام ١٩٧٠ لدول كالمانيا النرويجية، وبريطانيا وفرنسا كان يعادل ٤، ٣، ٢، ٢، ٢ مرة قدر ناتج دول أفريقية النامية مجامع وهذا التناقض يبدو أكثر وضوحا إذا عرفنا أن نسبة سكان هذه الدول إلى سكان إفريقية النامية ١٧٪، ١٥٪، ١٦٪ على الترتيب. وفي داخل إفريقية ذاتها نجد أن جنوب إفريقية وحده هو الذي يبلغ ناتجه القومي ١٧٥٠ مليون دولار ثم يليه أكبر دولتين وهما نيجيريا ومصر (٧٠٠، ٧٠٠ مليون دولار)^(٣).

غير أن هذا لا يفض من أهمية الصادرات الإفريقية، فلديها سلع تلعب بها دورا ملحوظا في التجارة العالمية كالبترول والذهب والماس والحديد والكوا

(١) بدأت تنفك بعد دخول بريطانيا السوق المتحركة.

(٢) راجع انريكو: التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية ترجمة د. جلال أمين، الجمعية

المصرية للاقتصاد السياسي والتفريع، القاهرة ١٩٦٩ ص ٣٩.

(3) U.N. "Africa Economic Indicators 1970" p.5

وزيت النخيل والقطن.. كما يزيد أهمية إفريقية في هذا المجال إنها إحصائياً مضمومة نظراً لأن كثير من سلعها يساد تصديره فيدخل ضمن صادرات الدول الصناعية . وإذا حاولنا التعرف على نصيب كل جزء من إفريقية في هذه التجارة وجدنا أن جنوب إفريقية يشترك بنحو خمس صادرات القارة ، بينما تسهم إفريقية الشمالية بنحو الثلث والباقي من نصيب إفريقية للدارية .

أهمية التجارة الخارجية لدول القارة :

غير أن هذه المسألة على المستوى العالمى ليس معناها قلة أهميتها بالنسبة للقطار الإفريقية فهي تبدو عظيمة الأهمية للناتج لأن التجارة الخارجية تأتى في المركز الثانى بعد نشاطات الإكتفاء الذاتى كأهم ظاهرة على مسرح الاقتصاد الإفريقى لا من أجل حجمها بحسب ، بل لأنها النافذة التى أطلت منها إفريقية على الاقتصاديات الحديثة . وتبدو أهمية الصادرات الإفريقية أيضاً في أنها تسكون نسبة عالية من مجموع الناتج القومى في بعض الأحيان كما هو واضح من الجدول التالى :

النسبة المئوية لنصيب الصادرات في الناتج القومى لبعض الدول الإفريقية.

عام ١٩٦٩^(١)

الدولة	إلى مجموع الناتج القومى	نسبة الصادرات	الدولة	مجموع الناتج القومى	نسبة الصادرات
الجزائر	٢٧,٢	زائيرى	٣٨,١		
ليبيا	٥٩	جابون	٥٥,٤		
مصر	١١,٥	كينيا	١٣,٣		
غينيا	٤٣,٢	زامبيا	٦٥,٤		
ساحل العاج	٣٤,٧	الصومال	١٨		
ليبيريا	٥٠,٨	مالاجاش	١٤,٨		
موريتانيا	٤٣,٦	أوغندا	١٧,٤		

فإذا قورنت هذه النسبة بنظيرتها في المملكة المتحدة وجدنا أنها ١٥ ٪ في السنين الأخيرة ، ييناهى أقل من هذا بكثير في الدول القارية كالولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى .

ويرجع هذا الإرتفاع لقيمة الصادرات في الناتج القومى إلى الطريقة التى دخلت بها إفريقيا الإقتصاد الدولى أثناء الفترة الإستعمارية ، وهى القائمة على إنتاج الخامات لتصديرها إلى المصانع الأوربية لتصنيعها محلياً ، كما ترجع إلى طبيعة المرحلة الإقتصادية التى تمر بها الآن والتى تتطلب فيها الحرف الأولى على الثانية والثالثة ، أى الزراعة والرعى والتعدين على الصناعة والخدمات وهذه بدورها ناتجة عن طبيعة الإستغلال فى الفترة الإستعمارية والتى لم تكن تشجع أو تسمح بقيام الصناعة لتظل أسواق إفريقيا مفتوحة أمام المنتجات الأوربية وهذا كان أمراً طبيعياً ومنتظراً من دولة استعمارية مسيطرة على قطر من الأقطار ^(١) .

فما زال للزراعة القدر الحلى من مجموع الدخل القومى الإفريقية النامية عام ١٩٧٠ ، وإن اختلفت النسبة بين دولة وأخرى ومن إقليم إلى إقليم . وتضع أهمية الزراعة فى الدخل القومى فى بعض الدول مثل غينيا والفيجير ونيجيريا فى غرب افريقية ، رواندا وبوروندى فى وسط افريقية ، وأثيوبيا وأوغندا فى شرق إفريقيا . وحيث لا تظهر الزراعة كالمسام الأول فى الناتج القومى يظهر التعدين ليحل محلها وهذا واضح فى حالة ليبيا وليبيريا وزامبيا وموريتانيا .

أما نصيب الصناعة فهو يتراوح بين ١ ٪ و ٣٨ ٪ من مجموع الناتج القومى عام ١٩٦٠ وياتى على القمة جنوب إفريقيا وفى الحضيض ليسوتو ، بينما تأتى مصر وتونس وغانا وزائير وروديسيا على السفح . ويلاحظ أنه فى أقطار معدودة يقرب نصيب

(1) Myrdal, G., "The Economic Impact of Codonialism"
"Development and underdevelopment", National Bank of
Egypt, Cairo 1956, p 52.

الصناعة في النخل القومي من نصيب الزراعة كما هو الحال في مصر وتونس وروديسيا^(١) وأما الخدمات فقد ركزت في أيدي الجاليات الأوربية وتواجه كالمفرد في إفريقية الشرقية ، والشوام في غرب إفريقية . وتسعى الدول الإفريقية المستقلة الآن إلى الخروج من هذا المازق عن طريق تنويع الإنتاج والحد من نشاط هذه الجاليات لإتاحة الفرصة أمام الإفريقيين^(٢) . غير أننا لا يجب أن ننسى في هذا السبيل أحجام الدول الإفريقية ، فهي صغيرة الحجم ، والدول الصغيرة الحجم يظهر فيها أهمية قطاع التجارة الخارجية عن الدول الكبيرة . فهذا الاعتماد الكبير للدول الصغيرة نتيجة طبيعية للتركيز الكبير في مركزها الإقتصادي^(٣) فاتساع المساحة معناه تنوع مفاخى وهذا بالتالى يؤدي إلى تنوع نباتى ، كما أن المساحة المتسعة تضم تكوينات جيولوجية متعددة ، وما يتبعها من معادن متنوعة ، وممناه أيضاً وفي معظم الأحوال أن تمتد الدولة من اليابس وتصل إلى البحر ، بينما الأقطار الصغيرة تكون فرصتها أقل في مثل هذه الحالات ، وهذا واضح في إفريقية قبل غيرها من القارات حيث التفتت السياسى إلى إحدى وتحسين قطراً منها سبعة عشر قطراً ما بين قزى وصنبر المساحة (أقل من ٥٠ ألف ميل مربع) فضلاً عن اثنا عشر قطراً جيبساً . ولا يقتصر الأمر على حجم الدولة فحسب ، بل يمتداه إلى الحجم السكائى فتوسط حجم

(1) ECA, "African Economic Indicators" 1970, p. 11.

(٢) يعمل نصف الآسيويين في شرق إفريقيا بالتجارة والخدمات المتعلقة بها وتشمل تجارة النطاعى والجلبة وأعمال البنوك والتأمين لذلك يطلق عليهم سلاة أصحاب المحلات Race of Phapkeepers . راجع مقال المؤلف « لماذا طرد عيسى أمين الآسيويين من أوغندا بجريمة الأهرام في ١٣/١٠/١٩٧٢ » . وراجع منافسة الشوام للأفارقة في سوق الصلوق غرب إفريقيا وخاصة في ميدان التجارة ، حتى بدأوا يناقشون الطبقات الدينية من الفرنسيين في كتاب O'Brain, R. C. "White Society in Black Africa," London 1922, pp 117-119.

(3) Kuznets, S. "Economic growth of Small Nations", in Robinson, A. ed. "The Economic consequences of the size of Nations, International Economic Association, London, 1960, p. 21.

الوحدة السياسية نحو ٦ مليون نسمة ، وهناك ٣٣ قطراً يقل سكان كل منها عن ١ مليون نسمة (أى حوالى نصف عدد الوحدات السياسية فى القارة) ولا توجد سوى أربع وحدات يزيد سكان كل منها على ٢٠ مليون نسمة عام ١٩٧٠ وهى نيجيريا ومصر وأثيوبيا وجنوب إفريقيا . ويخلق هذا السوق المحدود لكل دولة منفردة صراعا بين الحد الأدنى والحد الأمثل للشروط فى بعض النشاطات الإقتصادية وخاصة النشاطات الصناعية ، من ثم يصبح التنوع فى الأنشطة الاقتصادية أمراً غير ميسور

ويظهر كذلك أثر التجارة الخارجية فى دخل هذه الدول بوضوح إذا عرفنا أن الدخل من ضريبة الصادر والوارد يتراوح بين الثلث وأكثـر من الثلاثة أرباع مجموع الدخل الضرائبى كما هو واضح من النسب التالية :

نسبة ضريبة الصادر والوارد إلى مجموع الدخل الضرائبى لبعض الدول الأفريقية^(١)

كينيا	أوغندا	نـزانيا	غانا	الكرون	نيجيريا	السودان
٦٤/٦٣	٦٤/٦٣	٦٤/٦٣	٦٣/٦٢	٦٥/٦٤	١٩٦٠	٦٢/٦٠
٪٣٧.٥	٪٦٦.٤	٪٤٧.٧	٪٦٨.٤	٪٦٣.٤	٪٧٧.٥	٪٦٣.٩

وأخيراً لسنأ فى حاجة إلى كثير من المناء للقول بأن أكبر نسبة من الدخول والأرصدة الأجنبية فى هذه الأنظار تأتي عن طريق تجارة الصادر فى المواد الأولية . وكان هذا الاعتماد على اقتصاديات التصدير **export economies** ومنه التبعية الإقتصادية ، وعدم الإستقرار الاقتصادى **economic instability** وذلك لتمرص إقتصاديات هذه الأنظار للذبذبات العادية فى الأسعار فى الأسواق

(1) Robson, Lury, op. cit. p. 42

المالية. وهذه من أخطر المشكلات التي تواجه الأقطار الإفريقية والنامية بصفة عامة ، فهي لا تخلق في المدى القصير عدم استقرار في مستويات الإستهلاك والمعيشة لدى هذه الشعوب فحسب ، بل تقف حجرة عثرة أمام استثمارات التنمية في المدى الطويل .

وكان من المفروض أن تتحول هذه الأقطار عن التركيز الشديد على هذه السلع وذلك بتنمية إقتصادياتها وتنويعها ، ولكن التريب أن عملية التنمية والتنويع لإقتصاديات هذه الأقطار سوف تستمر لا مراء ، معتمدة إلى حد كبير على احتمالات زيادة حصيلتها من الأرصدة الأجنبية الناجمة عن هذه الصادرات على الأقل للمقد القادم^(١) . هذه هي المشكلة التي تواجه حكومات الأقطار النامية في علاقتها الاقتصادية مع الخارج وفي تشكيل مشروعاتها الانعائية . وهذا ما يدعو إلى البحث عن عمل دولي يسهم في حل هذه المشكلة من ناحية والتخطيط على مستوى الدول الإفريقية من ناحية أخرى .

(١) Blau, G., "Commodity Earnings and Economic Growth" in, Whetham, H., Currie, J. Readings, in Applied Economics", Cambridge U.P., 1969, p. 163

تمهيد

التحليل السلي (التصنيف)

تتمكس نوعية المصادرات الأفريقية على نوع الاقتصاد السائد ، وهو الاقتصاد الأولى من ناحية ، والاقتصاد الهدى من ناحية أخرى . فهى بادية ذى بدء ماصرات خامات سواء زراعية أو معدنية . لأن الخامات تؤلف نحو ٩٢٪ من مجموع قيمة الماصرات بينما نصيب المنتجات المصنوعة وشبه المصنوعة يقل عن ٨٪ (١٩٧٠) ، بل وتنخفض الماصرات المصنعية فى كثير من الأقطار إلى أقل من هذا بكثير . وهو إقتصاد هدى سواء كان فى الزراعة أو التعدين حتى أن البعض يطلق على الإنتاج الزراعى فى أفريقية التعدين الزراعى أو الزراعة التعدين^(١) .

ويمكن تقسيم الماصرات الأفريقية من الناحية النوعية إلى الأقسام الآتية :

مجموع المواد النباتية والحيوانية :

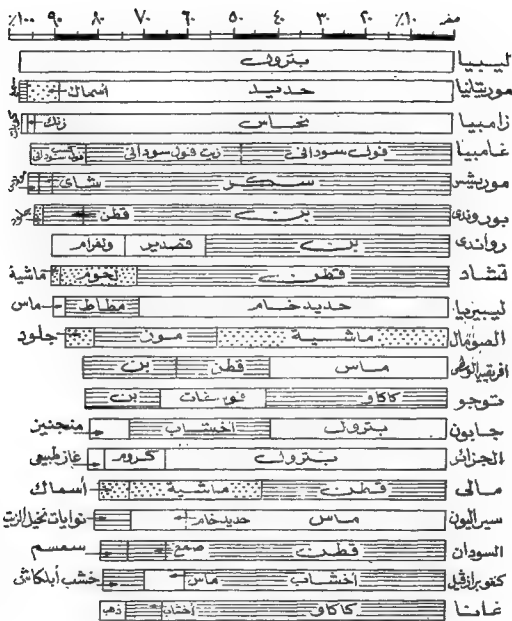
وتؤلف نحو ٣٨٪ من مجموعة قيمة الماصرات الأفريقية وتشمل البن والكافو والشاى والتطن والبنود الزيتية والزيتون النباتية والدخان واليسيل والمطاط والفاكهة ، ويمكن أن نصنف إليها الأخشاب ومنتجاتها . أما مجموعة المواد الحيوانية : وتمثل بصفة خاصة فى الأسماك من ناحية ، وفى الماشية والضأن من ناحية أخرى فهى تؤلف وحدها نحو ٤٪ من قيمة الماصرات الأفريقية (عام ١٩٧٠) .

(1) Pleser, J.K. "Geography and the tropics" in " Geography in the 20th Century,, p. 23

مالاوي	دخان	شاي	فول سوداني
نيجيريا	بترول	كاكاو	فول سوداني
ايبوبيا	بن	جلود	فحم
كينزانيا	نحاس	بن	كوبالت
اوغندا	بن	قطر	نحاس
ماداغاسكار	اخشاب	بن	كاكاو
النيجر	زيت سوداني	ماشية	زيت السودان
قوتالاليا	ماشية	قطر	بذور زيتية
مصر	قطر	ارز	غزل قطر
انجولا	بن	ماس	حديد
الكامرون	كاكاو	بن	منتجات كاكاو
السنغال	زيت سوداني	سوداني	كسب سوداني
كينيا	بن	شاي	شاي
موزمبيق	كاشونات	قطر	سكر
داهومي	زيت نخيل	قطر	نوايات نخيل الزيت
المغرب	فوسفات	خمخات	طماطم
تونس	بترول	فوسفات	زيت زيتون
ملايشت	بن	قانيلا	ارز
تنزانيا	بن	قطر	ماس

متر ١٠ ٩ ٨ ٧ ٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١ ٠

شكل (١١) الصادرات الرئيسية لدول افريقيا عام ١٩٧٠



شكل (رقم ١٢) الصادرات الرئيسية للمول الافريقية عام ١٩٧٠

مجموعة المواد المعدنية :

أى إنتاج المناجم وأهمها البترول والنحاس والماس والذهب والحديد والمنجنيز والقصدير فضلا عن الخامات القدية كاليورانيوم والثوريوم وغيرها . وتؤلف هذه المجموعة نحو ٥٤ ٪ من قيمة الصادرات الأفريقية عام ١٩٧٠ ، وبذلك احتلت المركز الأول بين المجموعات السلعية وتغلبت على مجموعة المواد النباتية وذلك بفضل تدفق البترول الليبي والنيجيري ودخول بعض الأقطار المنتج للمعادن كوريتانيا وجابون فى إنتاج الحديد .

مجموعة المواد المصنوعة :

مجموعة المواد المصنوعة وشبه المصنوعة كألواح الخشب والورق والمشتقات البترولية والمنسوجات القطنية والحديد الزهر ... ونصيبها نحو ٨ ٪ من مجموع الصادرات الأفريقية .

الوقطار الأفريقية وعملقتها بالمجموعات السلعية (١)

ويمكن تقسيم الدول الإفريقية من حيث قيمة السلع فى صادراتها عام ١٩٧٠ إلى :

أولا - أقطار يئلب على مصادرها المادى إذ تؤلف ٥٠ ٪ فأكثر من قيمة صادراتها وهى ليبيا (بترول ٩٩,٦ ٪) موريتانيا (حديد ٨٩,٥ ٪) سيراليون (ماس ٥٩ ٪ + ١٢,٥ ٪ حديد) ليبيريا (حديد ٧١ ٪) أفريقية الوسطى (الماس ٤١ ٪) جابون (منجنيز ٢٨ ٪ + بترول ١٥ ٪ + يورانيوم ٩ ٪ كنفو زائيرى (٦٦ ٪ نحاس + ٧ ٪ ماس + ٦ كويات) زامبيا (٩٥ ٪ نحاس) ، نيجيريا (٥٨ ٪ بترول) الجزائر (بترول ٦٤ ٪) جنوب أفريقية (ذهب ٣٢ ٪ + ماس ثوريوم ويورانيوم ١٨ ٪) .

(١) النيب الثرية والتصنيف من عمل الباحث .

ثانياً — دول تسهم الثروة المعدنية في صادراتها بقدر كبير : وهي التي تسهم فيها الثروة المعدنية بما يتراوح بين ٢٥ ٪ ، ٥٠ ٪ من مجموع صادراتها مثل : رواندا (٣٣ ٪ قصدير وولفرام) تونس (٢٤ ٪ بترول + ١٠ فوسفات وحديد) المغرب (٢٤ ٪ فوسفات) .

ثالثاً — أقطار يئلب على صادراتها الإنتاج الزراعى : وتشمل معظم الأقطار الإفريقية ونكتفى هنا ببعض الأمثلة : مصر (٤٠ ٪ قطن + ١١ ٪ أرز) السودان (قطن ٦٤ ٪ + صمغ ٩ ٪) السنغال (فول سودانى ومشتقاته ٥٠ ٪) النيجر (فول سودانى) ساحل العاج (٣٣ ٪ بن + ٢٣ أخشاب + ١٩ ٪ كاكو + ٦ ٪ موز) — وداهوى (٢١ زيت نخيل + قطن ١٤ ٪) توجو (كاكو ٢٤ ٪ + بن ١٥ ٪ + جوزات نخيل ٨ ٪ غينيا (زيوت نباتية ٨٥ ٪ + أعلاف ١٥ ٪) غانا (كاكو ١٥ ٪) تشاد (قطن ٧٠ ٪) إثيوبيا (بن ٦٢ ٪) كينيا (بن ٢١ ٪ + شاي ١٣ ٪ + قطن ١٣,٥) أوغندا (بن ٥١ ٪ + قطن ١٨ ٪) أنجولا (بن ٤٧ ٪) . كرون (بن ٢٥ ٪ + كاكو ٢٥ ٪) بوروندى (بن ٨٠ ٪ + قطن ١٠ ٪) مالاوى (دخان ٤٣ ٪ + شاي ٣٧ ٪) مالاياش (بن ٣٢ ٪ + ١٠ ٪ أرز) رواندا (بن ٥٥ ٪) موريشس (سكر ٩٠ ٪) رونيون (سكر ٨٠ ٪) ، النيجر (٥٦ ٪ فول سودانى + ١٠ ٪ ثروة حيوانية) .

رابعاً — أقطار تكون الثروة الحيوانية من لحوم وأصمك معظم صادراتها وهي : مالى (٣٥ ٪) الفولكا العليا (٣٢ ٪) الصومال (٥٣ ٪) .

وبين الجدول التالى الشترين العملة الرئيسية التى صدرتها أقطار أفريقية النامية إلى الدول المتقدمة بترتيب قيمتها عام ١٩٧٠ ومقارنتها بحالتها عام ١٩٦٠ (١) .

صادرات العشرين سلعة الرئيسية من إفريقيا النامية (بالمليون دولار)

الصادرات	القيمة	%	للترتيب	القيمة	%	للترتيب	متوسط التغير الصفوى ١٩٧٠/١٩٦٠
	١٩٦٠	١٩٧٠					
بنترول	٢٠٠	٣,٨	٥	٣٨٧٠	٣٠,٩	١	١٨٣
نحاس	٥١٦	٩,٧	٢	١٥٠٣	١٢	٢	١٠٩
بن	٣٦١	٦,٨	٤	٨٢٨	٦,٦	٣	١٣
قطن خام	٦٤١	١٢,١	١	٧٤٠	٥,٩	٤	١,٥
كاكاو	٣٩٣	٧,٤	٣	٦٨٥	٥,٥	٥	٨,٥
أخشاب	١٤٩	٢,٨	٧	٢٧٠	٢,٢	٦	٨,٨
حديد خام	٩٩	١,٩	٨	٢١٦	٢,٥	٧	٥
ماس	١٤١	٢,٧	١٣	١٩٠	١,٩	٨	٢,٦
فوسفات	١٠٩	٢,١	٩	١٦٥	١,٣	٩	٥
سكر	٩٢	١,٧	١٤	١٤٥	١,٢	١٠	٥,٧
فول سوداني	١٧٩	٣,٤	٦	١٣٦	١,١	١١	٢,٤
حمضيات	٧٤	١,٤	١١	١٢٧	١	١٢	٧,١
زيت سوداني	٦٣	١,٢	١٠	٩٧	,٨	١٣	٣,٥
مطاط	١٠٨	٢	١٨	٨٣	,٧	١٤	٢,٣
شاي	٧٨	١,٥	١٥	٨٨	,٧	١٥	١,٣
قصدير	٧	,١	٢٠	٧٥	,٦	١٦	٩٦
منجنيز	٤٧	١,٩	١٩	٥٨	,٥	١٧	٢,٤
جوزات نخل	١١٠	٢,١	١٧	٥٥	,٤	١٨	٥
سسل	٧٨	١,٥	١٥	٤٤	,٤	١٩	٤,٣
زيت نخل	٧٦	١,٤	١٢	٣٩	,٢	٢٠	٢
مجموع العشرين سلعة	٣٤٨٣	٦٥,٧		٩٥٦١	٧٦,٣		١٧,٤
مجموع الصادرات	٥٣٠٠	١٠٠		١٢٥٤٠	١٠٠		١٣

ويقبن من الجدول ما يلي :

زادت قيمة مجموع الصادرات الأفريقية من ٥٣٠٠ مليون دولار عام ١٩٦١ إلى ١٢٥٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٠ ، وإرثعت قيمة صادرات العشرين سلعة الرئيسية من ٣٤٨٣ مليون دولار إلى ١٠٥٦١ مليون دولار في التاريخين المذكورين ، وبالمثل زاد نصيب السلع الرئيسية في مجموع الصادرات من ٦٥,٧٪ إلى ٧٠,١٪ عام ١٩٦٥ أى أن هناك نمو في الصادرات الأفريقية غير أن معدل هذا النمو يختلف من سلعة إلى أخرى كما هو واضح من متوسط التغير السنوي في العشر سنوات المذكورة .

ولا يسمن في تقدير معدلات النمو في الصادرات الأفريقية — لمعرفة ما إذا كانت متناسبة لها أم لا سوى الإستعانة بالهدف الذى حددته الأمم المتحدة لهذا المقدر (١٩٦٠ / ١٩٧٠) الذى أطلقت عليه عقد التنمية^(١) .



شكل (رقم ١٣) صادرات السلع الرئيسية في افريقية النامية

ويعتقضى هذا الهدف يجب أن تزيد الدول النامية صادراتها بمعدل ٥ ٪ حتى ترتفع دخول هذه الأقطار التي تعتمد على الصادرات اعتماداً كبيراً ، وفي هذا المجال نجد أن هناك عشر سلع من الصادرات الرئيسية وهي البترول والبن والأخشاب والحديد الخام والفوسفات والخضيات والسكر وزيت الفول السوداني وخام المنجنيز والتصدير قد نمت خلال المشر سنوات بما يزيد على ٥ ٪ سنوياً . وتأتى على قمة هذه المجموعة البترول الذى مثل حالة فريدة والحديد الخام والمنجنيز أى صادرات معدنية ، وهذا يعكس بطبيعة الحال اكتشافات جديدة وإستغلال لم يكن موجوداً من قبل . أما السلع الأخرى التى نمت دون الحد المطلوب فهمى النحاس والقطن والكافور وزيت الفول السودانى والماس وجوزات نخيل والمطاط والسييل وزيت النخيل الشاى ، بل إن جوزات النخيل والمطاط والسييل وزيت النخيل كانت من السلبيات .

الفصل الرابع

الخامات النباتية

والسلع الرئيسية في هذه المجموعة هي القطن والميسل والمطاط والأخشاب والظاهرة السائدة في تجارة هذه المجموعة هو زيادة البدائل الصناعية باستدوار باستثناء الأخشاب كما سنرى .

القطن

ظلت خامات القطن حتى عام ١٩٦١ تمثل غلة الصادرات الأولى من حيث القيمة في أفريقية ، ولكنها ترحزت عن مكانها هذا عام ١٩٦٢ لتعطى هذا المركز للبترول ، وهكذا يأتى القطن في المكان الرابع بعد البترول والنحاس والبن بقيمة تزيد على ٧٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٠ .

وعلى الرغم من ارتفاع الاستهلاك المالى في بعض المواسم كوسم ٦٨/٦٩ ، فإن أهمية القطن الصناعية اختلفت اختلافاً بينا بين دول العالم ، فعلى حين استمر استهلاك المنازل في الزيادة في كثير من الدول الآسيوية وشرق أوروبا كالاتحاد السوفيتي والصين والهند واليابان وباكستان ، فإن حجم الاستهلاك لم يشهد أى تقدم تقريباً في دول أوروبا الغربية ، كما نقص الاستهلاك بصورة حادة في أمم الدول المستهلكة للقطن وهى الولايات المتحدة الأمريكية ، فقد تراجع استهلاك القطن ليفسح المجال للنمو السريع في استهلاك الألياف والخيوط الصناعية .

تحدى الألياف الصناعية :

والواقع أن عجز القطن عن إحراز أى تقدم كبير في سوق الألياف التي انتسعت باطراد يؤكد قوة التحدى الذى يواجهه القطن من جانب الألياف

الصناعية ، فقد بلغ الاستهلاك العالمى من الألياف الصناعية فى عام ١٩٦٨ حوالى ٤٧ ٪ من إجمالى الألياف المعروضة ، مقابل ٤٢ ٪ عام ١٩٦٧ ، ٢٧ ٪ فقط منذ عشرة أعوام^(١) .

ويلاحظ أن أهم المجالات التى فقد فيها القطن استخداماته (من دراسة أجريت فى الولايات المتحدة الأمريكية) بلغت أكبر نسبة لها فى ملابس السيدات والبنات والأطفال وصناعة الأثاث ، تليها ملابس الرجال والاستعمالات المنزلية ثم الاستعمالات الصناعية ، فإذا كان القطن كسلة يتميز بمجموعة متكاملة من الصفات المرغوبة التى لا تعادلها فيه ألياف أخرى وخاصة فى الملابس مثل امتصاص العرق ومحمل التسيل ونساعة البياض والراحة فى الاستعمال ، فإن الألياف الصناعية لها ميزة هامة وهى خاصية (إغسل والبس) Wash and wear وهذه ميزة هامة موفرة للجهد والمال بالنسبة للمستهلك وقد أتجهت بعض المؤسسات الصناعية لخلط القطن بالألياف لتجمع بين الحسنيين وقد بلغت نسبة النسيج الخليط من البوليستر والقطن نحو ٣٣ ٪ من إنتاج مصانع القطن من العالم^(٢) . ولكن الألياف الصناعية استحوذت على بعض أوجه الاستعمالات التى كان ينفرد بها القطن كإطار السيارات والباراشوت وشباك الصيد ومنتجات التريكو ، بل أن الأقمشة الرفيعة المصنوعة من القطن انحلصت أصبحت الآن تواجه منافسة من منتجات الألياف الصناعية بنسبة ١٠٠ ٪ مثل كوانا Quana وهو صنف جديد له مظهر الحرير أنتجته شركة Dupont الأمريكية ، بالإضافة إلى خيوط الحياكة المصنوعة من الألياف الصناعية^(٣) .

(١) البنك الأهلى : النشرة الاقتصادية ، المجلد الثانى والمشمرون ، العدد الثالث ١٩٦٩ م ٢٥٦ .

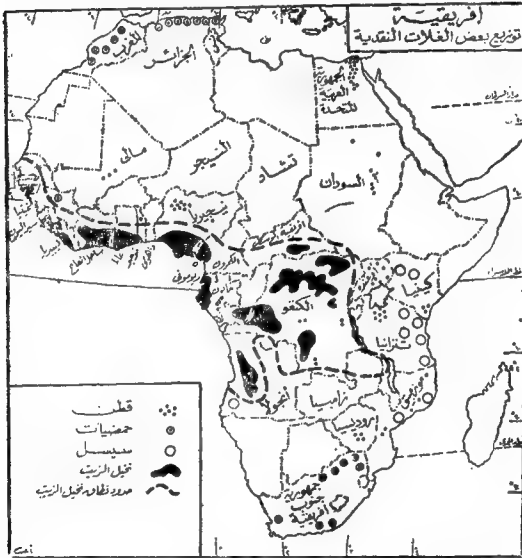
(٢) FAO, "Commodity Review and Outlook" 1970/1971 p.142

(٣) المؤسسة المصرية العامة للقطن : التقرير السنوى عن الموسم القطنى ١٩٦٨/٦٩ م ٢٠ .

إنتاج القطن ومصادره للمناطق الرئيسية المتجة
(الشعر بالآلف طن متري)

الصادر (قطن خام)	متوسط الإنتاج	
١٩٧٠	٧٠ / ٦٧	
		<u>شمال أفريقية :</u>
٣٤٠	٤٩٢	ج ٢٠٠ ع
٢٢٤	٢٠٨	السودان
		<u>شرق أفريقية :</u>
٧٨	٧٨	أوغندا
٦١	٦٨	تنزانيا
		<u>وسط أفريقية :</u>
٣٩	٤٢٥	تشاد
١٧	٢١٥	كرون
		<u>غرب أفريقية :</u>
٢٨	٥٢٥	نيجيريا
٩	١٨٥	مالي
		<u>بقية أفريقية :</u>
٣١	٤٣	موزمبيق
٨٥٠	١٢٢٢	مجموع أفريقية
٤٠٠١	١١٢٣٤	مجموع العالم

وتتعدى منافسة الألياف الصناعية للقطن ناحية الخصائص إلى المنافسة في الأسعار، فقد أصبحت أسعار الألياف البوليمتر قريبة جداً من الأسعار القطن خاصة إذا أخذنا في الاعتبار ارتفاع نسبة العادم في الصناعة القطنية^(١)



شكل (رقم ١٧) القطن في افريقية

وهذا معناه أن أسعار القطن لا يمكن أن تزيد عن أسعاره الحالية وإلا تعرض القطن لمزيد من الخطر الذي يتمثل في فقدان أسواقه لصالح الألياف الصناعية .

(١) تقرير من الاجتماع السنوي الثامن والخمسون للجنة الاستقرار الدولية للقطن في كابل ٢٠ — ١١ يونيو ١٩٦٩ بالمرجع ما قبل السابق ص ٥٤ .

مكانه أفريقية القطنية :

وتسهم أفريقية بنحو ١٠٪ من الإنتاج العالمى للقطن (١,٢ مليون طن متوسط ٧٠/٦٧) نحو ٦٠٪ منها طويلة التيلة ، ٤٠٪ من المتوسط والصغير التيلة ، ولكن يبدو أن نصيب أفريقية في تزايد مستمر بسبب التوسع في زراعة القطن خاصة في أفريقية المدارية ، ويبدو هذا من أرقام بعض الدول الأفريقية المنتجة بالألف بالة^(١) .

تطور إنتاج بعض الدول الأفريقية من القطن^(٢)

٦٩/٦٨	٦١/٦٠	٦٩/٦٨	٦١/٦٠	
٥٠	أثيوبيا ١٢	١١٥	١٥	كروان
٧٠	مالى ١٠	٢٥٠	٤٧	وسط أفريقية
٢٤٠	تنزانيا ١٥٨	١٠٧	٢٤	جنوب أفريقية

غير أن هذه الزيادة لا ترجع فقط إلى ازدياد في المساحة ، بل إلى ارتفاع متوسط الغلة ، فقد ارتفع المتوسط في أفريقية المدارية من ٢٢٠ رطلا للفدان موسم ٦١/٦٠ إلى ٢٥١ رطلا في موسم ٦٩/٦٨ .

وتسهم أفريقية بما يتراوح بين $\frac{1}{3}$ ، إلى الصادرات المالية (٨٥٠ ألف طن موسم ١٩٧٠) وتخرج أكثر من نصف صادرات القارة من وادى النيل أى من جمهورية مصر والسودان والباقي موزع بين شرق وغرب القارة . غير أن أفريقية تستمد أهمية خاصة من نوعية القطن في جمهوريتي مصر والسودان حيث القطن الطويل التيلة ، إذ يتراوح نصيب البلدين ما بين ٧٣٪ ، ٧٥٪ من الإنتاج العالمى للأقطان الطويلة الممتازة ، وقد لوحظ انخفاض حجم الصادرات في الدولتين

(١) البالة المالية - ٤٧٨ رطلا صافيا ، والطن = ١٠٠ رطل والتحويل من البالة إلى الطن الذى يضرب ٢٢.٧ والطن = ٢٠ قنطارا .

(٢) للأمانة المصرية العامة للقطن: التقرير السنوى عن موسم ٦٩/٦٨ ص ١٥ .

نتيجة زيادة الاستهلاك في صناعة النسيج المحلية لمقابلة الطلب المحلي على المنسوجات القطنية من ناحية ، ولتحقيق فائض من الفزل أو المنسوجات القطنية للتصدير هذا فضلاً عن سياسة تنويع الإنتاج التي تسمى إليها جمهورية مصر العربية ^(١) . وأدى هذا إلى أن بلغت نسبة الاستهلاك المحلي إلى إجمالي الوزن ٣٩٪ / موسم في ٧١/٧٠ بينما كان ١٥٪ / في موسم ١٩٥٢/١٩٥٣ مع ملاحظة زيادة الإنتاج في موسم ٧٠ منه في موسم ١٩٥٢ ^(٢) . كذلك هبط نصيب الصادر إلى الربع في الموسمين السابقين .

غير أننا يجب أن لا ننفل الموامل الأخرى التي تؤثر في حجم الصادرات كحجم المحصول ومدى تأثره بالآفات فضلاً عن حالة الطلب الخارجي والباقي الذي لم يصرف من قطن الموسم السابق .

وتتعدى ظاهرة تزايد الاستهلاك المحلي في وادي النيل إلى بقية دول القارة وتقدر هذه الزيادة بنحو ١١٪ / سنوياً بين موسمي ٦٩ و ٦٠ وهي زيادة تتفق مع معدل التزايد السنوي لاستهلاك القطن الخام على النطاق العالمي والذي يبلغ في نفس الفترة ١٤٪ / سنوياً . ويرجع هذا إلى توسع هذه الدول في إقامة صناعات قطنية يهدف تغطية حاجة سكانها ، خاصة وأن معظمها من الدول المنتجة للقطن ، فضلاً عن أن صناعة النسيج لا تحتاج إلى أيدي عاملة على درجة عالية من الكفاءة ، بينما الدول المتقدمة ليس من مصلحتها أن تدفع أجوراً عمالية عالية لأن صناعتها للتقدمة الأخرى في حاجة إلى العمالة الفنية المرتفعة وتستطيع أن تغطي إجمالاً أعلى . أما في

(١) لبيان أهمية تصدير القطن معنا ذكر مايلي : -

متوسط سعر القطن من الفزل الرفيع والمتوسط = ٨٠٠

• • • من المنسوجات الخام = ١٠٠٠

• • • من الملابس الجاهزة = ٤٠٠٠

راجع اقتصاديات صناعة الفزل والنسيج في مصر للمهندس حسن ناجي رئيس مجلس إدارة

الهيئة المصرية العامة للفزل والنسيج لمعالي الأهرام الاقتصادية أول مارس ١٩٧٣ .

(2) Central Bank of Egypt "Report of the Board of Directors for the Year 1971 / 1972 p. 23.

البلاد النامية فإن التصنيع يبدأ بصناعة الغزل والنسيج لأن ذلك يتلاءم وظروف العمالة فيها فضلا عن الإفادة من تصنيع خاماتها .

مصر :

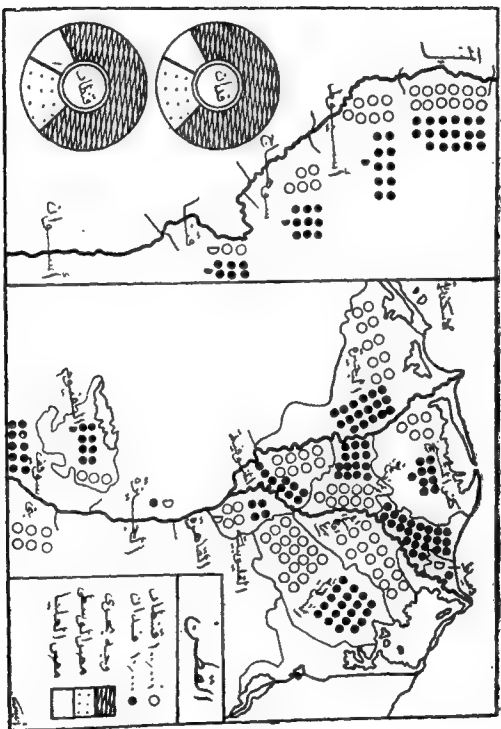
لم يعرف القطن في مصر كأحد المحاصيل التي تلعب دوراً خطيراً في اقتصادها قبل عام ١٨٢٠ ، أي منذ قرن ونصف ، ومنذ ذلك التاريخ اتجهت مصر إلى التوسع في زراعة ، حتى أصبح يمثل الآن المحصول الرئيسى للبلاد ، ودعم تطور موارد البلاد فما زال يمثل أساس الدخل القوي ، فتراوح قيمة صادراته الخصاص بين ١٣٥ مليون جنيه (٦٨ /) من مجموع قيمة الصادرات عام ١٩٦٠ (١٤٨ مليون جنيه (٤٥ /) عام ١٩٧٠ (١) بل أن قيمته تعادل أكثر من أربعة أمثال غلة الصادرات التالية وهي الأرز .

التوزيع الجغرافي :

يزرع القطن في كل محافظات مصر تقريباً ، ولكن مساحته تتضاءل في أقصى شمال الدلتا بسبب ارتفاع نسبة الملوحة في التربة مما لا يلائم نمو القطن ، كذلك تتضاءل المساحة في الأطراف الجنوبية للصعيد لإرتفاع الحرارة مع الجفاف الشديدين مما يؤدي إلى حرق لوز القطن ، فضلا عن منافسة قصب السكر له كغلة نقدية . وتقل مساحته في المحافظات المحيطة بالعاصمة ، وذلك لوجود سوق ضخمة في العاصمة في حاجة إلى كميات كبيرة من الخضروات والفواكه ومنتجات الألبان . واعتباراً من موسم ١٩٦٧/٦٨ اتجهت الحكومة إلى عدم تحديد زراعة القطن في هذه المحافظات ، وذلك بقصد إيجاد حلول للمشكلات التموينية . لذلك يمكن أن نميز بين المناطق الآتية لزراعة القطن في مصر : —

١ — نطاق شمال الدلتا بعيداً عن الأراضي الملحية والمستصلحة حديثاً في محافظات الدقهلية والنرية منه وكفر الشيخ والبحيرة والشرقية ويضم نحو ٥٦ /

(١) البنك المركزي المصري : المجلة الاقتصادية ، المجلد الحادى عشر ، العدد الرابع



من الأراضي المزروعة قطنًا ويسود في هذا النطاق القطن الطويل التيلة الممتاز ($1\frac{3}{8}$ بوصة) مثل النوى وجيزه ٤٥ ، جيزة ٥٩ وجيزه ٦٨ . وتزعم الدقهلية والبحيرة والشرقية هذا النطاق .

٢ — نطاق جنوب الدلتا ويشمل محافظتي المنوفية والقليوبية ويضم نحو ٨ / من مساحة القطن في مصر . وينتج عليه الأنواع الطويلة الوسط ($1\frac{1}{4}$ بوصة) مثل جيزة ٤٧ ، ٦٧ ، ٦٩ ودندرة . وبهذا يمكن القول أن الوجه البحرى يضم نحو ثلثي المساحة المزروعة قطنًا .

٣ — نطاق الصعيد يضم ٣٦ / من المساحة القطنية ويرزح هناك القطن المتوسط التيلة ($1\frac{1}{8}$ بوصة) مثل الأشمونى وجيزة ٦٦ وتأتى مديرية المنيا وسوهاج وأسيوط في المقدمة .

ويلاحظ من هذا التوزيع أن التيلة تقصر كلما اتجهنا نحو الجنوب . ويرجع هذا إلى إختلاف ظروف البيئة بالدرجة الأولى ، ذلك أن انخفاض الحرارة وارتفاع نسبة الرطوبة في شمال الدلتا مما يساعد الشعيرات على أن تبلغ أقصى طول لها ، ثم ترتفع الحرارة وتقل الرطوبة بالإتجاه جنوباً ، هذا كما اتجهت سياسة الدولة نحو تخصيص منطقة لكل صنف حتى تضمن عدم حدوث خلط ميكانيكى أو طبيعى بين الأصناف حتى لا تقل قيمته .

وتبدأ زراعة القطن في الوجه البحرى في المدة بين أول فبراير ومنتصف مارس ، ولكنها تبدأ مبكرة عن هذا في الوجه القبلى ، إذ تبدأ في النصف الأخير من يناير ، من ثم كان جنى المحصول في الوجه القبلى أكثر تبكيراً عنه في الوجه البحرى ، فيبدأ الجنى في النصف الأخير من أغسطس في الوجه القبلى ، على حين يتأخر الجنى في الوجه البحرى إلى منتصف سبتمبر . ويمكن أن يجنى مرة واحدة أو على دفعات ، ولكن تمدد دفعات الجنى أفضل ، وعادة ما يتم على دفعتين بينهما نحو شهر عادة .

المساحة القطنية :

وقد ظل القطن يشغل نحو ١,٧ مليون فدان أو ٢١٪ من المساحة المحصولية في مصر قبيل الحرب العالمية الثانية وبسببها ، ولم تنقص مساحته سوى في فترة الحرب العالمية الثانية لإتباع سياسة تحديد المساحة القطنية وزيادة مساحة الحبوب لكفاية السكان والجيش المتحالفة فأنخفضت إلى ٨٪. ويبلغ متوسط المساحة القطنية الآن ١,٦٤ مليون فدان (٧٠/٦٦) قد ترتفع إلى ١,٩ مليون فدان كما في موسم ١٩٦٥ وتنخفض إلى ١,٤ مليون كما في موسم ١٩٦٨. ولكن يبدو أنه ليس هناك توسع في المساحة في عدة مواسم قادمة نظراً للتوسع في زراعة الأرز من ناحية ، وهذا بدوره يأتي على حساب المساحة القطنية فضلاً عن أن الأراضي المستصلحة حديثاً لا ينتظر لها صلاحية لزراعتها قبل وقت طويل . بل ويبدو أن مساحة القطن في تناقص فقد انخفضت في الست سنوات الأخيرة بنحو ٣٠٠ ألف فدان نتيجة انصراف بعض الفلاحين تهرباً من القرارات المنظمة للدورة الزراعية ، ولأنهم وجدوا في بعض المحاصيل الأخرى ربحاً أوفر من ربح القطن ، وهذا قد يؤثر على دخل الدولة من النقد الأجنبي . وكان ارتفاع تكلفة مقاومة دودة القطن حيث بلغت ٢٥ جنيهاً للفدان ، فضلاً عن انخفاض ثمن شراء محصول القطن من بعض الأسناف مما جعل البعض يمزق عنه . ولكن تدخلت الدولة لترفع عن كاهل الفلاح هذه الأعباء بتوحيد تكاليف المقاومة بمبلغ ٢٢٥ قرشاً للقنطار في الوجه البحري ، ١٦٠ قرشاً للقنطار في الوجه القبلي وتحمل الدولة نتيجة ذلك ٤,٢ مليون جنيه . كما رفعت سعر شراء أقطان الصعيد بمبلغ جنيه للقنطار مما يؤدي إلى أن تتحمل مؤسسة القطن ٣ مليون جنيه سنوياً .

على العموم يمكن القول بأن سياسة الحكومة قد استقرت على تحديد للمساحة للزراعة قطناً بثلاث الزمام ، لتتمكن من إتباع دورة زراعية ثلاثية في الأراضي التي تروى قطناً لإجهاده للتربة .

العوامل التي مكنت من انتشار زراعة القطن :

ويرجع انتشار زراعة القطن والاستمرار فيه إلى عوامل طبيعية وعوامل بشرية ، فمن العوامل الطبيعية تربة مصر ومناخها المثاليان لزراعة القطن ، ويمكن أن نذكر في هذا السبيل ، ذلك الدفء والاستقرار المناخى الذى يسود البلاد ، فضلاً عن توفر الماء وعمق التربة الذى يتراوح بين ١٢،٧ متراً مما يتيح الفرصة لجذور القطن الطويلة أن تضرب بعمق دون حاجز صخرى ، بل أن التربة المصرية فى الوادى والدلتا لا تقل فيها نسبة الصلصال عن ٢٠ ٪/ وإن كانت تتراوح بين ٥٠ ، ٧٠ ٪/ (١) . أما العوامل البشرية فهي أهمها غلة غير غذائية ؛ أى لا يستهلكها الفلاح ، ولذلك فقد ناسبت الملاك الزراعيين فى عصر الإقطاع وهم النائيين عن أراضيهم ، ويؤجرون الأرض أو يزرعونها بالمشركة ، فضلاً عن مؤسسات التصدير والبنوك كانت مستعدة للتسليف على هذا المحصول أكثر من غيره .

ولا تقتصر مزايا القطن على هذا فحسب ، بل له دوره فى الإنشاء الإقتصادى فى الريف ، إذ يسهم فى تخفيف البطالة المفعمة فى الريف ، فالقطن من أكثر المحصولات استغلالاً لوفرة العمل فى العمل الزراعى ، فبتنا يحتاج فدان القمح إلى ٢٨ يوم من أيام العمل ، وفدان الفول السوداء إلى ٢٥ يوماً ، يحتاج فدان القطن إلى ٨٣ يوماً ، وما أن تنتهى عمليات الجنى حتى تظهر مجالات جديدة فى الصناعات التجهيزية للقطن من حلب وكبس ، فضلاً عن أن تصنع جزء من المحصول يفتح مجالات جديدة للعمل . وللقطن تفوق ملحوظ على التلات الزراعية الأخرى من حيث العائد ولا يتفوق عليه فى هذا المجال سوى الفاكهة (٢) .

مكانة مصر :

وقد ظلت مصر تحتفظ بمركز ممتاز سواء فى الإنتاج العالمى أو فى الصادرات فقد احتفظت بالمركز الخامس بين الدول المنتجة ، وإن كان نصيبها قد انخفض من

(١) Hefay, B R: Egypt, a Compendium N. Y. 1958 p. 167,
Quoted in "Issawi, Egypt in Revolution" p. 142.

(٢) حازم سعيد عمر : القطن فى الاقتصاد المصرى ، القاهرة ١٩٧٠ ص ٧٨ .

٦ / عام ١٩٣٠ إلى ٤ / الآن^(١) نتيجة زيادة إنتاج الاتحاد السوفيتي والمهند والصين وأمريكا اللاتينية والدول الأفريقية ، غير أن الذي يسترعى الإنتباه هو أهمية الجمهورية العربية المتحدة في ميدان الأنطان الطويلة التيلة ، والطويلة المتنازة إذ يبلغ نصيبها منها نحو ٣٦ / من الإنتاج العالمى لها وهى نسبة ثابتة تقريباً خلال المشر سنين الماضية كما هو واضح من الأرقام التالية .

نسبة مساهمة جمهورية مصر العربية والسودان
في الإنتاج العالمى للأنطان الطويلة التيلة المتنازة^(٢)

٦٨/٦٧	٦٤/٦٣	٥٩/٥٨	
٪٣٨ر٤	٪٤٣ر٣	٪٤٦ر٢	جمهورية مصر العربية
٪٣٤ر٧	٪٢٩ر٧	٪٢٩ر٣	السودان
٧٣ر١	٧٣	٧٥ر٥	

وأخيراً كان لسياسة الولايات المتحدة القطنية في الفترة الأخيرة أثرها على السوق القطنية ، فهناك مشروعات القوانين التي تقدم للكونجرس الأمريكي بحظر استيراد الأنطان الطويلة المتنازة في السوق الأمريكي ، وهناك الإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة في الآونة الأخيرة بشأن الأنطان الطويلة المتنازة ، ومنها منح المزارعين إعانة دعم قدرها ١٠ سنت للرطل مما أدى إلى انخفاض أسعار القطن الطويل التيلة المحلى ، مما دفع بالمنازل إلى سحب كميات كبيرة من الإنتاج المحلى ، وفي نفس الوقت لاتتجد جمهورية مصر العربية نفسها في مركز يسمح بمنع إعانات للمزارعين وتخفيض للأسعار بسبب ارتفاع معظم تكاليف عناصر الإنتاج ، مثل الأسمدة والآلات والمبيدات الحشرية ، الأمر الذى يترتب عليه إنشاء أية مكاسب قد تعود من وراء زيادة الإنتاج . وقد

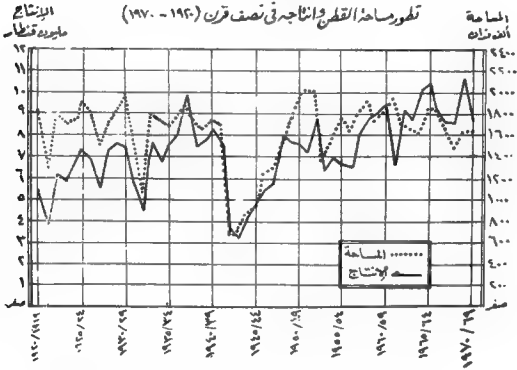
(١) Isenawt; C.: Egypt in Revolution, Oxford, U.P. 1965.

وتحتل مصر الآن المركز السابع في الإنتاج العالمى بعد الولايات المتحدة الأمريكية والمهد والاتحاد السوفيتى والصين الشعبية والباكستان والمكسيك .

(٢) البنك المركزى المصرى : المجلة الاقتصادية ، المجلد الثامن ، العدد الثالث والرابع :

أشار إلى هذا الوفد العربى فى الاجتماع السنوى للجنة الاستشارية الدولية للقطن عام ١٩٦٩ وبين خطورة هذه الإجراءات على الأسعار والأسواق .

وتتضح خطورة الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً على أسواق وأسعار القطن فى اتباع سياسات أخرى لاقبل للدول الأخرى المنتجة بجاراتها مثل البيع بآجال طويلة جداً وبسعر فائدة منخفضة ، فضلاً عن البيع بعملات البلاد المشترية ، وتخصيص حصيلة البيع لأغراض معينة مثل برنامج الأمن المتبادل .



الاتياج والاستهلاك والتصدير :

ويتراوح المحصول للمصرى بين ٥٢١ ألف طن (١٩٦٥) وقد تنخفض إلى ٣٣٦ ألف طن (١٩٦١) نتيجة لفتك الآفات وبالتالي تدهور غلة الفدان من ٣١٠ طن إلى ١٧٠ طن ^(١) . وقد ازداد الاستهلاك المحلى بسبب التوسع فى الطاقة الإنتاجية لصناعة النزل والنسيج وبلغت أقصاها فى موسم ٧٠/٦٩

(١) البنك المركزى المصرى : المجلة الاقتصادية ، العدد الأول والثانى ، ١٩٦٩، ص ١٣٣

١٨٤ ألف طن أو نحو ذلك الإنتاج وإن كان في بعض المواسم يزيد كثيراً على هذا التلك ، ولكن المثلث للنظر هو الثبات النسبي من ناحية الكمية طوال العقد الماضي . ويحجه الاستهلاك المحلي إلى الأقطان القصيرة المتوسطة الثيلة ، إذ تغطى الصناعة ٨٠ ٪ من احتياجاتها . وقد بدأت مصر تستورد خيوطاً سمكية ، وهذا معناه أنها تستعمل نوعاً غير اقتصادي لارتفاع سعره وهو الأشموني الذي يعتبر المادة الأولية الرئيسية المتوفرة لإنتاج خيوط سمكية . وأدى هذا إلى ارتفاع ثمن الفزل المصري بالنسبة لنظيره في الخارج بحيث لا يستطيع منافسة الإنتاج الأجنبي في الخارج وتضطر الدولة إلى تطبيق سياسة الدعم . وتؤدي صفات القطن المصري إلى استعماله في الخارج ، لإنتاج المنسوجات الرقيقة . ويترتب على هذا استخدامنا للقطن المصري في إنتاج جميع الأصناف سواء الشعبية الرخيصة أو الراقية المدة للتصدير (و حين أن المصانع الأجنبية تستخدم لذلك أقطاناً هندية أو أمريكية رخيصة الثمن) . وهكذا يبدو عدم تكافؤ الفرص للصناعة المصرية والصناعات الأجنبية . ومن دراسة لأسعار القطن في ليفربول في ١٢ أكتوبر ١٩٦١ يتضح أن سعر الرطل من القطن الأشموني ٣٢ بنسا . بينما سعر رطل القطن الهندي ٢٠ بنسا^(١) . ولما كان الإنتاج النهائي في صناعة الفزل والنسيج يتأثر في المقام الأول بأسعار المادة الخام التي تمثل ما يزيد على ٧٠ ٪ من التكاليف ، فلا غرابة في ارتفاع أسعار المنتجات المصرية عن نظائرها . ولتفضي هذا خفض ثمن البيع في الخارج عن ثمن التكلفة الأصلي أحياناً . فتر الدمور الذي يتكلف ثمانية قروش في المتوسط يصدر إلى السودان بأربعة قروش حتى يتساوى مع السعر الذي تصدر به الهند وغيرها من الدول إلى السودان . من ثم بدأت السياسة الاقتصادية تتجه نحو استيراد خيوط سمكية من أقطان هندية لاستكمال حاجة البلاد من الفزل ، وفي وقت زاد فيه استهلاكنا المحلي وفي نفس الوقت زادت مطالب التصدير . وكان استيراد هذه الأقطان القصيرة أمر اختصته السياسة

(١) عبد السلام بدوي : عن مستقبل تصنيع القطن في جمهورية مصر العربية القاهرة :

الاقتصادية لتسهيل الفاازل الالءلءة ءون أن يؤثر ذلك فى ارءءاءاء الءصءلر .
وهذه فى الءللقة ءقطة ءءول فى اءءصاءنا القومى من اسءءءام الأفءان الطولة
المصرلءة للاسءءلاء إلى اسءءلاء الأفءان القصلرة المسءورءة وءوءلءه الأفءان
الطولة فى معظما للءصءلر .

وآأى ءمهورلءة مصر العربلءة عام ١٩٧٠ فى الموءرء الرابع فى الصاءراء العالملءة
بءمصلب بللء ءءو ٧ ٪ بعء الولاأاء المءءءة الأمرلءكللءة والمكسلءك والاءءاء
المسوفلءل وإن اءءفظء بالمكآن الأول فى صاءراء الأفءان الطولة الءللءة .

وئسءوع صاءراءنا من القطن الءام ءول ٣٠٠ ألف طن أو ما ٱءراءو
بلن ٥٥ ٪ ، ٦٥ ٪ من الإءءاء وما زاءل الأنواع الطولة هى الءالبلءة على
صاءراءنا من الأفءان^(١) . وبمءقضى السلساء المءءبلءة ءاللاً لءصءلر القطن الءام
المصرى بلء الموءزع الءءرافى كالأى : ٥٠ ٪ للءول الاشرأكلءة ، ١٥ ٪ إلى
الءول العصابلءة أى ءول اءءاقلاء المءءاءة والءفع كالمءء وأسبائلاء وءركلاء والءرب
٣٥ ٪ إلى ءول الملاءلءة المءرة . وكاءل هذه السوءق وبصءة ءاصة سوءق ءرب
أورباء هى المسءورء الرلءسل لأفءاننا قبل عام ١٩٥٦ ولكن ءءور الظروف
السلسلءة أءى إلى هذا المءءول . وبرى الباءءون ألاءرك أسواق الملاءلءة المءرة ،
لأن الأسءءاب منها بعلل فرساء للءول الأءرى المءءبلءة للقطن لأن ءبء أسواقاً
ءالبلءة من المءافساء المصرلءة ، فضلاء عن أن ءركها معناء انءءاض ءصللءة الملاءلءة
المءرة اللازمءة للءءلمة وئفطلءة انوارءاء ، ذلك أن الملاءلءاء المءءاءلءة مع الءول
الاشرأكلءة نءظما اءءاقاء ءبءاءة وءفع ، وهذه لا بوءء معها عءز بل فائض ،
على عكس أقطار الملاءلءة المءرة الءل بءلر معها عءز لا بء من ئفطلءلءه بالملاءلءة
المءرة ألساً .

على العموم ئسءوع أسواق السكءلءة الشرقلءة ما بزلء على نصف صاءراء
القطن الءام . وبلالء على هذه الأسواق بالءاء زباءة العلب على الأفءان الطولة

(١) الملباز المءرءى للئبلءة : الموءشراء الإءصائبلءة ١٩٥٢ / ١٩٧٠ ، المءءول المءاس
بكملباء صاءر القطن موءعه ءسب الأنواع ، ص ٩٢ .

التيلة الوسط والمتوسطة التيلة بدلا من الطويل التيلة الممتاز ، أما أسواق غرب أوروبا فنصيبها يتراوح بين $\frac{1}{2}$ ، صادراتنا من القطن الخام وتأتي على رأسها إيطاليا ، وتستوعب هذه الأسواق الأقطان الطويلة التيلة .

وتأتي الهند في المرتبة الثانية من حيث الاستيراد بعد الاتحاد السوفيتي فنجيبها نحو $\frac{1}{10}$. وتمثل الأقطان الطويلة التيلة $\frac{90}{100}$ من جملة مشترياتها من القطن المصري ، كذلك نمت صادراتنا إلى اليابان (٧ ٪) والولايات المتحدة ، وكل من زبائن القطن الطويل التيلة ، وإن كانت الولايات المتحدة قد انخفضت وارداتها بشكل واضح و الفترة الأخيرة ، من ٤٠ ألف بالة موسم ٦٦/٦٥ إلى ألف بالة فقط موسم ٦٩/٦٨ .

السودان :

يتمتع القطن عماد الاقتصاد السوداني أيضاً ، ومع أن مساحته ١,٢ مليون فدان مازالت أقل من أن تقارن بمساحة الغلات الأخرى كالذرة الرفيعة ، إلا أنه على أي حال أهم محاصيل السودان جميعا سواء منها الغلات الزراعية أو غير الزراعية فهو يمثل أكثر من $\frac{60}{100}$ من قيمة الصادرات السودانية ويحتل السودان المركز الثاني في إنتاج وصادرات القطن في أفريقية ، فيبلغ نصيبه نحو $\frac{15}{100}$ من هذا الإنتاج ، ونحو $\frac{25}{100}$ من الإنتاج العالمي ^(١) . وترتفع نسبة القطن الطويل التيلة إلى ما يزيد على $\frac{90}{100}$ من إنتاج القطن السوداني .

ولا يعرف بالضبط متى عرف السودان القطن ولا كيف أدخل إليه ^(٢) ، فليس هناك ما يشير إلى هذا في كتابات الجغرافيين والمؤرخين القدماء ولكن بما لا شك فيه أن السودان كان مصدر القطن المصري ؛ فله حمل جوميل بذرة القطن المصري إلى مصر عام ١٨٢٠ وقد حصل على البذور من شجيرات قطن كانت في مدينة

(1) Bank of the Sudan, "Economic and Financial Bulletin, October—December, 1971.

(2) Massey, R.C., "A Note on the Early History of Cotton" SNR. 1923.

« محو بك » محافظ سنار ودققة . يزرع للقطن في السودان في أراضي الري الدائم كما يزرع في أراضي الري الفيضي ، ويزرع كذلك غلة تعتمد على الأمطار . وحينما بدء بزراعته في الزايداب عام ١٩٠٥ ، كانت مساحة أراضي القطن في السودان نحو ٢٤ ألف فدان تُلْهِها يعتمد على الري الفيضي (الجاش وطوكر) ولكن لم تعص خمسون سنة حتى اتسعت أراضي القطن فبلت ٧٠٠ ألف فدان ثم قفزت إلى إلى ما يزيد على المليون فدان في موسم ٦٣ / ٦٤ وشمل التوسع مناطق الزراعات كلها سواء التي تروى صناعياً (على الري) التي تعتمد على الفيضان والأمطار وأصبحت أرض الجزيرة وحدها تروى سنوياً نحو نصف مليون فدان ، بينما كانت مساحة القطن فيها لا تزيد على ٨٠ ألف فدان منذ نصف قرن .

والجدول التالي يبين المساحة المزروعة قطعاً بالآلف فدان تحت وسائل الري المختلفة ، وأصناف القطن^(١) .

(١) نشرات الإحصاءات الداخلية ابتداء من عام ١٩٥٦ أما قبل ذلك فكانت هذه الإحصاءات الداخلية تنشر ضمن الإحصاء العام للتجارة الخارجية كبيانات داخلية .

طويل تيلة (ساكل)

المجموع	رى بالراحة بالطلحات	الجزيرة النيل الأبيض	الجباش وطوكر وخور أبو حبل	فيضى	المجموع
٤٨ / ٤٩	٢٧٢	٢٢	٦٧	٣٦١	
٦٣ / ٦٤	٥١٩	٢١٤	٥	٨٣٨	

قصيرة التيلة (أربكانى)

الطلبية	مطرى	الجموع	الكلى
النوبة	كرقان والاستوائية		
٤٨ / ٤٩	٥	٧٥	٨٠
٦٣ / ٦٤	٢٥	٢٨٦	٣١١
			١٠٤٩

فواضح من الأرقام أن الزيادة الرئيسية كانت فى أراضي الرى الصناعى، وهذه تشمل أراضي الجزيرة وأراضي الرى بالطلحات على النيل الأبيض ولكنها تتركز بصفة خاصة فى الجزيرة تيمناً للتوسع المستمر فى استخدام ماء الرى . وتتميز أراضي الرى المطر والفيضى بالذبذبة فى المساحة والإنتاج ، ورغم الزيادة المستمرة فى مساحات القطن المصرى (قصيرة التيلة ، قن مديرية كردقان مازالت تزرع وحدها نحو ٨٠٪ من مساحته ، وبخاصة فى جبال النوبا والجهات التى يفيض فيها خور أبو حبل . أما مناطق الرى الفيضى (الجباش وطوكر) فذبذبة المساحة فيها مداها أوسع فى طوكر عنها فى كسلا حتى يجتثى القطن أحيانا منها كما حدث فى ثلاثة مواسم فى ظرف عشر سنوات فقط وهى ٥٥ ، ٦٢ ، ٦٣ نظراً للانخفاض

حدث خطأ في الترقيم ولا يوجد نقص في الكتاب

الشديد لفيضان نهر يركه^(١) على المعموم زرع القطن الطويل الثيلة. أما أراضي
الري الصناعي التي تروى بالطلعات من مساحات محدودة نسبياً على ضفاف النيل
في المديرية الشمالية والخرطوم فزرع القطن القصير الثيلة ، بينما ٩٠٪ من
مساحة قطن الطلعات هو الطويل الثيلة في مشروعات النيل الأبيض . وافتتاح
خزان سنار تبدأ فترة جديدة في تاريخ القطن السوداني بعامة ، وفي تاريخ أرض
الجزيرة الاقتصادية بخاصة بحيث أصبح نصيب الجزيرة وحدها أكثر من
نصف مساحة القطن في في السودان .

أرض الجزيرة :

وتطلق على الأرض المصورة بين النيلين الأورق والأبيض ، وبها أكبر
مشروع زراعي عرفه السودان حتى الآن ، بعد بناء سد سنار وحفر الترع
اللازمة له . فبعد أن كانت الجزيرة تستخدم كراعى هجيان أو زراعة بعض
الحبوب على المطر ، أصبحت اليوم عامرة بالسكان ويقوم فيها الإنتاج الزراعي
على أحدث الأساليب سواء في اتباع الدورة الزراعية أو التسميد أو استخدام
الآلات وكذلك مواصلة الأبحاث العلمية .

فبعد بناء سد سنار عام ١٩٢٥ وحفر ترعة الجزيرة الرئيسية ، كان أساس
المشروع هو زراعة ٣٠٠ ألف فدان ، يمثل القطن ثلثها بالتبادل مرة كل عام ،
ثم زادت المساحة إلى المليون فدان يزرع نحو ربعها قطناً ثم وصلت بعد إتمام
مشروع المناقل إلى ما يقرب من المليونين يزرع ربعها قطناً (٥٧٨ ألف فدان
عام ١٩٧٠) وتنتج وحدها ما يزيد على نصف إنتاج السودان من القطن .
وإنتاجها جميعه من القطن الطويل الثيلة الممتاز . وكانت الدورة الزراعية التي
اختيرت أصلاً لمشروع الجزيرة هي الدورة الثلاثية وفيها يزرع المستأجر ثلث
الأرض قطناً وثلث آخر حبوباً للماشية ، ويترك الباقي بوراً . وكانت الحبوب

(١) راجع الموضوع بالتفصيل في محمد محمود المياد ، محمد عبد الفتى سمودي :

السودان ، ص ٣٥٨ وما بعدها .

(٢ م - الاقتصاد الإفريقي)

وبجانب الأنواع المصرية زرع القطن الأمريكى الذى يزرع على المطر فضلا عن الطامبات فى شمال السودان . الخلاصة أن بالسودان اليوم نوعان من القطن هما : القطن المصرى الطويل التيلة فى الجزيرة وكسلا وطوكر وأراضى جنوب الخرطوم وتراوح تيلته بين $1\frac{1}{2}$ — $1\frac{3}{4}$ بوصة ، والقطن الأمريكى على ضفاف النيل شمال الخرطوم ومناطق الزراعة المطرية فى جبال النوبا والجنوب . ومن أهم أنواع القطن المصرى السكلاريدس ، وقد انتخبت منه أنواع عديدة أهمها X1730 ومن أهم الأنواع الاقطان القصيرة XA1720 .

ورقبين من دراسة أرقام إنتاج القطن لمدة طويلة فى السودان ما يلى : —

١ — أن كمية المحصول غير ثابتة فى مناطق الإنتاج وخاصة فى تلك التى تعتمد على المطر أو على الري التيسى ، ولكن ظهر أن هذه التذبذبة تتناول أيضاً أراضى الري الصناعى سواء بالطلبات أو بالراحة التى ترداد فيها مساحة القطن باستمرار . وترجع هذه التذبذبات فى المحصول إلى الآفات وإن كان البعض يرجعها إلى حالة المطر قبل موسم الزراعة (١) . وعلى العموم يبلغ متوسط إنتاج السودان نحو ١٥٠ ألف طن (٢) وبلغت فى موسم ٦٩/٦٨ نحو ٢٠٠ ألف طن ، تنتج الجزيرة نحو ثلاثة أرباعها . ومن حيث مركز محصول السودان فالواقع أن إنتاجه من القطن القصير التيلة ضئيل للغاية ، ولكن مركزه يظهر فى القطن الطويل التيلة ، إذ ينتج منه نحو ٣٠٪ من الإنتاج العالمى لهذا النوع أى يأتى بعد مصر مباشرة ، وإن كان قد قفز إلى المركز الأول بين الدول المنتجة للاقطان الطويلة الممتازة بنسبة ٤٠٪ من جلة الإنتاج العالمى لها فى موسم ٦٩/٦٨ (٣) .

تصدير القطن السودانى :

وقد تغير عملاء القطن السودانى فى السنينات عن ذى قبل ، ذلك أن

- (١) فيرجسون ه . ملاحظات عن القطن : قسم الأبحاث الزراعية ، مدنى ١٩٥٤ . ص ١٠ — ١٢ .
- (٢) البنك المركزى المصرى : المجلة الاقتصادية ، المجلد التاسع ، العدد الثالث والرابع ١٩٦٩ ص ٢٢٣ .
- (٣) المرجع السابق ص ٢٢٧ .

السودان وسع من دائرة تعامله مع الخارج ، وخاصة الكتلة الشرقية التي لم تكن بالنسبة له تمثل عملياً يذكر . فانتقلت المملكة المتحدة إلى المركز الثاني كميل للقطن السوداني لأول مرة عام ١٩٦٢ ، واحتلت الهند المكان الأول . كذلك يلاحظ زيادة نصيب دول الكتلة الشرقية وخاصة الاتحاد السوفيتي . الذي يأتي في المركز الثالث أو الرابع . أما عن الصين فقد انزعت المكان الثالث عام ١٩٦٠ وتقدمت على الاتحاد السوفيتي ، غير أن الاتجاه نحو الشرق ازداد في الثلاثة أعوام الماضية ، فقد تحول استيراد الدول الاشتراكية إلى السودان . واعتبر حالياً المصدر الأساسي لمعظم المروض مما أدى إلى انخفاض مماثل في الواردات من جمهورية مصر ، فقد ارتفعت واردات هذه الأفطار من الأقطان الطويلة الممتازة إلى ٥٤٪ من إجمالي وارداتها في موسم ٦٨/٦٧ من السودان بينما كانت هذه النسبة ٢١٪ / ٢٨٪ لموسم ٦٤/٦٣ ، ٦٧/٦٦ . (١)

أوغندا وتنزانيا وإفريقية الوسطى :

تأتي السكية الباقية من الصادرات الإفريقية (٢٧٠ ألف طن) أو نحو ثلث المصادر الأفريقي عام ١٩٦٥ من عدة دول إفريقية موزعة جنوب الصحراء في شرق وغرب ووسط القارة ، وفيها جميعاً يزرع القطن مطرياً ، كما أنه من النوع المتوسط والقصير التيلة . غير أن أهم هذه المناطق سواء من حيث الإنتاج أو التصدير ، هي منطقة شرق إفريقية . فقد ظل القطن مدة طويلة هو الغلة النقدية في أوغندا ويرجع تاريخه هناك إلى شركة أوغندا التي ساعدتها رابطة متجعي القطن البريطانية British Cotton Growing Association التي تأسست عام ١٩٠٢ لتسمية مصادر أخرى للقطن غير الولايات المتحدة الأمريكية ، التي كانت تعد مصانع لا نكتشير بحره كبير من احتياجاتها ، وبدأت الشركة توزيع البنود مجاًناً على زعماء القبائل عام ١٩٠٤ حين أنتجت أوغندا ١٠٨ طن قيمتها ٢٣٦

(١) تقرير المؤسسة المصرية للقطن موسم ٦٨ / ٦٩ ص ٨٤ .

جنبيه ، وأصبح القطن يمثل نصف صادرات أوغندا منذ موسم ١٩٩٠ / ٩١ . واستمر نجاح القطن بعد الحرب العالمية الأولى ، حتى لقد ارتفع المبادر قبيل الحرب التاليه إلى ٨٠٤٠٠ طن وهو رقم لم تشهده أوغندا بعد ذلك . وتقدم البن على القطن في الصادرات منذ عام ١٩٥٧ وأصبح القطن العملة النقدية الثانية ، وبلغ صادر أوغندا نحو ٧٠ ألف طن في موسم ٦٥ أو نحو ٨ / من الصادر الأفريقي ومع ذلك فهو يسهم بأكثر من $\frac{1}{3}$ الصادرات ^(١) وترجع منافسة البن للقطن هناك إلى أن البن يحتاج إلى جهد أقل من القطن ، ففسدان البن يحتاج إلى ٨٠ يوم حمل ، بينما فساد القطن يحتاج إلى ١٤٠ يوم حمل ، كما أن البن يعطى في نفس الوقت عائداً يقدر بثلاثة أمثال ما يعطيه القطن ، ولكن ميزة القطن أنه يمكن إنتاجه في مناطق أكثر اتساعاً من مناطق البن ، فضلاً عن أن مبيعات البن يحددها عضوية أوغندا في اتفاقية البن الدولية ، هذا فضلاً عن أن إنتاجية الفدان عالية بالنسبة للقطن المدارى في أفريقية ، إذ بلغت ٢٩٤ رطلاً للفدان يمكن زيادتها بزيادة رش المبيدات الحشرية . كما أن نوعه ممتاز بالنسبة للقطن المطرى ، فهو أطول من القطن المتوسط التيلة الأمريكي فهو يتراوح بين ١ م $\frac{1}{2}$ بوصة ويأتى أكثر من نصف قطن أوغندا من المديرية الشرقية وربعه من بوجندا ، والخمس من المديرية الشمالية .

وتوسعت تنزانيا في إنتاج القطن منذ عام ١٩٦١ ، فقد تضاعف إنتاجه في فترة ١٩٦٥ / ٦١ وبلغ ٦٦ ألف طن ^(٢) وأصبح يمثل ٢٢ / من صادرات تنزانيا . وتقوم مديرية البحيرة بتقديم نحو ٨٠ / من إنتاج تنزانيا وبذلك يكاد يكون احتكاراً لقبيلة السكوما .

1. International Monetary Fund, "Surveys of African Economies" vol 1.

2. Ibid., 182.

والإقليم الرئيسى المنتج للطنن فى غرب افريقية هو وسط وشمالي نيجيريا وخاصة حول زاريا . وبلغ متوسط صادرات نيجيريا نحو ٢٥ ألف طن أو أزيد قليلا من نصف الإنتاج ، مما يدل على أن جزءا كبيرا يذهب للاستهلاك المحلى . وما زال المجال متسعا أمام زيادة الإنتاج نظرا لأن القطن فى ظل الظروف الحالية يمكن أن يعطى ١٩٠٠ رطل قطن ينفثره إذا ما قورن بالإنتاج الحالي وهو ٢٥٠ رطلا .

وكان هناك اعتقاد بأن دلتا النيجر الداخلية فى مالى يمكن أن تكون « وداى نيل ثان » زرع القطن ولكن ثبت أن هذه الفكرة كان مبالغا فيها ، وظلت مالى منتجا ومصدرا ثانويا (لهذا المحصول ٩ آلاف طن) .

وتزيد أهمية القطن فى دول أفريقية الوسطى بالنسبة لاقتصادها القومى وإن كانت لا تسهم فى الصادر العالمى بنسب عالية ، فيمثل القطن ٨٠٪ من قيمة صادرات تشاد حيث تقوم ٤٠٠ ألف أسرة بزراعة نحو ٧٠٠ ألف فدان بمتوسط للإنتاج السنين الأخيرة وقدره ١٠٠ طن ، ويمثل تكاليف حلق القطن ونقله عبئا على تكاليف إنتاجه ، ذلك أنه يزرع فى مساحات متفرقة فضلا عن بعد تشاد بصفة عامة عن المنافذ المحيطة ، ويدخل القطن هنا فى دورة زراعية مع القول السودانى والنرة الرقيقة والدخان ، ونظرا لاعتماد تشاد عليه فى صادراتها فيجبرى العمل على تحسين نوعه وزيادة إنتاجه بفضل معهد أبحاث القطن والألياف النسيجية .

Institute de Recherche pour le coton et les Fibres Textiles

وأما عمليات شراء القطن وحلجه ونقله وتسويقه فقد عهدت بها حكومة تشاد إلى شركة واحدة وهى شركة قطن تشاد (cotonfran) .

Societe cotonniere France Tchadienne ونظير هذا الاحتكار تتمتع

بشركة بشار قطن كل المنطقة المزروعة ، وفتح مراكز شراء فى

الأقاليم ، ونقل البذور والماد والمبيدات الحشرية إلى هذه المراكز البعيدة^(١).
ويكون القطن ٢٠ / من صادرات جمهورية افريقية الوسطى ، دخلها على
أساس الزراعة الاجبارية بين عامي ١٩٢٦ ، ١٩٣٠ . وكان الأفريقيون الذين
لا يطعمون التلميحات يدفعون الغرامات ويقاقبون جسدياً ، مما أدى إلى حدوث
هروب من الريف . وكانت الشركات صاحبة الامتياز مسئولة عن جمع المحصول
ونقله وتصديره وتحديد الإدارة كل عام نسب الأرباح والتي لم تكن تذكرو حتى
عام ١٩٣٦ مما جعل هذا المحصول غير محبوب لدى الأهالي . ورغم مظاهر
المعارضة التي قوبل بها القطن ، زاد إنتاجه عقب إلغاء العمل الإجبارى عام
١٩٤٦ وأصبح لاغنى عنه لجمهورية أفريقية الوسطى . ويزرع القطن الآن فى
حوالى ٢٥٠ ألف فدان تنتج نحو ٢٨ ألف طن سنوياً .

1. Ibid., p. 182.

السيسل

يعتبر السيسل أهم مواد الألياف الصلبة أو الخشنة Hard Fibers وهي السيسل والأبسكا والمانكين ، إذ يمثل السيسل وحده ثلثي إنتاجها جميعاً .

وتسهم إفريقيا بإنتاجها البالغ نحو ٤٠٠ ألف طن بنحو ثلثي الإنتاج العالمي . وإذا كانت أمريكا اللاتينية قد بدأت تظهر أهميتها في السنين الأخيرة حتى لقد احتلت البرازيل المكان الثاني بعد نازانيا ، فإن أهمية أفريقية في تجارتها الدولية لم تزعزع ، ذلك أن البرازيل تحجز ثلث إنتاجها للاستهلاك المحلي بينما تصدر نازانيا جل إنتاجها .

ويمثل صادر السيسل أهمية خاصة لبعض الدول الأفريقية ، وخاصة في شرقها ، حيث تسهم بنصف الإنتاج والصادر العالمي .

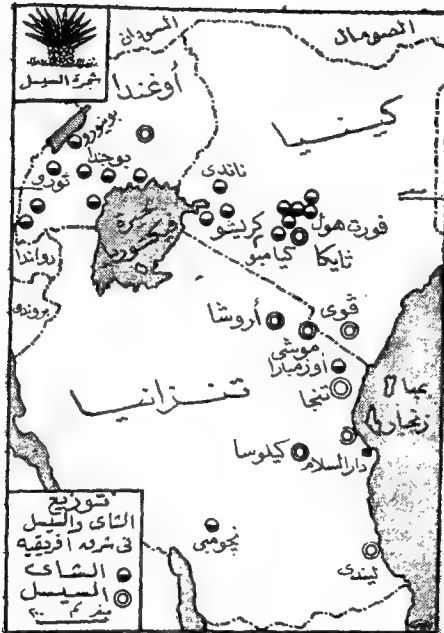
إنتاج وصادر السيسل في العالم وأفريقية بالألف طن (١)

الصادر ١٩٧٠	متوسط ٧٠/٦٦	
٦٦٣	٦٣٠	العالم
٣٧٢	٣٧٥	أفريقية
٢١٧	٢٠٦	نازانيا
٤٢	٥٩	كينيا
٢٥	٢٨	ملاشاي
٦٥	٥٦	أنجولا
٢٢	٢٤	موزمبيق

(1) FOA : Prod. yearbook, Trade yearbook 1971

وموطن السيل أمريكالوسطي، ودخل تنجانيقا على يد Hindorf الألماني عام ١٨٩٣ وقت أن كانت تنجانيقا تابعة لألمانيا ، وهو الآن يكون أحد المحاصيل الرئيسية في شرق إفريقيا بعامه وفي تنزانيا بخاصة . وقد عمل الألمان بمجهودات كبيرة لاحتكار الصناعات القائمة عليه ، ولكنه بالتدريج زرع في كينيا وفي أوغندا وشارك الانجليز الألمان في زراعته وصناعته . ونبات السيل نبات لبني ذو أوراق كبيرة تشبه السيوف ، كل منها ينتهي بشوكة حادة ويصل ارتفاعه ما بين ٦ — ٧ أقدام إذا كانت الظروف الطبيعية ملائمة . ويثمر بين ٦ — ١٠ سنوات . وتحمل كل ورقة من الأوراق عدداً من الألياف يصل إلى الألف . وينمو النبات في شرق أفريقيا ما بين سطح البحر وارتفاع ٢٠٠ متر ومن ثم اختلف طول فصل النمو فهو يتراوح بين ٣٠ — ٣٦ شهراً في مستوى سطح البحر ، بينما يصل إلى ٥٠ شهراً على ارتفاع ٢٠٠٠ متر ^(١) كما يوجد في التربة الطفلية الحمراء ، وينمو أيضاً في تربة القطن السوداء إذا توافر الصرف الجيد ، كذلك نجده في التربة الرملية في الجهات الساحلية ، على أنه يراعى اتفاق كثافة النبات مع قدرة التربة على الإنتاج ، فلا زداد كثافة النبات في تربة فقيرة . وهناك عامل آخر يتدخل في هذه الكثافة غير التربة ، وهو نوع الزراعة وهل هي يدوية تماماً أم تدخل فيها الآلات ، فتتسع المسافة بين النباتات إذا كانت آلية ، حتى يمكن للمحارث تأدية عملها دون إتلاف النبات . وإذا كان العمل يدوياً تماماً يزرع في صفوف والمسافة بين الصف والآخر نحو مترين . على العموم ظهر أن متوسط كثافة النبات في تنزانيا نحو ١٥٠٠ شجرة لهفدان ، كما يتراوح متوسط المطر اللازم للنبات ما بين ١٠٠ — ١٢٠ سم ، وإن كان في الإمكان زراعته في مناطق يبلغ مطرها ٤٥ سم . ولأجل الحصول على نتائج جيدة يجب أن يزرع السيل قبل أو أثناء المطر مباشرة ، وأي تأخير ينتج عنه تأخير النمو أو عدمه . وبالرغم من أنه يستطع تحمل الجفاف فترات طويلة ولا يتأثر كثيراً

1. Matheson T. R., Bovill, E. W. « East African Agriculture ».
« Oxford » U.P., 1950, pp. 178, 180.



(شكل ١١)

بالباتات الطفيلية في التربة ، إلا أن الإنتاج يزداد كلما توفرت شروط النمو ،
أو كلما زادت العناية به .

شرق إفريقية : ويتبين من خرائط توزيعه في شرق أفريقيا أن عامل
القرب من الساحل له أثره على نمط التوزيع ، والباقي يزرع بالقرب من الخطوط
الحديدية ، ذلك أن تكاليف النقل تؤثر في هذه الغلة أكثر مما تؤثر في غلة أخرى
كالبن أو القطن لانخفاض قيمة السيل . فطن السيل قيمته نحو ١٠٠ جنيه ،
بينما طن القطن تبلغ قيمته ٢٥٠ جنبا ، من ثم كان اختيار الموقع بالقرب من
الجهات الساحلية أو من الخطوط الحديدية . أما عن أثر الظروف الطبيعية في
التوزيع فهو أقل منه في غلة أخرى لأننا رأينا أنه يزرع في ظروف متفاوتة .

وقد ناسب السيل تنزانيا أكثر من كينيا لامتداد مساحة الأراضي التي
لا يمكن زراعتها بغلات نقدية أخرى . فجزء كبير من كينيا شديد الجفاف
بحيث يستحيل معه زراعة السيل ، وجزء آخر بارد نسبياً ، بينما بقية البلاد
تصلح لغلات نقدية أخرى أكثر ربحاً لجودة تربتها ومناسبة مناخها . على أننا
لا يمكن أن نتكرر أثر الظروف الطبيعية تماماً في توزيع السيل . فنصف
مساحة السيل في تنزانيا تتركز في إقليم تانجا ، بينما تحتل مساحات كبيرة
من السيل في الأراضي حول الخط الحديدى والطرق من تانجا إلى كيلوسا
فلابوجود محصول نقدي آخر يمكن زراعته في إقليم كيلوسا ذى الأمطار المعتدلة
وفصل الجفاف الواضح . ويمتد كذلك مزارعه في تنزانيا في الجهات الداخلية عند
حوض جبال أوزامبار رغم انخفاض كمية المطر ، لأن المجارى المائية العديدة التي
تسير من الجبال تعوض هذا النقص ، وتستغل مياهها في إعداد المحصول . وهناك
مساحات أخرى تمتد في إقليم أروشا وموشي حيث تصلها السكك الحديدية المتجهة
إلى إقليم البن ومساحات أخرى أيضاً تتجمع حول الخط الحديدى الرئيسى ، أى خط
وسط تنزانيا ويمتد لمسافة ١٠٠ ميل على الجانبين . غير أنه بالتقدم نحو غرب
تنزانيا يتلاشى السيل لارتفاع تكاليف النقل إلى الجهات الساحلية .

ويزرع السيل في كينيا في الأراضي المجاورة للخط الحديدي وفي نطاق ٣٠٠ ميل من الساحل وهي أراضى غير صالحة للإنتاج الزراعى بالنسبة للغلات الأخرى لأن ما يسقط بها من مطر يقل عن الـ ٥٠ سم ، وتغطيها الأعشاب الفقيرة ، ومع ذلك فنحو ٦ مساحة السيل في كينيا في المديرية الساحلية . هناك مساحات أخرى حول ممبسه ولكن معظم المساحة حول Voi على بعد ١٠٠ ميل حيث ترتفع جبال Taita التى تسمح بسقوط قدر أكبر من المطر . وهناك منطقة ثالثة في كينيا حول Thika شمال شرق نيروبي حيث التربة خصبة ، ولكن أمطارها غير كافية لزراعة البن . وحل السيل محل البن الذى فشلت زراعته هناك . وكان من عوامل نجاح زراعة السيل ذلك الفرع من الخط الحديدي الذى يمتد بين مناطق استقرار الماساى والكيكويو . فضلا عن عامل القرب من نيروبي .

وفي أوغندا كانت هناك مزرعة واحدة للسيل عام ١٩٦٥ ذلك أن ابتعاد أوغندا عن البحر مما يعوق التوسع في زراعة السيل ، ففي ذلك العام ظهرت مساحة تبلغ نحو ١٠ آلاف فدان بحجوار بحيرة كيوجا بغرض تصنيع النسيج كأجولة لحصول البن .

وقد تطورت مساحة السيل باطراد حتى بلغت النصف مليون فدان في الخمسينات ، ثم قاربت المليون فدان في العقد السادس وكان ٧٠ ٪ من هذه المساحة في تنزانيا وحدها ، بينما اقترب نصيب كينيا من ٢٥ ٪ من هذه المساحة .

الإنتاج : وبين الجدول التالى تطور إنتاج السيل في شرق أفريقيا :

تطور إنتاج الميسل في شرق أفريقيا بالطن (١)

السنة	تنزانيا	كينيا
١٩٣٩	١٠٣,٠٠٠	٣٠,٠٠٠
١٩٤١	٨١,٠٠٠	٢٥,٠٠٠
١٩٤٦	١٠٧,٠٠٠	٢٧,٠٠٠
١٩٩٠	٢٠٨,٠٠٠	٦٣,٠٠٠
١٩٦٥	٢١٧,٦٠٠	٩٤
١٩٧٠	٢٠٢,٠٠٠	٤٤

كان مجموع الإنتاج ٢٨١ ألف طن عام ١٩٧٠ وكان نصيب تنزانيا وحدها ما يزيد على ٨٠٪. وتتفوق تنزانيا في الإنتاج وهذا طبيعي لتفوقها في المساحة. وتوضح أيضاً من أرقام ١٩٤١ أنها أقل إنتاجاً من عام ١٩٣٩، وهذا يرجع إلى قيام الحرب العالمية الثانية وفقدان الأسواق الدولية، لأن الحرب كانت ضربة قوية لمنتج الميسل، فهجرت مساحات كبيرة وانصرف كثير من المزارعين عن زراعته، لكن بعد عام ١٩٤١ عاد الإنتاج إلى الزيادة مرة أخرى. وهذا ناتج عن سقوط جالوه والفلين في أيدي اليابان وشدة الطلب على ميسل تنزانيا في ذلك الوقت. ويلاحظ أيضاً انخفاض الإنتاج عام ١٩٤٧. وهذا يمكن تفسيره بسهولة إذا رجعنا لإنتاجية الفدان، على سبيل المثال كان إنتاج الفدان في تنزانيا عام ١٩٤٤ (٦٢) طنًا انخفض في ١٩٤٦ إلى (٤٨) طنًا وفي ١٩٤٧ إلى ٤٧ طنًا. وهكذا يرجع انخفاض الإنتاج رغم زيادة المساحة إلى نقص إنتاج الفدان الذي يرجع بدوره إلى إجهاد التربة، ثم عاد الحال إلى

(1) East African Agriculture, p. 190, Production yearbook, 1971.

ما كان عليه بعد ١٩٤٧ لزيادة المساحة المزروعة وإمكان إصلاح الآلات وتغييرها بعد الحرب واستخدام بعض الطرق الزراعية الحديثة نتيجة لارتفاع الأسعار التي لاقت هذه القلة .

غير أنه يلاحظ الآن انخفاض إنتاج السيليل بشكل عام لمنافسة الألياف الصناعية له مما أدى إلى أن بعض المزارع رتت إنتاجها نهائياً إلى غيره من المحاصيل وخاصة في منطقة موشي - أروشا في تنزانيا .

وتتنافس **أنجولا** على المركز الثاني مع كينيا ، وقد دخلها متأخراً ومع ذلك فيقدر بنك أنجولا أن هذه القلة تشغل مساحة ٢٨٠ ألف فدان . ويصل بها نحو ٢٥ ألف عامل ، ويستثمر فيها ٣٤ مليون دولار . ولا تكاد تستهلك أنجولا من إنتاجها البالغ ٥٠ ألف طن شيئاً بل يتجه إلى التصدير وبذلك أسهم بنحو ٥٪ من صادرات البلاد^(١).

التصديقات السيليل : يعطى النبات طيلة حياته بين ٢٠٠ ، ٢٥٠ ورقة . وفي تنزانيا لا تقل المدة بين المحصول الأول والمحصول الثاني بما يتراوح بين ٩ — ١٢ شهر ، وهو على عكس القطن والبن يزرع في المزارع الواسعة أو الضيع الكبيرة . فهناك نحو ٢٥٠ ضيعة تتراوح مساحتها بين ٤٠٠ فدان و ٦٠٠٠ ر٠ يملكها أفراد في تنزانيا . وكان ملك السيليل من البريطانيين والثلث الآخر من اليونانيين وقلة من الهنود قبل التأميم ، أما الغالب بين الأفريقيين فكانت ذراعتهم في أسوار حول مزارعهم ، وقطعون الثبات حين ترتفع أسعاره . ونظراً لأن الألياف أي الخيوط لا تمثل سوى ٤٪ من الأوراق كان لا بد من إجراء عمليات الحصول على الألياف بالقرب من مناطق الإنتاج . على العموم فالحد الأدنى لمساحة للزراعة هو ٤٠٠٠ فدان ، وذلك لتشغيل

1. Van Dongen, I "Agriculture and other Primary Products" in Portuguese Africa, London, 1959, p. 258.

مصنع يقوم على إعداد الألياف . ويشترط أن تكون هذه المساحة تحت إدارة واحدة ، وذلك لضمان تدفق النبات إليهم وتشغيل المصنع بكامل طاقته . ولما كان السيل نبات دائم أى يستمر فى الأرض لمدة تبلغ نحو ١٠ سنوات ، كانت تكاليف إنتاجه قليلة ، ورغم ذلك فإن العائد السنوى منه أقل من معظم الفلّات الأخرى ، من ثم فهو غير مجزى لمزارع يملك من ٥ إلى ١٠ أفدنة .

من أهم مشا كل الإنتاج التى تعترضه ، مشكلة زيادة الإنتاج مع المحافظة على خصوبة التربة ، ذلك أن استمرار زراعته لمدة طويلة دون دورة زراعية ودون تسميد معناه تدهور التربة . وكان العلاج الوحيد هو ترك الأرضى القديعة وفتح أراضي جديدة . لذلك اتجه الرأى للبحث عن طرق أخرى عملية واقتصادية وفتية لزراعته منذ ما يزيد على ربع قرن . ولعل وسائل زيادة إنتاج القطن معروفة من التجارب التى أقيمت . ولكن الذى لا زال فى دور الدراسة هو إمكانات استخدام هذه الطرق من الناحية الاقتصادية فضلاً عن العناية بالمشاتل والمسافات بين النباتات وطرق قطع السيل^(١) كذلك ظهرت أهمية سماد البوتاس فى زيادة الإنتاج وزراعة البقول بين صفوف السيل .

وهناك مشكلة العمل لأنه فى حاجة إلى أيدي عاملة وفيرة ، فجمع الأوراق عملية يدوية تحتاج إلى عمال أقوياء الجسم ، وقبائل معدودة هى التى تقوم بهذا العمل . ويجمع العامل الماهر نحو ٢٥٠٠ ورقة يومياً ، وكل ورقة تستلزم نزع الشوكة قبل ربطها فى حزم وإعدادها لأقرب خط حديدى . كذلك الأوراق تحتاج إلى عناية وإشراف شديدين حتى تصل إلى المصنع فى حالة طازجة لأنه سيصيبها إسوداد إذا تعرضت لأشعة الشمس مدة طويلة . كذلك

1. International Bank for Development of and Reconstruction.
«The Economic Development of Tanganyika», Johns Hopkins
1961, p. 203.

بمحتاج السيل لا يبدى عاملة مرة أخرى في الصناعة. إذ أن عملية التجفيف بملح زرع القشرة تم بواسطة الشمس. فهو إذن في حاجة إلى أيدى عاملة لقرمه على الأرض بنظام خاص، فإن كانت هذه العملية الأخيرة يمكن الوصول إليها بالمحطات الصناعية إلا أنها تستلزم رأس مال كبير. ويقدر عدد العمال الأفريقيين الذين يعملون في الصناعة بما يزيد على الـ ١٠٠.٠٠٠ نسمة. وهناك مشكلة النقل وهو عامل هام يؤثر في الإنتاج، إذ يباع في عربات صغيرة حولها بين ١ - ٣ طن بحرها الثيران ولكن هذه أيضاً (الثيران) قد تتعرض لعداوة التسي نسي، ومن ثم كان لا بد من القطارات الصغيرة لتحل محل الحيوان، وهي وإن كانت أكثر تكلفة إلا أنها ضرورية حتى يتجه الثبات إلى المصنع مباشرة.

ويختلف سم السيسل بحسب الرتبة وهذه تقدر على أساس طول التيلة واللون ، وخلوه من العقد ، والصلابة والمتانة ودرجة التحميط الجيد ، وهو من هذه الناحية يقسم إلى نوع طويل التيلة ويتراوح طوله بين ٣ في ١ ولونه كريم يعيل إلى البياض . وهناك نوع متوسط التيلة يبلغ ٣ في ٢ به بعض العقد والبقع ولونه كريم ، وأخيراً هناك نوع طوله يصل إلى ثلاثة أقدام لكنه لا يرقى إلى النوع الأول أو الثاني ، لأنه أقل نظافة ولونه غير براق . ولا بد من اتخاذ الاحتياطات اللازمة في إعداد السيسل وتصنيف الألياف تبعاً للخواص السابقة وبعد تحميطة وتصنيفه يصبح جاهزاً ليوضع في بالات تسكبس أو تضغط هيدرولوكياً وهو في هذا أشبه بالقطن .

وتعرض أسعار السيل للذيذبات حادة ، فقد ارتفع سعره أثناء الحرب العالمية الثانية بحد سقوط الشرق الأقصى فبلغ ٨٨ جنياً عام ١٩٤٤ وسارت الأحوال حسنة بسبب الحرب حتى عام ١٩٥٠ حين وقع الزراع غشود البيع مقدماً ، وقفز السعر بسبب الحرب الكورية إلى ٢٤٥ جنياً للطن بل وسجله أيضاً ٢٦٥ جنياً .

وكانت أول خربة هيسيل في أبريل ١٩٥٧ ، إذ هبط سعر أجود الأنواع إلى ١٧٠ جنياً . وظهر إنتاج البرازيل والمكسيك بكميات أغرقت الأسواق ، فانخفض السعر في نهاية ذلك العام إلى ٦٤ جنياً للطن^(١) ، وقد لوحظ انخفاض الأسعار باستمرار في الستينيات وخاصة منذ موسم ١٩٦٤/٦٣ ، فقد كلن سعر الطن من السيل في ذلك العام ١٤٠ جنياً ، انخفض إلى النصف في عام ١٩٦٧ وإن كانت أسعاره بدأت في الارتفاع قليلاً نتيجة لاتباع نظام الحصص للدول المصدرة له .

ونظراً لأن أسعاره لم ترتفع بسرعة مرة أخرى ، فقد أوصت اللجنة الاستشارية لهيئة الأغذية والزراعة بتقليل حصص الصادرات إذا لم يرتفع سعره إلى ٨٠ جنياً قبل أبريل ١٩٦٩ ، غير أن انخفاض الطلب على السيل من الأمور المتوقعة لمدة أسباب أهمها ، تحول جزء من استهلاك السيل إلى استهلاك للبدايل الصناعية ، وخاصة Polypropylene في الصناعتين الرئيسيتين التين يعتمد عليهما السيل وهما الحبال والقالات . وتتميز الحبال المصنوعة من البدايل الصناعية بقوة احتمالها عن حبال السيل ، وبالتالي تصبح أكثر تميزاً . وظهر أثر هذا في تزايد في تراجع صادرات السيل من حيث القيمة من المركز الأول إلى المركز الرابع عام ١٩٦٧ ، وفي إدخال نظام الحصص في الإنتاج والتصدير ، وفي إعادة تنظيم وتأميم إنتاج وتصدير السيل ، وأخيراً البحث عن غلات أخرى تعمل على السيل^(٢) .

-
1. Economic, Commercial Conditions in British East Africa. Overseas Economic Surveys, London, 1958.
 2. Laurence, R. R. Rationalization and Diversification in the Sisal Industry, E.R.B., Dar Es Salam, 1969, pp. 1,2.

المطاط الطبيعي

لا تحتل أفريقية مكانا احتكاريًا في إنتاج المطاط ، وإنما هو هامشي بالنسبة لإنتاج الشرق الأقصى ، فإنتاجها أقل من ٢٠٠ ألف طن سنوياً من الإنتاج العالمي البالغ نحو ٣٧ مليون طن عام ١٩٧٠ ، ويسهم غرب أفريقية وحده بأكثر من ٧٠٪ من الصادرات الأفريقية، معظمها تأتي من ليبيريا ونيجيريا. وقد ظهرت أهمية أفريقية في إنتاج المطاط، بصورة خاصة أثناء الحرب العالمية الثانية وغزو اليابان لجنوب شرق آسيا، حتى لقد أصبحت سيلان وليبيريا هما المصدرين الرئيسيين للمطاط الطبيعي للحلفاء .

إنتاج وصادرات المطاط الطبيعي في العالم وأفريقية بالألف طن^(١)

الإنتاج ١٩٧٠	الصادر ١٩٧٠
أفريقية	٢٠٠
نيجيريا	٥٨
ليبيريا	٦٧
ساحل العاج	١١
زائير	٤٠
	٣٩

ليبيريا :

يرتبط تاريخ زراعة المطاط في أفريقية بليبيريا بصفة عامة وبشركة فايرستون بصفة خاصة ، فقد حصلت على امتياز زراعة مليون فدان لمدة ٩٩ عاماً في سنة ١٩٢٦ ، وكان آنحاء شركة فايرستون إلى أفريقية نابغاً من رغبتها في الهروب من مشروع Stevenson (١٩٢٢ / ١٩٢٨) الذي نظم تصدير المطاط ، وإلى الوضع المالي الذي كانت تعانيه ليبيريا ، لذلك كانت شروط الامتياز متواضعة للغاية ، تتمثل في تأجير الفدان بست سنتات بالإضافة إلى ١٪ ضريبة

1. FAO : Trade yearbook 1971, p. 361.

على مجموع الصادرات ، ولكن هذا الأخير عدل عنه عام ١٩٥٠ حينما استبعدت عنه بضريبة دخل Income tax والتي تدفع منذ ذلك الوقت بمقد أعلى قدره ٢٥ / . هذه بداية دخول ليبيريا كنتاج للمطاط الطبيعي المزروع . وتقدمت زراعة المطاط بسرعة منذ ١٩٢٧ / ١٩٣٢ ، وفي العام الأخير هبطت الأسعار بدرجة كبيرة للدرجة أن هذه الأسعار لم تشجع التوسع فيه فحسب ، بل أصبح جمع المطاط من الأشجار الناضجة عملاً غير اقتصادي ، ولكن بعد ذلك بساكنه (١٩٣٤) بدأ جمع المطاط بانتظام ، وماواف الحرب العالمية الثانية (١٩٤٠) حتى كان هناك ما يقرب من ٢ مليون فدان (٧٢,٥٠٠)



(شكل ٢٠)

مزرعة ، وارتفع إنتاج المطاط إلى ٢٠ ألف طن سنوياً خلال سني الحرب . وكان هذا الاستهلاك على حساب مزارع المطاط ، فتدهور الإنتاج عقب الحرب مما أدى إلى عمل برنامج زراعي عام ١٩٥٠ لإحلال أشجار جديدة محل الأشجار المعمرة، بحيث أصبح هناك ٩٠ ألف فدان مزروعة مطاطاً في مزرعتين ضخمتين لشركة فايرستون، : ٩٠٪ من هذه المساحة في هاريل و ١٠٪ في Cavallio ، الأولى تضم ٨ مليون شجرة ، والثانية تضم ٢ مليون شجرة . ووصل الإنتاج في موسم ٥٥/٥٦ إلى ٣٨ ألف طن (من المطاط المتخثر للركر وشرائحه Coagulated, sheet rubber) . وتعتبر مزارع هاريل من أحسن وأحدث مزارع المطاط في العالم ، فتوسط إنتاج القدان في المزارع الحديثة نحو ١٦٠٠ رطل ، بينما ينخفض إنتاج المزارع الوطنية إلى ٣٠٠ رطل^(١) . ويعمل في شركة فايرستون ما يزيد على ٢٠ ألف ليبيري ، منهم ثلاثة آلاف يعتبرون عمالاً فنيين وشبه فنيين يعملون سواء في المزارع أو في الماطل المرتبطة بها، بما فيها أكبر معمل في غرب أفريقيا لتجهيز المطاط^(٢) . وكانت شركة فايرستون مسؤولة عن ٨٥٪ من الصادرات الليبيرية ، ٣٩٪ من دخل الحكومة قبل تمدين الحديد، بينما لا يمثل المطاط في الوقت الحاضر سوى ١٢٪ من قيمة الصادرات (١٩٧٠) .

هذا وقد ظهرت ثلاث مزارع جديدة، أكبرها أنفأتها مؤسسة Goodrich . يخصص لها على امتياز زراعة ٥٨ ألف فدان شمال مروفيا ، وبدأ إنتاجها عام ١٩٦٣ ، ولذلك ينتظر أن يزداد إنتاج ليبيريا بنحو ٣٥٪ في أوائل السبعينات .

1. Hance, « Liberia, American Investment and African Development » in African Economic Development New York 1958, 222.

(٢) يجهز المطاط لتصدير بإضافة حامض الخليك إلى سائل المطاط ، ولـيـغـرف بـضـع سائـلـة مـمـكـون في الألوية ككل من المطاط الرخو التي تصل وتعد بين اسطواناته لتفكيكها على حدة شرائح رقيقة تدخن وتحمز لتصدير .

نيجيريا :

ظلت ليبيريا هي المنتج والمصدر الأول في أفريقية حتى الستينيات حينما توسعت نيجيريا في الإنتاج في إقليمها الغربي فتفوقت عليها ولكن ليبيريا استرجعت مكانتها الأولى عام ١٩٧٠ .

وتسهم نيجيريا بنحو ثلث الصادرات الأفريقية (٥٨ ألف طن) بينما تسهم ليبيريا بنحو ٣٨٪ من هذه الصادرات (٦٩ ألف طن) وسوف يظل إنتاج نيجيريا وصادرها نسبتته ثابتة بضع سنين، حتى تبدأ الأشجار الجديدة في الإنتاج. وعلى ذلك فاهمية المطاط في نيجيريا أقل منه في ليبيريا، فبينما يمثل المطاط ١٨٪ من قيمة الصادرات في ليبيريا، فلا تتعدى قيمته ٤٪ من صادرات نيجيريا نظراً لتنوع إنتاج هذه الأخيرة .

وتتركز مزارع المطاط في نيجيريا عند مصب النيجر في الإقليم الغربي، فيها تمتد مزارع الشركات الأوربية، فضلاً عن مزارع صغيرة لأفراد في إقليم بنين ووارى Warri وسابل Sable، وتسمى الحكومة لتحسين الإنتاج في المزارع الأفريقية عن طريق إعادة تشجير المطاط في بنين وأموتو Aumotu، كما بدأت في مشروع توزيع ١٥ مليون شتلة منذ عام ١٩٦٥، ولكن المشروع الأكثر أهمية هو مشروع المزارع التعاونية، أو المشاركة Partnership etsates في كلا الإقليمين الشرقي والغربي، فقد أسهمت في هذا المشروع هيئات التنمية في الإقليمين فضلاً عن بعض الشركات. وفي هذا المجال تم زراعة ٤٧ ألف فدان من مجموع مساحة المشروع البالغة ٧٦ ألف فداناً، أكثر من نصفها في الإقليم الغربي .

وفي السنغال كما هو الحال في نيجيريا، قامت زراعة المطاط كوسيلة لتنويع الإنتاج من ناحية وكبديل للعوز الذي أصيبت مزارعه بالأمراض من ناحية أخرى. كذلك شجعت حكومات غانا وساحل العاج إنتاجه في المزارع الحكومية، ولكنه هنا على نطاق صغير لكفاية الحاجة المحلية التي اجتمعت على الاستيراد .

ويصلر معظم الإنتاج الإفريقي خاماً، أو بعد إجراء بعض العمليات الأولية عليه، وإن كانت هناك بعض مشروعات صناعية، كالصنع الذي أقامته شركة دنلوب في غرب نيجيريا وتكلف مليونين من الجنيهات، وكصنع شركة ميشلان في بورت هاركورت، والذي تكلف ثلاثة ملايين جنيه، ولكن مع ذلك فالاستهلاك ما زال ضئيلاً، يمكن أن نعرف مثلاً إن إنتاج ليبيريا عام ١٩٦٥ كان ٤٩٢ ألف طن، وكان هذا هو نفس صادوها، وكان إنتاج نيجيريا في نفس العام ٦٨٩ ألف طن، وكان صادوها في نفس العام ٦٨٦ ألف طن.

وإذا كانت أسواق مطاط ليبيريا هي الولايات المتحدة الأمريكية، نظراً لأن إنتاجه احتكر لشركة فايرستون، فإن أسواق مطاط نيجيريا أكثر تنوعاً، وتجه معظمه إلى غرب أوروبا.

ويباع المطاط الطبيعي بدوره من المطاط الصناعي (البوليدين) الذي زاد إنتاجه فيبلغ نحو ٣ مليون طن^(١)، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وألمانيا الغربية والمملكة المتحدة واليابان، وهي الأسواق التقليدية للمطاط الطبيعي. من ثم لوحظ انخفاض الطلب على المطاط الطبيعي من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بصفة خاصة.

الأخشاب

تغطي الغابات في أفريقية نحو ١٧٢٠ مليون فدان أو ٢٣ ٪ من مساحة القارة . ويتركز ثلثا هذه المساحة في شرق وغربي القارة (أي في أفريقية المدارية) ، فالغابات نادرة في جنوبي القارة وشمالها لأسباب مناخية، تمثل في عدم توفر الرطوبة معظم العام فضلاً عن الظروف البشعة، وهذه تمثل بصفة خاصة في القسم الشمالي ، حيث تدخل الإنسان بالقطع والاستهلاك منذ آلاف السنين .

ويمكن تقسيم الغابات أو الحياة الشجرية من وجهة نظر هذه الدراسة إلى الأقسام الآتية :

١ — الغابات المدارية الطرية في المستويات المتوسطة والمنخفضة : ويظهر هذا النوع بصفة خاصة في غربي أفريقية في الإقليم الاستوائي في نطاقين رئيسيين : الأول يمتد من سيراليون إلى غانا ، والثاني من جنوب نيجيريا ومتوغلا في حوض الكونغو ، ويفصل بينهما فجوة توجو وداهومي الساحلية الجافة نوما . وتمتد الغابة في غرب أفريقية من الساحل إلى الداخل لمسافة ٤٠٠ كم ، ولكنها تمتد في حوض الكونغو لمسافة ٧٠٠ كم ، أما في مالاجاشي فتتد على طول الساحل الشرقي بمرض يتراوح بين ٢٠ و ١٠٠ كم . والغابات المدارية الطرية دائمة الاخضرار في معظمها ، وإن كانت تتحول إلى شبه قلبية على أطراف الإقليم ، ذلك أن هذا النوع يحتاج إلى مطر لا يقل عن ١٥٠ سم موزعاً على طول العام أو معظمه بحيث يصبح فصل الجفاف قصيراً . وتتميز الغابة بالكثافة الشجرية وتظهر تيجان أشجارها على ارتفاعات تتراوح بين ٤٠ و ٥٠ متراً . وتمتد أشجار هذا النوع من الناحية الاقتصادية باختلاف أنواعها وأعمارها حتى أنه يمكن تمييز نحو مائة نوع في فدادين مملوءة . ويمكن أن يعطى الفدان ما يقرب من ١٣٠ متراً مكعباً ، من هذه الكمية تصلح ٣٠ متراً لمثل فلتكت السكك الحديدية والقفرة والحطب للشعور . وتطراً لعدم استغلال

كل الانواع في الوقت الحاضر فمعدل القطوع هو ٨ أمتار لفدان . وتنتمي أشجار هذه الغابات إلى مجموعة الأشجار الصلبة، مثل شجر الماهوجني *Khaya* بأنواعه الجبلية للنسيج والتي تستعمل كقشرة في كسوة الأخشاب الأخرى شجر الأبروكو *Chlorophora excelsa* وشجر الكولا .

٢ — غابات التجروف أو غابات المستنقعات الساحلية : وتظهر على سواحل أفريقية للدارية، سواء المطلة على المحيط الهندي أو المحيط الأطلنطي، حيث تمتد القسوط الرملية قريبة من الساحل، وتغمر بينها وبينه مستنقعات تختلط فيها مياه الأنهار الداخلة بمياه المحيط، وبذلك تمتد جذور الأشجار في تربة ملحية، ويبلغ ارتفاع الأشجار هنا نحو ١٥ متراً . وتمثل أصدق تشيل في دلنا التيجر حين كانت في وقت ما تغطي ثلاثة أخماسها . ومن أهم أشجار هذه المجموعة شجرة التيك *Teak*، التي تحمل الرطوبة الجوية .

٣ — غابات المرتفعات في الأقاليم المدارية : وتغطي نحو ٢٥ مليون فدان معظمها في إثيوبيا ومرتفعات شرق أفريقية كجبل كينيا وكنجارو والجبل ، فضلاً عن مرتفعات الكرون في غرب القارة . وتختلف الأنواع هنا عن أنواع الغابات المدارية المطيرة، نظراً لانخفاض الحرارة، ففي المستويات التي تصل ١٥٠٠ متره تظهر غابات المنطقة المعتدلة الباردة، فتظهر شجرة الصنوبر وشجرة التفريار *Podocarpus milizianus* والكوجي *Syzigium* وشجرة الأوبيا *Olea hochstetteri* . من ثم تعتبر مرتفعات الأقاليم المدارية هي المصدر الوحيد للأخشاب الجيدة في هذه الجهات .

٤ — المروج السلتان : وتشمل أنواعاً متعددة نظراً لانتساع إقليم السلتان، وتباين الظروف الطبيعية وخاصة الرطوبة، التي تقل كلما بعدنا عن الجهات الاستوائية، فضلاً عن الظروف البشرية، والتي تشمل في تطهير الأرض عن طريق حرق الحشائش لاعدادها للزراعة . وتصبح هذه المرائق خطراً على النطاء النباتي بعامه، خاصة حينما تمتد التيران لتكسح مساحات واسعة في فصل الجفاف . وتظهر أشجار القرويا في الجهات للرقة الرطوبة، وأشجار السنط في الجهات المنخفضة الرطوبة .

ويسبب استغلال الأخشاب في هذا الاقليم تبعثر الأشجار وسط الحدائق، ذلك أن حقائق السفانا هي المظهر النباتي السائد .

• — غابات شمال افريقية : وتقتصر على نطاق ضيق في المغرب الكبير .
وتلك الشواهد على انكماش مساحتها منذ العصر الروماني . وقد ساعد على هذا الانكماش زيادة السكان والتوسع الزراعي والرعي على حساب الغابات ، ثم كانت الحرب الثانية وزيادة قطع الاشجار ، ثم حرب التحرير الجزائرية وما تبعه من احراق لقرنين لمساحات كبيرة خشية أن يحتجى فيها الثوار . ويحصل البلوط القلبي Cork oak أكبر مساحة، يليه البلوط الدائم الخضرة الذي ينمو على ارتفاعات تزيد على الألفي متر، ثم يعلوه شجر الأرز اذا توفرت الأمطار على ارتفاع من ٢٠٠٠ م ٢٥٠٠ متر، وهناك العرعر Juniper والصنوبر الحلبي الذي يغطي السفوح الأقل مطرا .
استغلال الأخشاب :

من هذه الأنسام الحصة للحياة الشجرية في افريقية، نجد أن الثلاثة الأولى هي التي أعطت افريقية مكثا في تجارة الأخشاب العالمية، وبصفة خاصة اقليم الغابات المدارية الطيرة . أي أن تجارة الأخشاب هي تجارة افريقية المدارية ، بينما استغلال الأخشاب في افريقية المعتدلة للاستهلاك المحلي في الدرجة الأولى . ويلاحظ في هذا السيل تدخل الانسان في زراعة الغابات نتيجة زائد استهلاك الأشجار الطبيعية ، إذ رتب على استغلال الاشجار تدهور التربة وبالتالي عدم نمو الأشجار مرة أخرى أو ضعف النمو الثاني . من ثم كان الاتجاه نحو زراعة الغابات (١) وإذا كانت الغابات المزروعة تغطي مساحة ضئيلة هي ٥ مليون فدان ، فان هذا النوع من الغابات له أهميته في بعض أقاليم افريقية مثل شرق وجنوب القارة . ويزد في أهميته أن تلت هذه المساحة من الغابات المخروطية وخاصة الصنوبر Pine . ومعظم الأنواع المزروعة من السرمية النمو كالبلوط والكافور . ويسم استغلال الأشجار على أساس دورة غاية تتراوح بين ١٠ و ٤٠ عاما .

(١) Siliculture

الأختاب المستغلة في إفريقية المذارية حيا وقيمة

متر مكعب	حجم الأخشاب المقطوعة بالمليون متر مكعب	قيمة صادرات الخشب بالمليون دولار	قيمة الخشب المنشور صادرًا بالمليون دولار
١٩٥٦ : ١٩٦٨	١٩٦٨	١٩٥٦	١٩٦٨
إفريقية المدارية	١٠	١٩	٧٠
ساخل العاج	٢	٣٧	٧
نيجيريا	١٣	٢	٨
غانا	١٥	١٤٦	١٥
جابون	١٤	١٥	٢٢
زائير	١٧	١٥	٣
إثيوبيا	٢	١	صفر
موزمبيق	٢	٩	صفر
كرون	٧	٨	٣
كينيا	٣	٨	٨
أوغندا	٨	٨	صفر
أنجولا	٥	٨	٢

وبالاحاطة أن إنتاج أفريقيا من الأخشاب في ازدياد مستمر وكانت بداية الاستغلال الكثيف لتجارة منذ الحرب العالمية الأولى . واقتصرت الاستغلال على الماهوجي حتى الحرب العالمية الثانية ، حتى أن ٩٥ ٪ مما صدره غانا من الأخشاب في تلك الفترة كان من هذا النوع ، ولكن بعد انتهاء الحرب الثانية ، وماتته من تقاد جزء كبير من موارد الماهوجي في أفريقيا من ناحية ، وشدة

FAO : Timber Trends and prospects in Africa, Yearbook of Forest products.

الطلب على الأخشاب في العالم من ناحية أخرى أدى إلى هبوط نصيب الماهوجي إلى ٣٤ ٪ / عام ١٩٥٤، وبدأت أنواع أخرى تنفوق عليه.

ويظهر من الجدول السابق زيادة حجم الخشب المقطوع من ١٠ مليون متر مكعب عام ١٩٥٦ إلى ٢٠٠ مليون متر مكعب أي الضعف تقريباً عام ١٩٦٨ أو ١٠ ٪ / من الإنتاج العالمي (١). وليس من شك أن هذه الزيادة ترجع إلى نمو في حجم السوق الداخلي في كل إقليم أي زيادة الطلب المحلي، ولكنه يرجع أيضاً إلى زيادة الطلب عليه في الأسواق الخارجية. ويتميز الوقود أكبر مستهلك للخشب المقطوع، إذ استهلك وحده في التاريخ السابق نحو ١٧٥ مليون متر مكعب، معظم هذه الكمية استهلك في شرق وغرب القارة، أما الباقي فيها ١٢ مليون متر مكعب حولت إلى خشب منشور، ١٣ مليون متر مكعب كتل اسطوانية Round wood وعلى عكس كثير من المواد الأولية الأفريقية استمرت أسعار الخشب شبه ثابتة لعدد كبير من الأعوام من ثم ارتفعت حصيلة أفريقية من ٩٢ مليون دولار إلى ما يزيد على ٢٠٠ مليون دولار في التاريخين السابقين (٢).

وتقوم المؤسسات الأوربية بمعظم عمليات قطع الأخشاب كما يتجه معظم الصادر إلى أوروبا (٨٠ ٪)، والباقي غالباً ما يتجه إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا.

1. FAO, Timber Trends and Prospects in Africa, p. 13.
2. Macgeogor, J.J., «Development of Africa Primary Products and International Trade in Timber» in Stewart, I.G., Orde, H. W., African Primary Commodities, International Trade, Edingburgh 1965, p. 186

بل وجباً المؤلف بأن يسن أنواع الأشجار الحالية خوف تكون عاجزة في المستقبل من مداوربا حاجتها وخاصة من خشب القرفة.

أما التجارة بين الدول الأفريقية فهي محدودة (١٠٪) ويعتبر غرب أفريقيا بحكم روثه اللينة أكثر مصدر للأخشاب، وإن كانت هناك تجارة في شرق أفريقيا أيضاً مثل القائمة بين موزمبيق وجنوب أفريقيا، ومعظمها من طنوكات السك الحديدية لا تنظم طلبها في كل من روديسيا وجنوب أفريقيا.

مشكلات الاستغلال التجاري للأخشاب في أفريقيا :

ذكرنا أن حجم الحطب المقطوع من الأشجار الأفريقية يقدر بنحو ١٠٪ / فقط من الإنتاج العالمي للأخشاب، رغم أن غاباتها تقدر بنحو ١٦٪ من مساحة الغابات في العالم. ويرجع هذا التخلف في الاستغلال التجاري لأخشاب الغابة الأفريقية لعدة أسباب منها :

تمدد الأنواع، فزخم كثافة الغابة إلا أن الأشجار شديدة التنوع، والاختلاط كبير سواء في الأنواع أو الأعمار، وهذا يزيد من تكاليف الاستخراج، ويضيع وقت كبير في تحديد الأنواع والأعمار المطلوبة والمناسبة للقطع، ويؤدي هذا أيضاً إلى نقل الآلات الثقيلة والمسكرات من مكان إلى آخر. ذلك أنه من الصعب العثور على تجمعات نقية للأنواع المرغوبة. ولا نقل العوامل الاقتصادية من العوامل الطبيعية أراء، فهناك صعوبات نقل الأخشاب أو الأشجار المقطوعة إلى موانئ التصدير أو الناشر فتستعمل المجرى المائية كلما أمكن، كما هو الحال في استغلال فروع دلتا النيجر إلى ميناء سابيل Sapale، أو التطويق في البحيرات الساحلية لغرب نيجيريا كما تستغل أنهار ساحل اللعاج، أيضاً في هذا السبيل، بينما تقسّل أهمية أنهار غانا في عملية نقل الحطب. وعندما يعمّر التطويق تقوم السك الحديدية بدورها إذا كانت تجرى في مناطق استغلال الأخشاب، كما هو الحال في غانا، بينما لا تؤدي هذا الدور في نيجيريا لأنها لا تجرى في أراضي الغابات المستغلة أخشابها. وعندما تمر السك الحديدية والمجرى المائية كل لا يبد عن حد الطرق وعمل السكباري،

ولكن هذه الطرق سرعان ما يصيبها التلف، لأنها عادة تكون غير مهيئة لتكرار مرور الثقل الثقيل عليها . وإذا ضفتنا إليها تكاليف النقل إلى الدول المستوردة لوجدنا في النهاية ارتفاع تكاليف الثقل من المنفذ إلى ميناء الاستيراد، حتى لتصل أحياناً إلى ٥٠ ٪ من القيمة الكلية للمنتج .

وبلاحظ أن أقاليم القطع للتصدير تقع في الجهات الساحلية لتوفر الظروف الطبيعية لمخارج النابات من ناحية ، وللقرب من موانئ التصدير من ناحية أخرى . غير أن دوام استغلال النابات في الجهات الساحلية أدى في كثير من الأحيان إلى إنهاكها كما حدث في جابون ، مما اضطررت معه الحكومة إلى تشجيع الشركات على ممارسة إنتاجها في الداخل ، ذلك أن هذه الشركات تستعمل أحدث الوسائل في قطع الأشجار على عكس الوطنيين . وتضع هذا من أن متوسط إنتاج المؤسسات الأجنبية من أخشاب الاتحادية ١٦ ألف طن سنوياً ، بينما لا يزيد إنتاج المشروعات الوطنية على ١٠٠٠ طن من هذا النوع . ونظراً لصعوبات النقل الآتية الذكر، فقد مدت الحكومة الطرق إلى مواطن النابات في الداخل ، وكان ذلك بمساعدة بنك التنمية الأوروبي .

ورغم الصعوبات التي ذكرناها فقد قفزت الأخشاب لتحتل المركز السابع في الصادرات الأفريقية، أو ما يزيد على ٢ ٪ من صادرات المشرين سلعة الأولى (١) . واحتلت المركز الثاني بعد الكاكو مباشرة في غانا، والمركز الثالث في ساحل العاج، والمركز السادس في صادرات نيجيريا .

ولكن الطلب على الخشب الأفريقي لم يؤد إلى تجارة رائجة إلا بالنسبة لأقطار محدودة كغانا وساحل العاج ونيجيريا وجابون والكونغو وأنجولا والكامرون وكينيا وتنزانيا وموزمبيق ، حيث اتبعت الوسائل الحديثة في قطع واستغلال الأخشاب .

(١) راجع جدول صادرات المشرين سلعة الرئيسية .

الكتل الخشبية والخشب المنشور :

تمثل الكتل الخشبية معظم صادرات أفريقية إلى الخارج ، ونظراً لارتفاع قيمة الخشب المنشور فقد بدأت الدول الأفريقية تقييم المانشر بعد الاستقلال، وهذا ما زاد في قيمة صادرات الخشب المنشور، كما هو واضح من الجدول (ص ١٠٠).
ويبرز هذا بصفة خاصة في حالة ساحل العاج التي زادت صادراتها من الخشب المنشور بنحو أضع عشرة مرة ، وفي حالة أفريقية المدارية بعامه زادت على الضعف .

وأهمية غانا ونيجيريا في النصف قرن الأخير في تصدير الأخشاب هي انعكاس لطلب بريطانيا على أخشابها لأجيال طويلة ، ولمواجهة الحرب الثانية أو حتى بعد الحرب نتيجة للقيود التي وضعت على خشب منطقة الدولار ، غير أن التطور الذي يمكن ملاحظته في السنين الأخيرة ، هو زيادة تصدير الخشب المنشور بدلاً من تصديره كتلاً ، وذلك لتقليل نفقات النقل بين ميناء التصدير وميناء الاستيراد ، وقد ساعد على ذلك قيام المانشر في كثير من أقطار أفريقية. وتتمدد المانشر ولكنها كلها من الأنواع الصغيرة ، فهناك ٣٥ منشراً في ساحل العاج ، ١٣ منشراً في ليبيريا ، ومئات في غانا ونيجيريا ولكن أكبرها جميعاً مانشر شركة أفريقية المتحدة بميناء سابل في نيجيريا التي تنتج أيضاً الخشب الأبلاكاشي .

وتتمدد أنواع الأخشاب التجارية ، يكفي على سبيل المثال أنه سجل في ساحل العاج ٢٢٠ نوعاً بعضها للأن غير مسجل ، غير أن المعروف للتصدير يبلغ ٢٥ نوعاً ، عشرة منها هي التي تصدر بكميات مقبولة .

وإذا كان الماهوجي قبل الحرب الثانية يمثل ٩٠٪ من صادرات غرب أفريقية وانخفض نصيبه الآن إلى ٢٤٪ فهناك الأوبيشي Obeshe الذي

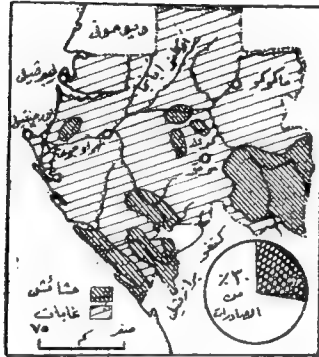
يشمل ثلثي صادرات غانا من الأخشاب ، وهي شجرة ضخمة يصل قطرها إلى ٥ أقدام كما أنها خفيفة بالنسبة لحجمها .

وتأتي ساحل العاج في مقدمة الأفطار الأفريقية تصديراً للخشب ، فقد شهد أكبر توسع في إنتاج الأخشاب من منتصف الخمسينات ، فقبل ذلك التاريخ كان منتجا ثانوياً فشكل نصيبه من الأخشاب يقل عن المليون متر مكعب ، ولكنه عام ١٩٦٨ بلغ ٣٥ مليون متر مكعب ، وزادت قيمة الخشب المصدر بنحو ١٠ مرات ، وكانت قيمة صادراته في التاريخ الأخير ضعف قيمة صادرات أي دولة أفريقية من الأخشاب . وقد ساعد على هذا الشروط المريحة التي منحها ساحل العاج للعديد من المؤسسات الفرنسية ومؤسسات الجماعة الاقتصادية الأوربية حتى لقد توغلت عملية قطع الأشجار من المناطق الساحلية القريبة من أيد جان نحو الداخل .

وتعتبر الأخشاب ثاني صادرات غانا بعد الكاكاو ، ومعظمها يأتي من غرب إقليم الأشانتي والإقليم الجنوبي الغربي ، وتصدر عن طريق ميناء تاكواردي ، حيث جهزت أرضة خصيصاً لها منذ عام ١٩٥٣ . وغابات الأمطار في غانا غنية بالماهوجي والأيروكو Okume وسابل ، وهذه جميعاً يشتهر عليها الطلب . وتعتبر غانا في الوقت الحاضر المصدر الأول للأخشاب في أفريقيا ، فقد زاد صادراتها من الكتل الخشبية على ٣٥ مليون قدم مكعب ، بينما زاد صادراتها من الخشب المنقور والأبلاكاش على ٨٥ مليون قدم مكعب .

وتبدو أهمية الأخشاب في جابون أكثر من أي قطر أفريقي آخر ، ذلك أنها كانت إلى عهد قريب عماد اقتصاد البلاد ، ففي عام ١٩٦٠ كانت الأخشاب وحدها تمثل ٧٣ ٪ من قيمة الصادرات ، ولكن اكتشاف المعادن أدى بهذه

النسبة إلى الأمتصاص ٣٠ ٪ عام ١٩٧٠ وفي عام ١٩٦٤ كان دخل الحكومة من هذه الحرفة يمثل ٥ بليون فرنك (١) .



شكل (٢١) الغابة الغابية في جابون

وتغطي الغابات هناك ٨٥ ٪ من مساحة البلاد، بدأ استغلالها مع بداية القرن العشرين بقطع أشجار Okume، وهي أخشاب لينتصالحه لصناعة البلاستيك، ومع تحسين الآلات اتجه الاستغلال إلى أنواع أخرى مثل Oziogo . ويحتل خشب Okoumé ٩٠ ٪ من الأشجار المستغلة في جابون، بل أن جابون أولى دول العالم إنتاجاً له، يليها الكونغو برازافيل وديومو، ويصدر ٨٠ ٪ من هذا الخشب على هيئة كتل، والباقي يصنع علباً . استوردت فرنسا وألمانيا وإسرائيل من أكومية جابون عام ١٩٦٥ .

1. International Monetary Fund, « Survey of African Countries », vol II, p. 284.

كذلك نجح الكتفو في استغلال أخشابها التي تستعمل في أغراض القشرة
وهو النوع المعروف باسم الالهليج Terminalia ، والذي ينمو في الحوض الأدنى
لنهر الكتفو، وخشبها فاتح اللون ذو تجزع مستقيم. وتستورد الولايات المتحدة
الأمريكية معظم إنتاجه .

ومن الأقطار الأخرى في غرب ووسط إفريقية نجد الكرون وليبيريا .
أما في أفريقية الشرقية فنجد خشب الساج، أو التيك الوديسي والبودو الذي
يجد سوقه في بريطانيا . والبودو والصغرفي كينيا والنوع الأخير الذي تصنع
منه أقلام الرصاص .

الفصل الخامس

الزيتيات

نلتج أفريقية النباتات الزيتية، سواء الزيوت الدهنية - أى الثابتة التى لا تبخر ولا تتطاير عند تعرضها للهواء، وكذلك الزيوت الطيارة أو العطرية .
من أمثلة النوع الأول نخيل الزيت وجوز الهند والفول السودانى ، بينما يحتل القرطل النوع الثانى .

نخيل الزيت

زيت النخيل من أقدم صادرات القارة التى حلت محل تجارة الرقيق ، وما زالت إلى الآن تكون سلعة صادرات رئيسية، أو على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة لبعض أقطار غرب ووسط القارة . وكقاعدة عامة لا زرع شجرة نخيل الزيت واسكن شجرتها الطبيعية عادة ما نترك حتى إذا ما طهرت الأرض من الأشجار الأخرى لإعدادها للزراعة ، وذلك لأهميتها كشجرة مدت السكن لفترة طويلة - وما زالت - بمادة دهنية فضلا عن فيتامين A . ولكن مع ذلك تبذل حكومات دول غرب ووسط أفريقية جهداً كبيراً لإحلال النخيل المزروع محل الأحراج الطبيعية لنشر السلالات ذات الإنتاج الزينى العالى .

ونخيل الزيت أصيل فى إفريقية، وموطنه مستنقعات غرب إفريقية، ومنها يمتد جنوباً حتى غابات السكونو . ويمتد فى نطاق يتراوح عرضه بين عدة أميال ، ١٥٠ ميلاً من شرق نيجيريا إلى غانا ، ونطاق أقل كثافة من غانا إلى غينيا . ويوجد النبات بيئته المثالية فى نطاق خمس درجات عرضية على جانبي خط الاستواء فى ظل الأمطار التى لا تقل عن ١٥٠ سم .

وتحتاج الشجرة لمنطقة مكشوفة نسبياً للنمو والتكاثر وتعتبر البيئات الحارة ذات التربة الرطبة أنسب لها . لذلك فيشأها الطبيعية هى غابات الأروقة أو على أطراف الغابة الاستوائية، ولكن بالقرب من المجارى المائية . وهذا يجعل

يبتسها الطبيعية تمتد من السنغال إلى أنجولا بل وحتى موزمبيق . وتظهر في النطاق الاستوائي حين تضطرب الغابة ويبنى الإنسان مساكنه ، إذ يتبعها نحو أشجار نخيل الزيت .

كذلك تناسبها الأراضي التي تغطيها المستنقعات العذبة المياه ، كما هو الحال في بعض أجزاء جنوبي نيجيريا . هذا وإن كان من الصعب التفريق هنا بين البساتين النهرية وبساتين المستنقعات . على العموم يبدو أن نخلة الزيت تنمو طبيعياً بالقرب من المجاري المائية ، حيث لا تتعرض الشجرة لمنافسة النباتات الطبيعية الأخرى ، وحيث يمكنها الحصول على قدر من الضوء وقدر كاف من الرطوبة .

وبغرض نخيل الزيت في المستنقعات ومن ثم كانت الجهات ذات الإنتاج الكبير هي التي يتراوح ارتفاعها بين سطح البحر ، ٣٥٠ متراً فوهه ، ورغم هذا فإذا زرع على مستويات تطو عن هذا فاتها تنمو ما دامت الرطوبة متوفرة . ولعل وجودها على مرتفعات الكرون خير دليل على هذا ، فهنا تظهر النخلة على ارتفاع ١٣٠٠ متر ، كما تظهر في غينيا على ارتفاع ١٠٠٠ متر فوق مرتفعات فوجالون ، وكذلك في شرق إفريقيا ، هذا وإن كان قد لوحظ انخفاض الإنتاج في هذه المرتفعات عنه في السهول . ويبدو أن عامل الرطوبة أكبر أثراً من التربة لأن إنتاج الشجرة يزداد طردياً مع ازدياد كمية المطر رغم فقر التربة كما هو الحال في شرق نيجيريا .

كذلك يمكن أن تنمو حيث لا تكون الظروف المناخية مثالية لأكثر من سبب ، منها أن النبات يكيف نفسه لمطر صيفي وجفاف شتوي ، وإن كان عدد الساعات يقل في ظل مثل تلك الظروف ، ولذلك يعطى اللذان في الملايو (حيث الظروف المثالية) ما يتراوح بين ١٠ و ١٢ طناً من السبائط ، بينما ينخفض في غرب أفريقيا إلى ما يتراوح بين ٣ ، ٤ أطنان ، حيث يظهر فصل جاف يتراوح بين الشهرين والثلاثة أشهر . ولكن حتى في هذه الأخيرة فإنها تعطي ما يزيد عن

١/٢ طن من زيت النخيل فضلاً عن ١/٢ طن من التوابل، وهذا يعطى قنثراً من الزيت يزيد على ما تحليه أحسن مزارع جوز الهند .

ويرتبط ارتفاع كثافة نخيل الزيت بالكثافة السكانية، فالعلاقة بينهما طردية فى شرق نيجيريا تظهر أدغال نخيل الزيت متممة لدرجة أنك إذا وقتت فى أى مكان فى هذا النطاق فلا بد وأن ترى أشجاره ممتدة على مدى النظر ، وفى الحقي أن سيادة نيجيريا فى صادرات الزيت والتوابل فى إفريقية يمكن إرجاعه الى الزيادة السكانية السريعة فى إقليم ذو ظروف مناخية مناسبة لهذه الشجرة ، فضلاً عن موقعه الساحلى الذى أدى الى تسهيل عمليات النقل .

ويبلغ من درجة الكثافة الشجرية فى بعض جهات نيجيريا أن الأشجار تتغارب من بعضها، لدرجة أنه من الصعبية بمكان فلاحه الأرض وزراعة غلات أخرى تحتها ، ومع ذلك أدى الازدحام السكانى الى زراعة بعض النباتات التى يلائمها الظل، مثل الكوكو، بام فضلاً عن الكسافا واليام والفدرة المريضة، وإن كان محصولها قليل .

للزيت واستخدماته :

ونخلة الزيت منتجة للناية ، تبدأ الإثمار وعمرها من ٥ — ٦ سنوات ، ثم تبلغ مداها فى السنة الخامسة عشر ، وتستمر فى الإنتاج حتى تبلغ من العمر ٦٠ أو ٧٠ عاماً ، وتحمل كل شجرة عشرة سباط سنوياً ، بكل منها ٢٠٠ بندقة ، ولكن على العموم الأشجار البرية فقيرة فى إنتاجها ، بعكس المزروعة التى قد يأتى إنتاجها عشرة أمثال الشجرة البرية .

ويستخلص الزيت من منطقتين فى الشجرة ، الطبقة اللحمية الخارجية المحيطة بالنواة pericarp ، وتحتوى هذه على ما يتراوح بين ٣٠ / ٧٠ ٪ من وزنها زيتاً، ويستخرج زيت الطبقة الخارجية بالطرق البدائية للاستهلاك المحلى عن طريق

الغنى وكسب الزيت . وأدخلت المعاصر اليدوية في غرب إفريقيا التي يمكنها الحصول على ٦٥٪ من وزنها زيتاً إذا كانت الثمار طازجة .

أما اللواة Palm Kernel فتحتوى على نصف وزنها زيتاً ، ولكن زرداد أهميته لتفاوته ورائحته الطيبة وعلمه المستحب . ويستخلص الأفريقيون كيات صغيرة بالطرق البدائية عن طريق شئ التوايات ثم سحقها وتقعها في مياه دفيئة ، ويستعملونه كدهان للجلد أو للشعر أو للطهى .



وقد اقتصر عصر النوايل على نطاق تجارى على معاصر أوروبا وأمريكا حتى عام ١٩٣٩ حيناً بدأ تركيب أول مصهر للحصول على زيت النواة في الكونغو ، ثم تبعه غرب أفريقيا الفرنسي عام ١٩٥٠ . ونظرا لإمتياز زيت النواة فقد بلغ سعر الطن منه ١٢٩ جنيه عام ١٩٦٥ ، بينما بلغ سعر الطن من زيت التخليل ٩٩ جنيه ، وسعر طن النوايل ٦٥ جنيه في ذلك العام .

وتكثرت استخدامات زيت التخليل ، فقد استخدمه الوطنيون الأهالي في غرب أفريقية في الطهي والاضاءة واستخدمته أوروبا في صنائه الصابون وصناعة المجرين (الزبد الصناعي) . ويتوقف استعمال كل نوع على حسب نوعية الزيت ، وعلى مدى توافر الزيوت الأخرى . إذ يمكن في الاستخدامات الصناعية أن يحل زيت محل الآخر ، بمعنى أنه إذا حدث نقص في نوع فيمكن للآخر أن يحل محله .

على أن زيت التخليل يستعمل أكثر من الزيوت النباتية الأخرى في المنتجات الغذائية ، بسبب التحسن الذي طرأ على ما يدخل منه في التجارة الدولية وإذا كان الاستخدام الرئيسي له قبل الحرب الثانية كان في صناعة الصابون ، فانه دخل ميدان الصناعات الغذائية بانتهاء الحرب ، نظرا للازمة الشديدة التي عانتها أوروبا في المواد الدهنية . ثم قل استخدامه في صناعة الصابون بسبب ارتفاع نوعيته ، غير أن ما يتمتع به هو وزيت جوز الهند من خصائص - وأهمها أنها يذوبان في درجة حرارة تقل عن درجة حرارة الجسم البشرى ، وعندما تتجمد تكون صلبة هشة - ما جعل زيت التخليل من أصلح الزيوت لصناعة الصابون المشهور وصابون التواليت والمنظفات فضلا عن الطائر والكريم المثلج .

مكانة افريقية :

تحتل أفريقية مكانة ممتازة في إنتاج زيت التخليل ، ونواته ، فهي تنتج نحو ٧٢ ٪ من زيت التخليل العالمى (٩٥٨.٣٥٠ طنا) ، ونحو ٧٠ ٪ من نواته (٧٢٠ ألف طن) ، وقد تبوأ أفريقية هذه المكانة منذ عشرينات القرن

المشرين ، ولكن دخول الملايو وجزر الهند الشرقية ميدان الإنتاج على أساس المزارع الواسعة، أدى إلى ظهور آسيا كمنتج رئيسي، أسهم قبيل الحرب الثانية بنحو ٤٠٪ من الإنتاج العالمي ، لأن طريقة المزارع الواسعة هناك أدت إلى وفرة الإنتاج . ذلك أن إنتاج القطن في جنوب شرق آسيا كان يعادل عشرين مرة إنتاجه في المزارع الصغيرة لغرب أفريقية . ولكن ظروف الحرب العالمية الثانية، وما أحدثته من تخريب في ميادين جنوب شرق آسيا ، أدى إلى رجوع مكانه أفريقية .

التوزيع : وتظهر شجرة نخيل الزيت في أفريقية على ساحلها الغربي، عند خط ١٦ شمالا بالقرب من سانت لويس في السنغال ، أما في الداخل فقد شوهدت في النيجر الأعلى ، أي عند درجة ١٣ شمالا بالقرب من باماكو ، ولكن رغم ظهور بعض النخيل المزروع بالقرب من داكارا وفي نيجيريا ، فلا توجد مساحات واسعة منه في أقطار الساحل من الشمال حتى درجة ١٠ ، ١١ شمالا ، إذ يمتد نطاق النخيل في غرب أفريقية خلال العروض الجنوبية في سيراليون وليبيريا ، وساحل العاج وغانا وتوجو وداهومينيوجيريا والكرون والأقاليم الاستوائية لكنغورازفيل وزائير ، أما الحد الشمالي لهذا النطاق فيختلف ويتدرج تبعا لظروف المطر والتضاريس ، فعلى الساحل هناك مساحة صغيرة محيطة بأكر حيث يسقط من المطر ٧٠ سم سنوياً . وتحمل حشائش السفانا على أذغال نخيل الزيت .

إنتاج ومصادر زيت النخيل في العالم وإفريقية (١)

بالألف طن

القطر	الإنتاج	المصدر	القطر	الإنتاج	المصدر
	١٩٧٠/٦٧	١٩٧٠		١٩٧٠/٦٧	١٩٧٠
العالم	١٥٠٠	٩٥٧	سيراليون		
			وغانا		
أفريقية	٩٨٠	٢٨٧	وداهومي	٢١٥	
			ساحل العاج		
			وكرون		
نيجيريا	٤٠٢	١٥٩	أنجولا	٣٦	١٤
زائير	٢٢٢	٨١			

إنتاج ومصادر نويات نخيل الزيت في العالم وإفريقية

العالم	٩٨٨	٦٣٩		
أفريقية	٦٤٨	٥٩٤	زائير	١٢٠
نيجيريا	٢٢٥	٤١٥		
سيراليون وغانا	٧٢	٥٢		
وغينيا				

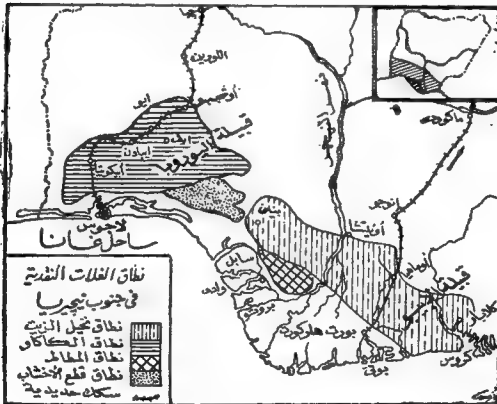
مصادر زيت النواة بالألف طن

العالم	٥٢	كنغو كينشاسا	٣٢
--------	----	--------------	----

(1) FAO « Production Yearbook, 1968, pp. 228, 224, Martaly, G.W.G., The Oil Palm », London, 1970, p. 19.

أما في شرق إفريقيا فيبدو أن مناخها جاف بالنسبة لتخيل الزيت ، من ثم لا يظهر هنا على هيئة نطاقات، وإنما مساحات متناثرة وعلى ارتفاعات تقل عن ١٢٠٠ متر بالقرب من البحيرات أو المجاوى للمائية، حيث تتوفر الرطوبة المناسبة كما هو الحال في النطاق الذي يبلغ عرضه نحو ١٢ ميلا على الساحل الشرقي لبحيرة تنجانيقا . كذلك يظهر في السهول الساحلية من نهر طانا في كينيا إلى دار السلام في تنزانيا على هيئة بقع غير متصلة ، هذا فضلا عن جزر زنجبار وبمبا ومدغشقر .

نيجيريا : وتحتل نيجيريا المكان الأول - سواء على النطاق الإفريقي أو العالمي - في إنتاج الزيت والتواليات وكذلك في صادراتها ، فلها ما يقرب من نصف الإنتاج الإفريقي من الزيت والتواليات (٤٧٠ ألف طن - ٣٨٠ ألف طن)



(شكل ٢٣)

على الترتيب . وما زالت نيجيريا هي المصدر العالمي الأول وتحتج صادراتها إلى

أسواقها التقليدية في أوروبا وخاصة المملكة المتحدة ، بحيث أصبحت صادراتها من زيت النخيل وزيت القول السوداني تكتفي بنحو ٤٠٪ من احتياجات المملكة المتحدة . وإذا كان نصف إنتاج الزيت في نيجيريا يتجه للسوق المحلي ، فإن معظم التوائت تذهب لتصدير . وتستورد الجماعة الاقتصادية الأوربية نصف هذه التوائت .

والنطاق الرئيسي في نيجيريا هو الإقليم الشرقي أو إقليم الأيو ، حتى لقد أعطى هذا المحصول اسمه لهذا المركز منذ القدم، وعرف باسم مركز أنهار الزيت River oil District حيث يكاد ينفرد بنخيل الزيت للملاحة الظروف المناخية ، فالطر يزيد على ١٥٠ سم وتحمل النخيل التربة الرملية فضلا عن كثافة السكان العالية . وفي هذا النطاق تبلغ كثافة النخيل حداً يستحيل معه زراعة الفلات للمذاينة .

وقبل ظهور البترول في الإقليم الشرقي كان نخيل الزيت يمثل عماد اقتصاد هذا الإقليم وزيت هذا الإقليم وإن كان من النوع المتوسط فإن مزارع كالابار Calabar وسابل Sable تغطي أنواعاً ممتازة سواء من الزيت أو من التوائت ، غير أنه يلاحظ في نفس الوقت أن هناك عوامل ساعدت على انخفاض صادرات نيجيريا من الزيت والنواة في العقد الماضي ، كزيادة الاستهلاك ورسوم التصدير المالية والتي جعلت السعر المستهلك يزيد قليلا عن نصف سعر التصدير (فوب) فأدى هذا - كما هو واضح من الأرقام التالية إلى انخفاض الصادر في الستينات عنه في الخمينات .

صادرات نيجيريا بالألف طن (١)

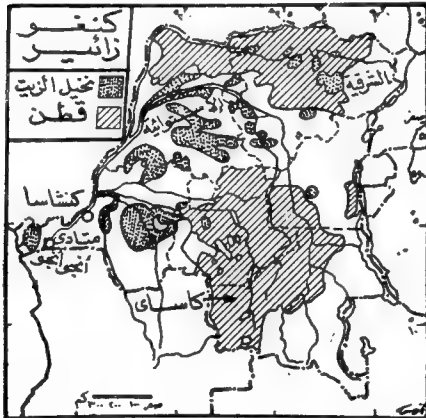
١٩٦٥	١٩٦٤	١٩٦٢	١٩٦٠	١٩٥٨	١٩٥٦
١٥٩	١٣٤	١١٩	١٨٣	١٧١	١٨٥
٤١٥	٣٩٤	٣٦٧	٤١٨	٤٤١	٤٥١

ولسكن رغم هبوط صادرات نيجيريا من الزيت فإن مكانتها في تجارة النوايات محفوظة ، فهو وحده يمثل نصف الصادرات العالمية من هذه السلعة .

ويعتبر بورت هاركورت هو الميناء الأول لتصدير زيت النخيل في العالم، أما إذا اتجهنا إلى الإقليم الغربي ، فيجد نخيل الزيت منافسة من الكاكو، لأن شجرة النخيل تتأثر بالفصل شبه الجاف، فتصبح أليافها أكثر رقة، ويستهلك زيت الإقليم محلياً أو يصدر إلى شمال نيجيريا ، بينما معظم صادراته إلى الخارج هي من النوايات . ويلاحظ بوجه عام في نيجيريا أن التطورات الحديثة قد أثرت في هذا المحصول وصادراته، منها استخدام المعاصر الآلية الصغيرة المعروفة باسم Pioneer mills بدلاً من المعاصر اليدوية ، ومهاذراعة الأنواع الجيدة والعناية بجمع الثمار ونظافة الزيت قبل شحنه . ولعل أهم إنجازات بلنتها نيجيريا في سنوات ما بعد الحرب، هي تحسن نوعية الزيت المصدر وذلك بخفض نسبة الأحماض الدهنية، كنتيجة لفروقات في الأسعار بين الزيوت التي تحتوي على نسبة لا تقل عن ٣.٥٪ من هذه الأحماض وبين الأنواع الممتازة . وكان هذا التحسن نتيجة لإدخال المعاصر الآلية في الأدغال الطبيعية للإقليم الشرقي، وظهر أثرها في ارتفاع نسبة الأنواع الممتازة والتي تقل فيها نسبة الأحماض عن ٣.٥٪ من ٢.٥٪ عام ١٩٥٠ إلى ٩٣.٧٪ عام ١٩٦٣ وأصبح معظم الإنتاج التجاري من هذه الأنواع الممتازة ، أما الأنواع الرديئة ونسبتها قليلة كما ذكرنا فتجد أسواقها في الهند. وهناك مشروع لإقامة معمل ضخمة في شرقي نيجيريا لمصر النوايات، يكلف ١٣ مليون جنيه ، وحينئذ سيتم عصر معظم النوايات ، ويزداد صادر نيجيريا من الزيت ويقل من النوايات (١)

وأيضاً : كان زيت النخيل ونواياها على رأس قائمة الصادرات النباتية في الكينغ من حيث الوزن والقيمة منذ عام ١٨٨٧ . وتنمو شجرة النخيل حرة

في وسط وجنوب الحوض، وفي بعض الأحيان تقترب كثافتها من كثافة نظيرتها في شرق نيجيريا، ولكن المتأدى في هذه الأقاليم أنها أقل تناسقاً. وتظهر على هيئة أشربة أو في بقع تتناوب مع الأشجار الأخرى. غير أن إنتاجه التجاري الذي أعطاه المسكنة الثانية بعد نيجيريا (١٧٩ ألف طن من الزيت، ٩٠ ألف طن من النواتج) أي ١٨٪، ١٣٪ من الإنتاج الإفريقي على الترتيب لم يبلغه إلا بعد زراعته في مزارع واسعة. فهذه المزارع مسئولة عن ثلاثة أرباع إنتاج الكينوني في الوقت الحاضر. وتشرف الشركات الأجنبية على هذا الإنتاج، ومن أكبرها شركة زيوت الكينون Huileries du Congo Belge (HCB) (وهي فرع من شركة يونيلفر Unilever) فهي وحدها مسئولة عن ٩٠٪ من الإنتاج، وتحتك وحدها ما يزيد على ١٥٠



(مسئلہ ۷۱)

ألف فدان، كما كانت هذه الشركة مسئولة عن جمع محصول ٢٥٠ ألف فدان موزعة على مزارع تراوح مساحتها بين ٨ آلاف و ٣٥ ألف فدان فضلا عن جمع محصول ٢٥٠ ألف فدان من الأشجار الطبيعية. وبمبلغ لديها ٥٠ ألف نسمة، وتبلغ استثمارات شركة يونيلفر هنا نحو ٦٤ مليون دولار، وإن كانت لا تقتصر في استثمارها على تخيل الزيت.

وتميز الكنتو بأنه من أفضل الأقطار معالجة لمنتجات التخصيل، فشركة زيوت الكنتو لها وحدها ١٧ مصرة حديثة، من ثم تمصر معظم النوايات في الكنتو بدلا من تصديرها إلى أوروبا. وبمصر هذا بطبيعة الحال على أساس خفض تكاليف النقل، نظراً لبعدها عن الإنتاج عن الواجة البحرية، عكس الحال في نيجيريا. وهذا وقد استفادت منتجات التخصيل كثيراً من الجارى للمائة المتعمدة، فكان لرخص هذه الوسيلة فضلا عن سكك حديد متادى أثرها في زيادة للتوسع في صادرات زيت التخصيل. وظهرت اهتمامات فائقة بعد الحرب الثانية بعمليات شحنه إلى الخارج، فأقيمت في كيلشاسا مستودعات ضخمة لزيت التي تفضخ الزيت في سيارات ناقلة له حتى حركت السكك الحديدية إلى متادى حيث تستقبله مستودعات (انجور انجور — متادى)، التي جهزت لتخزين الناقلات الضخمة. وهكذا كان لهذه العناية بالزيت أثرها بعد الحرب في زيادة صادرات الزيت وتدهور صادرات النوايات، فزائير هو المصدر الأول في العالم لزيت النواة (٣٢ ألف طن عام ١٩٦٥).

نطاق جابون الكرون كنغورازافيل :

لا يسهم بقدر كبير في صادرات الكرون وجابون، وإن كان يعتبر من الصادرات ذات الأهمية في كنغورازافيل، ومع ذلك فهو لا يسهم بأكثر من ٧٪ من صادراته. ويعانى زيت هذا الإقليم من نقص الأيدي العاملة والمنافسة الحادة في الأسواق الفرنسية من جانب القول السوداني السنغالي، ومع ذلك فهناك بداية لإنتاجه في المزارع الواسعة في جابون والكنتو.

العوامل المؤثرة في نمط الانتاج والتسويق :

وتتدخل عدة عوامل عملية غير العوامل الطبيعية مؤثرة في نمط انتاج وتسويق منتجات نخيل الزيت منها :

١ — استخدام زيت الطعام، بكثرة لدرجة أن استهلاك الفرد قد يصل الى ١٠٠ رطل سنوياً في بعض الأقاليم ، وأن التوائت يصدر معظمها بسبب صعوبة تكثيرها بالآلات البدائية .

٢ — المنافسة من الفلات الأخرى كالكاكاو، حيث يجد تفضيلاً في ساحل اللعاج ، والبن الذي يجد تفضيلاً في ساحل اللعاج وبعض أجزاء سيراليون وغينيا .

٣ — يتم استخراج النواة في بعض الحالات دون استخراج الزيت من المادة الصلبة الخارجية . ويرجع هذا إلى أنه في بعض جهات غربي أفريقيا تكون النمار رديئة بدرجة لا تشجع على استخراج زيتها ، وبالتالي يحصل الإنسان على النواة منها كما هو الحال في سيراليون وبعض أجزاء غانا وداهومي .

٤ — كبر حجم المحصول يؤدي إلى اقتصر التصدير على المناطق القريبة من طرق النقل ، من ثم فالنطاق الساحلي هو اقليم التصدير ، ولا يتحرك نحو الداخل الا حين تتوفر مجرى مائي صالح للملاحة أو خط حديدي . وعلى العموم شهدت هذه المناطق الساحلية تحسناً كبيراً في شحن وتسليم منتجات النخيل ، بما فيها إقامة محطات تجسيم وأنابيب لتحميل الزيت على الناقلات المتخصصة له .

على العموم إذا كانت هناك منافسة في انتاج الزيوت من النباتات الأخرى كالسوداني والسهم وجوز الهند وبذرة القطن وغيرها مما يجعل المنافسة حادة، فإن نخيل الزيت يتفوق عليها جميعاً في اعطائه أكبر إنتاج للفدان بين الزيوت النباتية جميعاً ، واستهلاكه كغذاء في ازدياد ما يعرض انخفاض استخدامه في صناعة الصابون .

مكانة زيت النخيل بين صادرات الزيوت العالمية (١)

١٩٦٤	٦٢	٦٠	٥٩	٥٤	٤٦	٣٨/٣٤	
١٣ر٨.٠٤	٢١٦ر٩	١٧ر٨.٧٢	٣٢٥ر٤	١٧ر٨			٪ زيت النخيل بالنسبة للزيوت النباتية
٩ر٥.١٠	١٢	١٢ر٦.١٥	٩١٨ر١	١٣ر٤			٪ زيت النخيل بالنسبة / لجميع الزيوت

ويتضح من النسبة المئوية السابقة انخفاض نصيبه في مجموع صادرات الزيوت .

ويرجع هذا لمدة أمور منها زيادة الاستهلاك المحلي ، وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في الدول المنتجة الرئيسية وعزوف أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية عن استثمارها في هذه الأقطار .

الأسواق الرئيسية لزيت النخيل :

والسوق الرئيسية لتجارة زيت النخيل من غرب أفريقية هو أوروبا ، وكذلك الحال في النوايل ، ولم تظهر دول مستوردة ذات شأن من خارج أوروبا سوى الولايات المتحدة الأمريكية لفترة معينة ، فقد دخلت الولايات المتحدة الأمريكية سوق زيت النخيل قبل الحرب الأولى ، وقدر استهلاكها بين عامي ١٩٠٩ ، ١٩١٣ بنحو ٢٠ ٪ من المعروض العالمي . وزاد نصيبها بعد الحرب حتى بلغ ٥٠ ٪ من المعروض عام ١٩٣٠ ، ثم بلغ الذروة عام ١٩٣٧ حين وصل ١٨٣ ألف طن ، ولكنه انخفض بعد الحرب إلى ٣٠ ألف طن . ويميز تراجع الولايات المتحدة الأمريكية كستهلك رئيسي لزيت النخيل إلى منافسة الزيوت النباتية الأخرى ، وخاصة زيت فول الصويا ، فضلا عن التكنولوجيا الحديثة التي قللت من الطلب على زيت النخيل في صناعة الطب .

(١) Hartley, op. cit., p. 33

الفول السوداني

وموطنه الأصلي أمريكا الجنوبية ويعرف لدى الأوربيين بأسماء عديدة، مثل monkey nuts, pea nuts ويعتبر من المواد الغذائية الرئيسية لدى الأفريقيين في جهات عديدة، خاصة أفريقية المدارية بين خطي ٨ ، ١٤ شمالاً، وبصفة خاصة بين ١١ ، ١٣ شمالاً في التربات الغرينية والرملية، أو بمعنى آخر التربات الخفيفة بوجه عام . كذلك يحتاج إلى مطر لا يقل عن ٣٥ سم سنوياً في المناطق الرطبة، كالسهل الساحلي للسنغال ، أو ما يتراوح بين ٦٠ ، ٩٠ سم في الجهات الداخلية الجافة . وإذا تمتع الإقليم بفصل مطر أمكن الحصول على محصولين سنوياً، نظراً لأن فترة إنباته تتراوح بين ٣٥ ، ٥ شهور . ويوجد نوعان من الفول السوداني : النوع الزاحف Spreading er runner والنوع المنقودى bunch ، والنوع الثاني أسهل في حصاده، نظراً لتجمع الحبات معاً ، ولكن القاع في أفريقية هو النوع للزاحف (١) . ويزرع السوداني مادة مع غلات أخرى كالقندرة الزينة بأنواعها أو مع القطن ، وأن كفن يحتاج كما ذكرنا إلى تربات أخف من تربات القطن .

وتحتوى حبة الفول من الأنواع الجيدة على نصف وزنها زيتاً تقريباً ، ويستغل هذا الزيت على نطاق واسع في الطهي في غرب أفريقية ، كما يدخل في صناعة الزبد الصناعي والصابون في الدول الصناعية . وتسهم أفريقية أيضاً بثلاث الصادرات العالمية من هذا الزيت (٢٥٠ ألف طن) ، وكان هذا الزيت من السلع الرئيسية التي شاهدت نموا ملحوظا في صادراتها إلى أسواق العالم الرئيسية في السنوات الخمس الأخيرة، غير أننا لا يجب أن نمتريه غلة صادرات فقط في أفريقية ، فهو غلة غذائية في السكان الأول ولكن قلة الاستهلاك الناتج عن قلة السكان هو الذي

1. Masfield, G. B., « A Handbook of Tropical Agriculture, p. 33.

أعلى الأنظار الأفريقية هذه المسألة المالية في الصادرات العالمية قهوة غذائية وتقديرة في آن واحد .

مسألة افريقية وصادراتها :

ولا نشترك أفريقية سوى بنحو ثلث الإنتاج العالمي (٥ مليون طن غير مقشور)^(١) ، ولكنها تسهم بنحو ثلاثة أرباع الصادرات العالمية (مليون طن) ، ويرجع ذلك إلى أن المنتجين الأول والثاني في العالم هما الهند والصين ولهما نحو ٦٠ ٪ من الإنتاج العالمي يذهب محصولهما في الاستهلاك المحلي . ومن هنا كانت أهمية أفريقية بعمامة وغرب أفريقية بخاصة في ميدان التجارة العالمية لهذه القلعة . ويصدر الفول السوداني مقشورا أو غير مقشور ، ولكن الغالب على الصادرات هو السوداني المقشور حتى تقل تكاليف النقل ، وخاصة إذا كان من إنتاج الجهات الداخلية البعيدة عن الساحل ، ذلك أن تكاليف النقل تؤثر في إنتاجه وفي توزيعه الجغرافي ، فزراعته التجارية كثيفة ، حيث يتوفر النقل الرخيص بالقرب من خطوط النقل في السنغال و غينيا ، وفي نيجيريا حول خليج زاريا — نيجورو زاريا — كورا نامودا ، وفي النيجر بالقرب من حدوده مع نيجيريا . وقد تمتد زراعته نحو الشرق في شمالي نيجيريا مع تكملة وصلة السكك الحديدية إلى مادي بوري . وقد خرجت أول شحنة من الفول السوداني من غرب أفريقية إلى روان عام ١٨٤٠ . ويمكن أن نميز المناطق الرئيسية لإنتاج وتصدير الفول السوداني في أفريقية في إقليمين رئيسيين . أحدهما غرب أفريقية ، والثاني في أفريقية الشرقية . ويتميز غرب أفريقية بأنه منطقة الإنتاج والتصدير بامتياز .

(١) تتراوح نسبة المقشور إلى غير المقشور بين ٦٠ ٪ / ٧٥ ٪ .

إنتاج وصادرات الفول السوداني

إنتاج العالم وأفريقية من الفول السوداني صادرات العالم وأفريقية من الفول السوداني بقشره ٦٦ / ٧٠ بالآلف طن ^(١) المقشور عام ١٩٧٠ بالآلف طن ^(٢)			
العالم	١٦٨٦٥	العالم	٩٨٠
أفريقية	٤٨٣٠	أفريقية	٧٥٦
نيجيريا	١٣٤٤٣	نيجيريا	٢٩١
السنغال	٨٠٢	السنغال	٣٦٦
أوغندا	٢١٣	السودان	٦٣
السودان	٣٥٠	غينيا	٣٤
النيجر	٢٢٢	مالي	١٧
		غينيا البرتغالية	١٤
مالاوي	١٨٠		
كرون	١٧٦		
غينيا	١١٢		

نيجيريا : والفول السوداني هو المحصول الرئيسي للأقليم الشمالى ، ورغم أن السنغال يحتل المركز الأول فى تصدير الزيت ، فإن نيجيريا تحتل المركز الأول فى الإنتاج والمركز الأول فى صادراته مقشورا . وبذلك تسهم نيجيريا بأكثر من ربع الصادرات العالمية، ثم تأتى فى المركز الثانى بعد السنغال فى صادرات زيت هذه الفئة (٣٢ /) ، والواقع أن الصادر من السودانى المقشور وحده

(١) FOA : Production year book, 1968.

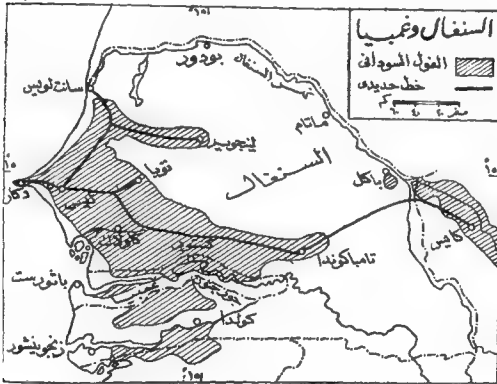
(٢) » : Trade year book, 1968, p. 269.

يكتفى لصناعة ٣٠٠ ألف طن من الزبد الصناعي . ولعل الإنتاج النضج للإقليم الشمالي يرجع إلى استهلاك زيت السودان في صناعة الزبد الصناعي . منذ عام ١٩٠٣ ، فضلا عن وصول الخط الحديدى إلى كاتو عام ١٩١٢ ، حتى عام ١٩١١ لم يزد الإنتاج عن ١٩٣٦ طنا ، ولكنه قفز إلى ١٩٢٨٨ طنا عام ١٩١٣ عقب سنة واحدة من وصول الخط إلى هناك . وزادت الصادرات تدريجيا حتى الحرب الثانية ، واستمرت الزيادة بعدها حتى زادت على النصف مليون طن سنويا في الوقت الحاضر ، كما تبلغ المساحة المزروعة نحو مليون وثلاثة أرباع المليون فدان ، ومتوسط مساحة المزرعة نحو $3\frac{1}{2}$ ، فدان يخصص منها فدان لزراعة هذه الفلة .

وبأى ٩٠ ٪ من محصول نيجيريا من الإقليم الذى يحده جنوبا خط يجرى من كواراناودا جنوبا إلى زاريا ، ثم يتجه شمالا بشرق إلى ما بعد نجورو ، على الشمال من هذا الخط تسود التربة الرملية ، كما يراوح مطره بين ٧٠ سم ، ١٠٠ سم ، فتصبح بيئة مثالية لهذا النبات ، كما هو الحال حول كاتو ، غير أنه بزيادة البعد نحو الشمال حول كتسينا وفى جنوب النيجر ، تصبح التربة أكثر فقرًا ويراوح المطر بين ٥٠ سم ، ٧٠ سم ، ومن ثم يقل الإنتاج ، ومع ذلك يظل المحصول مربحا كغلة صادر ، أما إذا إنحجنا إلى الجنوب من الخط المذكور تصبح التربة ثقيلة ، وبالتالي يكون القطن أنسب لها ، ومع ذلك حتى في هذا الإقليم فالقول السودانى ضرورى ليدخل مع القطن ضمن دورة زراعة لتخصيب التربة (١) .

وهكذا يصبح مركز كاتو هو المركز الرئيسى لإنتاج وتصدير القول السودانى باسماهم وحده بنحو ثلثي الصادر ، بينما معظم الباقي يأتي من مراكز كتسينا وسوكتو وبورنو التى يعتمد ٦٠ ٪ من سكانها عليه كغلة قديمة .

السنگال : والقول السودانى فى السنگال بمثابة ماء الحياة لسكانها فالقول ومشتقاته يمثل الصاد الرئيسى لها ، يكفى مثلاً أن زيتة يمثل أكثر من ٢٠٪ من صادراتها ، وتعتبر رابع دولة منتجة له فى العالم (مليون طن بقشرة) بعد الهند والصين ونيجيريا ، وهى ثانياً دولة فى الصادرات العالمية والأفريقية (٢١٦ ألف طن) ، بل أن الحركة والنشاط الاقتصادى فى دكاكر وسانت لويس يرتبط تماماً بهذه الغلة ، وبذلك تعتبر السنگال من الأمثلة العديدة فى أفريقية فى الاعتماد على غلة واحدة .



(شكل رقم ٢٥)

وقد ساعدت الظروف الطبيعية على نجاح زراعة السودانى، ومنها التربة التى تتراوح نسبة الصلصال فيها بين ٢٠٪ ، ٥٠٪ ، ومع ذلك فقد عانت هذه التربة من الاجهاد الشديد بسبب تكرار زراعتها، خاصة فى المناطق القديمة بين دكاكر وسانت لويس . ويظهر هذا فى أراضي قبيلة الـ Wolof الشمالية والوسطى لتكرار حرق واقتلاع النباتات الطبيعية ، عكس أراضي قبيلة السرر Serer الذين

حافظوا على الثبات الطبيعي في أراضيهم بل وسملوا التربة . ويمثل السودانى غلة غذائية ومحصولا رئيسيا في صادرات السنغال منذ عام ١٨٤٠ ، وكان عامل الطلب للحل عليه من جانب مصانع الصابون الفرنسية ، فضلا عن عدم وجود ضريبة جمركية على ما تستورده من هذه الغلة من عوامل إنتشار هذه الغلة . وكانت المناطق الأولى لزراعتها في وادى السنغال حول بودور Podor وماتام matam وباكل Bakel ، وبالقرب من سانت لويس ، وبالقرب من شبه جزيرة رأس فرد ، وربات هذا الإقليم مجبهة الآن تماما لاستغلالها منذ القدم . وكان أول دفعة كبيرة للإنتاج وفتح مناطق جديدة لزراعتها بعد إفتتاح خط حديد (داكل - سانت لويس عام ١٨٨٥) ، ثم كانت الدفعة الثانية مع مد الخط الحديدي شرقا من ثيس Thies فوصل تامبا كونداتا Tambacounda ، ومنها اتجه شمالا بشرق إلى كايس Keyes في النيجر عام ١٩٢٣ ، بهذا انتشر القبول السودانى شرقا حيث المناخ أكثر مناسبة ، والتربة أكثر خصوبة منها في إقليم سانت لويس - داكل .

وإذا كان مد الطرق ساعد على إنتشار زراعته بعيدا عن الخطوط الحديدية ، فإن السكك الحديدية مازالت الوسيلة الرئيسية لنقله . ويمثل مركز كولاك Kolak الإقليم الرئيسى لزراعته في الوقت الحاضر . فيضم وحده نحو نصف المساحة المزروعة فولاً في السنغال ، كما أنه مشغول عن نصف الإنتاج المعروض للبيع ، ويليه في الأهمية مركز ثيس Thies ودوربل Diourbel وكلهما مشغول عن ١٥ ٪ من المساحة المزروعة ، ونفس النسبة المدة للتصدير ، بينما تغطي المناطق التي دخلت حديثا ميدان الإنتاج الزراعى أعلى إنتاجيه للفدان مثل تامبا كونداتا وكزامانس .

وكان لهذا المحصول أثره في أن أصبحت السنغال وغنيا مصبا لنحو ٣٥ ألفا من العمال الموسمين لزراعة القول وحصاده ، يتجه ثلاثة أرباعهم إلى مركز

كولاك فيما يتجه ما يراوح ما بين ١٠، ٢٠ ألفا إلى غينيا . وكان معظمهم يأتون من السودان الفرنسي قبل الحرب العالمية الثانية، ولكن معظمهم يأتى من غينيا على الأقدام، رغم توفر السكك الحديدية . وعرف السنغال زراعة المحصول ميكانيكيا شمال كافرين بنحو ١٢ ميلاء، حيث ظهرت مساحة ٦٠٠٠ فدان ذات ربة مناسبة، تشرف عليها وزارة الزراعة .

كذلك قامت الشركة العامة هيروت المدارية *Compagnie Generale des Tropicaux Oleagineux* بتطهير ألف فدان في وادي كازامنس على بعد ثمانية أميال من Sédhiou ، ولكن صادفها عقبات أهمها قرب الغطاء اللاتريتي من السطح ، وذبذبة المطر الحادة خاص في شهرى يونيه ويولية ، فضلا عن إنتشار الحشائش . فقررت الإدارة بعد عام من الفشل حرث الأرض قبل البذر مباشرة .

وارتبطت عملية تقشير الفول السودانى بنهاية الحرب العالمية الأولى بنية تقليل تكاليف شحنة . وارتبط أيضا بإنشاء معامل صغيرة لمصره أقيم أولها في داكار ، وصدرت السنغال زيتا أول مرة عام ١٩٢٧ . واقتصر صادرها من زيت السوانى على ٥٥٠٠ طن سنويا إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية ، نظراً لمنافستها لمعامل الزيوت في فرنسا . ولكن سرعان ما ارتفعت هذه الكمية إلى ١٤٥ ألفا بعد ذلك . وهكذا كانت الحرب الثانية نقطة تحول في تاريخ عصر الفول السودانى وتصدير الزيت ، لأن السوق الفرنسية لم تعد مفتوحة لاستقبال الفول السنغالى . وأنشأت مؤسسة فرنسية من دنكرك معصلا كبيرا لاستخراج الزيت عام ١٩٤١ بطاقة قدرها ٢٠ ألف طن سنويا في داكار . ومدت الأنابيب لنقله إلى رصيف الميناء ، وأصبح يستعمل بديلا للزيوت المعدنية في شمال وغرب إفريقيا ، ومن ذلك الحين وهو يصدر إلى الجزائر والدار البيضاء لإجراء عمليات التكرير النهائى . وأقيم معصلا آخران

لتكرير النهائي طاقتهما ١٨٠٠ طن من الزيت ، ٤ آلاف طن من الصابون ، فضلا عن ١٠٠٠ طن من الكسب للمائية ، تم تعددت للمعامل خارج داکار كمامل ليندينان Lyndiane ولوجا Louga ودوروفيسك وديوريل وغيرها ، والتي يذهب إنتاجها من الزيت الخام لتكرير النهائي في داکار . ولعامل الزيت في السنغال القدرة في الوقت الحاضر على عصر كل الإنتاج السنغالي ، ولكنها تقتصر على عصر ٣٥٠ ألف طن تعطى نحو ١٤٥ ألف طن من الزيت سنويا ، ثلاثة أرباعها خاما والباقي يكرر نهائياً . ويذهب الخام إلى معامل فرنسا وشمال أفريقيا لتكرير النهائي . ويجمع الزيت في مستودعات أقيمت خصيصاً له سعتها ١٥ ألف طن في النهاية الشمالية لبناء داکار . ويمكن لتناقلات أن تحمل منه بمعدل ٣٠٠ طن في الساعة ، وهكذا تتميز السنغال على الدول الأخرى المنتجة للزيت السودانى بصغر معظم محصولها ، عكس الحال في غينيا ، مما يوفر تكاليف النقل ، ويعطى الوطنيين وقوداً وغذاء ، فضلاً عن تشغيل الأيدي العاملة .

غينيا ويمتد نطاق السودان من السنغال إلى غينيا الذى يمثل ٩٠ ٪ من قيمة صادراتها . ويقوم الإفريقيون بزراعته في مساحة تزيد على ٣٠ ألف فدان ، ويعاونها في هذا العمال الموسميون الذين يأتون الإقليم من مالي وغينيا البرتغالية وغينيا . وفي نفس الوقت يزرعون المساحات الصغيرة الممنوحة لهم ، حتى أن البعض يقدر ثلث صادرات غينيا من إنتاج هؤلاء العمال . وهناك اتجاه لإدخال الأرز كملة نقدية في الإقليم الساحلى ، حتى يقل الاعتماد على السودان ولتخفيف واردات الأرز .

مالي . ويمثل صادرات القطن السودانى أيضاً أكثر من ٣٠ ٪ من صادرات مالي ، وأكثر من ٦٠ ٪ من صادرات النيجر ، ويزرع في مالي في غربها بالقرب من الخط الحديدى ، ويعوق التوسع فيه لتصدير عامل البعد عن الخط الحديدى ، وتكاليف النقل العالمية .

السودان : عرفت الزراعة السودانية القول السوداني منذ زمن بعيد، وزرع هذه بصفة خاصة في الأراضي المليئة في كردفان وجبال النوبا والمديرية الاستوائية، كما زرع في مساحات محدودة على الرى الصناعى في شمال السودان، وتنتج مديرية كردفان وحدها نحو ٥٠٪ من المحصول الذى يزيد على ٣٠٠ ألف طن، يلها منطقة الروصيرص . وتختلف الأنواع التى ينتجها السودان، ولكن مع هذا تعد مائة للأنواع التى ينتجها غرب أفريقية، ولستهلك السودان أكثر من نصف المحصول الباقي . وقد أخذت صادرات السودان من هذه الفئة تزداد حتى أصبحت تمثل الفئة الثالثة في قائمة المبادرات ، فلا يسبقها سوى القطن والصنغ العربى، بل وقفز إلى المركز الثانى بعد القطن مباشرة عام ١٩٦٢ (١) .

(١) محمد محمود الصياد ومحمد عبد الله سموى ، دراسة في الوضع الطبى والكيان البشرى والبناء الاقتصادى ، القاهرة ١٩٦٦ ص ٣٤١ ، ٣٤٢ .

زيت الزيتون

تنتج أفريقية أقل من ١٠٪ من الانتاج العالمى لزيت الزيتون، أو نحو ١٤٠ ألف طن سنوياً في المتوسط، ومع ذلك فهي مصدرة لأكثر من ٣٠٪ من صادراته العالمية، أو ما يزيد على ٥٠ ألف طن. وصادرات أفريقية من زيت الزيتون كلها من نصيب المغرب الكبير، أما جنوب أفريقية فزعم أنه منتج للزيت فإنه لا يسهم في الصادرات الأفريقية بنصيب.

الإنتاج والصادر من زيت الزيتون في العالم وأفريقية بالألف طن (١)

العالم أفريقية تونس الجزائر المغرب

٢٥	١٧	٦١	١٢٠	١٤٠٠	٦٧/٦٤	الإنتاج المتوسط
٢	٣	٤٨	٥٣	١٧٢	٦٥/٦٤	الصادر

تونس: إذا ذكرت الأشجار المثمرة في تونس، ذكرت شجرة الزيتون في مقدمتها، فهي إحدى الأسس التي يعتمد عليها الاقتصاد التونسي، كما يعتمد عليها معظم السكان كمادة دهنية أساسية، نظراً لنقص اللحوم والدهون الحيوانية، كما أنه مورد رزق لعدد كبير من السكان يزيد على نصف مليون نسمة، وتزيد أهمية الزيتون لأن زيتيه يصدر إلى مناطق العملة الصعبة، فقد كان يمثل الاقتصاد التونسي، حتى ظهر البترول أخيراً، فأصبح يأتي في المركز الثاني في الصادرات التونسية، (وهو هنا أشبه بالنبيذ في الجزائر الذي وضعه البترول في منطقة الظل) وإن كان مازال مورداً هاماً للعملة الصعبة. أما من الناحية الاجتماعية فأثره واضح في ارتباط رخاء السكان ورفاهيتهم بوفرة المحصول وإرتفاع أسعاره، فبعد موسم جمع الزيتون يمثل الرخاء في كثرة حالات الزواج، وهو في هذه أشبه بقطن مصر. ولئن كانت شجرة الزيتون تشاهد في جميع أجزاء تونس قريبا، فإنه يمكن تمييز المناطق التالية كمناطق رئيسية لإنتاج الزيتون.

(١) المنطقة الشمالية : من رأس بون حتى قابس ، وهي أصح المناطق

الزراعية في تونس وخصوصاً في زراعة الزيتون، وإنتاج القدان في هذا الإقليم يفوق إنتاجه في أى إقليم آخر في تونس ، فبينما نجد إن القدان هنا يسمح بنمو ٢٦ شجرة ، تنتج حوالى ١٨١٦ رطلاً، نجد في الجنوب لا يسمح بنمو أكثر من ١٧ شجرة تنتج حوالى ١٤٩٢ رطلاً ، كما تتميز المناطق الشمالية بإمكان غرس الأشجار وسط المحاصيل الزراعية الأخرى وخاصة القمح . وقد شجعت فرنسا المستوطنين على التوسع في زراعة الزيتون في هذه المنطقة لتشجيعهم على البقاء في الأراضي الجديدة، ولتعويض النقص في إنتاج الزيتون في فرنسا ذاتها .

(٢) منطقة سوس : وقد توطئت فيها زراعة الزيتون منذ ثمانية عشر قرناً ،

حيث زرع الزيتون للحصول على زيتة للاستهلاك المحلي، ولكن الإنتاج كثيراً ما فاض عن الحاجة ، ووجد الزيت طريقه إلى الخارج . ونظراً لكثافة السكان الشديدة فقد عملوا على تحسين الإنتاج والإفادة الكاملة من مياه الأمطار . وبسبب هذه المنطقة أن بها كثيراً من الأشجار المعمرة، وهذه بدورها قليلة الإنتاج ، وحتى ما يزرع حديثاً مازال يزرع بنفس الطريقة البدائية، فالحرث وغرس الأشجار وجمع الزيتون وعصره ثم كنها بالطرق القديمة . كذلك تؤدي مشكلة الملكية وتفتتها بين الأبناء إلى أن الشجرة الواحدة أحياناً يمتلكها أكثر من شخص ، وبالتالي يصبح من الصعب إقتلاع الأشجار القديمة وتحسين الإنتاج .

وقد أدت هذه المشكلات إلى انخفاض مستوى معيشة السكان في هذا الإقليم وتدهور المحاصيل ، ومع ذلك فزيت الزيتون يعتبر أم صاخرات منطقة سوس ، كما تعتبر غاباتها- التي تبلغ مساحتها نحو مليون فدان- من أجمل مناطق الزيتون في العالم .

٣ — منطقة مفاقر : لم تظهر زراعة الزيتون في هذه المنطقة بشكل واسع

إلا منذ الإحتلال الفرنسي عام ١٨٨١ . وتختلف زراعة الزيتون في هذه المنطقة

عن منطقة سوس في أن مزارع سفاقس من نوع المزارع الواسعة التي يسيطر عليها المستوطنون الفرنسيون، وساندتهم فيها الحكومة . وقد ساعد على هذا أن جانباً كبيراً من الأرض فيها وراء سفاقس كان من أملاك الدولة ، فكان في الإمكان تحويل جزء منها كقطاعات للمستوطنين . كما ساعد نظام الممارسة (المشاركة) إلى قمة الأرض بين الملك والزراع بعد أن تقوى الشجرة أكلها (فترة تراوح بين ١٢ — ١٥ سنة) . وتستخدم فيها الآلات ، مما ساعد على إعداد مساحات واسعة ، كما أدى إلى بعد الأشجار عن بعضها ، مما يسمح بتخلل الشمس وسهولة الحرث والري ، وبالتالي يؤدي هذا إلى زيادة المحصول . ولا تتميز المزارع هنا على مزارع سوس بضخامة المساحة لغيب ، بل تتميز عنها أيضاً بجودة زيتها .



كثافة السكان في تونس للكليو من المقياس

(شكل رقم ٢٧)



مناطق زراعة الزيتون في تونس

(شكل رقم ٢٦)

٤ — منطقة زارزيس : وتمتد إمتدادات المنطقة سفكس للتشابه الكبير
في التربة والناخ . وطرق الزراعة الحديثة .

الانتاج والعوامل المؤثرة فيه :

ويقدر عدد أشجار الزيتون في تونس بنحو ٣٩ مليون شجرة عام ١٩٦٥ ،
منها ١٣ مليوناً في الشمال ، ١٢ مليوناً في الوسط ، ١٤ مليوناً في الجنوب .
هذا ويبدأ جمع الزيتون في أوائل نوفمبر وديسمبر حتى فبراير ، وأحياناً إلى مارس .
وتعتمد أنواع الزيتون حتى تقرب من الخمسين نوعاً ، ولكن هناك نوعين لها
شهرتها التجارية لارتفاع نسبة الزيت في ثمارها وجودته ، وهما الشتوي والشمالي .
على العموم ارتفعت نسبة الانواع الجيدة والممتازة من الزيت التونسي حتى
أصبحت تشكل ثلاثة أرباع الانتاج بينما هذه النسبة في البرتغال - الدولة التي
تسبق تونس - لا تتعدى ٥٠٪ . وهناك برنامج لزراعة نحو نصف مليون شجرة
سنوياً ، حتى أصبح لتونس مركز الصدارة في أفريقيا . أما من حيث الانتاج
فهو وإن كان في ازدياد إلا أنه لا يمكن الحكم عليه بوجه عام ، نظراً لتأثره
بظروف المطر ، كما هو واضح من الجدول التالي في سنين متقاربة للغاية .

انتاج وصافر زيت الزيتون بالآلف طن ^(١)

السنة	الإنتاج	الصادر
٧٠/١٩٦٩	٢٥	٢٣
٧١/١٩٧٠	٩٠	٦٣
٧٢/١٩٧١	١٦٧	١٢٩

فواضح أن ذبذبة الإنتاج تصل إلى ٧٠٪ وهي ذبذبة عالية تمكس أثرها
على كمية الصادر . كما هو واضح . وبالتالي على قيمة ما يحصل عليه تونس من العملة
الصعبة ارتفاعاً وانخفاضاً ، حتى لقد قال أحد وزراء مالية تونس في إحدى
سني انخفاض المطر « ينقص ميزانيتي هذا العام ٥٠ مليوناً من المطر » . ولكن
تونس بانتاجها البالغ ٨٠ ألف طن في السنين الجيدة ، تمثل المركز الخامس بين
الدول المنتجة ، ولا يسبقها إلا أسبانيا وإيطاليا واليونان والبرتغال .

وتحتل تونس المركز الثالث فى التجارة العالمية لزيت الزيتون نظرا لقلة عدد السكان نسبيا، من ثم اشتركت بنحو ٢٩٪ من تجارته العالمية أو ٩٢٪ من الصادر الأفريقى . وكانت تونس فى وقت ما تصدر ما يقرب من نصف انتاجها ولكن هذه النسبة زادت عن ذى قبل . ولا يرجع هذا إلى قلة استهلاك السكان للزيت ، ولكن الحكومة لاحظت أنها لو تركت استهلاك السكان لزيت الزيتون دون تخطيط، فقد تأتى أعوام لا تضدر منه شيئا ، من ثم لجأت إلى طرح زيت الزيتون مخلوطا بزيت نباتية للاستهلاك المحلى بأسعار منخفضة . وهذه الزيوت الأخيرة مستوردة من الولايات المتحدة الأمريكية ضمن برامج معونة تصرف حصيلها على مشروعات زراعية وصناعية فى تونس . ويقوم الديوان القومي للزيت بعملية خلط الزيوت وتوحيد السعر فى جميع أنحاء تونس (وهو بطبيعة الحال سعر زيت الزيتون) وبذلك يمكن للدولة توفير الزيت بأسعار منخفضة للاستهلاك المحلى من ناحية، وزيادة صادراتها من زيت الزيتون إلى الخارج من ناحية أخرى . وقد ارتفع الاستهلاك من الزيت المخلوط عام ١٩٦٥ إلى ٤٠ ألف طن ^(١) ويرجع هذا الاستهلاك العالى إلى عاملين :

- ١ — استهلاك الكثيرين للزيت المخلوط لانخفاض سعره عن زيت الزيتون النقي، خاصة وأن الحكومة تباع الزيت المخلوط بسعر أقل من تكلفته وتحمل هي الفرق .
- ٢ — زيادة عدد المستهلكين نتيجة زيادة عدد السكان المستمر .

ويقوم الديوان القومي للزيت باعطاء منح تشجيعية لمن يصدر الزيوت ، وعليها علامة صنمها فى تونس ، كما تم عقود البيع فى بورصة الزيوت التى تم فيها جميع العمليات، وتصدر نشرة يومية توزع على الصحافة المحلية . ويتم التصدير إما فى ناقلات الزيوت مباشرة وإما فى براميل سعة كل منها نحو ٢٠٠ كيلوجرام ، أو فى علب سعتها نحو ٢٠ كيلوجرام . ويأتى ميناء سفاقس فى السكان الأول . فى صادرات الزيت يليه ميناء موس ثم تونس العاصمة .

(١) الجمهورية التونسية : الديوان القومي للزيت ص ٩ .

القرنفل

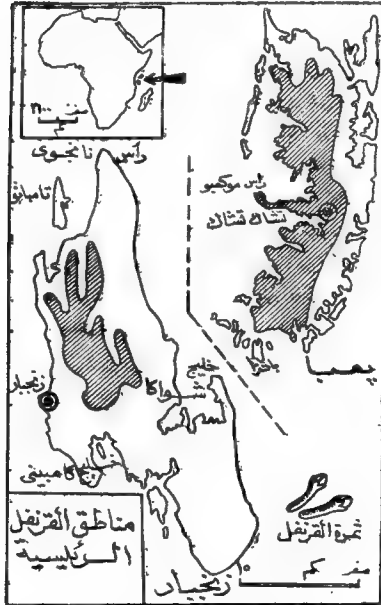
القرنفل عنصر ثانوى فى التجارة الدولية . ومع ذلك له أهمية بالنسبة لشرق أفريقيا . بل أن شرق أفريقيا مشغول عن نصف الانتاج العالمى ، رغم أن كل المحصول يأتى من زنجبار وعمبا ، وتكاد هذه الجزر تعتمد على القرنفل اعتماداً تاماً . ويحصل هناك نحو ثلثى الصادرات بقيمة تتراوح بين ٢ ، ٣٥ مليون جنيه سنوياً .

والقرنفل عبارة عن البراعم الجافة لشجرة يبلغ عددها نحو ٤ مليون فى زنجبار وعمبا ، معظم هذه الأشجار زرع وحدها ، وإن كان بعضها يزرع مع شجر جوز الهند . ويتذبذب الانتاج سنوياً ، وغالباً ما تكون الذبذبة بسبب أحوال الطقس . ويتراوح هذا الانتاج بين ٥٠٠٠ ، ٢٠٠٠٠ طن ، ويصدر جميع المحصول تقريباً . وأن كان يحجز منه القليل لاستخراج الزيت - والعميل الرئيسى هو أندونيسيا حيث يدخل القرنفل فى صناعة السجاير والباقي يباع إلى الهند وباكستان ويدخل فى صناعة السكرى (نوع من التوابل الهندية يضاف إلى الأرز) وأنواع المصلصات المختلفة . والاستعمال الرئيسى اليوم هو دخول القرنفل فى صناعة الفانيليا ، وبذلك يدخل فى كثير من الحلويات .

وأهمية زنجبار وعمبا فى إنتاج القرنفل العالمى ترجع إلى ظروف تاريخية ، فهو نبات موطنه الأصلي جنوب شرق آسيا ووصل زنجبار عام ١٨١٨ عن طريق جزر موريشس وشجع السلاطين المهاجرين العرب على زراعته .

وقد يلائم هذا المحصول هذه الجزر المزدحمة بالسكان لأنه يعتمد على الأيدى العاملة اعتماداً كبيراً ، وعلى سبيل المثال تفرش البراعم على الأرض على حصر من سمف التخييل لتجف لمدة تبلغ نحو خمسة أيام ، أحسنها فى يناير وفبراير حيث يزيد عدد ساعات سطوع الشمس . والفترة الثانية فى شهرى يوليو وأغسطس حينها يقل المطر . وتقلب البراعم بين الحين والحين ، وكلما أسرع فى الجفاف كلما كان هذا فى صالح المحصول . ويعمل الجميع فى عملية جمع البراعم : النساء والأطفال فى

الفروع السفلى ، ويتسلق الجبال الفروع العليا . ذلك أن بعض الأشجار المعمرة ترتفع إلى ما يتراوح بين ١٤ ، ٢٥ متر . ويقوم الفرد المسافر بجمع نحو ١٧ رطلا يوميا (١) . وعندما تحيف للبراعم ينقص وزنها إلى الثلث .



(شكل رقم ٢٨) مزارع القرنفل في زنجبار ومعا

1. Hlickman G.m., "The Lands, Peoples of [East Africa 1964, p. 72.

والملوك الأصليون لهذه المزارع هم من العرب الذين طهروا الأرض وزرعوها بالقرنفل وجوز الهند، وحافظوا عليها باستخدام الرقيق . وكان من حق الرقيق بناء المساكن لأنفسهم وزراعة الفلات الغذائية الخاصة بهم ، وغالبا ما تسم هذه الزراعة تحت أشجار القرنفل ، لذلك يحصلون على المواد الغذائية ويطهرون الأرض من الحشائش الضارة . وحتى بعد تحرير الرقيق أصبح الذين يعيشون في هذه المزارع من العمال المقيمين Squatters يسيرون على نفس النظام السابق ، من حيث بناء المساكن وزراعة الفلات الغذائية . وفي نفس الوقت لا يدفعون إيجارا ، ولا يطردون من الأرض إلا إذا أثاروا شغباً . ورغم أن المساحة التي يزرعونها غير محددة إلا أنه من غير المسووح لهم زراعة المحاصيل الشجرية ، كالقرنفل وجوز الهند والمحاصيل . ويتوارث أبناء العمال المقيمين حقوق آبائهم . وقد تجد هذا النظام من الاستقرار مبثرا في جزيرة زنجبار ، وهو هنا مبثور في داخل المزارع . وليس هناك تجمع قروي كما هو الحال في بعض المناطق الأخرى ، غير أن هناك من العمال من يقوم بالزراعة في أكثر من مزرعة ، وهذا النوع يفضل السكن بالقرب من الطرق .

أما عن زراعة القرنفل في ميا في مركة في وسط وغرب الجزيرة ، يلبها القسم الشرقي مخصص لزراعة الأرز . بل أن مزارع الأرز كثيراً ما تتخلل مزارع القرنفل . وتختلف أيضاً في أن سكان جزيرة ميا يستخدمون العمال الأجراء . والذين يمنحونهم جزء من المزرعة كمكافأة ، لذلك وجدنا في ميا مزارع للأفريقيين ومزارع للعرب .

وهناك هجرة موسمية من الشيرازي (الأفريقية) تأتي إلى الجزيرتين في موسم جمع القرنفل من ساحل تنزانيا المقابل ثم تعود مرة أخرى إلى أرض القارة بعد انتهاء عملية الجمع . وقد استمرت تقاليد زنجبار القديمة في تسويق القرنفل ، رغم نقص المساحة الناتج عن عواصف الاسريكتين التي حدثت في أواخر القرن التاسع عشر وأنتجت معظم المزارع ، من ثم ينهب معظم محصول ميا إلى زنجبار للتسويق .

الفصل السادس

المنشطات أو المنبهات

البن

لا تحتل فيه إفريقية مكانة احتكارية لا إنتاجاً ولا تصديراً، بل إن هذا المركز الاحتكاري هو من نصيب أمريكا اللاتينية (البرازيل — كولومبيا — كوستاريكا). ذلك أن إنتاج إفريقية يزيد قليلا على ١٢ مليون طن أو نحو ٣٠٪ من الإنتاج العالمي البالغ أكثر من ٤ مليون طن . ورغم ذلك تعتبر إفريقية مجالا خصبا وذو أهمية كبيرة للمهتمين بالدراسات الخاصة بالبن في العالم، فضلا عن كونها الموطن الأصلي للبن البري، فقد ارتفع إنتاجها في النصف قرن الأخير من ١٣٪ إلى ٣٠٪ من الإنتاج العالمي . وكان السبب في هذه الزيادة وظهور القارة كمنتج له أهميته هو ارتفاع أسعار البن في فترات مختلفة خلال النصف قرن، فضلا عن ملائمة الظروف الطبيعية لنمو هذا النبات في مساحات واسعة، ووفرة الأيدي العاملة الرخيصة ومواءمة الظروف السياسية والاقتصادية بمثلة في تشجيع الحكومات الاستعمارية له، بل والحكومات الإفريقية بعد الاستقلال كوسيلة لتنويع الإنتاج، كما هو الحال في زائير ونيجيريا وغانا، وذلك لتجنب الاعتماد الكبير على نخيل الزيت في الحالة الأولى والثانية، والسكاكو في الحالة الثالثة .

إنتاج البن ومصادره في إفريقيا والعالم بالآلاف طن (١)

القطر	الإنتاج الصادر ١٩٧٠ ٧٠/١٩٦٦	القطر	الإنتاج الصادر ١٩٧٠ ٧٠/١٩٦٦	القطر
العالم	٤١٢٢	٣٢٨٧	٢٥٤	١٩٥
إفريقية	١٢٦٥	١٠٢١	٨٥	٦٢
أوغندا	١٨٤	١٩١	١١	١٠
كينيا	٥٠	٥٤	٦٤	٥٨
تنزانيا	٥٠	٤٥	١٩٢	١٨٠
أثيوبيا	٢٠٤	٨٩	١٨	٠٠٠
مالاجاشي	٦٠	٥٢	١٢	٠٠٠

كما لا ننسى في هذا المجال انخفاض تكاليف إنتاج البن الإفريقي، ونحو
النوع نحو احتساء البن المذاب أدى إلى زيادة نصيب الأفطار الإفريقية في
الصادرات العالمية، من متوسط ١٤,٥٪ في الفترة ١٩٥٢/٤٨ إلى ٣٩,١٪ عام
١٩٧٠ (٢).

وبذلك أصبح البن هو الغلة النقدية الرائدة في سبعة أفطار إفريقية فضلا
عن كونه غلة صادرات رئيسية في ثمان دول أخرى . ولا يوجد تركيز كبير
لإنتاج البن وتصديره كما هو الحال في الكاكاو ، إذ يزرع في غربي وشرقي
ووسط إفريقية على السواء .

ونظراً لأزمته في ظل ظروف سياسية واجتماعية مختلفة، وجدنا تنوعاً
في إنتاج البن . ففي بعض الجهات كما في أثيوبيا، وبدرجه أقل في موزمبيق
ما زالت كميات من البن تجمع من الغابات حيث الأشجار البرية وشبه البرية ،

1. FAO, "Production yearbook, Trade yearbook, 1971.
2. FAO, Trade yearbook 1970

وفي أقطار أخرى يزرع دون نظام معين في الأراضي التي طهرت من غاباتها وبعد زراعتها بمحاصيل حولية لمدة ثلاث أو أربع سنوات ، أو تزرع شجرته مع غيرها من أشجار الموز والكافور والهند، بينما يجدها تزرع على أحدث الطرق الزراعية ومستفيدة من الأبحاث والتجارب والرى والتسميد .

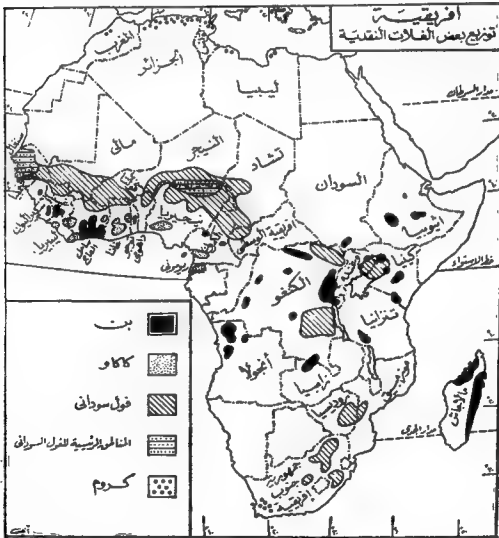
والبن في افريقية من انتاج المزارع الصغيرة، باستثناء زراعته في بعض الأقطار كأنجبولا وزائير ، وكينيا وجزر ساوتومي وبورنسيب حيث تعود المزارع الضخمة. وقد رحب الافريقيون بزراعته وظهر أثر هذا في تطور انتاج ساحل العاج، وزائير وأوغندا وكينيا ، بل ويكنى القول بأنه في رواندا وبوروندي وحدهما يوجد أكثر من نصف مليون مزارع إفريقي يملك كل منهم ما بين ٢٥٠ ، ١٠٠ شجرة من البن .

أنواع البن وتمتد أنواع البن حتى تصل إلى ٢٥ نوعاً ، غير أن ثلاثة منها لها أهمية تجارية وهي البن العربي ، وبن الروبستا ، والبن الليبيري .

ويختلف توزيع هذه الأنواع في افريقية ، وبالتالي مناطق تصديرها تبعاً لشروط النمو التي يتطلبها كل نوع ، فالبن العربي المعروف باسم البن السامع mild coffee، fine coffee والذي يسهم بشحور في الانتاج الإفريقي ، نادرة من حيث الحرارة الارتفاعات التي تتراوح بين ١٥٠٠ — ٢٣٠٠ متراً، لأنه يتعرض في المستويات دون الألف متر لمرض صدأ الأوراق (Hemilia) ، لذلك فضل هذا النوع المرتفعات المدارية ، واشتهرت به مرتفعات كينيا وتزانيا وأوغندا وأثيوبيا والكونغو وغينيا . ولما كان البن العربي بحاجة إلى تربا خصبة ارتبط البن بالمرتفعات البركانية في هذه الأقطار ، من ثم فامكانيات أثيوبيا غير محدودة في التوسع في هذا النوع .

أما بن الروبستا Robusta الذي وجدت منه أنواع برية في الغابات المدارية في شمال أوغندا بالقرب من الحدود السودانية، ويعرف تجارياً باسم البن الصلب، Hard coffee يتميز أنه عن البن العربي ، فينمو في الأقاليم المدارية على مستويات

أكثر انخفاضاً من التي يتطلبها البن العربي . ولذلك تلاءمة المستويات التي تتراوح بين ٧٠٠ ، ١٥٠٠ متراً ، من ثم كان نطاقه أكثر اتساعاً في افريقية المدارية . ويسم هذا النوع بنحو ثلاثة أرباع الانتاج الأفريقي . ويتميز عن البن العربي في أنه أقل منه تعرضاً للأمراض وحاجته للرعاية أقل ، كما أنه أكثر إنتاجاً مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف إنتاجه وبالتالي تنخفض أسعاره في السوق العالمية عن أسعار البن العربي . وقد زادت نسبة بن الروبستا في غلوط البن



(شكل رقم ٢٩)

الذى يصنع في كل الدول الأوروبية تقريبا (باستثناء ألمانيا الغربية) فضلا عن الولايات المتحدة الأمريكية .

ويقرب البن الليبيري من الروبستا ، فهو من النوع الصلب ، كما أنه مقاوم للأمراض ، ولكنه لا يستعمل وحده ، بل يخلط بالأنواع الأخرى الأجود لرداءة طعمه ورائحته . وهكذا يسود النوعان الأخيران في أوغندا والسكنغو وأنجولا وأقطار غرب أفريقية .

الصادرات الأفريقية :

وتشارك أفريقية كما ذكرنا بنحو ٣٩ / من الصادرات العالمية التي تبلغ في المتوسط ٣ مليون طن ، ومعنى هذا أن صادرات أفريقية جيماً أقل قليلا من صادرات البرازيل وثلاثة أمثلك صادرات كلومبيا .

وفي الحق لم تبرز صادرات البن الأفريقية بهذه الصورة إلا بعد الحرب العالمية الثانية، وكان البن يمثل أملاً جديداً لأفريقية في الخمسينيات، ولكن زيادة الانتاج العالمى أدت إلى انخفاض أسعاره ، وحدثت من إمكانات التوسع فيه ، ومن أجل هذا قامت عشر دول أفريقية بتكوين منظمة البن عام ١٩٦٠ ، ثم اشتركت الدول الأفريقية في منظمة البن الدولية التي وقعت اتفاقيتها ثلاثة عشر دولة منتجة للبن عام ١٩٦٢ ، وكانت حصة أفريقية في هذه الاتفاقية حينئذى ٢٧٥ ألف طن . وعلى العموم تراجع حصص الدول المصدرة من حين إلى حين تبعاً لحالة العرض والطلب العالمى . وتعالى الدول الأفريقية من زيادة المخزون ، وإن كانت زيادة الطلب على البن الروبستا في السنين الأخيرة أفاد الدول الأفريقية، لأن ثلاثة أرباع الصادرات الأفريقية من هذا النوع ^(١) .

ساحل العاج : وساحل العاج هو المنتج الرئيسى ، والمصدر الرئيسى للبن في افريقية بانتاجه البالغ متوسطه ٢٥٠ ألف طن ، أو ١/١٠ الانتاج الافريقى البالغ

(1) Un. « Economic Survey for Africa », 1967 , p. 30

مليون ومائتي ألف طن . كذلك يتنافس على المركز الأول في صادرات البن الأفريقية مع أنجولا ، فهو مسئول عن ٢٢٪ من الصادر الإفريقي وبذلك يحتل المركز الأول في الصادرات أيضاً، وكان من نتيجة ذلك أن أصبح ساحل العاج يأتي في المركز الثالث (انتاجاً) في العالم بعد البرازيل وكولومبيا ، بل ويعتبر المنتج الرئيسي في العالمين رويستا . أما من حيث أهميته لساحل العاج فهو أول الصادرات، ويمكن أنه يعتمد عليه عشرة من كل خمس وثلاثين نسمة يعيشون هناك . من ثم كان أثره على الحياة الاجتماعية بل والاستقرار الاقتصادي والسياسي كبير .

ويبين الجدول التالي التطور الكبير الذي شهده ساحل العاج في ربع قرن .

تطور مساحة وانتاج وصادرات البن في ساحل العاج (١)

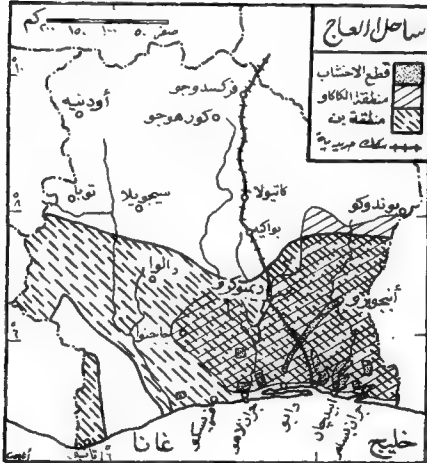
السنة	المساحة بالالف فدان	الانتاج بالالف طن	الصادر بالالف طن
١٩٤٠	١٦٢		
١٩٥٠	٥٠٠	٤٥	
١٩٦٥	١٢٥٠	٢٠٢	٢٠١

وقد دخل البن ساحل العاج عام ١٨٨٠، ولكنه شهد أول قفزة لصادراته بعد ١٩٣٠، ثم شهد قفزة أخرى في الخمسينيات، عندما ظهرت له سوق مضمونة بأسعار عالية في فرنسا ، لتضمن استهلاك الشعب الفرنسي وتميد تصديره .

وتتعد مزارع البن في الثلث الجنوبي من البلاد، حيث يظهر فصلان للعطر يتخللها جفاف نسبي في الاقليم الساحلي، وهو الاقليم الرئيسي لزراعتها الى وسط ساحل العاج، حيث يطول فصل الجفاف إلى أربعة شهور، ويتعرض الاقليم الشمالي لرياح الهرمتان الصحراوية الجافة .

وإن ركزت زراعته في الوسط والشرق في نطاقات الغابات المدارية الرطبة ، وقد دخل النوع الليبري أولاً (وهو نوع رديء وينمو برياً في ليبيريا) ، ثم

دخل الروبستا وأنواع أخرى مثل *Gros indenie*، ولكن الروبستا تفوق على الجميع لمقاومته للأمراض . وتبلغ مساحة البن في الوقت الحاضر نحو ١٢٥ مليون فدان ، أو ١/١٠ المساحة المزروعة في البلاد معظمها مزارع أفريقية صغيرة ، باستثناء ١٦ ألف فدان مزارع أوربية كبيرة ^(١) . وتراوح ملكية الأفريقي بين ٢٠٠ ، ٤٠٠ شجرة . ويعاني ساحل العاج من انخفاض إنتاجية الفدان ، فهي ثلث إنتاجيته في الكنفو . ويستلزم الارتفاع بهذه الانتاجية قطع الأشجار القديمة وإحلال أشجار جديدة محلها ، وإن كان قد لوحظ بالنسبة للصناعات زيادة الرتب العالية من البن ، وهبوط نسب الرتب المنخفضة .



(شكل رقم ٣٠)

1. Church, H., West Africa, p. 354.

ويبدأ موسم الجمع في نهاية أكتوبر وينتهي في مارس ، ونجف الحبوب لدى صغار المزارعين بنشرها على حصر أملم مساكنهم ، ثم يقشر البن بواسطة آلات تقشير تتحرك بين المزارع في موسم جمع البن، وقد جلبت آلات حديثة في ميناء إيدجان لإعادة تجفيفه إن احتاج الى ذلك، فضلا عن تصفيفه قبل تصديره .

ويقوم المزارعون عادة ببيع محصولهم للتجار على أساس سعر ثابت، يحدده صندوق موازنة البن والكاكاو كل عام . ويسرى هذا السعر في جميع أنحاء البلاد. ويقوم هذا الصندوق بتحديد السعر وتشجيع المزارعين على تخزين انتاجهم، والاجراءات الخاصة بالتسويق . ويرسل البن الى إيدجان مصحوبا بشهادة الى أحد المصدرين الكبار . ويقوم المصدرون في إيدجان باعادة تصفيفه وخصه قبل التصدير .

مشكلات الانتاج والتصدير :

كان للتوسع الكبير في زراعة البن وانتشار الأمراض والحشرات ، أثره في ظهور كثير من المشكلات مثل تعدد الأصناف، نظرا للتوسع السريع وما تبعه من عدم الاختيار لأنواع محددة ، وهذا يمكن التغلب على هذه المشكلة عن طريق تنظيم توزيع البنود لعدد محدود من الأصناف، كل منها يصلح لاقليم معين .

ويظهر أثر ذبذبة المطر في كمية المحصول والصادر بمقارنة محصول ٦٢/١٩٩١ بمحصول ١٩٩٣ / ٦٤ ، ففي الموسم الأخير كان المحصول ثلاثة أمثال الموسم السابق، رغم عدم الفارق الكبير في المساحة ، وبرجع الفرق إلى أن موسم ٦٢/٩١ كان موسم جفاف غير عادي .

وقد تعرض ساحل المايك لتحديد الصادر طبقاً لاتفاقية البن الدولية، ولكنه من ناحية أخرى تتمتع بميزة دخول سوق الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، كما يذهب و تحثل الصادر إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، ولكن الذي لوحظ بوجه

عام أن البن في ساحل العاج تنحدر نصيبه من نصف قيمة الصادرات في الخمسينيات إلى ما يزيد قليلا على ثلثها، ويرجع ذلك إلى سياسة تنوع الإنتاج.

شرق إفريقية : المنطقة الرئيسية الثانية ولا تظهر أهميتها كدول منفردة بل كأقليم بأكمله ، فدول شرق إفريقية تنتج نحو ٢٧٥ ألف طن أو نحو ٢٨٪ من الإنتاج الإفريقي ، كما يسهم شرق إفريقية بنحو ٢٨٪ أيضاً من الصادرات الإفريقية وعلى رأسه أوغندا ١٦٪ ، كينيا ٧٪ ، تنزانيا ٥٪ . وقد عرف شرق إفريقية البن قبل وصول الأوربيين وإن كانت زراعته على نطاق تجارى بدأت



(شكل رقم ٣١)

مع مطلع القرن العشرين . وازدادت بسرعة في العشرينيات خاصة في مزارع المستوطنين في كينيا، ومزارع الإفريقيين في أوغندا . وأعقب هذا فترة كود ، ثم شهدت هذه الفترة توسعا آخر في الخمسينيات، مما أدى إلى زيادة الإنتاج إلى ثلاثة أمثاله . وحدثت معظم هذه الزيادة في مزارع الإفريقيين أولا في أوغندا ثم في تنزانيا

وأخيراً في كينيا . ولم تشجع حالة الأسواق العالمية زراعات جديدة للبن بعد عام ١٩٦٠ ، ورغم هذا ظل إنتاج مستمر في زيادة ، لأن الأشجار الصغيرة بلغت مرحلة الإثمار ، إذ من خصائص شجرة البن أن تبدأ في حمل ثمارها في السنة الثالثة ، وتبدأ في إعطاء أكبر إنتاج لها في الخامسة وتعمّر ثلاثين عاماً .

والبن من أكثر غلات شرق إفريقية أهمية في ميدان الصادرات . إذ أنه ينتشر كملة قلبية انتشاراً واسماً في كل شرق إفريقية ، وبذلك يلعب دوراً أساسياً في اقتصاديات الأقطار الثلاثة ، ونسكن في نفس الوقت لا نجد قطراً يعتمد عليه اعتماداً خاصاً كما هو الحال في بعض الأقطار المنتجة الأخرى ، ورغم هذا فهو يأتي لشرق إفريقية بما يتراوح بين ٥٠ ، ٦٠ مليون جنيه سنوياً ، أو ما يعادل ثلث قيمة صادرات المنطقة ، ويعرف شرق إفريقية نوعي البن العربي والروبستا ، وإن كان الروبستا يمثل النوع الغالب ، فهو يحتل ثلثي المساحة المزروعة هناك ، وينافس الدرجات المنخفضة من البن البرازيلي ، غير أن أقطار شرق إفريقية تختلف فيما بينها من حيث مدى مساهمة كل نوع .

أوغندا : يمثل البن فيها نحو نصف قيمة صادراتها ومعظمه من الروبستا ، ويبلغ متوسط إنتاجها ١٨٤ ألف طن ، وبذلك تأتي في المركز الثالث بعد ساحل العاج وأنجولا ، ويتراوح إنتاج القندان منه ما بين $\frac{1}{3}$ ، $\frac{1}{4}$ طن ، حسب الظروف الجوية ودرجة العناية ويمتد نطاقه فيها شمالاً وشمال غرب بحيرة فكتوريا ، وأكبر للناطق تركيزاً له هي الأقاليم الواقعة في مدى ثلاثين ميلاً من مدينتي كبالا وماسكبا ، وفيها يحتل البن ٢٥٪ من الأراضي المزروعة وبصفة خاصة في أرضي الباجندا . وفي الحق توجد مساحات واسعة في أوغندا صالحة لزراعته من الناحية الطبيعية فكلما اقتربنا من بحيرة فكتوريا كانت الظروف مثالية أكثر ، إذ تتراوح الحرارة بين ٨٠ ، ٦٥ ° ف ومعظم الأراضي القريبة من بحيرة فكتوريا مطرها شبه ثابت وموزع توزيعاً جيداً ويتراوح بين ١٠٠ سم ، ١٤٠ ، كما أن الجفاف من

التدرة يمكن حتى أن المشكلة الوحيدة من الناحية الطبيعية هي صعوبة تخفيف
الحصول في بعض أوقات السنة . وربة هذا الإقليم عميقة وخصبة ، من ثم تأتي
بمائد جيد مع قليل من التسميد .

ومن العوامل الاجتماعية التي شجعت على زراعته والتوسع فيه تعود الموجدى .
على زراعة الغلات الشجرية الدائمة وأهمها الموز ، وبالتالي قدرته على صيانة
أشجار البن . يضاف الى هذا أن كثيراً من الموجديين ملكيتهم للأرض
فردية ، وكثيراً منهم لديه من الأرض أكثر من اللازم لمدة بالحاجات الغذائية ،
ومن ثم فليسهم متسع من الوقت لزراعة البن . وإذا كانت الأرض في بعض الحالات
تتطلب عملاً يزيد على قدرتهم ، فقد حل المهاجرون من رواندا هذه المشكلة .
وإذا ابتعدنا عن البحيرة سواء غرباً أو شمالاً تتدهور الظروف الطبيعية الملائمة
لبن وتختفي تدريجياً مزارع البن ذلك أن البن قليلاً ما يصلح إذا قل المطر عن
١٠٠ سم ، كما يظهر مرة أخرى في مركزى البانيورو وتورو ، وأهميته هنا
أقل منها في اقليمى ماسكا ومنجو Mengo ، نظراً لظهور فصل جفاف واضح
وفقر التربة وخلخلة السكان فضلاً عن البعد عن الأشراف الحكومي .

أما البن العربى في أوغند فينمو على سفوح جبل الجبون (١٥٠٠—
٢٣٠٠ م) في مركزى بوجيشووسى Sebei حيث التربة البركانية الخصبة ، وحيث
يزرع الموز كمحصول غذائى والبن كمحصول نقدى . وتشجع الحكومة زراعته
بتوزيع الشتلات الجيدة مجاناً ، وفتح الأسواق الجديدة . وتعتبر مبالى Mbale عند
حضيض جبل الجبون المركز الرئيسى لتسويقه .

مباليا: وكينيا هي المنتج الأول للبن العربى في شرق أفريقيا ، وأهمية كينيا
كمنتج لبن تعكس صورة التوطن الأوروبى بإمكاناته لتأسيس مزارع كبيرة .
تخدمها مواصلات جيدة وتسهيلات تسويقية ، وبأيتها العمل المناسب من الأراضي
الجاورة المزدهمة بالسكان ، ورغم هذا فقد كان الاستقرار الأوروبى في كينيا

من عوامل قلة إنتاج كينيا من البن، مما كان ينتظر لمدة طويلة نتيجة لتعثر الإفريقيين زراعتهم. واستمر قرار المنع حتى عام ١٩٣٥، بل وظلت زراعتهم محرومة في بعض الأقاليم حتى عام ١٩٥٤. وهكذا اقتصرت زراعة البن أول الأمر على مزارع المستوطنين، وما زالت مسئولة عما يقرب من نصف الإنتاج، بينما الأقاليم الصالحة لزراعتهم تنتشر بصورة أكثر اتساعاً في مزارع الإفريقيين، وقد زادت مساحات البن في مزارع الإفريقيين من ٤ آلاف فدان عام ١٩٥٣ إلى ٧٠ ألفاً عام ١٩٦٣. وبلغت ٥٠٪ مجموع المزارع عام ١٩٦٥^(١) وينسب البعض إلى القول بأن تعطيل الإفريقيين عن زراعة البن لمدة نصف قرن لها فضيلة واحدة وهي أنهم لم يجنون الآن خبرة نصف قرن من الخبرة والأبحاث الزراعية. فلديهم الآن البذور الممتازة، وتمارس زراعة الأرض بطريقة جيدة، حتى أصبحت إنتاجية الفدان في مزارع الإفريقيين أعلى منها في المزارع الكبيرة، كما كان للجمعيات التعاونية التي أنشئت أخيراً الفضل في ارتفاع ربحته، حتى أن بن كينيا يحصل على أسعار أعلى بنحو ٣٠٪ عن البن العربي في تنزانيا وأوغندا^(٢)، من ثم فدخل زارع البن في كينيا أعلى منه في القطرين الآخرين، ولكن لسوء الحظ جاءت هذه التنمية متأخرة عندما تحدد المصادر بمخصص معينة، ولم يصبح لكينيا حرية التوسع فيه. ورغم ذلك فقد استمر الإنتاج في زيادة لأن الأشجار الصغيرة بدأت في الإثمار بحيث أصبحت المزارع الصغيرة مسئولة عن نصف إنتاج كينيا.

وأكثر تركيز زراعتهم إلى الشمال من نيروبي، حيث تعدد المزارع الصغيرة بعضها يملكه سكان يعملون في نيروبي ذاتها، ويمثل البن لهم دخلاً إضافياً، وفيما بين نيروبي ونايكايكا Theika تنتشر مزارع كبيرة في الأراضي ذات التربة البركانية،

1. International Monetary Fund, «Survey of African Economies», Washington. 1969 vol 2,, p. 145

2. Waters A.R, «Change and Evolution, in the Kenya Coffee Industry» Af. Aff. vol 11, No. 283, 1972, pp. 169 - 171

وإن كان متوسط مطرها نحو ٧٥ سم فقط . وكان على المزارعين فيها أن يتقبلوا المحصول القليل، أو يستعينون على المطر بشراء آلات الري، وقد ظلت هذه المنطقة تحتل مكان الصدارة في إنتاج البن في كينيا، لقربها من نيروبي وإن كانت أهميتها في الوقت الحاضر ليست إلا تراثاً للماضي، وعلى عكس هذا الإقليم فالأمطار أكثر وفرة إلى الشمال الغربي من نيروبي، حيث تنمو زراعتها هناك نحو أكبر آفي مركزي. **Port Hall, Kiambu** ، وأن كان عامل الضغط السكاني على الأرض يجعل من الصعب ترك مساحات واسعة لزراعة البن، من ثم كانت أكبر مساحة في إقليم مورو إذ يزرع هناك ٢٠ ألف فدان على سفوح جبل كينيا على مستويات بين ١٣٠٠ ، ٢٣٠٠ متراً .

تنزانيا : يزرع النوعان في تنزانيا ، فيما يختص بالبن العربي ، ففيها مساحات مناسبة لزراعته في المرتفعات الجنوبية ، فضلاً عن الأجزاء الشمالية ، ولكن الاستغلال في الوقت الحاضر يقتصر على الأجزاء الشمالية ، حيث يقوم هناك نحو ٥٠ ألفاً قبيلة الشحاجا **Chagga** بزراعتها على سفوح كليمنجارو البركانية ملكية متوسطها فدان واحد من البن . وتنتج هذه القبيلة وحدها نصف محصول البن العربي في تنزانيا ، وكان الاعتماد التقليدي هنا على الموز من العوامل المشجعة على زراعة البن وإذا ما ندرت الأرض زرعت الشجرتان معا . ولكن نجاح زراعة البن هنا ترجع أساساً الى عامل القرب من الساحل، والتشجيع الحكومي وقيام حركة تعاونية ضخمة . وتنتشر مزارع الأوروبيين حول أروشا ، بينما تنتشر مزارع الأفريقين حول جبل ميرو .

أما نطاق الروبستا في تنزانيا فهو النطاق الممتد من بوجندا غرب بحيرة فكتوريا عابراً الحدود الى تنزانيا ، فعلى طول مسافة قدرها ٥٠ ميلاً على أطول البحيرة وبعض ١٠ أميال الى الداخل، يمتد النطاق الرئيسي لزراعته، وبعد ذلك تقل زراعته بالتدريج بالبعد عن البحيرة لانخفاض المطر من ٢٠٠ سم في بوكوبا الى ١٠٠ سم على بعد ١٠ أميال الى الغرب ، وقد أدى قرب هذا الإقليم من

البحيرة الى سهولة نقل البن من الداخل بفضل البواخر البحرية التي تعمل بين مينائى بوكوبا وكيسومو .

هذا وقد نجحت أقطار شرق افريقية فى عقد اتفاقية أرو شامع الجماعة الاقتصادية الأوربية فى يولية ١٩٦٨ ، وبمقتضاها اتفق على أن واردات البن من الاقطار الثلاثة تدخل السوق معفاة من الجمارك فى حدود ٤٣٥٠٠ طن (١) ، وبذلك اتسعت الأسواق أمامها ، فضلا عن الأسواق التقليدية ممثلة فى الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة .

إثيوبيا : يعتقد أنها أصل البن فى العالم ، لدرجة أنه مازال ينمو برى فى جنوبها الغربى ، وخاصة إقليم جـ Jemma ، وتنطلى غابات البن ما يزيد على مليون فدان ، معظمها لم يستغل ، ويقدر أن جزءا كبيرا من محصول إثيوبيا بما يجمعه الأهالى من أطراف هذه الغابات يبتاع فى باقى المحصول من البن المزروع سواء من المزارع ذات الحجم الصغير إلى المزارع الكبيرة معظم المحصول المزروع يأتى من المنتجين الصغار . ذلك أن البن فى إثيوبيا يمثل جزءا من الزراعة التقليدية لدى المزارعين ، فقد اعتاد على زراعته مع الغلات الغذائية الأخرى لسد حاجة الأسرة .

ولا توجد تقديرات سواء للإنتاج البرى أو المزروع ، بل ومازال الأمر غامضا ، كثير من الأحيان عن معرفة الأشجار البرية من المزروعة . والبن كمحصول زراعى تشهيه الولايات الجنوبية الغربية مثل جامو وكافا ، وسيدامو فالولايات الجنوبية الغربية مسئولة عن ٩٠٪ من صادرات إثيوبيا من البن .

وتعتبر مزارع هرر من أحسن مزارع البن فى إثيوبيا ، وتنتج أغلاها ثمنا . وقد نشأت هذه المزارع فى نهاية القرن الماضى وزادت فى القرن الحالى وخاصة على هضبة هرر ، وانتشرت منها إلى الولايات المجاورة . وتلقى أشجار البن هنا عناية .

1. FAO : Commodity Report. « Review and Outlook » , 1968/69.
p. 90

كبيرة من المزارعين الذين حولوا الهضبة إلى مدرجات واهتموا بالرى من ثم يعطى القدان نحو ١٥٠ جرام .

أما المزارع الواسعة الحديثة فترجع إلى أواخر خمسينيات هذا القرن ، وهي إن كانت لاتسهم بعدد وافر في إنتاج إثيوبيا ، فإن القدان فيها يعطى ما يقرب ٤٠٠ كيلو جرام (١) ولا يزرع فيها الا البن العربى ، الذى أعطى البلاد شهرتها في تاريخ انتشار البن ، فمن إثيوبيا انتشرت زراعة هذا النوع فى أنحاء العالم ، فمن طريق اليمن الذى وصلها بذوره فى القرن السادس الميلادى،عرفته الامبراطورية الهولندية فى جنوب شرق آسيا ومن هناك انتقل الى العالم الغربى .

وتعتبر الظروف الطبيعية مثالية بالنسبة لزراعة البن فى إثيوبيا وخاصة فى جنوبها وجنوبها الغربى حيث تتركز غالباًها الطبيعية وحيث أسست زراع البن الواسطة ، فالترية حمضية بركانية سيكة اما مرتفعة أو متوسطة المنحوبة . وهي تشبه إلى حد كبير أجود التربات التى يزرع فيها البن فى أكثر المناطق . انتاجه فى العالم . ويسقط ما يقرب من ٢٥٠ سم من المطر فى القسم الجنوبى الغربى ، موزع معظم العالم وحتى فى أكثر الشهور جفافاً بين (نوفمبر وفبراير) يشهد الاقليم بعض المطر ، وفى أقصى الأطراف الجنوبية للاقليم يبدأ ظهور فصلين للمطر أحدهما قصير من مارس الى مايو والآخر طويل من يونيو إلى سبتمبر . وعادة ما يبدأ الإزهار بعد فصل المطر القصير، بينما يتم الجمع من أكتوبر إلى ديسمبر كذلك تناسب ظروف الحرارة هذا النبات فهى تتراوح بين ١١، ٢٦ م على ارتفاع ١٧٥٠ متراً .

وتبدأ عملية التقاط حبوب البن بعد انتهاء موسم المطر وهو عادة فى نوفمبر وقد تمتد الموسم إلى ثلاثة شهور . وتجفف حبوب البن فى الشمس ثم تخزن فى البوكول (أكواخ) إذا لم تكن قد جفت تماماً . ثم يوضع البن فى أكياس أو سلال

ويتجه به المزارعون إلى السوق على ظهور البغال والحمير، وتستغرق هذه الرحلة ما بين اليوم والأسبوع . وتتم عملية جمع البن عن طريق هز الفروع أو ضربها بعصا أو التقاط الحبوب بالأيدي . وتخفف الحبوب ذات اللون الأخضر أو البنفسجي أو الأسود على الأرض مما يعطيها رائحة رديئة وطعما غير حسن .

وكان لاعتماد إثيوبيا على أشجار البن وسوء عملية القطف وعدم التصنيف أثره في تدهور المصادر، ذلك أن جمع البن مرة واحدة بصرف النظر عما إذا كانت الحبوب ناضجة أم فجة خضراء أم جافة وتخفيفها بالطرق البدائية وكذلك تقشيرها مما يجعل الحبوب تختلط بالشوائب .

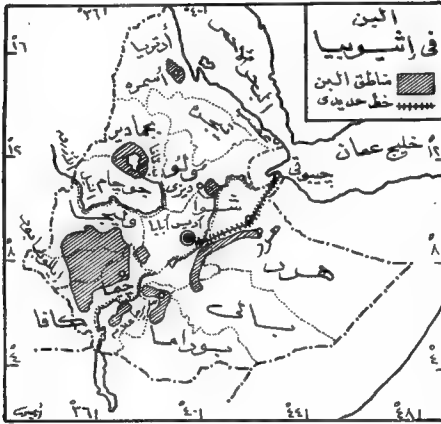
ويتم بيع البن في الأسواق التي يبلغ عدد المعترف بها رسميا ٧٠ سوقا منتشرة في إقليم البن ، ويقسوم بسرائره منها الوسطاء الذين يمدون تصديره إلى أديس أبابا حيث المصدرون . وتقوم ثلاثون مؤسسة في أديس أبابا دورراو بعصيات تصدير البن .

ويعاني تسويق البن في إثيوبيا من سوء وسائل النقل من مناطق الإنتاج وهي عادة غير صالحة في موسم المطر لدرجة أن تستخدم طائرات (داكوتا) في نقل البن من المناطق المنظرفة :

الإنتاج : أما عن إنتاج البن في إثيوبيا واستهلاكه فن الصعب العثور على أرقام أقرب إلى الحقيقة عنه ، وإنما ما يوضع له من أرقام إنما يعتمد على عينات محدودة ^(١) ولكن يمكن القول بأن إثيوبيا التي تأتي في المركز الرابع إنتاجا للبن في إفريقية هي أكبر دولة إفريقية منتجة للبن العربي فهي تسهم بأقل من ٢,٥٪ من مجموع صادراته العالمية .

(١) ويقدر الاستهلاك السنوي من البن بحو ٨٠٠ ألف طن واستهلاك البن في إثيوبيا معروف منذ القدم ، تطلب حبوب البن في الزيت والملح ويصنع منها أفراس غيبة بالحلاقة الحراوية .

وفي سبيل الارتفاع بسمعة البن الاثيوبي في الخارج ، انشىء مكتب البن الوطنى الذى يشرف على البن قبل تصديره ويعطى شهادات بصلاحيته للتصدير ، كما صدرت القوانين التى تحرم جمع الحبوب غير الناضجة وتصدير البن الذى يحتوى على نسبة من الرطوبة تزيد على ١١,٥٪.



(شكل رقم ٢٢)

وأدى هذا إلى ارتفاع صادرات البن الأثيوبي خاصة بعد تحسين عمليات أعدداده ، وقد صدرت عام ١٩٦٢ رقفا قياسيا قدره ٦٥ ألف طن ، بمعارضة اتفاقية البن الدولية التى حددت لها حصة قدرها ٥١ ألف طن فصدرت ٦٤ ألف طن . ويمثل البن عماد صادرات الاقتصاد الاثيوبي (٦٦٪ من صادراتها) ، كما أنها تعتبر الدولة الرابعة فى الصادرات الافريقية ، والسوق الرئيسى لبن اثيوبيا (١١ م - الاقتصاد الإثيوبي)

هو الولايات المتحدة الأمريكية التي تستوعب وحدها نحو نصف صادرات انبوياء، كما يهرب نحو ٥ آلاف طن سنوياً الى السودان .

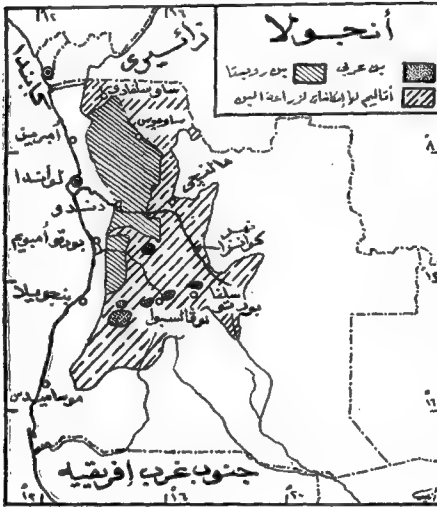
أنجولا : تنصدر أنجولا منطقة أفريقية الوسطى في إنتاج البن بل ان، أنجولا تعتبر الدولة الثانية في الصادرات بعد ساحل العاج، هذا فضلاً عن أهميته لأنجولا ذاتها لأنه يعتبر غلة الصادرات الأولى، فقد أسهم البن وحده عام ١٩٧٠ بنحو ٣٣٪ من قيمة الصادرات حين صدرت ١٨٠ ألف طن، وتبدو أهمية البن لأنجولا أيضاً في أنه كان سبباً في ازدهار العاصمة الشمالية كرامونا Caramona منذ الخمسينيات فضلاً عن امتعاش لواندا التي يقوم ميناؤها بتصيب الأسماك في تصدير بن القسم الشمالي .

والبن هو المحصول الرئيسي للركن الشمالي الغربي من أنجولا ، حيث تقدم مزارع المستوطنين ثلثي الإنتاج ، فهناك ٧٠٠ مزرعة تزيد حجم الوحدة منها على ٧٥٠ فدان، بل ان شركة أنجولا الزراعية تمتلك مزارع لثلاث مساحاتها ٤٠ ألف فدان، وان كان نصيب الأفريقيين في ازدياد من مزارعهم الصغيرة.

ومعظم بن أنجولا من الروبستا الجيد (٩٨٪)، الذي يجد أسعاراً مرتفعة عن بقية الروبستا الأفريقي ، بينما توجد مساحات بسيطة منتجة لبن العربي على الحافة الجنوبية للهضبة الوسطى، وتكاد تتحكم ثلاث شركات برتغالية في إنتاجه وتصديره، وأهمها شركة أنجولا الزراعية (CADA) Companhia Angolonade agriculturi وهيئة تصدير البن Junta de Exportacao Cafe وهذه الأخيرة مسئولة عن تدعيم زراعته في أنجولا وموزمبيق وذلك بتشغيل المحطات تجارية ومنح الشتلات مجاناً للزراعيين فضلاً عن إعداده للتصدير^(١)، وتعرف الانواع المختلفة لروبستا أنجولا في السوق العالمية بحسب ميناء تصديرها مثل امبريز Ambriz وامبوم وكازنجو Cazengo وكابندا ، وأكبرها قيمة التوعان

(١) Von Dongen I. « Agriculture and other primary products » in « Portuguese Africa », p. 256.

الأولان . وتشتري الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من نصف صادرات أنجولا ، ثم تأتي بعد ذلك هولندا بينما تأتي البرتغال في المركز الثالث .



(شكل رقم ٣٣)

وتشارك أنجولا مع غيرها من الدول الأفريقية في مشكلة زيادة الإنتاج عن الطلب العالمي ، وفي اشتراك البرتغال نيابة عنها في توقيع اتفاقية البن البولية . وقد حرمت حكومة البرتغال التوسع في زراعته وإن كانت قد سمحت باستبدال أشجار جديدة بالأشجار القليلة الإنتاج وذلك بعد أن زاد محصول موسم ١٩٦٥/٦٦ بنحو ٢٩٧٥٠٠ طن عن حصتها في ذلك الموسم وهي ١٢٧ و ٢١٤ و ٢١٤ جوال . ولكن قد تنفرد أنجولا بمشكلة نقص الأيدي العاملة اللازمة لإنتاجه .

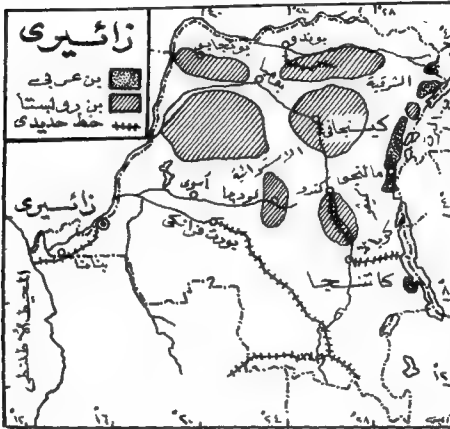
الكروون : يأتي الكروون في المركز الثاني بين الدول الإفريقية الناطقة بالفرنسية تصديراً للبن . ويزرع هناك النوعان للعربي والروبيتا في الركن الجنوبي الغربي وخاصة إقليم N'kangsamba الذي يمتد ٨٠٪ من إنتاج الكروون من الروبيتا وكل البن العربي قهريبا . وساعد على وجود البن العربي هنا مرتفعات الكروون البركانية ، ومع ذلك فلا يمثل البن العربي سوى ربع الإنتاج الذي يبلغ في المتوسط نحو ٦٥ ألف طن (٦٨/٦٤) . وتشترك المزارع الكبيرة الأجنبية مع المزارع الإفريقية الصغيرة في الإنتاج ، وإن كانت المزارع الأجنبية تتميز بضخامة المساحات . فيكني أن تعرف أن هناك مزرعة ضخمة واحدة تشغل ٥٪ من مجموع المساحة المزروعة بنا وتديرها شركات أجنبية . وتلقى زراعة البن هنا مساعدات مالية من صندوق التنمية الأوروبي European Development Fund تحت برنامج مساعدة الجماعة الاقتصادية الأوربية للإنتاج . وتستورد فرنسا معظم بن الكروون ووضعت لسعر البن حدا أدنى قدره ٢٩٥ فرنكا للكيلوجرام المصدر من منطقة الفرنك الفرنسي إلى فرنسا ، فضلا عن ضريبة الوارد وقدرها ٩٦٪ على جميع واردات البن الواردة من خارج منطقة الفرنك الفرنسي (١) .

ومن الأقطار الأخرى المصدرة **مالاجاش** رغم أن صادراتها لا تكون أكثر من ٥٪ من صادرات البن الإفريقي ، فانه يمثل ثلث صادرات مالاجاش . وكانت من قبل تشترك بنحو ١٠٪ من الصادرات الإفريقية (٥٠ / ٥١) ولكن إغارة زوايع الماريكين على الساحل الشرق حيث مزارع البن وقضت على مساحات كبيرة منه عام ١٩٦٠ ، ولم تستمد مالاجاش حالتها مرة أخرى خاصة وانها تلزم باتفاقية البن الدولية .

ورغم ضالة نصيب **رواندا وبوروندي** من المصادر الإفريقي فانه يمثل النلة

1. International Monetary Fund, «Surveys of African Economics» vol. I, 1968, p. 63.

الزراعة النقدية السائدة هناك، ويمثل الصادر من البن العربي والروستا نحو ٣/١،
٨/١ من قيمة الصادرات على التوالي .



(شكل رقم ٣٤)

وإذا كانت إنيويا هي أصل البن العربي ، فإن الغابات المدارية المطيرة هي موطن بن الروستا ، ورغم هذا فقد بدأت زراعة البن في زائيري يبدور مستوردة من جزر الهند الشرقية (اندونيسيا) ومن سيلان . ثم بدأت بعد ذلك المزارع تستمد بذورها من محطة تجارب معهد الأبحاث القوي للدراسة الزراعية بالكنفو .

Institut National pour l'etude Agronomique du Congo Belge

وإنتاج البن في زائيري مبعثر عن أية غلة صادرات أخرى وإن كانت مناطق الإنتاج جميعاً تشترك في بعدها الكبير عن منافذ التصدير سواء عن الساحل

الشرق أو الساحل الغربى . ويقوم الأوربيون والافريقيون بزراعة بن رويسنة وخاصة فى إقليم الأولى Uele الذى شاهد توسعا سريعا فى إنتاج هذه الغلة بين عامي ٤٥ / ١٩٥٨ وفى المقاطعتين الشرقية والامتوائية، بينما يزرع البن العربى على مستويات تتراوح بين ١١٠٠ ، ٢٤٠٠ فى مقاطعة كيفو حيث المرتفعات التى تحف الأُخدود الغربى .

هذا ومن الأقطار الإفريقية الأخرى المشتركة فى إنتاج وتصدير البن نجد ليبيريا وإفريقية الوسطى وغينيا وتوجو وغيرها .

السكاكو

يعتبر السكاكو من السلع الإفريقية البتيئة النمو من حيث القيمة بدرجة كبيرة ، وإذا كان جزء كبير من التغيرات التي حدثت في قيمة الصادرات عموما يرجع الى تغير في الحجم أكثر منه تغير في السعر، فإن الأمر يختلف في حالة السكاكو الذي أظهر زيادة كبيرة في حجم الصادرات بين عامي ١٩٦٥/٦٠ حيث بلغ معدلها ٦٦ ٪ ، بينما كان التغير في القيمة ٥ ٪ فقط في نفس المدة (١) وكانت زيادة إنتاج السكاكو في افريقية والأقطار الأخرى المنتجة له كرد فعل لارتفاع أسعاره في التجميعيات، ولكن الطلب لم يشتد بعد ذلك بنفس النسبة فكانت زيادة العرض على حساب الأسعار .

الإنتاج والصادر العالمي من السكاكو في افريقية والعالم بالألف طن (٢) .

القطر	الإنتاج	الصادر	القطر	الإنتاج	الصادر
١٩٧٠	٧٠/٦٦	١٩٧٠	١٩٧٠	٧٠/٦٦	١٩٧٠
العالم	١٣٨٥	١١٣٤	نيجيريا	٢٣٦	١٩٦
افريقية	٩٨٠	٨٧٧	ساحل العاج	١٦٢	١٤٣
غانا	٣٩٥	٣٧٣	كمرون	١٠٢	١٤٣

(١) جدول التغيرات في الحجم والقيمة والسعر لبعض السلع المختارة من الصادرات الإفريقية ١٩٦٠ / ١٩٦٥ في :

EGA : Africa « Economic Survey » 1967 .

(2) FAO., «Production Yearbook, Trade Yearbook,» 1971.

وبينما لا تسهم أفريقية بالقدر الأكبر من الإنتاج العالمى للبن ، فإنها تسود القارات جميعاً في ميدان إنتاج الكاكاو ، وعلى عكس البن أيضاً كان نمو إنتاج الكاكاو قبل الحرب العالمية الثانية وليس بعدها بحيث أن إنتاج أفريقية من هذا المحصول كان عام ١٩٥٦ أقل منه عام ١٩٣٦ . وكان السبب الرئيسى في هذا هو انتشار مرض Swollen Shot كوباء خلال تلك الفترة ، وكان النجاح في الحد من انتشار هذا المرض بقطع الأشجار سبباً في نمو الإنتاج مرة أخرى عام ١٩٥٧ وخاصة بين عامى ١٩٥٨ ، ١٩٦٠ ، ثم كان ارتفاع الأسعار في منتصف الخمسينيات حافزاً قوياً على زراعة أشجار جديدة كما هو الحال في البن . غير أن الحفاظ لزراعة مساحات جديدة بأشجار الكاكاو قد قل عن ذى قبل بسبب تدهور الأسعار ، وإذا كان هناك بعض التحسن في السعر أحياناً بعد ١٩٦٧ ، فإن الطلب على الكاكاو ينمو نمواً بطيئاً ، وأى زيادة ضخمة في الإنتاج سيترتب عليها تدهور كبير في أسعاره . وقد بدأت محاولات لتصنيع زبدة الكاكاو ومسحوق الكاكاو في بعض الأقطار الإفريقية المنتجة . ولكن ليس من شك أن الدول المتقدمة وهى المستهلك الرئيسى لن تسمح بنمو هذه الصناعة بسرعة ، من ثم فيجب على الأقطار المنتجة أن تلجأ لسياسة تنويع الإنتاج .

وهكذا أخذت إفريقية مركزاً احتكاريّاً في إنتاج وصاحرات الكاكاو ، ذلك ان إفريقية بانتاجها الأقل من المليون طن مسئولة عن ٧٠٪ من الإنتاج العالمى من الكاكاو والبالغ ١٣٨٥ الف طن ، وبصفة خاصة غرب افريقية حيث يتركز ٨٢٪ من الإنتاج الإفريقى ونحو ٦٠٪ من الإنتاج العالمى . ومع هذا فشجرة الكاكاو موطنها الأصلى الثبات للحدارية في أمريكا الوسطى والجنوبية ، ودخلت غرب إفريقية على ايدى البرتغاليين عام ١٨٢٢ من جزيرة ساوتوي ، ومنها الى ساحل الذهب (غانا) ومنها إلى نيجيريا ، وهاتان هما

الدولتان الرئيسيتان إنتاجاً وتصديراً الآن . ثم دخلت أقطار أخرى كساحل
العاج والكمرون وتوجو ، وأصبحت من الأقطار ذات المصادر المتزايد .

شجرة الكاكاو وشروط نموها :

وشجرة الكاكاو شجرة قصيرة نسبياً يراوح ارتفاعها بين خمسة وثمانية
أمتار وتحمل ثمارها على أغناق قصيرة على الجذع والأفرع الكبيرة مباشرة . وتبدأ
الشجرة في حمل ثمارها عندما تبلغ أربع أو خمس سنوات . بينما تبلغ أقصى إثمار
لها بين ١٢ ، ٥٠ عاماً . وثمر الكاكاو أشبه بلبه يضاوية ثنية القرن طولها
نحو ٢٠ سم وعرضها نحو ١٠ مم وتحتوى كل ثمرة على لب مخاطى به ما يتراوح
بين ٢٠ ، ٥٠ حبة .

ولما كان الكاكاو نبات إستوائى فهو فى حاجة إلى حرارة ورطوبة مرتفعة .
فالإنتاج على نطاق تجارى يتطلب الا ينخفض الحد الأدنى للحرارة عن ١٥
درجة م وألا يكون المتوسط السنوى أقل من ٢١ درجة م . كذلك تنفق
ظروف النمو المثالية مع ارتفاع الرطوبة . ذلك ان انخفاض نسبة الرطوبة فى الجو
يزيد من فقد الشجرة لثامها عن طريق النتح . وقد لوحظ فى إقليم بيسا Bissa
فى غانا أن كثيراً من أشجار الكاكاو الناضجة نفقت على سفوح التلال المواجهة
للشمال لتعرضها لرياح الهرمتان . وتحتاج الشجرة أيضاً إلى تربة غنية بالبوتاسيوم
والمغنسيوم والكالسيوم وغالباً ما تفضل التربة الطفلية التى تستطيع أن تمد فيها
جذورها .

وهكذا نجد المساحات المناسبة من ناحية الظروف الطبيعية لزراعة أشجار
الكاكاو فى افريقية محدودة بصورة أكبر عنها فى البن ، لذلك يكاد يقتصر
الاتاج على النطاق الجنوبى الممتد من ساحل العاج إلى غربى نيجيريا فضلاً عن
منطقة صغيرة فى الكمرون .

وشجرة الكاكو في حاجة إلى الأيدي العاملة خاصة في موسم جمع الثمار، ويبدأ الموسم الرئيسي عقب الأسطار من سبتمبر ويستمر حتى ديسمبر، ولكن قد يكون هناك موسمان آخران خلال العام. ويفضل أصحاب المزارع تشغيل العمال بالأجر اليومي بدلا من العقد خشية أن يقطع العمال الثمار غير الناضجة، وعادة ما يفضل عدم استعمال السكين في شقها حتى لا تؤذي الجيوب في داخلها، بل تضرب الثمار بمصاً أو تضرب بعضها ببعض. ومن المعتاد جمع الثمار في يوم وكسر الثمار في يوم آخر ونقل الجيوب للتخمير اليوم الذي يليه^(١)، والفرص من عملية التخمير هو التخلص من اللب المحيط بالحبوب. وتتم عملية التخمير بتسكديس البذور في أكوام لمدة أيام، ثم نشرها لتجف وتصفية السائل الناتج عن اللب المتحلل. وتجفف الحبوب بعد ذلك بتعريضها على ألواح للشمس إذا كان الحصاد في فصل جاف، وعادة ما تنشر الحبوب على صوافي فوق عجل على قضبان حتى إذا سقط المطر فيمكن دفعها بسهولة تحت المظلات. وتأخذ فترة التجفيف الطبيعي هذه أسبوع أو أسبوعين حسب حالة الطقس، أما التجفيف الصناعي فيتم بوضع الحبوب في حجرات خاصة وتمرير تيارات هوائية ساخنة عليها في درجة ٨٠ م لمدة خمسة عشرة ساعة.

ويراوح محصول الفدان بين ٣٥٠، ٥٠٠ رطل من الحبوب الجافة حيث الظروف الطبيعية مناسبة، ولكنه يقل عن هذا إذا كانت الربة مجهدة وإذا أصيبت الأشجار بالأمراض. وتحتاج الأرض التي كانت تزرع كاكاو إلى عشرين عاما من الراحة حتى يمكن إعادة زرعها بالكاكاو مرة أخرى ولذلك يتحرك نطاق الكاكاو من المناطق القديمة نحو مناطق جديدة^(٢).

1. Urquhart, D. H. «Cocoa», Longmans, 1961, p. 32

2. Morgan, W.B., Pugh, J.C. «West Africa», London, 1969, p.475

أنواع السكاكاو :

ومن بين الأنواع المتعددة لأشجار السكاكاو يجب أن تفرق بين مجموعة كريبولو Griollo التي تعطي كاكاوًا ممتازًا وجوهرًا يضاء، ومجموعة فوراستيرو Forestero يعطي نوعًا يطلق عليه المادى Ordinary أو الأساس Bas^e. وفي الحقيقة لا يمثل النوع الأول أكثر من ١٠٪ من الإنتاج العالمي ويحفظ مجموعة النوع المادى لعمل الشيكولاته وبقية الحلويات . والأنواع التي تزرع في إفريقية بعامة وفي غانا بخاصة هي من النوع المادى حتى أصبح (كاكاو أكر) أو (كاكاو غانا) اصطلاحًا تجاريًا في السوق العالمية يدل على السكاكاو المادى . أما السكاكاو الممتاز فهو من إنتاج فنزويلا وكوادور وترينداد وسيلان (١) .

ليس معنى هذا أن كل السكاكاو المزروع في غانا هو من نوع أو صنف واحد فالنوع السائد هو Amelonado المستول عن ٧٠٪ من مجموع الأشجار، ولكن نسبته في هبوط نتيجة تشجيع السلطات لزراعة نوع الامازون والشتلات المهجنة والتي تثمر مبكرًا وذات إنتاجية أكبر، هذا فضلاً عن أن نوعية المحصول يمكن أن تتفاوت في داخل الصنف الواحد تبعاً لاختلاف الظروف المحلية وانتشار الأمراض ومستوى الكفاءة الزراعية .

غانا : انتشرت زراعة السكاكاو على وجه السرعة في غانا ، فقد دخلها عام ١٨٧٩ عن طريق بذور مجلوبة من فرنسا ندبو زرعت باقليم Mampong (ظهير أكر) ومنها انتشرت إلى حاظت أكوايم Akwapim ، ثم الاقليم الشرق والآشاتي والولتا . وإذا تركنا جانباً ملاحة الظروف الطبيعية في جنوبي غانا لازدهار هذه الشجرة فإن هناك من الظروف البشرية ما ساعد على تطور هذا

1. Masfield, G. B., « A Handbook of Tropical Agriculture, »
Oxford U. P., 1965, p. 87

المحصول كمد الخطوط الحديدية والطرق ، فخطط الحديدى الشرقى الممتدين
أكرأ وكوماسى الذى افتتح على مراحل بين غاي ١٩٠٩ ، ١٩٢٣ كان أساسا
لتصريف السكاكو ، إذ أن معظم كاكوا غانا حينئذ كان محصورا بين أكرأ
وكوفوريدوا Koforidua . وقد ساعد مد بقية الخط على انتشار زراعة
السكاكو حتى حضيض حافت كواهو Kwahu . وكانت تنمية الطرق دون
وسائل النقل الأخرى لها أثرها فى إحداث ثورة ونمو غير عادى لهذا المحصول ،
فقبل مد هذه الطرق ، كان السكاكو يحمل على الرؤس لمسافة ٨٠ كيلو متر من
سونيانى Sunyani إلى كوماسى ، وأحيانا كان يوضع فى براميل يدفعها الأهالى
إلى الموانئ سواء إلى أكرأ أو إلى برام Pram Pram ورغم ذلك فزال
نقل الجمالين للسكاكو عملا إقتصاديا لمسافة عشرين ميلا من الخط الحديدى (١)
كذلك كان لا يمكن زراعة محاصيل غذائية إلى جانب السكاكو أثره فى حل
مشكلة نقص المواد الغذائية التى قد ترتب على الاتجاه نحو الغلات التجارية .
ولكن هذه المشكلة لم تحل تماما نظرا لأن بعض المزارعين وجهوا اهتمامهم كلية
نحو السكاكو وأهملوا الغلات الغذائية مما ترتب عليه ضرورة استيرادها .

العاماون فى زراعة السكاكو فى غانا :

لا يمكن الجزم بأعداد الماملين فى هذا النشاط بسبب عدم التخصيص التام
من جانب الذين يعملون به . فمن دراسة Polly Hill ظهر أن نحو ٤٠ ٪ من
مزارعى السكاكو (فى الجماعات التى درستها) يعملون بنشاطات أخرى وخاصة
فى التجارة ، كما أن بعض الذين يذكرون بأنهم مزارعون قد لا يقضون فى
مزارع السكاكو الا فترات قصيرة للتفتيش أو الاشراف على بعض العمليات ،
وأقرب تقدير لأعدادهم كان فى احصاء ١٩٦٠ وقدرهم بما يزيد قليلا على النصف
مليون أو نحو ١/٢ القوى العاملة ، وإن كان معظم هؤلاء يقومون بنشاطات أخرى .

1. Brian Wills, « Agriculture and Land Use in Ghana, Oxford U. P., 1962, p. 175

وبالإضافة إلى المزارعين الذين يقومون بزراعة أرضهم بأنفسهم هناك فئات أخرى من العمال الذين يعاونون في العمليات المختلفة المتعلقة بزراعة وجمع الكاكاو مثل عمال الأيوزا Abusa^(١) الذين يتقاضون أجرا ثلث قيمة المحصول الذي يجمعونه، وعمال الأيوزا يعيش في المزرعة ومعه بعض أفراد عائلته والذين يقومون بمساعدته. وهو مسئول عادة عن جمع الكاكاو وتخميده وتحفيفه فضلا عن تسويقه في معظم الأحوال، ومن واجبه أيضا خف الحشائش في زراعة الكاكاو مرة في العام على الأقل. ونظرا لأنه يقوم بمعظم العمليات وليس صاحب الأرض، من ثم كان هو الذي يمكنه تقدير كمية المحصول في كل موسم. ولا يقتصر نظام الأيوزا على غانا ولكنه يوجد أيضا في ساحل العاج. وأن كان غير معروف في نيجيريا.

أما النوع الآخر المعروف باسم Nkotokuano فيتحدد أجر الفرد منهم. يبلغ معين عن كل كيس من الكاكاو يجمعه لصاحب الأرض، ويعتبر العامل في ظل هذا النظام مسئولا عن جمع وتخمير وتحفيف الكاكاو، ولكنه ليس مسئولا عن حمله إلى السوق كما هو الحال عند الأيوزا، بل يتقاضى أجرا عن كل كيس به الكاكاو يقوم بتوصيله للسوق، وعادة لا يقوم بحمل الكيس بنفسه بل يستأجر امرأة لئلا يثقل هذا العمل. وعليه أيضا أن يقوم بخف الحشائش مرتين كل عام، ولكنه لا يقوم بمساعدة صاحب الأرض في زراعة المحصولات الغذائية كما هو الحال عند الأيوزا. ويختلف أيضا عن الأيوزا، أنه عادة لا يصحب عائلته معه لأنه أقل استقرارا، وقد يأتي فقط في موسم الزراعة والحصاد ويرتد إلى موطنه يعيش فيه بقية العام.

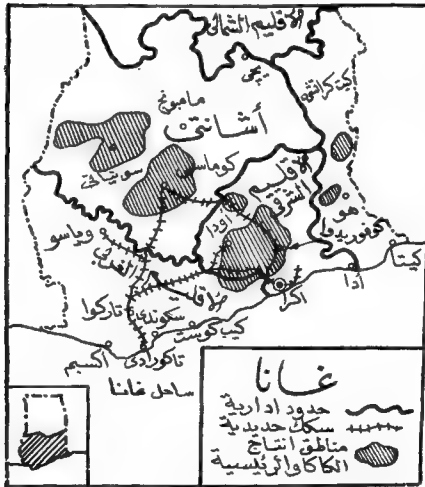
كلمة Abusa معناها القسمة الثلاثية.

كلمة Nkotokuano معناها كيس أو حمل راجع.

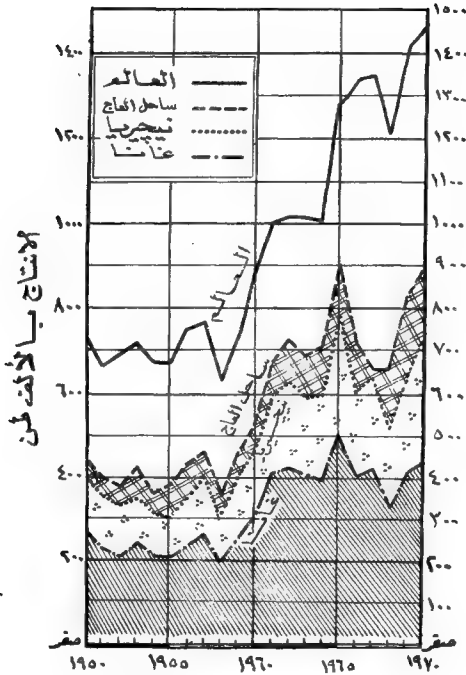
Hill, P. : «The gold Coast Cocoa Farmer», Oxford U. P., 1956, pp. 6, 77.

هذا وهناك أنواع أخرى من المال تمثل هؤلاء الذين يؤدون عملا مميّناً
تظير أجر متفق عليه ، أو المال الذين يهد إليهم بعمل ما ويتقاضون عنه أجر
يوميًا . Afel

وترجع أهمية غانا في ميدان الإنتاج والصادر العالمي للككاو إلى جهد
المزارعين وحدهم حتى عهد قريب ، وما زالت طرق الزراعة التقليدية التي اهتمت
إليها الزراعة منذ أكثر من نصف قرن هي المستعملة ، وإن كانت الحكومة
تسعى جاهدة لتعديلها ليزداد تكثيف الزراعة ، فجهود هؤلاء المزارعين
هي المسؤولة عن تطور صادر الككاو من ٨٠ طن عام ١٨٩١ إلى ٢١٨ ألف
طن عام ١٩٥٤ ، ٣٩٥ ألف طن عام ١٩٧٠



(شكل رقم ٣٥) أقاليم الككاو في غانا



(شكل رقم ٣٦) إنتاج السكر في العالم وإفريقية

مكانة غانا في إنتاج وتصدير الكاكاو :

وتحتل غانا المرتبة الأولى في العالم إنتاجاً وتصديراً لهذه الغلة . وقد بدأت غانا تحتل مكانتها العالمية في إنتاج وتصدير الكاكاو منذ عام ١٩١٣ ، وأصبح أكبر صادراتها قيمة منذ عام ١٩٢٤ ، وظل هذا الوضع حتى الآن فهي منتجة في المتوسط لنحو ٤٠٠ ألف طن أو ٤٠٪ من الإنتاج الأفريقي بينما كانت مسؤولة عن ٣٢٪ من الصادر العالمي وأقل من ٥٠٪ من الصادر الأفريقي عام ١٩٧٠ ، وفي نفس الوقت يسيطر الكاكاو على أكثر من ٦٠٪ من حصيلة صادراتها :

وتقع معظم المساحة المزروعة كاكاو في الإقليم الساحلي في الثلث المحصور بين (تاكوراى — كوماسى — أكرا) ولكن مركز الثقل في الإنتاج تحرك في داخل هذا الثلث من الإقليم الشرق نحو الشمال الغربى أى نحو إقليم الاشانتى نظراً للخسائر المديدة التى لحقت هذا المحصول في الأراضى القديمة من جراء إنتشار الاوبئة بحيث أصبح الإقليم الشرق لا يسهم الا بأقل من ٢٥٪ من الإنتاج بينما يسهم إقليم الاشانتى وحده بنحو نصف الإنتاج كما هو واضح من النسب التالية :

الاشانتى ٤٨٫٦٪ الغربى ١٦٫٧٪

الشرق ٢٤٫٣٪ شرق الفولتا ١٠٫٤٪

وهكذا تحرك مركز الثقل من الشرق نحو الغرب والشمال الغربى . وتقدر المساحة المزروعة كاكاو في غانا بنحو ٣٩٥ مليون فدان ، ولكن مزرعة الكاكاو هنا يختلف مفهومها عن المزرعة في المناطق المعتدلة ، فالأشجار هنا تنتشر في غير نظام في ظل الأشجار الطبيعية الأخرى لحمايتها من الرياح مما يؤدي إلى تفاوت مساحة المزرعة ، كما أن المزارع قد يمتلك أكثر من حيازة ، ولكن متوسط حيازة الرجل في الأراضى القديمة يتراوح بين ١ فدان و ٣

أقدنة ، فضلا عن مساحة أقل لكل زوجة (١) ، بينما المناطق التي افتتحت حديثا والتي لم تكن مسكونة بواسطة مزارعي الجنوب فقد قام بزراعتها المزارعون المهاجرون من الفولتا العليا ومن الأقاليم الشمالية بغانا ، ويقدر أن هؤلاء ينتجون وحدهم ما يعادل إنتاج المزارعين الأصليين .

تسويق الكاكو :

تأتى لجنة تسويق الكاكو في المركز الأول فلها حق بيع وشراء الكاكو وتداولها هيثبان في هذا المضمار ، اتحاد مزارعي غانا الذي يعمل كوكيل للجنة في شراء المحصول من المزارعين وتخزينه ونقله إلى الموانئ ، بينما المراقبة والتصنيف للتصدير فهو من مسؤولية وزارة الزراعة ، ويوجد نحو ١٤٠٠ مركز لتسويق الكاكو في داخل غانا : ويدفع للمزارع سعر محدد يطلق عليه سعر المنتج Producer Price . وهذا السعر تحدده لجنة تسويق الكاكو وتوافق عليه الحكومة (٢) .

أما عملية البيع فتتم بمساعدة لجنة التسويق شركة غانا لتسويق الكاكو وكان مقرها لندن حتى عام ١٩٦١ حين نقلت من هناك إلى أكرا بحيث تتم كل الصفقات في أكرا .

تيجيها : رغم دخول الكاكو نيجيريا وتصديره منها قبل غانا ، فإن أرقام صادراته لا تسمو إلى صادرات غانا فقد بلغت نحو ٢٠٠ ألف طن عام ١٩٧٠ أو ما يزيد على نصف صادرات غانا ونحو خمس الصادرات الأفريقية . وفي الحق إن ظروف زراعته في نيجيريا أقل ملائمة منها في غانا ، فهو يزرع في مناطق أقل مطراً يتراوح مطرها بين ١٢٠ — ١٥٠ سم ، كما أن هناك فصل جفاف واضح بين ديسمبر ومارس ، ولذلك تركزت زراعته في الإقليم الغربي ، فن

(١) هذا عكس نظام زراعة الكاكو في أمريكا اللاتينية التي تتبع نظام المزارع الواسعة .

(٢) Birmingham W, Ombaoe. E.N. . A study of Contemporary Ghana, vol I London, 1966. p. 249.

(١٢ م - الاعتماد الإفريقي)

المليون فدان المزروعة كاكافو في نيجيريا يخصص هذا الإقليم بنحو ٩٨ ٪ منها . ويمتد النطاق الرئيسي لزراعته لمسافة مائتي ميلا إلى شرق الشمال الشرقي من أيسكويتا ولمسافة أربعين ميلا من الشمال إلى الجنوب ، وهكذا يمتد النطاق الرئيسي في مساحة عشرة آلاف ميل مربع نصف مزارعها تقريبا هي مزارع الكاكاو (١) . وتعرف باسم هلال الكاكاو Cocco Crescent وتراوح المزرعة فيها بين نصف القدان والميتين فدانا ، وأن كان الأكثر شيوعاً هو الفدانين أي أن المتوسط هنا أقل منه في غانا . وحد من زراعة الكاكاو غربا وشمالا نقص المطر ، كما حد من انتشاره جنوبا وشرقا فقر التربة الرملية ، لذلك فشلت المحاولات الأولى لزراعته بالقرب من موانئ Bonny وكالابار Calaber في الشرق ، بل لقد أصبح نقص المطر الذي يعاني منه أحيانا إقليم إبيادن بعد عام ١٩٤١ من الأمور التي أزجعت مزارعي الكاكاو (أنظر ص ١٢١) .

وتختلف أهمية الكاكاو لنيجيريا عنها في غانا فهو مسئول في الأخيرة عن أكثر من ٦٠ ٪ من قيمة الصادرات كما ذكرنا ، بينما لا يسهم في نيجيريا إلا بنحو ١٦ ٪ من حصيلة الصادرات ويرجع هذا إلى أن نيجيريا أكثر تنوعا لصادراتها عن غانا . غير أن أهميته تظهر بصورة خاصة في الإقليم الغربي كالنقطة النقدية الأساسية منذ عام ١٩٢٠ حتى الآن ، فهو المسئول عن إرتفاع مستوى المعيشة وتحسن الأحوال المادية لقبيلة اليوروبا عنها في الإقليمين الشرقي والشمال عن القبائل الأخرى (١) . وتجلى هذا واضحا في إرتفاع استهلاكهم للمنسوجات والكبروسين والأسمنت والبيرة . وساعد على هذا أيضا أن الإقليم منتج لثمار

1. Galletti, R., Baldwin, K., Nigerian Cocoa Farmers, Oxford U. P., 1956, p. 10.

(١) يتخطى لارتفاع مستوى المعيشة في الأقاليم العرق نتيجة ظهور البنول ، ولكن ليس من شك أن فترة الغلال التي مر بها الأقاليم حرمت من جني ثماره في السنوات الماضية .

الكولا وبعض زيت النخيل ونواياة فحظم عار الكولا التي تباع في أسواق نيجيريا الشمالية والتي تقدر قيمتها السنوية بنحو (٥) مليون جنيه هي من إنتاج هذا الاقليم .

ساحل العاج :

يمثل الكاكاو نحو ٢٠ ٪ من صادرات ساحل العاج من حيث القيمة، أو ما يقرب من ١١ ٪ من الصادرات الأفريقي عام ١٩٧٠، بينما كان يمثل مصادر ساحل العاج الرئيسي قبل الحرب الثانية . وقد دخلها من ساحل الذهب عام ١٨٩٥. وبدأ الأوروبيون زراعته في الشرق ، ولكن الزراعة الإجبارية بدأت عام ١٩١٢ حيث أخذ الأفريقيون زراعة كبات منه ، وتسهم المراكز الجنوبية الشرقية وحدها بنحو نصف المحصول وهي بذلك تعتبر امتداد غربي لنطاق الكاكاو في غانا . والإنتاج هنا معظمه أفريقي باستثناء مساحة لا تزيد على ٤٥٠٠ فدان على حواف النطاق الإفريقي الذي يبلغ نحو ٦٠٠ ألف فدان (١) (وأن كان من حيث النوع أقل درجة من نوع غانا) .

الكهرون : المنطقة الرئيسية لإنتاجه في الكهرون هي الإقليم الواقع حول ياوندى في الكهرون الجنوبي معظمها في مزارع صغيرة وغالباً ما يزرع هناك مع أشجار الموز ونبات الكسافا . ورغم إنتاجية الفدان المنخفضة ، فقد ظل الكاكاو يمثل غلة الصادرات الأولى لبلاد (٢٢ ٪) ويحتل الكهرون المركز الخامس بين الأفطار المنتجة والمستوردة للكاكاو ، ويمر الآن عمل برنامج إعادة غرس مساحات تقدر بنحو ٤٠٠٠ هكتار في أوائل السبعينات ليصل الإنتاج إلى ١٣٠ ألف طن (٢) .

ومن الأفطار الأفريقية الأخرى التي قد لا تسهم في الصادرات العالمية بقدر كبير ، ومع ذلك فه أهمية كبيرة بالنسبة لها مثل توجو الذي يمثل قيمته ٢٦ ٪

1. Church H. West Africa p. 254.

2. International Monetary Fund : Surveys of African Economies. vol. I. p. 61.

من حصيلة صادراتها فضلاً عن جزر غرب أفريقية مثل فرناندو الأسبانية-
وساوتومي البرتغالية. فالأولى تصدر سنوياً نحو ٢٥ ألف طن وإن كان الصادر
السنوي يختلف بحسب توفر عنصر العمل، ويتجه معظمه إلى أسبانيا حيث يجد
معاملة تفضيلية هناك، وتشترك ساوتومي مع فرناندو في أن مزارع الكاكو
فيهما هي مزارع أوربية بالدرجة الأولى، من ثم فهي مزارع واسعة rocas
تدار بواسطة الشركات أو المديرين المقيمين، ففي جزيرة ساوتومي مثلاً هناك
مزرعة واحدة للكاكو تغطي ٢٥ ألف فدان، أو نحو ١/٣ مساحة الجزيرة.
كما تشتركان أيضاً في أنهما أول من صدر الكاكو من أفريقية وظلنا نحتلان
المركز الأول حتى عام ١٩٠٥ وبمدها بدأت غانا تحتل هذا المركز.

ويذهب نحو ١/٣ صادر ساوتومي وبرنسيب البرتغاليتين إلى الأراضي المنخفضة.
و ١/٣ إلى الولايات المتحدة الأمريكية بينما يذهب ١/٣ فقط إلى البرتغال.

مشكلات إنتاج وتسويق الكاكو :

يعمل الكاكو في غرب أفريقية مثلاً حياً على أخطار الاوبئة والأمراض التي
تميز إنتاج الغلات في الإقاليم المدارية، عكس الحال في المناطق المعتدلة حين تكون
فترات الشتاء قاضية على الرباء أو توقفة إلى حين. وكلما كان الإنتاج مركزاً
بما هو الحال في غرب أفريقية كلما كان احتمال إصابته بالأمراض أكثر، وكان
أحدها Swollen shoot (١) الذي هدد لمدة من الزمن بالقضاء على هذا
المحصول في غانا، فهو مرض فيروسي يقضي على الأشجار ويتنقل بسرعة من
شجرة إلى شجرة. ورغم الأبحاث العديدة، فلم يصلوا إلى حل لهذه المشكلة
سوى قطع الشجرة المصابة وإحلال غيرها محلها من الأنواع المقاومة للمرض.
ونظراً لأن الشجرة تستمر في الإنتاج لعدة سنوات بعد إصابتها عارض
المزارعون قطعها. وكان هذا مثار مشكلة بين الإدارة البريطانية والوطنيين
قبل الاستقلال، ويقال أن التأيد الذي لاقاه نكروما كان بإعلانه القطع

(١) مرض بهيب الثمرة البيضاء فينكش حجمها وتجد

الاختياري وليس الإجباري ، ولكن بعد الاستقلال تحول مرة أخرى إلى قطع إجباري عام ١٩٥٧ . وقطع حتى عام ١٩٦١ مالا يقل عن مليون شجرة ، وفي عام ١٩٦١ قطع ٣٠٥٧ مليون شجرة معظمها من الإقليم الشرقي (١) وبينما لم ينجح معهد أبحاث الكاكاو في تافو Tavo في اكتشاف علاج Swollen فانه نجح في زيادة إنتاج الكاكاو . فقد ظهر أن الشتلات التي جلبت من الأمازون أكثر مقاومة لهذا المرض . وثبت نجاح هذا النوع الذي يؤدي أكله بعد أربعة أعوام بدلا من سبعة ويعطي إنتاجا عاليا للشجرة . وزادت عملية توزيع شتلات الأمازون في غانا من ١٦٤ ألف شتلة عام ١٩٥٥ إلى ٢٣٩ مليون شتلة عام ١٩٥٩ وزعت كلها عاثا ، بينما كانت في نيجيريا توزع بربع منها . ومن المشكلات الأخرى التي يصادفها الكاكاو هو مرض *Capeid bug* وكان هذا مسئولا عن فقدان نحو ٦٠ محصول غانا في بعض السنوات إلا أن المبيدات الحشرية التي تقضى عليه بلغت تقدما كبيرا . وترصد لها حكومتا نيجيريا وغانا المبالغ اللازمة كل عام ، كما وزعت الرشاشات الصغيرة على المزارعين بأسعار زهيدة لرش الأشجار الصغيرة .

ويعطي إعتاد غانا وجنوب غرب نيجيريا نموذجا حيا للاعتماد على المحصول الواحد بأخطاره الطبيعية والبشرية من حيث تدهور التربة وتعرتها والأمراض التي تصيب المحصول الواحد . والطلب على الكاكاو إنما هو طلب على حبوبه ، أما غلاف الحمرة فيترك في أرض المزرعة كنوع من التسميد . ويحتوي حبة الكاكاو على عنصرين لها أهمية اقتصادية هما زبد الكاكاو الذي يكون ٥٥ ٪ من الحبة ، ومسحوق الكاكاو الذي يكون ٤٥ ٪ الباقية . وتقوم صناعتان على أساس هذين العنصرين مسحوق الكاكاو والشيكولاته وكلاهما يختلف عن الآخر في نسبة الدهنيات التي يجب أن يحتويها . فمسحوق الكاكاو الذي يستعمل مشروبا منشطا فضلا عن إضافته لبعض الأغذية تقل فيه نسبة

1. Hance W., « Geography of modern Africa » p. 208

المادة الدهنية وإن كان من المستحيل التخلص منها تماماً . لذلك فالصناعة التي تقدم على تحضير مسحوق الكاكاو فقط ، يجد صاحبها أن لديه فائضا كبيرا من زبد الكاكاو ليس في حاجة إليه . وفي نفس الوقت تحتاج الشيكولاته إلى نسبة دهنية تزيد على ٥٥ ٪ ، ويزداد هذه النسبة أو تقل حسب النوع المنتج ، من ثم فالمؤسسة التي تقوم فقط بصناعة الشيكولاته تجد نفسها في حاجة إلى كميات إضافية من زبد الكاكاو . وهكذا نجد أن الطلب على عنصرى الكاكاو (الزبد والم مسحوق) متكامل ، بحيث أن كل مؤسسة تتعامل في الكاكاو تقوم بالصناعتين معا ، وإن كان هذا التكامل في الصناعتين قريبا ، فالعامل في زبد الكاكاو بين المصانع إذن عملية مستمرة^(١) ، وتختلف وتتفاوت نسبة سعر الزبد بالنسبة لسعر الحبوب بحسب الطلب والعرض السببيين لها . من ثم كان الطلب على الكاكاو هو في الحقيقة طلب لشتقاته (بعكس الحال في البن والشاي) ومن الخطأ مثلا أن نعتبر أن الطلب على الكاكاو معناه طلب على الشيكولاته كما هو شائع . فبحسب تقديرات وزارة التجارة في الولايات المتحدة الأمريكية (وهي أكبر مستهلك للكاكاو) ثبت أن أكثر من نصف استهلاك الولايات المتحدة الأمريكية تم خارج مصانع الشيكولاته . ومن الأخطار الاقتصادية معاناته من الذبذبات الخارجية سواء من حيث الطلب أو الأسعار . وكانت ذبذبات أسعار الكاكاو عالية في العقد الماضي ، إذا تراوحت بين ٥٦٢ جنيتها عام ١٩٥٤ ، ١٩٣٢ جنيتها للطن عام ١٩٦١ أى بذبذبة قدرها ٧٣ ٪ ، ويقابل هذا عدم مرونة موارد الكاكاو لأن النباتات الجديدة لا يمكن أن تؤثر في سعر السوق إلا بعد فترة تراوح بين أربع وسبع سنوات . وقد يتأثر هذا المورد بالأمراض أو بالظروف الجوية ، ولكن في نفس الوقت نجد الطلب على الكاكاو أكثر مرونة فأسعاره العالية تجعل صانعو الحلوى يتجهون نحو بدائل أخرى مما يقلل من استهلاكه ، على حين أن الأسعار المنخفضة تعتبر

ضربة فاشحة لمنتجى الكاكاو زراعاً وحكومات ، خاصة تلك التي تعتمد عليه اعتماداً رئيسياً فى ضرائب الصادرات والواردات ، فخلال كساد الثلاثينيات انخفض دخل ساحل الذهب إلى الثلث كما أن الأسعار العالية لها مضارها أيضاً فى زيادة زراعته هذه الغلة على حساب الغلات الغذائية .

وزراع الكاكاو هم زراع للمحاصيل الغذائية عادة ، يزرعون الكسافا بصفة خاصة نظراً لامكان زراعة هذا المحصول على سفوح التلال الفقيرة التربة والتي لا يصلح لها الكاكاو ، كما لا تحتاج إلى رعاية كبيرة وعمل كثير مما يعطى الفرصة للعناية بالكاكاو ، فطالب الكاكاو كثيرة سواء بالنسبة للأرض أو بالنسبة للعسل فى بعض المواسم ، من ثم كان استيراد المواد الغذائية لأقاليم الكاكاو خاصة فى موسم جمعه ، وبالتالي تقوم الأقاليم المحيطة بهذه المناطق والتي لا تصلح لزراعة الكاكاو بزراعة الغذائية كالإيام والكسافا والتمررة للمريضة والزيفمة لتسويها فى أقاليم الكاكاو ، فضلاً عن استيراد الدولة لكميات كبيرة من الغذائية لتشكيل عبئا على مواردها .

وأدت زيادة الفائض فى إنتاج الكاكاو العالمى فى السنين الأخيرة (١) إلى البحث عن وسيلة لإقامة تنظيم دولى ، وعقد ٢١ منتجاً رئيسياً للكاكاو عامي ١٩٦٢ ، ١٩٦٣ عدة اجتماعات فى محاولة لعمل إتفاقية شبه إتفاقية البن الدولية ولكن المشروع لم يقدر له النجاح .

(١) بلغ على سبيل المثال ١٠٠ ألف طن فى موسم ١٩٦٠/٦١ وألف طن فى موسم ٦٠/٦١

الشاي

تزايد انتاج أفريقية من الشاي ثلاث مرات منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية فقد بلغ ٩٧ ألف طن (متوسط ٧٠/٦٦) بمقد أن كان ٣٠ ألف طن عام ١٩٤٦ ، من ثم ارتفع نصيب أفريقية في الانتاج العالمي من ٤٪ إلى ٨٪ من الانتاج العالمي وارتفع نصيبها في الصادرات العالمية ، رغم ذلك للشاي أهمية خاصة لدى بعض الدول الافريقية وخاصة الشرقية التي أسهمت بأكثر من ثلاثة أرباع الصادر . وقد ظلت أسعار الشاي أكثر ثباتا لفترة طويلة عن أسعار بقية المحاصيل الأخرى ومن ثم زاد دخل الدول المنتجة للشاي في افريقية بنحو ثلاث مرات . وتتميز الدول الافريقية المنتجة للشاي برخص التكاليف فيها عن نظيرتها الآسيوية ، من ثم كان الشاي من الغلات المربحة خلال العقود الماضية . وقد انخفضت أسعار الشاي منذ عام ١٩٦٥ ، ومع ذلك فقد ظل الشاي محصولا مربحا للأفارقة .

والواقع أن ازدياد انتاج الشاي في افريقية لم يكن له أثر يذكر على توزيعه في افريقية ، ذلك أن معظم التوسع في المساحة كان في نفس الدول التي كان يزرع فيها في أوائل الخمسينيات ، ومنذ ذلك التاريخ لم يظهر منتجون جدد على خريطة الشاي في إفريقيا ، وإن كان هذا النمو في مالاي كان أقل منه في الدول الافريقية الأخرى بحيث فقدت مركزها الأول في الانتاج الافريقي .

إنتاج الشاي ومصادره فى أفريقيا والعالم بالالف طن

القطر	الإنتاج	المصدر	القطر	الإنتاج	المصدر
٧٠/٦٦	١٩٧٠		٧٠/٦٦	١٩٧٠	
١٢٤١	٧١٩	أوغندا	١٥	١٥	١٥
٩٧	١١٠	تنزانيا	٨	٧	٧
٣٢	٤٢	موزمبيق	١٤	١٧	١٧
١٧	١٨				

شرق إفريقية : تقل أهمية الشاي فى شرق إفريقية عن أهمية البن والقطن ، ولكن تزداد أهميته نظراً لأن زراعته تنتشر بسرعة أكثر من أى غلة أخرى . على سبيل المثال ارتفع الإنتاج من ٩٠٠٠ طن ١٩٥٠ إلى ١٢٠٠٠ عام ١٩٦٤ ، بحيث بلغت قيمة صادرات الشاي من شرق إفريقية نحو ١٥ مليون جنيه .

وشجرة الشاي شجرة دائمة أيضاً كشجرة البن تعطى أكلها بعد ٤ سنوات وتستمر معمرة أكثر من البن لمدة قد تصل إلى الخمسين عاماً .

وقد عرفت شرق إفريقية شجرة الشاي عن طريق الهند ، حيث جربت هذه الشجرة فى مرتفعات أوزامبارا بتنزانيا ونجحت نجاحاً كبيراً (انظر ص ٩٠) .

وتتوفر الظروف الملائمة لهذه الشجرة فى جهات كثيرة من شرق إفريقية لتوفر الدفء والمطر ، بل وفترة المطر بموسم الحرارة مما يلائم هذه الشجرة ، غير أننا يجب ألا نبالغ فى المناطق الصالحة من حيث الظروف الطبيعية ، فالنطاق ذات المستوى أقل من ١٠٠٠ متر لا تصلح لارتفاع حرارتها الشديدة ، وفى نفس الوقت لا يتحمل الشاي الجفاف الذى يسود بعض جهات شرق إفريقية .

أما من حيث العوامل البشرية فهو فى حاجة إلى أيدى عاملة ، سواء فى موسم الزراعة أو فى موسم الجنى لأنه يزرع بطريقة الشتلات . كما تحتاج الشجرة

إلى تهذيب بحيث لا يزيد ارتفاعها عن ٢ أو ٣ أمتار حتى يسهل جمع الأوراق .
وهناك عملية تطهير الأرض من الحشائش وعملية جمع الورق الذي لا يمكن أن
يتم بالآلات ، فالجمع يتم كل أسبوع أو كل عشرة أيام ولكن مع انتقاء الأوراق
الناضجة ، ثم بعد ذلك عمليات تحضير الشاي سواء بتعرضه للشمس ليتجمر إذا
كان المراد الحصول على شاي أسود أو تجفيفه بالحرارة في درجات خاصة إذا
كان المراد الحصول على شاي أخضر .

وتتم زراعتها عادة في مزارع واسعة تبلغ ١٠٠٠ فدان ومعظمها تملكه
شركات بريطانية تحتاج ومزرعة الألف فدان إلى ١/٢ مليون جنيه . وفي الحقيقة
ان طبيعة هذا النبات مما يجذب زراعته إقتصاديا في مزارع كبيرة أكثر من
الصغيرة بسبب طول فصل الإنبات وتكاليف الزراعة والصناعة والحاجة إلى عمليات
التحضير عقب قطف الأوراق ، فلتشغيل مصنع صغير يحتاج إلى نحو ٢ مليون
رطل سنويا ولا بد وأن نخدeme مساحة ٥٠٠ فدان ولا بد وأن تكون المزارع
قريبة من المصنع لأن ورق الشاي الأخضر معرض للتلف السريع . ومع هذا
بدأت مزارع الأفريقيين الصغيرة دخول مضار زراعة الشاي في شرق أفريقيا .
وأصبح الشاي مألوفا ومحبويا أيضا . وعادة ما يباشر الأفريقي زراعته ببنائة تامة
إذا كانت المزرعة قريبة من المزارع الكبيرة ، كذلك إذا كانت المزارع الصغيرة
من الكثافة بحيث يمكن أن تغسل مصنعا صغيرا .

وقد وجدت هذه الفلة وهذا المحصول تشجيعا كبيرا من جانب حكومات
الاقطار الثلاثة لتنويع الإنتاج نظرا لأن إتفاقية البن الدولية قد حددت
ما يمكن أن تصدره هذه الاقطار بمخصص معينة بحيث لا يمكن لهذه الاقطار
أن تخرج عن هذه الاتفاقية ، كما زادت التوقعات الخاصة بإسعار الشاي في
الطارج ، فضلا عن الرغبة في تشجيع الاستثمارات الأجنبية للمؤسسات الخاصة
كشركة بروك بوند Brook Bond وشركة أوغندا . وقد قامت الحكومات
بإنشاء المزارع الكبيرة وشجعت صغار الزراع على زراعته . ففي أوغندا مثلا

زاد الانتاج أربع مرات منذ عام ١٩٥٦ كنتيجة لتوسع من جانب هيئة التنمية أو المؤسسات الخاصة وأخيرا بواسطة صغار المزارعين الذين قاموا بزراعته حول المزارع الكبيرة . غير أن أكبر توسع شهده هذا المحصول كان في كينيا التي زاد انتاجها من ١٠ آلاف طن عام ١٩٥٦ إلى ٤١ ألف طن عام ١٩٧٠ وعلى هذا الاساس كان تشجيع زراعة الشاي في المشر سنوات الأخيرة أكثر من البن . ويستهلك $\frac{1}{2}$ الإنتاج علباً بينما يصدر الباقي إلى الخارج وإلى بريطانيا بصفة خاصة . ورغم أن مساحته تبلغ نحو ٣٠٠ مساحة السيل إلا أنها من حيث التوزيع الجغرافي أكثر إنتشاراً ويحتل هذا المحصول ٦٠ ألف فدان في كينيا ونحو ٢٠ ألف فدان في أوغندا ومثلها في تنزانيا .

كينيا : بدأت فيها زراعة الشاي بين عامي ١٩٢٥ — ١٩٣٥ لكن تجديد زراعته في الخمسينيات هو الذي جعل الشاي المحصول الثاني في قائمة صادرات كينيا ، هذا فضلا عن ملاءمة الظروف المناخية وتقاليده المزارع الواسعة التي يعرفها الأوروبيون . وإذا كانت زراعته قد وجدت تشجيعاً في كينيا إلا أنها ظلت لمدة طويلة بعد ذلك لا تلقى مثل هذا التشجيع في أوغندا وتنزانيا ، فقد وجدت كثير من المؤسسات البريطانية أن استغلال رؤس أموالهم في كينيا أقل منافعاً من استغلاله في أوغندا أو تنزانيا .

ويعتبر مركز كريسو مسئولاً عن محصول كينيا وما يقرب من $\frac{1}{2}$ المساحة نظراً لقدم زراعته هناك . ويسكني القول بأنه حول مدينة كريسو في مديرية نيانزا يشاهد الشاي على مدى النظر . وتقع كريسو هذه على ارتفاع ٢٣٠٠ متر بمناخ بارد نسبياً Cool لذلك لا تظهر في هذا المركز الحرارة الشديدة التي تميز المناطق الساحلية . كما يزيد متوسط المطر على المركز ١٧٠ سم، ويكاد يكون موزعاً طول العام ، فضلاً عن خصوبة تربته وسطحه الذي يؤمن العرف . كان من السهل تجنيد الأيدي العاملة من جماعات اللو Lno في مديرية

تيازاً، هذا فضلاً عن أن كريشو لا تبعد أكثر من ٢٠ ميلاً عن الشكك الحديدية ، بل وربطها بها طرق جيدة، وبذلك تمثلت في الأقليم الظروف المثالية هربياً لزراعة الشاي .

المنطقة الثانية في كينيا حول تلال Nandi شمال شرق كريشو وتتشابه ظروفها الطبيعية مع الظروف السائدة حول كريشو إلا فيما يختص بالمطر الذي يقل بنحو ٤٠ سم وإنتاج هذا الإقليم نحو ٣٠٠٠ طن أو ما يقرب من الإنتاج في إقليم كريشو . تأتي بعد ذلك منطقة ليمورو Limuru ومنطقة sotik وكل منها ينتج نحو الألف طن . ويسقط في ليمورو نحو ١٢٥ سم من المطر مع فصل جفاف واضح ، وكان هذا الإقليم أول إقليم دخلته زراعة الشاي في كينيا من ثم أصبحت مزارع هذا الإقليم في الوقت الحاضر تراث لفترة كان فيها عامل القرب من نيروبي له أثره في زراعة الشاي . أما منطقة سوتيك فهي ضاحية من ضواحي كريشو وانتشر الشاي أيضاً في مركز فورت هولوكيا مبو Kiambu بصفة خاصة فوق إرتفاع ٢٠٠٠ متر، أما دون ذلك فالتربة والمناخ يصلحان لزراعة البن . وازدادت المساحات لدى الأفريقيين في هذا الإقليم الأخير حتى بلغت ٢٨٠ فدان عام ١٩٦٢ ثم قفزت إلى ١٠ آلاف فدان عام ١٩٦٤ بينما تقديرات عام ١٩٧٠ تصل بها إلى ٣٥ ألف فدان . يتخذها ستة عشر مصنعا^(١)

أوغندا : رغم أن مزارع الشاي الواسعة لم تجد تشجيعاً في أوغندا ، فإن الشاي يعتبر الغلة الثالثة هناك حيث يزرع في مزارع الأوربيين والآسيويين منذ العشرينيات، ولكن تشجيع هيئة التنمية في أوغندا أدى إلى إنتشاره في السنين الأخيرة حتى عام ١٩٦١ وكان إنتاج أوغندا كله يأتي من ثلاث مجموعات من المزارع إثنان منها في بوجندا وواحدة في تورو ، ثم امتدت زراعته أخيراً في أنسكولي وكيجيزي وبونيورو وامتدت إلى أراضي المزرعين الصغار حول المزارع

1. O'Gooner, A. M., «Economic Geography of East Africa »
London, 1967. p. 96.

الكبرى ، وقد تأسست المزارع الكبرى في بوجندا وإن كانت الحرارة هناك مرتفعة بمصر الشئ بينا المطر يكاد يكون مناسباً. ولعل العامل الرئيسي الذي كان يقف إلى جانب بوجندا هو سهولة الوصول إليها . بينا في مركز تورو رغم المناخ المعتدل نسبياً والرطوبة المرتفعة والتربة الخصبة فكانت تكاليف النقل البالية . وحتى عام ١٩٣٠ كانت تعوق زراعته في أقصى الغرب أي في تورو وكيجيزي وأنكولي وكان الاتجاه بالتنمية نحو الغرب في جزء منه يرجع إلى السياسة الحكومية التي هدفت لأنعاش الأقاليم الفقيرة في هذه الجهات المتطرفة وأصبح الشئ في الوقت الحاضر يتحمل تكاليف النقل من غرب أوغندا دون صعوبة تذكر ولا زالت هناك أراضي خالية في إقليمي تورو ويونيورو صالحة لزراعة الشئ .

تتروفا: ظل الشئ غلة ذات قيمة قليلة حتى عهد قريب ولكن الانتاج ازداد ثلاث مرات بين عامي ١٩٥٤ — ١٩٦٣ وهو الآن أقل من انتاج أوغندا . بقليل . ودخل تنزانيا أول مرة في مرتفعات أوزمبارا وما زالت هذه المنطقة لها مركز الصدارة في انتاج تنزانيا أول مرة في مرتفعات أوزمبارا وما زالت هذه المنطقة لها مركز الصدارة في انتاج تنزانيا ، فهي قريبة من طرق المواصلات . كما أنها باردة نوعاً ورطبة كما هو الحال في أوغندا . وبدأت تظهر منطقة أخرى هي المرتفعات الجنوبية ومعظم مزارعه هناك فوق الألفي متر حول «موفندي» أو في الأراضي الجبلية حول توكويو Tukuwa ثم تحولت هذه المزارع منذ عام ١٩٥٧ إلى نيجومبي Njombe وإذا كانت التربة في هذه المرتفعات الجنوبية صالحة لزراعة الشئ ويسقط عليها مطر يزيد على ١٢٥ سم فإن العيب الوحيد يتمثل في وجود فصل جفاف يصل إلى الأربعة شهور .

مالاوي: وتأتي مالاوي بعد كينيا مباشرة في تصدير الشئ الأفريقي الذي بلغ نحو ١٣ ألف طن أو ما يزيد على صادر أوغندا وزراعته هناك من أقدم زراعات الشئ في إفريقية إذ أدخلته شركة البحيرات الإفريقية African Lake Go عام ١٨٨٨ . وتواجه مالاوي في الوقت الحاضر مشكلتان في زراعة الشئ .

الأولى وهى عدم امكان التوسع فى المساحة التى بلغت ٢٨ ألف فدان بقدر كبير نظرا لأن المساحات التى تتوافر فيها الظروف الطبيعية لإنتاجه قليلة ، والثانية أن معظم الاشجار المزروعة ليست من الانواع الممتازة وهذه المشكلة الاخيرة بدأت التخلب عليها باحلال الأنواع الهندية محلها (١) من ثم كان توسع الشركات العاملة فى مالاوى بطيئا وكان التركيز مع زيادة المحصول رأسيا أكثر من الدول الافريقية الأخرى . واذا تم هذا فسيكون خيرا على مالاوى نظرا لأن الشاي والدخان يمثلان عماد الصادرات هناك .

ومن المناطق التى شهدت هذا المحصول لأول مرة عقب الحرب الثانية اقليم كينغوى فى زانيمى حيث بدأت زراعته على أيدي الشركات الأوربية ولكن نصف الانتاج فى الوقت الحاضر يأتى من المزارع الافريقية الصغيرة . كذلك يبدو أن التوسع فى زراعة الشاي فى رواندا ذو مستقبل باسم رغم أن نصيبها فى الانتاج مازال ضئيلا .

1. Pike J. G. Rommington, G. T., «Malawi» A geographical Study, Oxford U.P., 1965, p. 182.

قصب السكر

يختلف السكر عن بقية السلع الأفريقية في أنه لا ينتج أساساً للتصدير بل للاستهلاك المحلي ، من ثم شهدت أفريقية توسعاً كبيراً فيه في السنين الأخيرة ، ومستثمر الزيادة تبعاً لارتفاع مستوى المعيشة . وتتفاوت أسعار السكر طبقاً لعدة عوامل منها عواصف الهاريكين التي تصيب الجزر والسواحل المدارية كما هو الحال في جزر موريشس ، ومنها الظروف السياسية كما هو الحال في كوبا ، هذا فضلاً عن سياسة الدول المنتجة لسكر البنجر في الجهات المعتدلة ، ومع هذا فيمكن للدول الأفريقية التوسع في زراعة القصب أو البنجر لإنتاج السكر دون أن تتأثر بأسعار السوق العالمية نظراً لزيادة الاستهلاك . ويمكس تأخر زراعة القصب وإنتاج السكر في دول مثل نيجيريا وغانا صورة الاقتصاد الاستعماري ، من ثم تعتبر زراعة القصب أو البنجر وإنتاج السكر إحدى الخطوات التي يجب اتباعها لتوفير النقد الأجنبي .

وإنتاج السكر في أفريقية هو من القصب ، الدرجة الأولى ، ولا يعتمد على البنجر في إنتاجه سوى المغرب العربي (٣/ من الإنتاج الأفريقي) .

ويحتاج القصب إلى تربة خصبة لأنه نبات مجهد للأرض ، وعادة ما نسمد مزارع القصب كما يجب ألا تقل الحرارة عن ٢٠ م في معظم شهور السنة فضلاً عن كمية من المطر تبلغ نحو ١٠٠ سم أو ما يعادلها من ماء الري . ويحتاج إلى وفرة في الأيدي العاملة القوة البنية خاصة في موسم الحصاد وإن كان يمكن استخدام المكنة في الأراضي السهلية . ولا تتم زراعة القصب بطريقة اقتصادية إلا في المزارع الواسعة المتخصصة ويمكن للمزارعين الصغار زراعته أيضاً ، ولكن على أطراف المزارع الكبيرة نظراً لما يتطلبه هذا المحصول من خدمات ووروس أموال . فهذا النشاط الاقتصادي يرتبط بوجود كبير من رأس مال لأعداد المصانع ، كما يتطلب وسائل لنقل المحصول إلى المصنع لتبدأ عمليات المعصر في ظرف ٤٨ ساعة من الحصاد ، من ثم ترتبط مصانع السكر بمزارع القصب ،

كما ارتبط بهما عادة وجود السكك الحديدية التي تنقل المحصول بسرعة إلى مصانع المعصر. فقد ظهر أن سرعة توريد القصب عامل هام في زيادة إنتاج السكر وتحسين صفات المعصر خاصة في فترات الجو الحار كما يظهر من الجدول التالي :

النسبة المئوية للسكر في صنف ٤١٣ ، ٢٥ (١)

عند الكسر ١٦٩٢	ثلاثة أيام ١٥٩٠
يوم واحد ١٦٩٦	أربعة أيام ١٥٨٧
يومان ١٦٥٥	

الإنتاج :

ولم تكن زيادة إنتاج السكر في أفريقية ناتجة عن زيادة إنتاج الدول القديمة فحسب ، بل نتيجة لدخول دول جديدة ميدان الإنتاج . فقد زاد إنتاج معظم الدول الأفريقية مثل تنزانيا وكينيا وأوغندا وروديسيا ، كما دخلت دول جديدة ميدان زراعة القصب والإنتاج التجاري مثل السودان وزامبيا وما لاوى ونيجيريا وغانا .

(١) من تجارب شركة السكر والتعليب المصرية — محطة أبحاث كوم أمبو (عجالة ١٣)

إنتاج قصب السكر والسكر بالآلف طن مائ ١٩٧٠ (١)

المصدر	إنتاج السكر	إنتاج القصب	
٧٩١	١٣٩٩	١٢١٤٤	جنوب أفريقية
٥٧٥	٦١٠	٥١٢٠	جزيرة موريشس
٩٠	٥٣٥	٧٠٠٠	مصر
١٧٩	٢٣٤	٢٧٣٠	موزمبيق
١٩٠	٢٧١	١٩٣٧	رونيون
٢٢	١٦٦	١٧٠٠	أوغندا
١	١٤٧	١٥٠٠	كينيا
٧٥	١٤٢	١٢٥٠	روديسيا
٥٢	١٠٢	١٢٣٩	مالا جاشي
٣١	٩٨	١١٠٠	كنغو برازافيل
٣١	٩٨	١١٠٠	فزانيا
٢٠٢٥	٤٣٧٤	٤٣٤٩٩	إفريقية
	١٧٦ (نيجر)		
	٤٥٥٠		

(١) FAO, "Production yearbook," "Trade yearbook," 1971

(٢) إنتاج شمال إفريقية .

(١٣ م - الاقتصاد الإفريقي)

الهضبة الجنوبية

جنوب إفريقية :

كان لظهور قصب السكر بريا على ساحل ناتال، مما أوحى إلى المستوطنين الأوائل بحلب الأنواع المزروعة من الجهات المتقدمة في زراعته وذلك لبدء إنتاجه على نطاق تجارى . وسرعان ما انتشرت زراعته على ساحل ناتال إلى الشمال والجنوب من دربان . وشجع على هذا سهولة الحصول على الأرض ووضع ضريبة على الوارد



من السكر ، من ثم زاد الإنتاج من السكر عام ١٨٥٩ عن الألف طن صدر منها جنوب إفريقية ٣٠٠ طن . ولكن التقدم السريع في هذه الفترة عاقه مشكلة الأيدي العاملة والتي حلها جلب الأيدي العاملة الماهرة من الهند . وبدأ الإنتاج في الازدياد متسارعا بحالة السوق العالمية وبصفة خاصة الحرب العالمية الأولى والثانية وارتفاع أسعار السكر لشدة الطلب عليه .

(شكل رقم ٣٧) أناليم زراعة القصب في جنوب إفريقية

ويمتد النطاق الرئيسي لقصب السكر إلى الجنوب من دربان بنحو ٩٠ كم وإلى شمالها بنحو ١٢٠ كم ويعرض يراوح بين ٧ ٨ أميال وأحيانا يمتد إلى الداخل لمسافة ٢٠ ميلا ورغم أن القصب وجد بريا في الإقليم إلا أن زراعته حديثة من الناحية المتأخرة إذا قورن بالمناطق الرئيسية المنتجة في العالم، فتوسط الحرارة السنوى ٢١°م ومعنى هذا أنه لا يزيد إلا بنحو درجة فوق الحد الأدنى المطلوب للنبات، بينما متوسط حرارة الشتاء الذى يبلغ ١٥.٥°م يعتبر منخفضا ولكن لحسن حظ الإقليم أنه لا يعرف الصقيع ولياليه دفيئة بفضل تيار موزمبيق. ويتمتع الإقليم بقدر من المطر يبلغ نحو ١٠٠ سم وهو يكتفى بالكاد ولكنه موزع بما يتناسب وزراعة هذا المحصول، فقمة الصيف تساعد على النمو الخضرى على حين يؤدى الجفاف الشتوى إلى تركيز المادة السكرية كما يسهل الحصاد. ويرجع الفضل أيضا لشتاء الجفاف البارد نوعا في خلو الإقليم من آفات وأمراض النبات. ولكن مقابل هذه الميزات يأخذ القصب هنا عاملين لئتمو بنبا يراوح فصل نموه في الجهات الأخرى المنتجة بين ١٥ ٢٠ شهرا، ويرجع هذا إلى الظروف الحديثة لزراعته.

ويعوق التوسع في زراعة القصب في هذا الإقليم قلة المطر في الشمال وانخفاض الحرارة في الجنوب، وتضرس النضج في الداخل، ويزرع القصب فوق تربات متعددة ولكن أوفرها محصولا هي التربة البركانية في أقصى شمال الإقليم. وتزرع النباتات البقولية أحيانا بين زراعات القصب كنوع من التسميد الأخضر لزيادة المواد العضوية في التربة.

كما يزرع القصب بعد أمطار الصيف الغزيرة وعادة ما يتم زراعتها بين سبتمبر ونوفبر ويتم حصاده بعد ذلك بعامين في الفترة ما بين مايو وديسمبر (الشتاء) ولما كان القصب في حاجة إلى أيدي عاملة بكثافة عالية في هذين الموسمين وجدنا أنه

يُعمل فيه ما يقرب من ١١٠٠ أوربي فضلاً عن ٥٦ ألفاً من غير الأوربيين (١) وقد صادفت بداية زراعة القصب في جنوب أفريقية هذه المشكلة من قبل ، وحلها المستوطنون بحلب الأيدي العاملة من الهند . ولكن سلاتهم في الوقت الحاضر تعمل بالزراعة والتجارة ، كما أن الأفريقيين الأقوياء البنية والذين يصلحون لهذه العمليات يفضلون العمل في المناجم حيث الأجور أكثر ارتفاعاً وأدى هذا إلى استعمال الآلات ولكن يحذر منها طبيعة السطح المتعرج أحياناً .

وتبلغ متوسط إنتاجية القدان ما يزيد على ٣٠ طناً وهي إنتاجية لأبأس بها وإن كان قصب جنوب أفريقية تملو فيه نسبة تركيز السكر عن قصب كثير من جهات أفريقية المدارية هذا ويقوم بخدمة هذا النطاق الزراعي ثمانية عشر مصنعاً للمصير وصناعة السكر وأكبرها جميعاً المصنع المركزي في دربان .

وقد تعاقدت المملكة المتحدة مع جنوب أفريقية عام ١٩٥١ على استيراد حصة معينة يتفق على سعرها كل عام ، ولكن بعد انسحابه من الكنكول عام ١٩٦١ فقد جنوب أفريقية السوق البريطانية، ولكنه استطاع عمل اتفاقية ثنائية على توريد حصة لمدة خمس سنوات تنتهي عام ١٩٦٩ بسعر أقل ولكنه على أي حال أعلى من السعر العالمي . كذلك استفاد جنوب أفريقية من تدهور العلاقات الكوية الأمريكية منذ ١٩٦١ وأصبح مصدراً للولايات المتحدة الأمريكية .

روديسيا:

وشهدت روديسيا نمواً ملحوظاً في زراعة القصب وإنتاج السكر فقد ارتفع إنتاجها من ٥ آلاف طن عام ١٩٥٦ إلى ١٤٥ ألف طن عام ١٩٧٠ ، وكانت

١ - رغم أن نسبة زئوج الباتوينين مزاريق القصب تبلغ نحو ٤٧ ٪ ، والأسيويين نحو ٣٠ ٪ فإن مزارع المستوطنين ونسبتهم ٢٣ ٪ مسئولة عن ٨٥ ٪ من الإنتاج .

هناك محاولات لزراعة القصب على نطاق تجارى قبل الحرب العالمية الثانية ، ولكنّها لم يقيض لها النجاح إلا بعد تنفيذ مشروعات الزراعة الواسعة في هضبة التلد الأدنى ، ولا تسمح ظروف المطر (٥٠ سم) بزراعة القصب ، ومع ذلك أمكن التغلب على هذه العقبة بالاستعانة بالرى كسكل له ، فضلاً عن استخدام الأسمدة لتحسين حالات التربة ، وقد أتفقت الحكومة والأفراد مايقرب من ٨٠ مليون دولار لتنمية هذا القطاع ، وأصبحت روديسيا بذلك من الدول المصدرة للسكر . وكانت زامبيا ومالاوى تمثل أسواقاً رئيسية قبل نحو الإنتاج فيها ، وكذلك كانت بريطانيا ، ولكن هذه الأسواق أغلقت أمام الإنتاج الروديسى بعد إعلان الاستقلال غير المشروع وتحويل إنتاج السكر من مشروع ناجح إلى شوكّة في جانب الاقتصاد الروديسى .

ويعتمد الإنتاج في كل من زامبيا ومالاوى على مزرعة واحدة كبيرة في كلٍ ، تنتج ما يكتفى الاستهلاك المحلى من السكر ، وتقع مزرعة زامبيا في سهول كانو على بعد ٨٠ كم من لوزاكا بينما تقع مزرعة مالاوى في حوض نهر شير على بعد ٣٢ كم من بلاتير ، بمعنى أن كلا من المزرعتين ذات موقع جغرافى مناسب لسوق الاستهلاك .

أفريقية الشرقية

شرق افريقية :

ويتفوق شرق أفريقية على بقية المناطق المنتجة في ملائحة الظروف المناخية إلى حد كبير والتي تجعل في الإمكان زراعة وحصاد القصب على مدار العام وبالتالي تستمر المصانع في العمل طول العام .

وقد ظلت أوغندا تحتفظ بمركزها الأول بين دول شرق أفريقية إنتاجاً للسكر في الوقت الحاضر ، ويكاد يقتصر إنتاج القصب لاستخراج السكر على

مزرعتين كبيرتين مساحة كل منهما نحو ٢٠ ألف فدان أحدهما بالقرب من جنجا والأخرى بين جنجا وكبالا . وتعتبر الظروف المناخية هنا مثالية بالنسبة لثراعة القصب فيتراوح متوسط حراره جنجا بين ٢١م و ٢٢ م كما يسقط عليها ١٣٠ سم من المطر موزعة على مدار العام ، من ثم لم تكن هذه المزارع في حاجة إلى رى ، وإن كان يستخدم أحيانا لزيادة الإنتاج ، وتستمد المزرعة القريبة من جنجا حاجتها من المياه من بحيرة فكتوريا على حين تستمد المزرعة الأخرى حاجتها بواسطة رفع الطلعات لمياه المستنقعات المجاورة . ويعتبر موقع المزرعتين جيدا بالنسبة للأسواق ؛ لأن شمال غرب بحيرة فكتوريا هو منطقة للكثافة العالية نسبيا في أوغندا ، والقوة الشرائية العالية ، فدرجتي بوسوجا وبوجندا مستولتان عن استهلاك ٧٠٪ من مجموع استهلاك سكان أوغندا (١) غير أن هناك عوامل أخرى تدخلت منذ البداية لتجعل زراعة القصب قرب بحيرة فكتوريا ذات أهمية : كان منها عامل تقص الأرض حتى أن القصب حل في بعض الأحيان محل البن ، كما أن بعض الأراضى لم تكن مستغلة بسبب انتشار مرض الثوم ، وكانت زراعة القصب منهاها تطوير الأرض من النباتات الطبيعية وبالتالي القضاء على التباة غير أن التوسع في زراعة القصب بإضافة مزرعة حكومية جديدة في Kinyala قد يؤدي الى ظهور مشكلة فائض يصعب تصريفه لأن أوغندا ظلت المورد الأول للسكر لكل من كينيا وتنزانيا .

وبدأت كينيا برنامجا للتوسع في إنتاج السكر بفرض الاكتفاء المحلي . وكانت هناك في كينيا حتى عام ١٩٦٧ مزرعتان رئيسيتان كل منهما بمساحة ١٥ ألف فدان ، الأولى شرقي كيسومو وملحق بها عدة مزارع ومصنع كبير والثانية على الساحل جنوبي ممبسة بنحو ١٣٠ كم . ويناسب موقع هذه المزارع بدورها

(1) O'Cooner, A. in. An Economic Geog. of East Africa, p.67

الظروف الملائمة للقصب من حيث ارتفاع نسبة الرطوبة في الجهات الساحلية بالقرب من بحيرة فكتوري فضلا عن وفرة الأيدي العاملة خاصة في الداخل حيث قبيلة الوو. وبدأت زراعة القصب متأخرت في تنزانيا، وأسست أول مزرعة في الثلاثينات على بعد ٢٠ كم من موشي بمساحة ١٥ ألف فدان تنتج نحو ٣٥ ألف طن من السكر. غير أن التطور الكبير في إنتاج السكر حدث بعد حصول شركة Kilombero امتياز زراعة ٢٥ ألف فدان في إقليم Moregoro. من ثم ارتفع إنتاج تنزانيا إلى ما يقرب من مائة ألف طن. وبذلك كان هذا المشروع بداية الاكتفاء الذاتي لتنزانيا.

وفي إثيوبيا والسودان كان التوسع في زراعة القصب كجزء من سياسة تنويع الإنتاج وتوفير العملة الأجنبية. وتساعد الظروف على زيادة التوسع في إثيوبيا ولكن يحد منه ضيق السوق المحلي.

موزمبيق :

وتحتكر زراعة القصب وإنتاج السكر في موزمبيق ثلاث شركات كبرى أحدها بريطانية وتمتد مزارعها على ضفتي الرافد الرئيسي لدلتا الزمبيزي. وتمتلك هذه الشركة أيضاً مصنعان للسكر أما الشركات الأخرى فهي برتغالية منها شركة تمتد مزارعها إلى الجنوب الغربي من بيرا. وتقوم معاملها بتصنيع إنتاج مزارعها إلى جانب جمع محاصيل المزارعين الصغار حولها، فضلاً عن قيامها بإنتاج القطن والأرز وربية الماشية، والشركة الثالثة تمتد مزارعها إلى الشمال من لورنسو ماركيز. وإذا كانت مساحة القصب تقدر بنحو ١٠٠ ألف فدان فإن إحدى الشركات البرتغالية تمتلك وحدها نصف هذه المساحة. وبدأت شركات برتغالية أخرى تدخل الميدان بعد ١٩٦٧ مما قفز بإنتاج موزمبيق إلى ٢٣٠ ألف طن تستهلك منها نحو الثلث ويصدر الباقي في معظمه إلى البرتغال^(١).

(1) Van Dongen, I « Agriculture and other Primary Products » in Portuguese Africa, p. 271

جزر المحيط الهندي موريشس - روبيون :

في المحيط الهندي وعلى بعد ٦٥٠ كم من مالاجاشي تقع جزر موريشس ورينيون وهي جزر بركانية. وما زال النشاط البركاني ظاهرا في الأخيرة وتتفق الجزيرتان الكبيرتان أيضا في مشكلة الاكتظاظ السكاني وفي مشكلة الاعتماد على السكر بحيث يمثل ٩٠٪ من صادرات موريشس ونحو ٨٠٪ من قيمة صادرات روبيون .

إذا كانت المساحة المزروعة هي نصف مساحة جزيرة موريشس فإن ٩٩٪ من المساحة المزروعة هي للقمب ، وتزيد المساحة المزروعة غلات غذائية عن ٤٪ من مساحة البلاد . من ثم كانت مستوردة للمواد الغذائية وخاصة الأرز .



(شكل رقم ٢٨) مزارع قمب السكر في موريشس

وتبدو أهمية السكر في اقتصاديات موريشس في أنه المصدر الأساسي للعملة الصعبة فضلاً عن امتصاص زراعة القصب وصناعة السكر لثلاثي القوى العاملة .

وزراعة القصب هنا هي زراعة المزارع الواسعة في الدرجة الأولى والتي تسيطر عليها الشركات صاحبة مصانع السكر . وبواجه زراعة القصب وإنتاج السكر بعض المشكلات أهمها :

١ — مشكلة الأيدي العاملة رغم وجود مشكلة بطالة ، ويمزى هذا إلى انخفاض المستوى الصحي من ناحية وعدم قبول البعض للعمل اليدوي مما أدى بالشركات إلى محاولة الميكنة خاصة وأن التقانات المالية قد نجحت في زيادة الأجور بنسبة ٤٠٪ بين عامي ١٩٥٦/١٩٥٩ .

٢ — وتمثل المشكلة الثانية في تعرض المحصول للمواسف الإدارية التي تودي بنصف المحصول أحياناً كما حدث عام ١٩٦٠ (١) هذا ويسوق جزء من سكر موريشس في بريطانيا في ظل اتفاقية تفضيلية تسمح لسكر موريشس بسعر أعلى نسبياً من سعر السوق العالمي .

وإذا كان اعتماد دوينيون على الزراعة أكبر من موريشس ، فإن اعتمادها على السكر أقل من الأخيرة .

ويزرع نحو خمس مساحة الجزيرة (١٢٠ ألف فدان) ، يشغل القصب ٧٠٪ منها ، في مزارع كبيرة كما هو الحال في موريشس وقد بلغت صادراتها عام ١٩٧٠ نحو ١٩٠ ألف طن . وبذلك تأتي في المركز الخامس بين الأقطار الأفريقية ومعظم صادراتها توجه إلى السوق الفرنسية في ظل تفرقة تفضيلية وحصة سنوية ، بينما تصرف الباقي في السوق العالمية بأسعار منخفضة .

أفريقية الشمالية

مصر :

رغم أن زراعة القصب في مصر معروفة منذ ألف عام أى عندما أدخله العرب في القرن السابع بعد الميلاد ، فإن الاهتمام به لصناعة السكر يرجع إلى القرن الماضي وإلى عصر محمد علي الذي أقام أول مصنع للسكر في ملوى . وزاد الاهتمام به في عهد إسماعيل خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وذلك بعد إنتهاء الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٩٥) وانخفاض أسعار القطن ، مما حثذ الاتجاه نحو زيادة مساحات القصب وصناعة السكر .

ولا تقاس أهمية القصب بمساحة الأراضي التي يشغلها فهي أقل من ٢٠٠ ألف فدان أى أقل من $\frac{1}{10}$ مساحة القطن (١٩٣ ألف فدان عام ١٩٧١) ولكن يكفى أنه مادة خام لصناعة غذائية رئيسية فضلا عن المشتقات الأخرى من الخلل والكحول ولب الورق والخشب الحبيبي وغيرها .

ولما كان القصب من المحصولات المجهدة التي تحتاج إلى تربة سوداء خصبة قوية من ثم يستعان علم زراعته بالتسميد، ويحتاج القدان في مصر إلى ما يتراوح بين ٤٠٠ و ٥٠٠ كيلو جرام من الأسمدة الأزوتية فضلا عن ٢٠٠ كيلو جرام من فوسفات الجير (١) ويحتاج في مصر إلى ٨٠٠٠ متر^٣ مكعب من الماء في المتوسط موزعة على ٣٣ رية ، وبذلك تزيد احتياجاته من الماء عن فدان الأرز بنحو ٢٠٠٠ متر^٣ ، وعن القطن بنحو ٤٠٠٠ متر^٣ ، خاصة وأن احتياجاته تزيد صيفاً (يستهلك فيه أكثر من نصف احتياجاته) ومن ثم تتطلب توفير المياه صيفاً . وكان هذا دافعا إلى حفر ترعة الإبراهيمية في مصر الوسطى لرى مزارع القصب الخاصة بالأسرة الخديوية في المنيا ، كما تتطلب استهلاك الطلمبات لرفع المياه في كوم أمبو .

(١) عبد الله زين البادين ، يعود فهمي السكاتب : الزراعة في جمهورية مصر العربية .
« الألف مكناب رقم ١٥٩ » القاهرة ص ٧٩ .

ويتميز القصب عن بقية المحاصيل الأخرى في مصر بما يلي : —
أولاً : أنه يحتاج لكميات كبيرة من المياه من ثم لا يزرع إلا حيث توفرت .

ثانياً : أنه يمكث في الأرض عاماً بأكمله فهو يزرع في فبراير وقطع في ديسمبر ، وعلى هذا فهو يمكث في الأرض نحو عام ويمكن أن يستمر في الأرض سنتين أو ثلاث سنوات فيمنو مرة أخرى أو مرتين بعد قطع سوقه ، وعلى هذا فزراعته تحرم الزارع من زراعة محصول آخر في نفس المنطقة المزروعة قصباً على حين أنه يمكن استغلالها في زراعة محصولين أو ثلاثة من المحاصيل الأخرى في السنة الواحدة .

ثالثاً : أن التوسع فيه يتوقف على نشاط صناعة السكر المحلية لأن القصب من المواد التي لا يمكن تخزينها أو تصديرها إلى المناطق البعيدة (تتراوح نسبة السكر بين ١٠٪ ، ١٥٪ من وزن القصب) هذا فضلاً عن أن تكاليف نقله باهظة لأن إنتاج القدان في المتوسط نحو ٤٠ طناً .

رابعاً : يزرع القصب في دورة محاصيل ، وتستمر الدورة إلى ست سنوات . أحياناً وهي أطول دورة زراعة تعرفها في المحاصيل المصرية .

المساحة والانتاج :

وقد تطورت مساحة القصب في مصر تطوراً كبيراً في العشرين عاماً الماضية . من ٩٢ ألف فدان عام ١٩٥٢ إلى ١٩٣ ألف عام ١٩٧١ أي أكثر من تضاعفت . ويرجع هذا إلى زيادة السكان من ناحية وزيادة استهلاك الفرد من ناحية أخرى ، ذلك أن متوسط استهلاك الفرد من السكر كان ٩ كيلو جرام قبل الحرب الثانية ، ارتفع إلى ١٥ كيلو جرام بعدها .

وتحتل مصر المركز الثالث من حيث إنتاجية القدان ، فقد بلغت نحو ٤٠ طناً

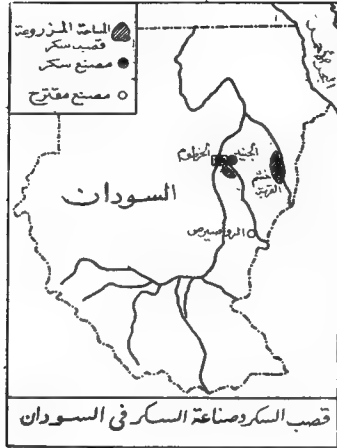
وكان لزيادة المساحة والمناية بإنتاجية القدان أثره في زيادة الإنتاج . إذ تطور إنتاجنا من القصب من ٣٢٥ مليون طن عام ١٩٥٢ إلى ٧ مليون طن عام ١٩٧٠ ، وبالتالي زاد إنتاجنا من السكر إلى ثلاث مرات في التاريخ الأخير حيث زاد على النصف مليون طن .

ونظرا لحاجة القصب إلى الحرارة المرتفعة كان الوجه القبلي هو موطن زراعته بالدرجة الأولى وخاصة مصر العليا التي تستحوذ وحدها على ٨٣ ٪ من المساحة المزروعة قسما يليها مع الفارق الكبير مصر الوسطى ١٣ ٪ . ثم الوجه البحري الذي قل نصيبه عام ١٩٧٠ عن الألفي فدان لإنتاجها للاستهلاك كمصير . بل وهناك تركيز في مصر العليا في محافظتي قنا وأسيوط فلها نحو ٨٠ ٪ من المساحة . ومعنى هذا أن نصيب محافظتي سوهاج وأسيوط ضئيل للغاية بالمقارنة ، فلا عجب إذن أن تركزت خمسة مصانع للسكر من الستة مصانع التي تعمل حالياً في هاتين المحافظتين (كوم أمبو — إدفو — أرميت — قوس — نجع حمادي) بل وهناك مشروع لإقامة مصنعين آخرين أحدهما في دشنا (قنا) والآخر في البينا (سوهاج) .

وتبرز محافظة المنيا في مصر الوسطى ويرجع هذا إلى ظروف تاريخية حيث كانت تتمتع فيها ملكيات الشركات وكبار الملاك وخاصة أملاك الأسرة الخديوية التي توسعت في زراعة القصب ، ويقوم فيها حالياً مصنع أبو قرقاص . أما مصنع الحوامدية فهو للتكرير وقد روعي فيه القرب من السوق (القاهرة والوجه البحري) فضلاً عن تكريره للسكر المستورد من الخارج .

السودان :

والسودان بلد حديث في زراعة القصب وإنتاج السكر . وكان مستورداً للسكر وما زال وإن كان الإنتاج الحالي يكفي نحو ثلث الاستهلاك البالغ ٢٢٠ ألف طن عام ١٩٧٠ . وبدأت زراعة القصب في السودان بمشروع الجنييد على الضفة اليمنى للنيل الأزرق عام ١٩٦٢ ، والأخرى في منطقة خشم القرية على العظيرة وبلغت مساحة الأول ١٣ ألف فدان والثاني ١٦ ألف فدان عام ١٩٧٠ . وبلغ إنتاجها معاً ٧٢ ألف طن من السكر .



(شكل رقم ٤٠)

وفي تخطيط حكومة السودان التوسع في زراعة القصب حتى يقل الإغتماد على القطن خاصة أن دخل فدان القصب أعلى من دخل القطن، كما أن للسودان طاقة تسويقية واسعة تمثل في الاستهلاك المزاييد فضلا عن قربها من أسواق الدول العربية القريبة، هذا فضلا عن المساحات الكبيرة الصالحة لزراعة هذا المحصول إما على المطر في أو على الري في وسط السودان.

أما عن مشكلة الأيدي العاملة ونقصها في السودان فلعل هذا المحصول يحلها أكثر من القطن ذلك أنه يمكن ميكنة ٤٣٪ من قيمة احتياجات قصب السكر من العمل بينما لا تعتمد هذه النسبة ٨١٪ في حالة القطن. (١)

١ - محمد عثمان أبو زيد : قصب السكر محصول قديم في السودان : مجلة التنمية الصناعية العربية : مركز التنمية الصناعية للدول العربية العدد ١٣، يناير ١٩٧٣ ص ٨١

التبليذ

تصدر إفريقيا ما يزيد على المليون طن متري من التبليذ سنوياً ، بلغت مليوناً و٦٦٠ ألف طن متري عام ١٩٦٥ ، كان نصيب شمال إفريقيا منها في نفس العام مليوناً و٤٦٠ ألف طن (١) أي أن شمال إفريقيا تصدر في ذلك العام ٩٨٪ من مجموع التبليذ الإفريقي وتأتي الجزائر في المقدمة بطيعة الحال .

الإنتاج والصادر من التبليذ في العالم وإفريقية بالألف هكتولتر (٢)

العالم	الجزائر	المغرب	تونس
٢٠٣٠٠٠ (٣٨/٣٤)	١٨٠٠٠	٥٤٠	١٦٥٠
٢٨٢٠٠٠ (٦٦/٦٤)	١٣٠٠٠	٢٤٠٠	١٦٥٠
٢٧٠٠٠ (٦٦/٦٤)	٨٦٥٠	١٧٠٠	١١٧٤

الجزائر : وهي أولى الدول الإفريقية إنتاجاً للتبليذ ، فهي تنتج سنوياً نحو ٢٠ مليون هكتولتر ، وتصبح بذلك المنتج الرابع للتبليذ في العالم بعد فرنسا وإيطاليا وأسبانيا بل أنها أولى الدول المصدرة له ، ذلك أنها تسهم بنحو ٣٢٪ من تجارتها ، وكانت صادرات التبليذ وحدها تستأثر في العادة بنحو ٥٠٪ من جملة صادرات الجزائر قبل تصدير البترول ، ومع ذلك فقد كان إسهام التبليذ والكحول بنحو ٣٥٪ من الصادرات عام ١٩٦٥ .

وفي الحق لم تعرف الجزائر كروم التبليذ إلا بعد دخول الفرنسيين ، الذين بدأوا حياتهم بزراعة الحبوب ، غير أن انتشار مرض الفلوكسيرا في مزارع الكروم الفرنسيه عام ١٨٧٥ ، أعطى الجزائر فرصة للتوسع في زراعتها ، ووفد من جنوب

(١) مستخرج من أرقام صادرات السلع الغذائية المختارة من أفريقيا لعامي ٦٤ و ٦٥
UN., « A survey of Economic conditions for Africa 1970, pp.
38, 59.
2. FAO : « The world wine and wine products Economy » A
Study of Trends and Problems, Rome 1969 p. 4

فرنسا عدد كبير من زراع الكروم زراعتها في الجزائر ، وتطورت المساحة من ٢٣ هكتارا عام ١٨٨١ إلى ما يزيد على ٤٠٠ ألف هكتار في الوقت الحاضر ، ثلثها في ولاية وهران ، كما يشتهر به أيضاً سهل المتيجا ، ووادي شليف الأوسط .

وأهم أنواع الكروم الجزائرية الكروم الحمراء المعروفة باسم كارينان ، فهي التي تحتل المكان الأول نظراً لأنها تشغل ٨٠ ٪ من المساحة المزروعة كروما . ويأتي السنسو في المرتبة الثانية ويصلح أيضاً لصناعة النبيذ الأحمر ، ويزرع عادة في السهول . وهناك أنواع Alicante Bouchet نسبة إلى زراعته في سهل البكانت بفرنسا ويوجد في ولاية وهران بصفة خاصة ويستغل في صناعة النبيذ . ويوجد نوعاً المورفدر والموستيل Morveder, Morestel في سيدي بلعباس وميديا وبسكرا وتلسان .

أما الكروم البيضاء فتقل مساحتها من ٢٠ ٪ من مجموع الأراضي المزروعة كروما ، وتزرع في السهول والمنخفضات وأهم أنواعها كليرت دي بروانس المسجير Mersguerre وهو نوع من أصل أسباني يوجد في ولايتي الجزائر ووهران . والسوق التقليدي لنبيذ الجزائر هو السوق الفرنسية ، وكانت فرنسا تعامل الجزائر من الناحية التجارية كأنها جزء من فرنسا قبل الاستقلال ، فكانت فرنسا تستورد الأنواع الجيدة لتميد تصديرها بعد خلطها بالأنبذة الفرنسية وتبيعها بسعر أعلى إلى أسواق سويسرا وبلجيكا والسويد وكندا والولايات المتحدة الأمريكية ولذلك كان متوسط الصادرات (١٩٦٢/٥٩) نحو ١٣,٥ مليون هكتولتر . ووقعت إتفاقية عام ١٩٦٤ أي بعد الاستقلال وبمقتضاها سمحت فرنسا للجزائر بحصة قدرها ٨,٧ مليون هكتولتر ، أي ينخفض بمعدل نصف مليون هكتولتر كل عام حتى تبلغ ٧ مليون هكتولتر بترعية جركية تعادل ١/٢ التريفة العامة على النبيذ المستورد . وقد عازمت الحكومة الفرنسية أخيراً على وقف النبيذ المستورد من الجزائر تحت ضغط منتجي النبيذ الفرنسيين

إذا كانوا يحملون الواردات الجزائرية مسئولية إنخفاض أسعار التبيذ والأعباء المالية التي تتحملها الدولة لتثبيت الأسعار. وصدر قانون بمنع خطط التبيذ الفرنسي بأنذة أجنبية، ومع ذلك إستمتر الإستيراد في حدود ضيقة، فلم تعدد الواردات الفرنسية من التبيذ الجزائري عام ١٩٦٦ سوى ٢٥ مليون هكتولتر، بينما كان حسب الاتفاقية يرتفع الرقم إلى ٧٢٥ مليون هكتولتر .

وقد زادت ضغوط فرنسا على الجزائر بسبب الإجراءات التي اتبعتها الأخيرة عام ١٩٦٨ بشأن تأميم شركات توزيع البترول، وعثلت هذه الضغوط في امتناع فرنسا عن إستيراد التبيذ الجزائري، وقد واجهت الجزائر هذه المشكلة بشن حملة ضد مزارع الكروم ووضعت نصب عينيها إحلال غلات أخرى محل الكروم في خطتها الرباعية، فضلا عن عقد اتفاقية تصدير مع الاتحاد السوفيتي للتبيذ الجزائري .

المغرب : ويتمثل النوعان في المغرب إذ يستهلك الكروم كغذاء مباشر وتسيطر على زراعته العناصر الوطنية، وتوجد أغلب مزارعه في الأقاليم الشمالية والساحلية، بينما يتركز النوع الآخر والخاص بصناعة التبيذ في المزارع الأوربية في سهول فاس ومكناس والرباط وبصفة خاصة في مكناس الذي انتشرت فيه صناعة التبيذ، وقد انتشرت زراعة هذا النوع بصفة خاصة في الفترة بين ١٩٣٠، ١٩٣٤ حين بلغ الإنتاج ٧٨٠ ألف هكتولتر، ولما كان الإستهلاك المحلي في المغرب وقتئذ يبلغ نحو ٤٥٠ ألف هكتولتر، فقد ظهرت مشكلة الفائض الذي لم يستطع منافسة إنتاج تونس والجزائر من ناحية وإنتاج فرنسا من ناحية أخرى، فضلا عن ضيق السوق الداخلية نظراً لأعراض المسلمين عن إحتماء التبيذ. ولذلك اتجهت الإدارة منذ ١٩٣٥ نحو تحديد مساحات الكروم، ولكن بزيادة أعداد الأوربيين بعد ذلك وقيام الحرب الثانية، وزيادة انخفاض مساحة الكروم تغير الموقف وأصبح هناك الإنتاج دون الاستهلاك واضطرت للمغرب إلى الإستيراد من الجزائر، وتحول الموقف مرة أخرى بعد الحرب، فزادت المساحة إلى ٢٦ ألف هكتار عام ١٩٤٩ ثم (م ١٤ الاقتصاد الأفريقي)

زادت الآن على ٥٠ ألف هكتار وزاد الإنتاج على المليون هكتولتر بحيث أصبح هناك فائضا تراوح بين ٤٠٪/٥٠ (١) وكان النبيذ المغربي يدخل فرنسا دون قيد ، ولكن مع زيادة الإنتاج وضعت فرنسا حصصا قدرها مليون هكتولتر من النبيذ العادي . ولا تسمح الحكومة الفرنسية بخلط النبيذ المغربي بالنبيذ الفرنسي ، وهذا ما أدى إلى تقليل قيمته في السوق . ويتجه ٤٠٪ من النبيذ المغربي في الوقت الحاضر إلى السوق الفرنسية و ١٥٪ إلى دول فرانكفون الأفريقية .

تونس : عرفت تونس الكروم قبل الاحتلال الفرنسي ، وكان يستخدم كفاكهة فقط ، ولم يصنع منه النبيذ إلا بعد الاحتلال الفرنسي ، ولذلك زادت مساحة الكروم باطراد . وتحتل معظم مساحات الكروم شمال تونس خاصة حول خليج تونس وشبه جزيرة رأس بون ، بينما توجد مساحات أخرى أقل أهمية مبعثرة في جميع أنحاء البلاد . وكان الايطاليون والفرنسيون هم الذين يقومون بزراعة معظم كروم تونس . قد مكنتهم توفر رؤوس الأموال من إحلال الأشجار الصغيرة محل الأشجار المعمرة القليلة الإنتاج ، فاذا أضفنا إلى هذا جودة الأراضي التي يشغلونها ، كان معنى هذا زيادة إنتاج كرومهم للنبيذ ، فاقدمان يعطى نحو ١٣٥ جالون من النبيذ في التربة الخصبة بينما ينخفض إنتاجه إلى نحو ٣٠ جالونا في التربة الرديئة (٢) وكان الكروم يزرع أول الأمر على سهول المرتفعات ، ولكن بعد الاحتلال الفرنسي زرع في السهول .

ونصدر تونس في الوقت الحاضر نحو ٧٠٪ (١٧٠ مليون هكتولتر) من مجموع إنتاجها ، وكانت قد عقدت إتفاقية مع فرنسا عقب الإستقلال بمقتضاها سمحت لها فرنسا بحصة قدرها ٧٥٠ ألف هكتولتر مضافة من الجمارك فضلا عن ٥٠٠ ألف هكتولتر عليها تعريفه قدرها ٣٠ فرنك للهكتولتر ، ولكن تأميم

1. Mieg, F. L., " Le Maroc ", Paris, 1959, p. 40.

2. FAO : "The World Wine and Vine Products Economy" p.17

أراضى المستوطنين عام ١٩٦٤ أدى إلى إلغاء الاتفاقية السابقة ، وفي عام ١٩٦٦ وضعت إتفاقية أخرى تسمح لتونس بحصة قدرها مليون هكتولتر بضرية بماثله لما وضع على التبيذ الجزائري .

الدخان

بدأت تظهر أهمية أفريقية في إنتاج الدخان منذ الحرب العالمية الثانية ، رغم أن إنتاجها في المتوسط نحو ٢٤٥ ألف طن أو ما يزيد على ٥ / فقط من الإنتاج العالمي ، ومع ذلك فله أهمية خاصة في اقتصاديات بعض الأقطار الأفريقية كما هو الحال في روديسيا ومالاوي .

ويزرع الدخان في بيئات متعددة منها المدارية ومنها المعتدلة ، كما يزرع في أنواع عديدة من التراب ، وعلى أساس نوع المناخ والرربة تتمدد أنواع الدخان كما تختلف الأشكال النهائية والامتصالات باختلاف العمليات التي تجري عليه بعد جمع الأوراق . ومعظم الإنتاج الإفريقي من النوع الفرجيني .

إنتاج الدخان في العالم وإفريقية بالمائة طن (متوسط ٦٤ / ٦٧)

العالم	٤٧٥٣٦	الجزائر	١١٣
أفريقية	٢٤٣١	أنجولا	١١٣
روديسيا	١١٧٥	نيجيريا	١٢٩
جنوب أفريقية	٢٧٠		

روديسيا : وتأتي روديسيا في مقدمة الأقطار الأفريقية إنتاجا وتصديراً للدخان ، فيقرب إنتاجها وحدها (١١٨ ألف طن) من نصف الإنتاج الأفريقي ، وبذلك احتلت روديسيا المركز السابع بين الأقطار المنتجة في العالم ويكنى لمرفة أهمية الدخان لروديسيا أن قيمة صادراته بلغت ٤٥ مليون جنيه عام ١٩٦٥ وكان معظمه يصدر إلى المملكة المتحدة وكيات أقل إلى إسرائيل وجنوب أفريقية .

وكانت روديسيا بذلك تمد المملكة المتحدة بنحو ٣٠٪ من وارداتها من الدخان قبل المقاطعة ، وهكذا أسهم الدخان بنحو ثلث قيمة صادرات روديسيا حينئذ ، وإن كان بعض المزارعين اتجه إلى تخفيض مساحته بمد المقاطعة وإحلال بعض الغلات الغذائية اللازمة للاستهلاك المحلي كالقمح والذرة العريضة والأعلاف الحيوانية .

وكانت روديسيا منتجة للدخان منذ مدة طويلة ، لكن إنتاجه كان بكميات قليلة وللاستهلاك المحلي أول الأمر ، ولم يظهر للدخان هناك أهمية سواء من حيث الكمية أو القيمة قبل أواخر العشرينات . وبدأت آثار الجهود للتوسع في زراعة الدخان بدلا من الذرة عام ١٩٢٨ حين أنتجت روديسيا ٢٥ مليون رطل ، ولكن النوع كان سيئاً لدرجة أن معظمه لم يسوق^(١) وأعقب هذا انخفاض الإنتاج عدة سنوات . ولم يستعد أهميته مرة أخرى إلا بعد وضعه ضمن السلع التي تتمتع بنظام التمييز أو التفضيل الامبراطوري Imperial Preference ، واستمر الحال حتى قيام الحرب العالمية الثانية التي أعطت بدورها دفعة كبيرة له ، ذلك أن نقص الدولار كان من عوامل ضمان السوق البريطانية له في محاولة للاستغناء عن الواردات الأمريكية . وبمقتضى اتفاقية الدخان التي عقدت في لندن عام ١٩٤٨ تمهد مشترو الدخان البريطانيين بشراء ثلثي إنتاج روديسيا حتى ٧٠ مليون رطل في السلسلة خمس سنوات ، وارتفعت بعد ذلك إلى ٩٠ مليون رطل سنوياً ، وأدى هذا إلى أن يحقق إنتاج روديسيا من ٢٥ مليون رطل عام ١٩٢٨ إلى ٤٥ مليون رطل عام ١٩٤٥ ، ٣٢٤ مليون رطل عام ١٩٦٤ . وقد اشترك عاملان في ظهور هذا التوسع في الإنتاج هما : —

١ — تحول كثير من المزارع الأفريقية من الذرة إلى الدخان نتيجة ارتفاع

1. Barber, W. • The Economy of British Central Africa.
A Case Study of Economic Development in a Dualistic
Society. Oxford U. P. 1961. p. 130.

السعر، والذي يرجع بدوره إلى تحسن في النوع، وإن كان دخان ووديسيا لم يصل بعد إلى مرتبة عالمية بحيث يجتذب أعلى الأسعار في الأسواق العالمية، فرغم تحسن النوع في السنين الأخيرة، فإن معظم المحصول مازال يصلح للخلط مع الأنواع الأخرى الراقية. وظهر أثر هذا العامل فقا قبل الحرب الثانية.

٢ — زيادة المساحة المزروعة مما ضعف من هذه المساحة بعد الحرب الثانية ويرجع هذا إلى المهاجرين الذين آتوا روديسيا برؤوس أموالهم واستغلوها في زراعة الدخان (١).



(شكل رقم ٤٢) المخانق في رودسا

وأم مناطق انتاجه في روديسيا هي الأراضي التي يراوح إرتفاعها بين

1. *ibid* p. 131.

١٣٠٠ ، ١٥٠٠ متر فوق سطح البحر ويراوح مطرها بين ٧٥ ، ٨٥ سم ، وإن كان الحد الأدنى يجب ألا يقل عن ٦٥ سم . وفي داخل هذا النطاق الطبيعي تتحكم الظروف البشرية في التوزيع الفعلي ، وأهمها نمط توزيع المزارع الأوربية والقرب من السكك الحديدية ، لدرجة أن نصف المزارع الأوربية في روديسيا تعتبر الدخان غلتها النقدية الرئيسية . ويحتل الدخان في المتوسط نحو ٥٪ من مساحته المزروعة ، ومع ذلك تجده مسئولاً عن ثلاثة أرباع دخل المزرعة . ولما كان الدخان مجهداً للربة فقد عوضت بالتسميد والدورة الزراعية للحفاظ على إنتاجية عالية ، ونوعية مرتفعة . وتتضمن الدورة الزراعية عادة النرة العريضة للتسويق أو لتغذية الحيوان ، كذلك تحتفظ المزرعة بمساحة ترك فيها الأشجار طبيعية للحصول على حاجتها من الأخشاب اللازمة لعملية تجفيف الأوراق فوق نيران الخشب دون زيادة كبيرة في درجات الحرارة .

وتتد منطقة الدخان الرئيسية في شمال وشرق روديسيا من أومتالي وماريندلا *marendellas* إلى سالسبوري وهارتلي ولوماجوندي .

وتجمع الأوراق كل على حدة عندما يتم نضجها . وعندما تكون الظروف مناسبة فانه تمر فترة تراوح من ٧ إلى ١٠ أيام بين كل مرة تجمع فيها الأوراق . والمرة التي تليها . وتستمر فترة جمع الأوراق نحو شهرين تقريباً . وبعد جمع الأوراق يربط التبغ بالأيدي إلى عصيان ويبس ثم ينقل إلى مخزن التجفيف . وتستغرق عملية التجفيف نحو ٧ أيام ، وبمدها ينقل التبغ ويبس وتبدأ المبيعات في مزايدات علنية من مارس إلى سبتمبر ، وتنقله الشركات المشترية والتي تعيد تجفيفه ، وتمبسته ثم تصدره عن طريق ميناء بيرا إلى دول العالم .

وتعتبر مشكلة العمل من أهم ما يواجه التوسع في الإنتاج ، ذلك إنه في حاجة إلى أيدي عاملة سواء في الزراعة أو في التجفيف ، ويعتمد الدخان على

حاجته من الأيدى العاملة من خارج روديسيا ، بل إن من المزارع ما يكاد يعتمد نهائياً على عمالته من المهاجرين .

وتقوم موزمبيق بامداد روديسيا بنصف العمال ، كما تقوم مالاوى بتزويد الثلث ، والباقي يأتي من زامبيا ، ونظراً لأن مورد العمل غير كاف ، وكفائه غير عالية ، من ثم فالعامل البشري وليس الطبيعي هو الذي يحدد التوسع في زراعة الدخان لأن هناك نحو ٢ مليون فدان من المزارع الأوربية صالحة لإنتاجه .

وكان لقرار بريطانيا مقاطعة روديسيا اقتصادياً كرد فعل لقرار حكومة إيان سميث بإعلان استقلال روديسيا في ١١ نوفمبر ١٩٦٥ أثره على إنتاج الدخان هناك ، لأننا رأينا مدى اعتماد دخان روديسيا على السوق البريطانية . ففي أول الأمر قامت حكومة روديسيا بشراء وتخزين الدخان غير المباع ، ثم بعد ذلك سارت على نظام الحصص للمزارعين ، واضطر المزارعون إلى التحول عنه إلى غلات أخرى وخاصة القمح والقطن ، أي العمل على اتساع القاعدة الزراعية^(١) .

1. Mc Kinnell, R., "Sanctions and the Rhodesian Economy"
Jour. of Modern Af. Study, vol. 7, No. 4., 1969, p. 564.

الفصل السابع

الفاكهة

الحمضيات

يبلغ متوسط إنتاج إفريقيا من الحمضيات ٢ر٤ مليون طن أو نحو ١٠٪ من الإنتاج العالمي البالغ ٢٢ر٧ مليون طن (متوسط ٦٤ / ٦٧)

الإنتاج والصادر من الحمضيات في العالم وإفريقية بالألف طن (١)

العالم إفريقية المغرب الجزائر تونس ج.ع.م
الإنتاج متوسط (٦٧/٦٤) ٢٢٩٠٠ ٢٤٠٠ ٥٨٠ ٤٠٠ ٧٥ ٤٩٠
الصادر ٣ (٦٥/٦٤) ٣٦٣٠ ٩٨٣ ٤٨٨ ٢٠٥ ٣٩ ٩

وقد اشتركت إفريقيا بما يقرب من المليون طن من الحمضيات في الصادرات العالمية عام ١٩٦٥ أو بمعنى آخر ٢٥٪ من هذه الصادرات. وقد أسهم شمال إفريقيا منها بنحو ثلثها والباقي كان من نصيب جنوب إفريقيا، وتختلف أهمية صادرات الحمضيات بالنسبة لأقطار شمال إفريقيا فبينما زداد في المغرب الذي يصدر ٢٥٪ من إنتاجه، تصدر الجزائر نحو ٦٠٪ وتونس ٤٦٪ بل أن صادرات الحمضيات في المغرب تقدر بنحو سدس قيمة الصادرات عامة (٢).

المغرب: وتأتي المملكة المغربية في مقدمة دول شمال إفريقيا إنتاجاً وتصديراً للحمضيات فيتراوح إنتاجها بين ٥٠٠ ألف إلى ٦٠٠ ألف طن، ولا يزال لها أهمية خاصة لأنه يمثل معظم الإنتاج فضلاً عما يقرب من ٩٠٪ من صادرات الحمضيات وإن كانت

-
1. FAO : Production yearbook, 1967, Trade yearbook 1967, p. 134.
 2. FAO : "Horticulture in the Mediterranean area", Out look for production and trade, Rome 1968, p. 8.

نسبة صادرات اليوسني والكلمنتين ترتفع إلى ١٠/١^(١) وحدها غير الجريب فروت واليوسني . وإذا كانت الحمضيات تأتي في المرتبة الثالثة بين صادرات المغرب بعد القوسفات والمعادن الأخرى، فإنها تأتي في المرتبة الأولى بين الحاصلات الزراعية، هذا رغم أن زراعتها هناك تعد من أحدث الزراعات التجارية ، إذ لا ترجع لأكثر من أربعين عاما ، لدرجة أن المغرب كان حينئذ مستورداً للبرتقال .

ويكاد يقتصر الاستهلاك الداخلي على استهلاك الحمضيات الطازجة ، وكان من المقرر أن تستهلك صناعة المصير كميات كبيرة ، ولكن الأرقام تدل على أن هذه الصناعة لا تستهلك سوى ستة آلاف طن وهي نسبة ضئيلة جداً لقطع ينتج أكثر من حاجته ، بل أن المصانع الموجودة فعلا عاجزة عن استغلال جميع إمكانياتها ، ولا تنتج أكثر من ثلثي طاقتها ، وبذلك لا تخلق هذه الصناعة نشاطا تصديرياً ، والسبب في هذا هو عجز هذه الصناعة عن الإنتاج في ظل منافسة نظيرتها الأجنبية وخاصة سلع الولايات المتحدة الأمريكية التي تظهر في أسواق المغرب بوفرة .

وتنتج سهول الغرب وحدها نحو نصف المحصول ، ويرجم ذلك إلى أن الحوامض تحتل تربة غربية خصبة متوسطة المسامية ، تتمتع بوفرة في المطر فضلا عن أن هذه السهول تتمتع بما يتراوح بين ٤٥ ، ٦٠ سم سنوياً ، من ثم يقتصر الري على ست أو ثمانى مرات في العام .

وبلى سهول الغرب حوض نهر سوس ، وله أيضاً ظروفه المواتية لنجاح زراعتها ، فالعترات المشمس طويلاً مما يجعل بنمو الشجرة واكتيافها حتى أن شجرة عمرها ست سنوات قد يبلغ إنتاجها من التمار مائة كيلو جرام ، ولا تبلغ هذا الإنتاج في بقية جهات المغرب سوى الشجرة التي بلغت من العمر عشر سنوات

(١) نوع من اليوسني أمكن الحصول عليه بعد تطعيم اليوسني بالبرتقال وأدخل زراعة هذا النوع في الجزائر الاب Clemenstin الفرنسي .

وإن ترتب على هذا الحاجة الماسة إلى كميات أكبر من المياه مما هو عليه في سهول الغرب ، ويلاحظ ارتفاع تكلفة الحصول على الماء هنا لأنه ماء جوفى يستخرج بواسطة المضخات^(١) .

ومن المناطق الأخرى الشيرة بالمخضيات منطقة الرباط فضلا عن مناطق متناثرة في وجده ومراكش وفاس ومكناس . (أنظر ص ٢١٠)

ويتجه المغرب نحو زراعة الأنواع المبكرة والمتأخرة على السواء للوصول إلى الأسواق في وقت تشتد فيه الحاجة إليها فهناك البرتقال « البكر » الذي يصدر من نوفمبر إلى فبراير ، والبرتقال « الفصلي » الذي يصدر من منتصف ديسمبر إلى إبريل ، والبرتقال « المتخار » الذي يصدر من مارس إلى يونيو . وقد نجحت المملكة المغربية في زيادة مزارع لصادراتها من المخضيات تمثلت في ألمانيا الاتحادية وهولندا والاتحاد السوفيتي . وقد تحقق هذا رغم المنافسة الحادة من أسبانيا وباستثناء الاتحاد السوفيتي من إسرائيل.

الجزائر : ويحتل البرتقال الجزء الأكبر من إنتاج وصادرات المخضيات في الجزائر وكان المستوطنون يمتلكون معظم المساحات المزروعة ولكنها آلت للوطنيين بعد التأميم . وتغطي ولاية الجزائر بالنصيب الأكبر من المخضيات وخاصة من البرتقال واليوسفي ، فيزرع ثلثي مساحة اليوسفي في ولاية الجزائر بينما الثلث الباقي موزع بين قسنطينة وهران . وتزرع الجزائر الأنواع التي تنتج في ساير كتومسون وواشنطن الأمريكية ، والأنواع البرتغالية التي تنضج من فبراير إلى إبريل ، بينما ينضج البرتغالية صيفاً . ويلاحظ على صادرات الجزائر أنها تدهورت في السنوات الأخيرة ، فقد كان يصدر ثلثي الانتاج (٤٠٠ ألف طن) عام ١٩٦٢ ولكن انخفض الصادر إلى أقل من

(١) حسان عوض : الأشجار المثمرة في المغرب : المؤثر الجغرافي العربي الاول ،

النصف (٢٠٠ ألف طن) عام ١٩٦٥ . ويرجع هذا إلى التدهور في النوعية بحيث أصبح أقل من مستوى التصدير مما يؤدي إلى تحويله إلى السوق المحلي. وحاولت حكومة الجزائر تنويع الأسواق وإيجاد علاقات تجارية مع دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي ، ومن ثم انخفض نصيب فرنسا من أكثر من ٢٠٠ ألف طن عام ١٩٦٢ إلى ١٢٠ ألف طن ١٩٦٥ ، وبذلك بلغت صادرات الحمضيات إلى خارج منطقته القرنك الفرنسي ٤٠ ٪ من البرتقال و ٣٠ ٪ من الحمضيات بعامه ، ولكن الحكومة الجزائرية اتجهت أخيراً إلى الحد من صادراتها إلى الاتحاد السوفيتي لانخفاض أسعاره ، ويسمى إلى استرجاع السوق الفرنسية مرة أخرى (١) .

تونس : تنتشر مزارع الحمضيات (القوارص) في شمال تونس وعلى الساحل الشرق لشبه جزيرة رأس بون وتعتمد في معظم الأحوال على الري كمثل للمطر . ويأتي نصف الإنتاج الذي يدور حول ٨٠ ألف طن من منطقة رأس بون ، وربعه من شرق تونس وخاصة منطقتي نايل والحمات . وتصدر تونس أكثر من نصف إنتاجها وكان سوقها التقليدي هو فرنسا أيضاً حيث كانت تدخلها دون عوائق، ولكن الأمر تغير بعد تأميم أراضي المستوطنين عام ١٩٦٤ وتمرضت حمضيات تونس للتعريف الجمركية الكاملة في موسم ٦٤ / ١٩٦٥ ، وإن كانت المفاوضات التي قامت بعد ذلك بين الحكومتين أدت إلى الاتفاق في مايو ١٩٦٦ على التصريح لتونس بتصدير حصة إلى فرنسا قدرها ٤ آلاف طن معفاة من الجمارك (١) .

مصدر :

تحتل الحمضيات مكاناً خاصاً بين الفاكهة المصرية ، وذلك أنها تمثل فاكهة شعبية فضلاً عن الاهتمام بتصديرها في الفترات الأخيرة وذلك ضمن الخطة العامة

(1) FAO : Horticulture in the Mediterranean area, op. cit, p. 17. 7

(2) ibid., p. 124.

لتنويع الصادرات ثم زادت مساحة المحاصيل زيادة كبيرة خلال العشرين عاما الماضية من ٢٣ ألف فدان عام ١٩٥٠ إلى ما يزيد على المائة ألف فدان عام ١٩٧٠ وبالتالي زاد الإنتاج ثلاث مرات عام ١٩٧٠ عنه عام ١٩٥٠، إذ بلغ ٦٢٧ ألف طن يسكون البرتقال ٧٠٪ منها^(١) وتأتي محافظات البحيرة والشرقية والقليوبية والمنوفية والجيزة فلها نحو ٧٠٪ من المساحة المزروعة ويرجع هذا إلى قربها من التجمعات المدنية الضخمة وبالتالي سوق الاستهلاك الكبير كما هو الحال في القاهرة والاسكندرية .

كذلك تحتل المحاصيل المركز الرئيسى في صادرات الفاكهة المصرية فبلغت نحو ٩٤٪ عام ١٩٦٨ . غير أن ما تصدره مصر من المحاصيل مازال يعتبر قليلا بالنسبة للإنتاج المحلى من جهة وبالنسبة لصادرات دول افريقية الشمالية فقد صدرنا عام ١٩٧٠ حوالى ١٠٤ ألف طن أو ١٥٪ من الإنتاج ويعتبر الاتحاد السوفيتى العميل الأول للمحاصيل المصرية فله نحو ٢٢٪ من الصادرات يليه ألمانيا الشرقية ويوغسلافيا .

غير أنه يجب الاهتمام بصادراتنا من المحاصيل وخاصة بعد التدهور الذى أصاب البصل كمحصول الصادرات الثالث بعد القطن والأرز نتيجة لدخول الرى الدائم مصر العليا وزيادة الرطوبة فيه وبالتالي عدم قدرته على تحمل التخزين . ويعيب المحاصيل المصرية فى الخارج اختلاط الأصناف وتمدها فى العبوة الواحدة نتيجة عدم كفاءة دور التعبئة ، مما أدى إلى انشاء ستة محطات للتعبئة ، وكذلك يعوق التصدير أحيانا الإصابة بالأمراض التى تسمى إلى المظهر الخارجى ومن ثم ترتفع نسبة الفرز الذى يطرح فى السوق المحلى .

وإذا كانت بعض الآراء تؤيد التوسع والناية بالمحاصيل لتصبح محصول

١ - الأرقام عن تطور الإنتاج النباتى بمجمهورية مصر العربية للجهاز المركزى للتعبئة

صادرات ، فإن البعض الآخر لا يشجع هذا على اعتبار أن الدولة تحملت في السنين الأخيرة ما يزيد على المليون جنيه سنوياً كدعم لصادرات الحفصيات ، وإن زراعة القطن أفضل بكثير . ولكن يكفي للرد على هذا القول بأن الدول تدفع إعانة دعم لصادرات القطن والنسيج ، وأنه إذا كانت الحفصيات تنجح في معظمها إلى دول الاتفاقيات ، فالتا نستورد من هذه الدول سلماً ضرورية كالقمح والأخشاب والأسمدة . ويمكن أن صادراتنا من الحفصيات عام ١٩٦٣ كانت حوالي ٥ آلاف طن قيمتها ٢٨١ ألف جنيه ، ارتفعت عام ١٩٧٠ إلى ما يزيد على مائة طن قيمتها نحو ٧ مليون جنيه .

على العموم يلاحظ أن المنافسة على الأسواق الدولية سوف تكون حادة في الحفصيات نظراً لزيادة الإنتاج العالمي . وتشتد هذه المنافسة بين دول الشمال الأفريقي وبقية دول البحر المتوسط كلبان وأسبانيا واليونان وإيطاليا وتركيا ولكن قد تتميز دول الشمال الإفريقي برخص العملة فيها على عكس اليونان وإيطاليا وأسبانيا وتركيا التي بدأت أجور العملة ترتفع فيها نتيجة للهجرة إلى الأقاليم الصناعية في غرب أوروبا ، كذلك تؤثر تكاليف النقل في هذه المنافسة ومن هذه الناحية نلاحظ أن أسبانيا وإيطاليا لها وضع أفضل ، يليهما دول الشمال الإفريقي ، بينما تزداد تكاليف النقل بالنسبة لدول الحوض الشرقي للبحر المتوسط .

الموز

تبلغ مساحة الأرض المزروعة موزاً في أفريقيا نحو ١٠ / من المساحة المزروعة بهذا المحصول في العالم ، ولكن إنتاجية القدان في أفريقية أقل من إنتاجية العالم ، بل أن إنتاجية الأطفال أكثر تقدماً وأكثر أخذاً بالأساليب العملية في زراعته ك مصر يبلغ فيها أكثر من ٢٠ طناً على حين أنه في تنزانيا وزائري نحو ٣ طن .

ولا يمكن التكهن بانتاج أفريقية من الموز نظراً لأنه مادة غذائية محبوبة في أفريقية المدارية، وبالتالي تصبح أرقام هيئة الأغذية والزراعة تقريبية إلى حد كبير .

وللموز استخدامات غذائية عديدة في أفريقية ، منها ما يؤكل مطبوخاً ، ومنها ما يطحن دقيقاً ، ومنها ما يشوى ، ومنها ما يستهلك طازجاً ، فهوغة غذائية أساسية في بعض جهات شرقي وغربي أفريقية وينهب معظم المحصول للاستهلاك المحلي . أما موز التصدير فهو من النوع الذي يؤكل طازجاً كالفواكهة . ويصدر صافراً أفريقية السنوي بنحو نصف مليون طن . وتقوم به دول محدودة تتركزها الصومال في أفريقية الشرقية وغينيا وساحل العاج في غرب أفريقية . وهو ذو أهمية خاصة للصومال لأنه أساس إقتصادها فهو يمثل أكثر من ثلثي قيمة صادراتها . ويزرع معظم موز التصدير هناك في نحو ٢٢٠ مزرعة كلها يملكها ويديرها إيطاليون . ولا يقتصر الأمر على هذا بل إنه إيطالي التصدير، فتجارة الموز في الصومال تعتمد اعتماداً تاماً على السوق التفضيلية الإيطالية التي تضع ترفة جركية قدرها ١/ على الموز الصومالي وترفعها إلى ٤٠ ٪ على الموز غير الصومالي . وهذا التفضيل هو الذي أتاح لهذا النوع من التجارة الاستمرار كما أن فروقات الأسعار تمثل مصدر دخل للحكومة الإيطالية لأن تجارتها احتكار حكومي .

على العموم بدون نظام التمييز لا يمكن للموز الأفريقي أن يحق على قدم المنافسة مع موز أمريكا اللاتينية لارتفاع تكاليف إنتاجه فنوع كافنديش Cavendish سريع التلف يستلزم تكاليف مرتفعة لإعداداته للتصدير ، وقد تقل التكاليف نوعاً بعد التحسينات التي أدخلت على معدات الشحن في ميناء قيسايو ، مما يوفر ما كانت تدفعه الصومال من إعانات للسفن المارة لكي تقف في مينائها لشحن الموز ، وإن كان غلق قناة السويس أضر مرة أخرى بصادرات الصومال من الموز لزيادة المسافة بين الصومال وإيطاليا بنحو ٤ مرات .

صادرات الموز من الدول الرئيسية في أفريقية بالألف طن

متوسط ٨٥ / ١٩٥٥	متوسط ٦٨ / ١٩٦٥
غينيا ٨٦	٢٥
شرق الكرون ٧٦	٥٠
غرب الكرون ٧٣	٢٧
الصومال ٤٣	٩٥
زائير ٣٥	٧
ساحل العاج ٣٠	١٢٩

ويصادف تصدير الموز في غرب افريقية نفس العقبات التي يصادفها في الصومال تقريبا من تحديد للأنواع وتسهيلات الشحن إلى الموانئ مما أعطى أهمية كبيرة للمزارع الأوروية. وكانت غينيا قبل الحرب الثانية هي المصدر الأول في غرب أفريقية. وكانت للمزارع الاوروية (الفرنسية) الصغيرة التي تبعد نحو ٦٠ ميلا من كونا كرى تنتج معظم موز التصدير. وانخفض المصادر عقب الاستقلال بخروج الفرنسيين ، مما جعل الدولة تحول مزرعتين كبيرتين « وتحتفظ بنحو ١٠٠ مدير مزرعة فرنسي ، وما زال الموز يمثل المصدر الزراعي الرئيسي هناك .

وقد حل ساحل العاج محل غينيا في الأسواق الفرنسية ، بل وفي أسواق الجماعة الاقتصادية الأوروية ، وكانت فرصة استطاع ساحل العاج فيها أن يزيد صادره بنحو ٤ مرات ، كما استطاع بهذا أن ينوع في صادراته .

وتمثل صادرات الموز ٥٪ من قيمة صادرات ساحل العاج، صُور في المركز الثاني بعد جزر كناريا كمنتج للموز في غرب أفريقية، وتركز مزارع التصدير فيها بالقرب من إبيدجان في مساحة قدرها ١١٢ ألف فدان تكون ٩٠ مزرعة أوروبية، وإن كان هناك أيضاً ١٦٠٠ ملكية أفريقية صغيرة قد اشركت في إنتاج الموز للتصدير.

ويكفي لمعرفة أهمية النظام التفضيلي من أن أفريقية صدرت ٤٠٠ مليون دولار من الموز معظمها اتجه إلى السوق الأوروبية المشتركة وبعدها خاصة إلى إيطاليا وفرنسا.

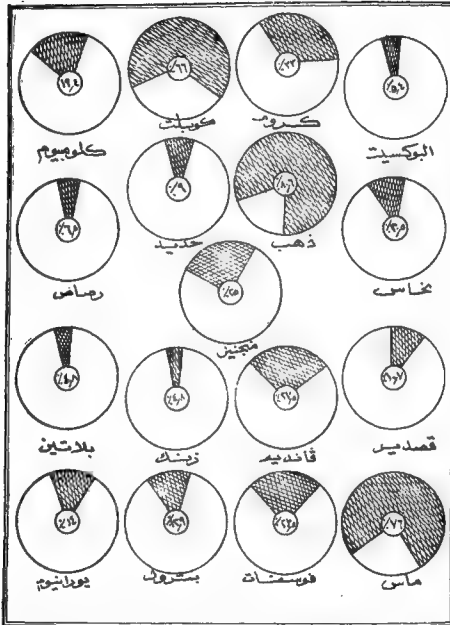
الفصل الثامن

المصادر المعدنية

أهمية الصادرات المعدنية في الاقتصاديات القارة ولايان العالم :

تلعب الثروة المعدنية دورا كبيرا ذا أهمية فائقة في اقتصاديات القارة الأفريقية ، سواء جنوب الصحراء أو شمالها ، وسبق القسم الجنوبي نظيره الشمالي في جذب المغامرين إليه ، بحثا عن الذهب والفضة ، من البرتغاليين والبريطانيين وغيرهم ، وكان المعدن كما رأينا أحد أسباب كشف طريق الرأس ، كما كانت الاكتشافات المعدنية في الهضبة الجنوبية مسئولة عن جذب الأوربيين وتواكبهم. على أنه يجب ألا ننسى أن أفريقية إحدى القارات التي لم تسمح تماما من الناحية الجيولوجية وأن الكشف المعدني يعوقه في كثير من الأحيان تلك التكوينات الرسوبية السميكّة التي تغطي مساحات كبيرة من سطح القارة ، لذلك فمع زيادة البحث والتنقيب تظهر الموارد المعدنية وتغير الأوضاع الاقتصادية بصورة سريعة والمثل لدينا واضح في ليبيا حيث تحولت من دولة تعتمد في صادراتها على الفول السوداني إلى خامس دولة منتجة للبترو في العالم (١٩٦٩) ، ومن دولة عجز إلى دولة فائض .

وقدزت الصناعات المعدنية لتصبح من أهم وأكثر قطاعات الاقتصاد الإفريقي نمواً ، فقد كانت مسئولة عن أكثر من نصف حصة الصادرات الإفريقية عام ١٩٦٥ بعد أن كانت تشغل المكان التالي بعد الصادرات النباتية عام ١٩٦٠ بنسبة مئوية قدرها ٣٧ ٪ ، غير أن أهمية أفريقية في الميدان المعدني العالمي تبدو أكثر وضوحاً إذا عرفنا أنه لا يتفوق عليها في الموارد المعدنية سوى أمريكا الشمالية ، بينما تتضاءل إلى جوارها أمريكا الجنوبية وأستراليا وجنوب آسيا .



شكل رقم (٤٤) نصيب افريقية من الانتاج العالمى للمعدن عام ١٩٧٠

وبموض فقرها النجمى إمكانات ضخمة من القوى المائية فضلا عن تدفق بترول في أطراف القارة الشمالية والغربية (١). فافريقية مسئولة عن نحو ٣٠٪

(1) De Kun, N, The mineral Resources of Africa, C.U.P., 1965, p. 3

من قيمة الانتاج المعدنى فى العالم، بل إن إفريقية قبل أى قارة أخرى بما فيها أمريكا الشمالية تعد العالم بالمعادن النادرة ، فأفريقية تحتوى على ٩٠ ٪ من احتياطى الكروم وتسهم بنحو ٣٠ ٪ من الانتاج العالمى . وقضرا غانا باحتكارها لاحتياطى ضخمة من المنجنيز ، ورغم أن الاتحاد السوفيتى له وحدة أكثر من نصف الانتاج العالمى ، فان نصيب افريقية وهو ٢٥ ٪ من الانتاج العالمى . يعطى القارة مكانا ممتازا فى إنتاج هذا المعدن . وتبرز إفريقية فى إنتاج الكوبالت، إذ أن ٩٠ ٪ من موارده توجد فى الكونغو الذى يسهم وحده بنحو ٦٥ ٪ من الانتاج العالمى (١٥ ألف طن) فضلا عن اسهامها بنحو ٣٠ ٪ من إنتاج الفانديم..

ولا تفوق على زامبيا وزائيرى سوى شيل فى إنتاج النحاس . وتعتبر القارة منتج رئيسى لمركبات النحاس Blister Copper (درجة التقاوة ٩٩,٤ ٪) . وللنحاس المكرر كهربائيا Electroytic copper .

وفى ميدان المعادن الاستراتيجية تلمب أفريقية دورا بارزا للغاية ، فالولايات المتحدة مثلا تحتوى على ٦٠ ٪ من احتياطى اليورانيوم ، بينما تحتوى جنوب أفريقيا وحده على نحو ٣٥ ٪ منه باستثناء الدول الاشتراكية ، وتنتج أفريقيا نحو ٢٥ ٪ من الانتاج العالمى من البريليم ، ونحو ٨٠ ٪ من التنتالوم ، وإفريقية منتجة لنصف الانتاج العالمى من الذهب ، ٤٠ ٪ من البلاتين ، وهى منتجة لنحو ٩٣ ٪ من ماس الزينة gem diamond ، ٩٨ ٪ من ماس الصناعة Industrial diamond وأخيرا يمكن أن نضيف هذا التدفق البترولى الجديد فى أفريقيا الشمالية والذى لم يكن يعرف عنه شئ . قبل عام ١٩٥٧ باستثناء البترول المصرى .

مشكلات التعدين فى افريقية :

على أن التعدين فى أفريقيا ليس بالأمر الهين خاصة فى إفريقيا المدارية

فليست أفريقية للحدارية بالمسكن الذى يصلح للمنقب عن المعادن الذى لا يحمل إلا مولا^(١). فشكالات التعدين متنوعة ، منها بعد الناجم عن منافذ التصدير، إذ أن قليلا من المناجم واقع بالقرب من البحر، ومن ثم كان من الضرورى وجود كفاءة فى النقل لتصدير الخامات واستيراد المعدات والأجهزة اللازمة للتعدين . فقد تبلغ تكاليف شحن الحديد الخام من بعض جهات أفريقية إلى الخارج نحو ٥٠٪ من قيمة إنتاج السلعة المصنوعة منه^(٢) وكان نقص كفاءة تشغيل النقل من أسباب الحيلولة دون استغلال كثير من التكوينات كخامات الحديد فى جبل Pari بالقرب من لا كوجا فى نيجيريا . ولعل مد الخط الحديدى عبر القارة لخدمة نحاس (كتنجا — زامبيا) من أبلغ الأمثلة على أثر التعدين فى هذا السبيل ، إذ يقطع الخام طريقا طوله نحو ١٥٠٠ ميل إما إلى يرا أو لوييتو (كالمسافة بين باريس وموسكو) . ومن أجل أن يتحمل النحاس تكاليف نقل هذه المسافات الطويلة فضلا عن تكاليف الشحن البحرى بعد ذلك كان لابد من تنقيته وتكريره وتركيزه بالقرب من الناجم . ولكن هذا بدوره يثير مشكلات جانبية خاصة بموارد الوقود والقوى المحركة وضرورة تنمية مشروعات كهروحرارية وكهرومائية .

ويجب أن يلاحظ فى هذه المضار أن الاستغلال المعدنى قد مد جهات كثيرة من أفريقية بالخدمات الأساسية اللازمة لتنمو الاقتصادى والإجتماعى، فالتعدين والنقل سيران جنباً إلى جنب لدرجة أنه يمكن القول بأنه باستثناء بعض الخطوط الاستراتيجية كخط ممبسة / كيسومو (بحيرة فكتوريا) فمعظم الخطوط السككوى فى أفريقية كانت استجابة لاستغلال معدنى، لأن المعادن يمكن

1. Kimble, G. «Tropical Africa» vol. 1. p. 293,

2. Goldsmith, I. «The Role of Minerals in African Development, in «Man and Africa», London, 1965, p. 284.

أن تدفع مصاريف المسافات الطويلة طول العام وبذلك تساند الإنتاج الزراعى الموسمى، بحيث يمكن تشغيل الخط دون خسائر على مدار السنة، فالحاس والنهب هما اللذان وضعا أساس خطوط جنوب أفريقية، والذهب والقصم والنحاس أساس خطوط روديسيا الممتدة إلى أنجولا وموزمبيق. كذلك كانت الصادرات المعدنية مسئولة عن تحسين الموائى سواء بالتميق أو الاتساع ومد الأرضة والخطوط الحديدية إليها فضلا عن تجهيزها بالمعدات الحديثة. وهذه جميعا مما يجتذب مشروعات صناعية وتجارية أخرى. كذلك لانفسى فضل التمدين على استغلال مشروعات القوى كمد السكرايا وسد أوين وسد القولتا وغيرها.

ومن مشكلات التمدين أيضاً مشكلة الأيدى العاملة لتشغيل المناجم، وتبدو مظاهرها فى الهجرات العديدة فى أفريقية الجنوبية حيث تجتذب مناجم جنوب أفريقية معظم حاجاتها من باسوتو وسوازى وموزمبيق، كما عد مالاوى وأنجولا وموزمبيق نطاق النحاس ومناجم روديسيا بمعظم احتياجاتها.

والصناعات القائمة على التمدين هى صناعات استخراجية فى المكان الأول. لأن الصناعات التحويلية مازالت فى مهدها، فنصيب القارة ضئيل على المستوى العالمى فى هذه الصناعات، فهى تنتج ١/ من الحديد الزهر، ١/ من الصلب الخام، ٣/ من الرصاص والزنك، لذلك تتقارب قيمة الصادرات المعدنية من قيمة الانتاج المعدنى نظرا للاستهلاك المحلى الضئيل باستثناء جنوب أفريقية حيث تبلغ قيمة الصادرات المعدنية سدس قيمة انتاج المناجم^(١). غير أنه بينما تصدر الخامات الزراعية دون عمليات أولية، تصدر المعادن غالبا شبه مصنوعة مكررة أو شبه مكررة تقاديا لتكاليف نقل القوائى وهى عالية بدرجة كبيرة، هذا فضلا عن أن معظم المناجم ومصانع التكرير هى ملك لشركات أوربية وأمريكية ومن ثم لا يوجد ضغط على حكومات الدول المتقدمة لحمايتها. وتتميز المعادن

(1) Hance, W., "Africa's Minerals : Myth and Realities" Africa Report, No. 5, May 1971.

بمجازيتها لرؤوس الأموال الأجنبية، بل إن جميع الاستثمارات التمديدية في أفريقية تكاد تكون أجنبية باستثناءات قليلة كما في جمهورية مصر العربية، فقد ظلت للمادن في القطب المنطيسي لرؤوس الأموال الأجنبية في القارة منذ الحرب العالمية الثانية، فن ٣٠٠٠ مليون جنيه استثمرت في أفريقية بين عامي ١٩٤٨/ ١٩٥٨، انجم منها ٦٠٠ مليون إلى جنوب أفريقية ونحو ٦٠٠ مليون جنيه إلى الكنفو (البليجي)، ٣٠٠ مليون إلى الروديسيات، وهي أقطار التمدين بمقدارة، هذه الأقطار يسكنها البالغين نحو ٣٦ مليون نسمة امتصت وحدها نحو نصف رؤوس الأموال المستثمرة في قارة يزيد سكانها على ٣٠٠ مليون نسمة، ويرجع هذا لاشك إلى التمدين.

وكان من آثاره أيضاً ظهور المهارات واكتساب الخبرات لدى الأفريقيين، وإذا كانت المستويات العليا من العمل ظلت مقصورة على الأجانب فترة طويلة، فان هناك تشجيعاً ملموساً للأفريقيين لطرق هذه المجالات بعد الاستقلال. وفي الحق أن جميع الدول الأفريقية تتشوق إلى تنمية إنتاجها المعدني، ويرجع هذا إلى أنه لا توجد وسيلة للتنمية تأتي بعائد سريع وكبير كما تحققه الثروة المعدنية، وقد تضخمت الشركات الباحثة عن المادن في أفريقية خلال الخمسة عشر سنة الأخيرة، وأدخلت التقنيات الحديثة في البحث ولكن كما هو الحال في البحث عن المادن بصفة عامة لم يكن حظ هذه الأقطار أو تلك الشركات متساوياً في الخارج.

وإذا كانت الضفة الجنوبية في أفريقية غنية بمعادنها، والأطراف الشمالية غنية أيضاً بمتروها بصفة خاصة فان هناك بعض التناقضات الشيرة أيضاً بمعادنها في روديسيا وعلى حدود زامبيا وزامبي وبعض مناطق في غرب أفريقية ولكن من ناحية أخرى، تفتقر أفريقية الشرقية بوجه عام إلى الثروة المعدنية، فهناك قائمة بمجموعة من المادن معروفة هناك ولكنها بكميات صغيرة ومبعثرة بحيث لا تصبح لها قيمة كبيرة من الناحية الاقتصادية.

الواقع أن التوزيع غير المتساوي للثروة المعدنية إنتاجاً وتصديراً يعكس إلى حد كبير حقيقة أن التكوينات المعدنية ترتبط بتكوينات صخرية معينة . فمخزون ما قبل الكبري البلورية مثلاً تحتوي على مجموعة من المعادن ، لذلك كان النطاق الجيولوجي الكبير الذي يمتد لمسافة ٥٠٠٠ كيلومتر من نطاق الحزام (كتنجا زائير وزامبيا إلى إقليم الراند في جنوب افريقية من أغني التكوينات الجيولوجية بالمعادن) وهو الذي جمل من زامبيا وزائير وجنوب افريقية من دول العالم الرئيسية في الانتاج المعدني . وعلى العكس وجدنا البترول والثومفات وبعض الحديد والمنجنيز يرتبط بالصخور الرسوبية التي تغطي نحو ٤٠٪ من مساحة القارة .

تطور الصادرات المعدنية

يسين الجدول التالي قيمة الصادرات المعدنية عامي ١٩٦٠ ، ١٩٦٥ ،
بالمليون دولار (١)

السنة	خامات معدنية وخرقة	معادن	وقود معدني	معادن لافزيه	ذهب	مجموع المعادن إلى الصادرات	نسبة المعادن إلى الصادرات
١٩٦٠	٤٦٠	٧٠٠	٢٦٠	٤٠٩	٨٢٩	٢٦٥٠	٣٦٫٩٪
١٩٦٥	٥٩٤	١٠٩٦	١٦٦٠	٦٦٥	١١٢٥	٤٩٧٩	٤٩٪
١٩٦٨	٥٥١	١٢٣٨	٢٩٥٠	٧٢٤	١١٢٧	٦٥٩٠	٥٠٫٤٪

واضح من الجدول زيادة الصادرات المعدنية بوجه عام حتى زادت على نصف حصة الصادرات الافريقية . وقد تميزت جميع فروع التعدين بالزيادة ، وأن اختلفت نسب الزيادة ، فإذا قلنا زيادة الخامات بزيادة المعادن ، أنها نحو ١٢٢٪ في الخامات بينما هي ١٧٧٪ في حالة المعادن . وقد نتج هذا أساساً عن ظهور كثير من المصاهر ومعامل التكرير التي تسقى الخامات لتخفيض

1. A Survey of Economic Conditions for Africa, 1967, 1970, p. 98.

تكاليف النقل. غير أن أكبر زيادة كانت في الوقود المعدني والتي بلغت ١١٣٥٪. ومعظمها من البترول الذي ازداد إنتاجه في نيجيريا والجزائر وجمهورية مصر العربية فضلاً عن تدفق البترول الليبي، بل لقد كان الصادر الكبير من الوقود المعدني هو المسئول الأول عن قفزة الصادرات المعدنية واحتلالها المكان الأول في الصادرات الأفريقية. كذلك كان من الواضح أن هناك زيادة واضحة في كل من المعادن الفلزية اللافلزية والذهب، فقد بدأت ملاجاشي تشحن الكروم، وأصبحت التيجر مصدرة لليورانيوم وكنغو برازا فيل مصدراً للبوتاس.

الصادرات المعدنية الرئيسية لأفريقية بالقيمة (مليون دولار) (١)

السلعة	١٩٦٠	١٩٧٠	السلعة	١٩٦٠	١٩٧٠
بترول خام	٢٠٠	٣٨٧٠	اسبستوس	٦٠	٩٣
ذهب	٨٢١	١١٩٠	خام يورانيوم	١٥٢	٦٠
نحاس وخاماته	٥٥٦	١٦٥٠	رصاص	٤٥	٤٥
حاس	٢٣٩	٥٢٨	بوكسيت (ألومينا)	٣٥	٩٢
خام حديد	١٠٣	٣٥٨	زنك وخاماته	٣٠	٦٥
فوسفات خام	١١٠	١٦٥	خام كروم	١٩	٢٥
خام منجنيز	٥٦	٨٠	كوبالت وخاماته	٢٠	٣٣
قصدير ومركباته	٣٨	٥٢	سبائك	٢١	٣٧

يتضح من (جدول الصادرات المعدنية الرئيسية) أنه رغم أن أفريقية تنتج وتصدر عدداً كبيراً من المعادن، إلا أن هناك تركيزاً في صادراتها المعدنية،

فكما هو واضح من الجدول أن الثلاث سلع الأولى وهى البترول الخام والذهب والنحاس وخاماته مسئولة عن ثلثي قيمة الصادرات عام ١٩٦٥ والست سلع الأولى (تضاف على المجموعة السابقة) للناس ، خام الحديد ، والقوسفات مسئولة عن ٨٠٪ من مجموع قيمة الصادرات .

من حيث الأقطار :

هناك تركيز من نوع آخر بالنسبة للأقطار المنتجة للمعادن ، وعلى سبيل المثال .

١ — هناك ثلاثة أقطار فقط تصدر كميات معقولة من النحاس وهى زامبيا وكنفو كينشاسا ، وأوغندا .

٢ — وهناك قطر واحد مسئول عن ٨٥٪ من التصدير وهو نيجيريا .

٣ — وهناك ثلاثة أقطار مسئولة عن معظم صادرات خامات حديد أفريقية بينها نجد الأحجار الكريمة كالذهب يسكاد جنوب أفريقية مسئولا عن ثلثي صادرة .

هذه الحقيقة لها آثارها من النواحي الاقتصادية ، فحينما نقول إن قيمة الصادرات المعدنية الإفريقية قد ارتفعت في السنين الأخيرة عن ذى قبل ، فليس معنى هذا أن الأقطار الإفريقية جميعاً أو حتى غالبيتها قد استفاد من هذا التحسن ، ذلك أن معظم هذه الزيادة ناتجة عن زيادة حجم الصادرات المعدنية وارتفاع قيمتها أو عدم هبوطها كما حدث في الحاصلات الزراعية ، وبالتالي سوف يكون المستفيد من الناحية العملية قلة من الأقطار ، على سبيل المثال ارتفع نصيب زامبيا من تصدير النحاس من ٣٤٣ مليون دولار عام ١٩٦١ إلى ٥٤٠ مليون دولار عام ١٩٦٥ ، وارتفع نصيب موريتانيا من صادرات

الحديد من صفر إلى ٥٤ مليون دولار في التاريخين المذكورين . وزاد نصيب جابون من المنجنيز من لا شيء عام ١٩٦١ إلى ٢٨ مليون عام ١٩٦٥ (١) .
أسواق المعادن :

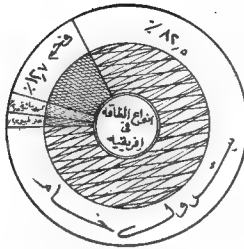
أما عن أسواق المعادن فهي أسواق خارج إفريقية باستثناءات قليلة تتمثل في الألومنيوم والقصم الكوك ، فمعظم إنتاج غينيا من البوكسيت يتجه إلى مصاهر الألومنيوم في الكرون ، ومعظم القصم الكوك الذي يخرج من جنوب إفريقية وروديسيا يتجه إلى الأقطار المجاورة وإن كانت هناك كميات قليلة من انتراست إفريقية يتجه إلى أوروبا .

وهناك حركة ضئيلة لمنتجات الحديد والصلب من جنوب إفريقية وروديسيا إلى الأقطار المجاورة، وهي تجارة تعرضت للتدهور نظرا لتطور الظروف السياسية . في جنوب القارة وإتباع سياسة التفرقة المنصرية . أما خارج إفريقية فتتجه ٩٠٪ من صادرات إفريقية المعدنية إلى أقطار الجماعة الاقتصادية الأوربية ومنظمة التجارة الحرة باستثناء الذهب والماس لأننا إذا أضفنا هذين المعدنين سترتفع النسبة كثيراً لأنها فعلاً يذهبان إلى أقطار الدول المتقدمة اقتصادياً . أما أقطار أمريكا الشمالية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية فنصيبها أقل ويزداد في الخامات الفازية كخامات الحديد والكروم والمنجنيز واليورانيوم ، ويبلغ نصيبها من المعادن نحو ٦٪ وبصفة خاصة النحاس . وتتركز طلبات اليابان من نروء إفريقية المعدنية عن بعض المعادن وخاصة النحاس والحديد والكروم والمنجنيز .

١٠وارد الطاقة :

كانت إفريقية قبل الخمسينات توضع في إطار القارات الفقيرة في موارد

1. Wall, D., Export Prospects for Africa South of the Sahara, African Affairs, January 1969, p. 31.



شكل رقم (٤٤) أنواع الطاقة المنتجة في أفريقيا ١٩٧٠

الطاقة والقوى المحركة، ولكن الموقف بدأ يتغير في أواخرها، بطيئاً أول الأمر ثم سريعاً في الستينات نتيجة الاكتشافات البترولية في الصحراء الكبرى، غسكات أفريقية عام ١٩٦٠ بوجه عام تعتبر مستوردة لموارد الطاقة ولكنها عام ١٩٩٣ وبعد تدفق البترول الليبي أصبحت

مصدرة بما يعادل ٤٧ مليون طن من الفحم، ارتفعت في عام ١٩٧٠ إلى ما يعادل ٢٤٩ مليون طن من الفحم (باستثناء اليورانيوم).

ورغم توفر عروق الفحم في تكوينات الكارو بجنوب أفريقية فهي رديئة من حيث النوع ، والحقل الوحيد ذو الأهمية في الإنتاج الفحمي يقع في جمهورية جنوب أفريقية وكان العامل الرئيسي في تنمية كثير من أوجه التعدين هناك ، فإنتاجه السنوي نحو ٥٢ مليون طن من الفحم البيتوميني ، ويليه في الأهمية حقل وانكي Wankie في روديسيا بإنتاجه البالغ نحو ٣ مليون طن ، أما الحقول الأخرى فهي قليلة الأهمية ، وتتمركز في نيجيريا والمغرب والجزائر وموزمبيق وجمهورية زائير ، فإنتاج كل منها لا يمدى بضع مئات من آلاف الأطنان ومن أنواع رديئة، وبالتالي لا يوجد الفحم الكوك الصالح للصناعات الثقيلة إلا في نائال وروديسيا .

انتاج الفحم في إفريقية بالآف طن

١٩٧٠	١٩٦٧	
٥٢٧٥٧	٤٩٣٠٠	جنوب إفريقية
٣٣٢٠	٣٠٦٠	روديسيا
٦٢٣	٣٣٩	زامبيا
٤٣٣	٤٨٢	المغرب
٥٩	٢٠٣	نيجيريا
١٠١	١٣٣	زائير
١٣٨	٧٣	سوازيلاند

ورغم نقص البيانات عن حجم تجارة موارد الطاقة بين الدول الإفريقية ذاتها ، فن الثابت أن تجارة الفحم بين الدول الإفريقية أكثر أهمية منها بين إفريقية والعالم الخارجى . وقد زاد حجم الفحم الذى دخل التجارة بين الأقطار الإفريقية بنحو ٢٤ مليون طن ، بينما ما استورد لم يزد على ١٥٠.٠٠٠ ر. طن من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا . وكان هناك محوران لتجارة الفحم فى داخل أفريقية حتى عام ١٩٦٥ وهما :

١ — محور من روديسيا إلى زامبيا بما يعادل ١٢ مليون طن عام ١٩٦٥ .

٢ — محور من جنوب أفريقية إلى موزمبيق بما يعادل ٤٦٠ ألف طن عام ١٩٦٥ .

وباستثناء بترول الصحراء الكبرى أو الوطن العربى الأفريقى ، فأفريقية فقيرة فى بترولها سواء فى أنجولا أو جابون أو كنفو برازافيل ، وإن كانت نيجيريا قد بدأت تصبح ذات أهمية بترولية فى غرب القارة ، وكان لقلة البترول فى

إفريقية المدارية أثره في أن استهلاك الفرد فيها لا يتعدى ١٠ جالون سنوياً ، بينما يرتفع في أمريكا اللاتينية إلى ٨٠ جالون .

كذلك تدل الشواهد على أن هناك حركة زادت في تجارة البترول الخام في شمال أفريقيا ، فلم يستورد المغرب في عام ١٩٦٢ إلا كميات ضئيلة من جيرانه ، ولكنه في عام ١٩٦٤ ارتفعت مستورداته من البترول الليبي والجزائري إلى ٥٠٪ بل واستورد أيضاً من نيجيريا عامي ١٩٦٤ ، ١٩٦٥ كذلك تستمد تونس ٢ حاجتها البترولية من شمال أفريقيا، وكذلك تعمل غانا وساحل العاج والسنغال . أما بالنسبة لأقطار أفريقية الشرقية فيعتبر بترول الشرق الأوسط هو موردها الرئيسي ، كما أن بعض أقطار الساحل الغربي تستورد بعض احتياجاتها من دول البحر الكاريبي ، بينما تعتبر إيران والعراق وأمريكا الشمالية مصدر البترول الوارد إلى جنوب أفريقيا .

أما الصادرات البترولية خارج أفريقيا ومعظمها من شمال أفريقية فتتجه في المرتبة الأولى إلى القارة الأوربية التي تستورد معظمها، ثم تأتي بعد ذلك أمريكا الشمالية . وزاد من أهمية بترول شمال أفريقية توقف الحركة في قناة السويس . وتمتيز فرنسا وألمانيا الغربية والمملكة المتحدة وإيطاليا وأسبانيا من أهم عملاء شمال أفريقية ، بينما تعتبر المملكة المتحدة عميلاً رئيسياً لبترول نيجيريا الذي تعتبره أماناً يقيها تقلبات الظروف السياسية في العالم العربي .

وعلى العموم فالنجم مشغول عن نصف الطاقة المستغلة والبترول مشغول عن خمس هذه الطاقة وتتكفل الطاقة الكهربائية بالباقي . ورغم غنى القارة بإمكانات الكهربائية فإن المناطق التي تزيد فيها هذه الإمكانيات بعيدة غالباً عن مناطق التصنيع والسكن ، إذ أن هذه الإمكانيات تزيد في إفريقية المدارية وخاصة حوض الكونغو ، بينما مناطق الاستهلاك والازدهار النامي في أطراف القارة . ومن المعلوم أن تكاليف الكهرباء تزداد كلما زادت خطوطها

طولا، والحد الاقتصادى لمد هذه الخطوط فى الوقت الحاضر هو ٥٠٠ ميل،
فاذا لم يظهر ما يقلل من هذه التكاليف فمضى هذا أنه فى ظل الظروف الحالية
فامكانات الاستفادة من كهرباء أفريقية المدارية ضئيل .

وهناك عدة خطوط نقل دولية تسهل حركة التجارة بين الدول الأفريقية
فى الطاقة الكهربائية .

* خط طاقته ١٣٢ كيلوفولت يمد كينيا بتيار من سد أوين فى أوغندا، وبلغت
التجارة عام ١٩٦٥ بين البلدين ١٩٠ مليون كيلوات . لمواجهة حاجات مناطق
التمدين فى مناطق النحاس تتمصل زامبيا بخط ٢٢٠ كيلو فولت مع كتنجا،
وخط ٢٣٠ كيلو فولت مع روديسيا، وقد بلغت مشروعات زامبيا ١٨٥١ مليون
كيلوات من سد كاريا فضلا عن ٢٧٥ مليون كيلوات من محطات الكهرباء
التي يمتلكها اتحاد تعدين كاتنجا . Union Miniere de Haut katanga . وهناك
خط طاقته ٧٠ كيلوفولت من محطة مورورو فى زائيرى يصل إلى بورندى
أما فى شمال أفريقية فهناك خط طاقته ٩٠ كيلو فولت يربط الجزائر بالمغرب .
وآخر طاقته نحو ٢٢ كيلو فولت يربط الجزائر بتونس .

النتائج الاقتصادية للتعدين

أثر التعدين على الاقتصاديات القومية :

تفاوت أهمية التعدين في الاقتصاديات القومية لدول التعدين الأفريقية، ففي بعض الدول الأفريقية زادت أهمية التعدين بدرجة ملحوظة من حيث القيمة المطلقة، وإن انخفضت أهميته من حيث القيمة النسبية نظراً لتطور القطاعات الاقتصادية الأخرى وخاصة الصناعة والخدمات.

ففي زامبيا مثلاً احتل تعدين النحاس المكان الأول في النشاط القومي للبلاد منذ أوائل هذا القرن. وكان زيادة وإنتاج وتصدير النحاس مسئولاً عن التنمية السريعة التي شاهدها زامبيا. ورغم أن النحاس مازال يمثل نحو ٩٥٪ من قيمة صادراتها، فإن نصيب التعدين في الدخل القومي قد انخفض من أكثر من ٥٠٪ خلال معظم الخمسينيات إلى ما يقرب من ٢٥٪ عام ١٩٧٠ وفي زائيرى كان نصيب المعادن يزيد على ٦٠٪ من صادراته خلال الخمسينيات. واستمر هكذا خلال الستينيات لأن التعدين يكاد يكون القطاع الوحيد الذي لم يتأثر كثيراً بالاضطرابات على عكس الإنتاج الزراعي، ولكن مع هذا انخفض نصيبه في الستينيات عنه في الخمسينيات. وتكرر الصورة في روديسيا حيث زاد إنتاجها من النحاس وخام الحديد (وإن كان إنتاجها من الكروم والذهب والفحم ظل كما هو) ومع ذلك انخفض نصيب التعدين من ٨٪ إلى ٦٪. وظل إنتاج غانا من الذهب والماس والمنجنيز على حاله تقريباً مما هبط بأهمية التعدين سواء في حقل الصادرات أو في الدخل القومي.

وهناك أقطار أخرى كالسودان وتشاد ومالي ومالاوي وأنيويما مازال التعدين فيها ذا أهمية ثانوية.

غير أن هناك استثناءات لهذا نمط في الدول التي قفز فيها الإنتاج المعدني قفزات سريعة متتالية ، ولعل أبلغ مثل لها ليبيا التي أصبح البترول عصب تجارتها الخارجية وتركها فائضا ضخما عام ١٩٦٩ قيمته تزيد على ١٥٠٠ مليون دولار ، وقلب ميزان الحرف فوضع الخدمات في المقدمة والزراعة والرعى في المؤخرة . ومثلا مورتانيا وإن كان بصورة أخف ، فقد حدث فيها انقلاب اقتصادي وتحول نتيجة استغلال خامات الحديد . ورغم أن هذا التطور الاقتصادي لم ينعكس بمدى في حياة معظم السكان ، فقد كانت قيمة صادرات مورتانيا عام ١٩٦٢ لا تزيد على ٣ مليون دولار وفجأة ارتفعت إلى ٤٦ مليون دولار عام ١٩٦٤ منها ٤٣ مليون دولار ، قيمة صادرات الحديد . وتظهر ضخامة الرقم إذا قورن بقيمة السلعة الثانية مباشرة في الصادرات وهي الأسماك فلا تزيد قيمتها على ٢ مليون دولار . وليس هناك من أمل في المستقبل في تدهور قيمة المعادن نظرا لظروف البلاد الصحراوية من ناحية وزيادة إنتاج الحديد فضلا عن بدء استغلال تكوينات النحاس في اكوجيت Akoujit . وكان التغير في الاقتصاد الليبيري أكثر تدرجا عنه في مورتانيا ، كما كان موزعا على فترة زمنية أطول . فقد بدأ استغلال حديد ليبيريا عام ١٩٥١ ، وظل يمثل ١٦٪ من قيمة الصادرات حتى عام ١٩٥٥ ، ثم انتزع المسكن الأول في الصادرات بدلا من المطاط عام ١٩٦٩ لأول مرة ، وفي عام ١٩٧٠ كان مسثولا عما يزيد على ٧٠٪ من حصة الصادرات عام ١٩٧٠ . وكان تمدين الحديد سببا في تحول ليبيريا من واحدة من أفقر الدول الأفريقية إلى دولة يرتفع فيها متوسط دخل الفرد عنه في غرب افريقية بصفة عامة . وإذا استخدمت عوائد التمدين جيدا في هذه الدول فليس من شك أنها ستساعد على تنمية سريعة .

كذلك زاد دخل الفرد في جابون نتيجة التمدين ، فلم يستغل معدن مالهناك قبل ١٩٥٧ ، لكنه أصبح مسثولا عن ثلثي قيمة الصادرات وربح الدخل القومي عام ١٩٦٧ . وهذا ما يمكن جابون من موازنة ميزانيتها وجعلها في مركز قوى في معارضتها لدول الاتحاد الجركي الاستوائي Equatorial Guineas Union (١٦ م الاعتماد الانرقي)

والتي لم تظهر لديها ثروة معدنية حتى الآن .

ولم تلعب الثروة المعدنية دورا يذكر في نيجيريا حتى بداية ظهور البترول، فلم تكن المعادن تزيد نسبتها على ٠.٥٪ من الصادرات عام ١٩٦١م ارتفعت إلى ما يزيد على ٠.٥٪ عام ١٩٧١ ، ومن الدول الأخرى التي ظهرت فيها أهمية التعدين سيراليون وغينيا، كما بدأت تزيد أهمية التعدين في أنجولا وإن كان البن مازال فيها يمثل مركز الصدارة. وقد يصبح استغلال معدن ثانوى ذا أهمية كبرى لدولة صغيرة يظهر بها كاهو الحال في توجو التي أصبح الفوسفات فيها يمثل ٤٠٪ من قيمة الصادرات .

أثر التعدين على الخدمات الأساسية .

على أنه لا يمكن قياس أهمية التعدين في التنمية الاقتصادية للدول المنتجة على أساس مساهمة هذه المعادن في صادرات تلك الأقطار وفي الدخل القومي ، فهناك العوائد التي تحصل عليها الحكومات فضلا عن الضرائب التي تدفعها شركات التعدين ، وكل ذلك لا شك يحمل من الميسور تنفيذ برامج التنمية التي تحتاجها الدول الأفريقية في الوقت الحاضر . ومن أبلغ الأمثلة على ذلك التوسع في أساسيات البناء الاقتصادي Infrastructure التي تساعد على التنمية ومن أظهرها وضوحا في هذا المجال التوسع في تحسين طرق النقل ، وبناء السدود للحصول على الطاقة الكهربائية الرخيصة .

فقد مد أول خط حديدي في غانا عام ١٨٩٨ ليربط بين مناجم الذهب في تاركوا بيناء سكوندى ، وكان امتداد الخط إلى كوماسي عام ١٩٠٣ كاستجابة لتمدين الذهب في مناجم أوبوازي Obuasi وكذلك كان أول خط حديدي في نيجيريا الذي بدأ من بورت هاركورت إلى إيجو عام ١٩١٦ وذلك لنقل الفحم ، وكما مد خط طوله ٢٥ كم في توجو ليصل إلى تكوينات الفوسفات .

وتطلب تمدين الحديد في ليبيريا مد ثلاث خطوط حديدية منذ ١٩٥٠ ، اثنان يبدآن من مروفيا ويتجهان نحو الدخل والثالث يبدأ من بوكافن ويمتد لسافة ٢٦٧ كم إلى جبل نيمبا . ويتنا لا يحصل الخطان الأولان سوى الحديد من

المناجم يحمل خط نيبا سلما أخرى فضلا عن الحديد كما هو منصوص عليه في العقد المبرم بين الحكومة والشركة لذلك يحمل أحيانا بعض الأخشاب . وتطلب استغلال نحاس مناجم كليبي في أوغندا مد الخط الحديدي لمسافة ٣٣٣ كم بعد أن كان ينهى قبل ذلك في كيبالا .

ونظرا لأن هذه المعادن سواء كانت خامات أو مركبات تصحن إلى الخارج فكان لابد من تسهيلات لشحنها في الموانئ ، ومن ثم كان ذلك التطور الكبير الذي شهدته الموانئ الأفريقية سواء بتوسيع المرافق وتمهيد الأحواض أو مد الأرصفة كما حدث في موانئ مزوفيا وموساميدس وأبورت أتين (نواديرو) .

ومدت أرصفة جديدة في كونا كرى لشحن خام الحديد ، فضلا عن مرفأ للبوكسيت في جزيرة Kassa بدأ يصدر المعدن منذ عام ١٩٥٢ بتوسط نصف مليون سنويا . وخصصت أرصفة لشحن المعادن في موانئ البضائع كما هو الحال في ميناء داکار (لافوسفات) وكونا كرى (للحديد والبوكسيت) ومزوفيا (للحديد) وتاكورادي (للبوكسيت والمنجنيز) وبورت هاركورت (للفحم) .

وأنشئت في بعض الأحيان موانئ جديدة مثل بوكاني في ليبيريا وبوني في نيجيريا وقد تكلف تعميق حوض الميناء الأخير لاستقبال ناقلات البترول نحو ٧٠ مليون دولار . وقامت هذه الموانئ الجديدة أحيانا لخدمة التعدين أساسا لكنها كانت تقوم بخدمة سلع ثانوية أخرى

وساعد التعدين على إنشاء السدود الضخمة ، للحصول على الطاقة الكهربائية الرخيصة ، وظهور بعض الصناعات سواء بتركيز المعدن من الخامات ، كما في نحاس زامبيا أو حديد ليبيريا أو بوكسيت غينيا الذي يحول إلى ألومينا قبل التصدير أو لقيام صناعات تحويلية كما في صناعة الأسمدة اعتماداً على الفوسفات ، أو الأسلاك الكهربائية والسكابلات اعتماداً على النحاس ، أو تكرير البترول .

الفصل التاسع

البتروال الأفريقي

تطور أهمية البتروال في القرن العشرين

أولاً : البتروال كمصدر للطاقة : لقد ظل الوقود الصلب هو المصدر الوحيد للطاقة الحرارية حتى عرف الإنسان مصباح الضوء واستخدم فيه الزيوت النباتية والحيوانية ، ثم ظهر الكيروسين في المشرينات من القرن التاسع عشر ، وكان في ذلك الوقت يستخرج مما عثر عليه الناس من رشح بترولى . وبعد اكتشاف حقول البتروال ، ظل الوقود الصلب يتصدر قائمة مصادر الطاقة حتى بعد الحرب العالمية الثانية ، ثم بدأ الطابع العام للاستهلاك في التغير بوضوح منذ نهاية الحرب ، وبدأ الفحم يفقد كل يوم أرضاً جديدة رغم وفرة موارده . ولعل النسب المئوية التي نوقشت في مؤتمر الطاقة العالمي (لندن ١٩٦٥) تعلى تصويراً واضحاً لتطور طابع استهلاك الطاقة العالمية في السنوات الأخيرة وما ينتظر أن يكون عليه الموقف في المستقبل القريب .

واضح من الجدول التالى التحول إلى البتروال والغاز الطبيعى ، وأن الوقود الصلب ظل له الأولوية حتى ١٩٥٢ بينما تظهر نسب ١٩٦٢ تقارب بين النوعين مع زيادة طفيفة في استخدام البتروال ، ثم بدأ بعد ذلك البتروال في التفوق على الفحم ، كما يظهر من تقديرات عام ١٩٦٥ أن البتروال هو وقود المستقبل ويمكن إرجاع هذه الزيادة المطردة في استعمال البتروال إلى أكثر من عامل منها :

اخترام المحرك ذو الاحتراق الداخلى :

في السيارات والطائرات والسفن والمكوك الحديدية وغيرها ، ويمكن في هذا المجال أن نبين بمثال القوائم الناجمة عن استعمال قاطرات الديزل .

النسب المثوبة لتطور استهلاك العالم من الطاقة (١)

١٩٨٥	١٩٦٤	١٩٦٢	١٩٥٢	مصدر الطاقة
٢٥	٤١٫٤	٤٦٫٣	٥٥٫٩	١ — وقود صلب
٣٧	٣٣٫٦	٣١٫٧	٢٥٫٦	٢ — بترول سائل
٢٥	١٥٫٩	١٥٫٣	١١٫٦	٣ — غاز طبيعي
٧	٩٫١	٦٫٧	٦٫٩	٤ — قوى مائية
٦	—	—	—	٥ — طاقة ذرية
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	

(١) ظهر أن قاطرة الديزل تستهلك فقط ربع ما تستهلكه القاطرة البخارية من الوقود وتقطع نفس المسافة .

(ب) من المعلوم أن فرن القاطرة البخارية يبقى مشتعلا سواء في حالة التوقف أو المسير للاحتفاظ بضغط البخار، أي أنه يعمل مدى ٢٤ ساعة كل يوم وذلك بعكس قاطرة الديزل التي لا تحرق وقودا عند توقفها، فإذا أضيف ذلك للعبء الحرارية التي أشرنا إليها نجد أن القاطرة البخارية تستهلك من ٨ إلى ١٠ أضعاف كمية الوقود التي تستهلكها قاطرة الديزل لقطع نفس المسافة .

(ج) يترتب على انخفاض استهلاك الوقود في قاطرة الديزل عدم توقفها في المحطات إلى أقل وقت ممكن حيث لا تحتاج لتزود بالوقود والماء، وهذا يزيد كثيرا من كفاءة التشغيل أو الاستخدام ويحفظ قطع مسافات أطول، وقد ظهر من الإحصاءات أن قاطرة الديزل يبلغ معدل المسافات التي تقطعها في السنة ٢٠ مرة قدر المسافت التي تقطعها القاطرة البخارية .

(١) المؤسسة المصرية العامة للبترول : مجلة البترول المدة الأول ١٩٦٦ ص ٦٧ .

ومن هذه العوامل أيضاً السهولة والنظافة والسرعة التي تتم بها عملية شحن القاطرة أو السفينة بالبترول عنها بالفحم ، وما يترتب على هذا من الاقتصاد في الأيدي العاملة اللازمة لهذه العملية ، هذا فضلاً عن أن خزان الوقود لن يشغل الحيز الذي يشغله مخزن الفحم ، وقد أدت هذه العوامل جميعاً إلى تميم انتشار البترول حتى تمدى استهلاكه وسائل النقل إلى الأفران والمصانع والمنازل .

زادت أهمية البترول أيضاً بسبب التعمق في استغلال مناجم الفحم مما زاد في تكاليف استخراجها لمعاملين .

أولها أن عدد العاملين في استخراج البترول أقل من عدد العاملين في استخراج الفحم .

وثانيها : أننا كلما تعمقنا في باطن القشرة ، يتطلب هذا تجهيزات كثيرة التكاليف كالتخلص من المياه الباطنية ، وسهوية المناجم العميقة والقيام بجميع الإجراءات الخاصة بتأمين العمال على حياتهم .

ثانياً: البترول كمادة خام: كانت الخامات الأولية الرئيسية المستعملة في إنتاج المركبات الكيميائية التي تستخدم في الصناعة هي الفحم ، وبعض المواد الطبيعية الأخرى مثل المولاس والزيوت النباتية والحيوانية، إلا أنه منذ ربع قرن تقريباً بدأ استهلاك البترول كمادة أولية بعد نجاح التجارب عليها ، وقد أصبحت هذه المادة الخام في مدة قصيرة تسهم بنحو ٥٠٪ من احتياجات العالم من الكيميائية (١).

فالبترول أساس لكثير من الصناعات مثل المنظفات الصناعية ، كالتبنول واللد . دت والمطاط الصناعي الذي تقوم على المطاط الطبيعي في بعض

(١) يوسف عبد الحميد زكي : مستقبل الصناعة الكيميائية البترولية : النعمة البترولية . المؤسسة العامة للبترول ، العدد الثالث والربع ١٩٦٩ ص ٣١ .

الاستمالات والتولايين أساس صناعة المرقعات كما يستعمل كاذب أيضاً ، وإثير البترول Petroleum ether وهي مقطرات شديدة التطاير ذات استخدامات واسعة في صناعة البويات والورنيش وعملية استخلاص الزيوت والدهون .

ويدخل الكبريت المستخلص من البترول في كثير من الصناعات مثل حامض الكبريتيك اللازم لصناعة الأسمدة والحرير الصناعي ، ويستخدم الكبريت أيضاً في عملية تنقية السكر، هذا فضلاً عن حاجة مصانع الكوتشوك والأحذية وكثير من الصناعات الأخرى إليه ، كما يستخدم في إعداد المبيدات الحشرية ولوقاية الأرض الزراعية ، كذلك يسهم البترول في الأنسجة الصناعية كالنيرلين والبوليستر هذا فضلاً عن منتجات البلاستيك المختلفة (١).

وهكذا أصبح الدور الذي يلعبه البترول في حياتنا العامة أكبر من حدود تلك الطاقة التي نستمدّها من مواد الوقود المشتقة منه .

وسيزداد الاعتماد على البترول كمادة خام في المستقبل ، ما لم تنشب حرب ذرية ، أو تقع أية كارثة تقضي على البشرية، نعيد أن عدد سكان العالم في ارتفاع مستمر ، وهذه الزيادة المطردة المصحوبة بارتفاع في مستوى المعيشة للملايين البشر في الهند والصين وأفريقية ، سوف تحتم مع مضي الزمن الاستعاضة عن كثير من المواد المعروفة بالبترول الخام في صناعة الكيماويات .

كما ينتظر استعمال الطاقة الذرية كقوة محرّكة على نطاق كبير كمصدر للقوى المحركة ، وبذلك سوف يقتصر استعمال البترول ، كطاقة محرّكة ، على بعض

(١) دكتور طاهر الحديدي : أهمية الصناعات البتروكيماوية في تطور الدول العربية : مجلة البترول والغاز العربي ؛ يناير ١٩٧١ م ص ٣٦ - ٣٦ ؛ البشة العامة لمنطقة ٩ لشعبة الصناعات بالكويت : الصناعات البتروكيماوية وامكان تنميتها في العالم العربي . بحث مقدم الى مؤتمر البترول العربي السابع مجلة خط العرب ، بيروت ، ديسمبر ١٩٧٠ م ص ٢٢ - ٤٠

الاستثمارات الخاصة التي لا يمكن الاستعاضة عنها باستعمال الطاقة الندية أو الطاقة الكهربائية .

هذا كما ثبت أن استعمال البترول ككافة أولية لإنتاج الكيماويات العضوية وغير العضوية بدلا من الخدمات الأخرى أكثر فائدة من الناحية الاقتصادية .

٣ : البترول مادة استراتيجية : يلعب البترول دوراً خطيراً في الحروب الحديثة ، يكفيه أنه أصبح وسيلة الإمداد الوحيدة سواء للطائرة ، أو الباخرة ، أو القاطرة ، أو المدرعة ، ولعل تفوق الولايات المتحدة وبريطانيا في الحربين العالميتين ، يرجع إلى تفوقها البترولي على دول المحور ، تحت أيديهما بترول العالم الجديد ويسيطران على بترول الشرق الأوسط . وقد أثرت قلة البترول لدى دول المحور حتى في خططها العسكرية ، فقد نرت اليابان قواتها نثرا للوصول إلى جنوب شرق آسيا حيث البترول الأندونيسي ، كما زحفت ألمانيا بجيوشها إلى القوقاز للاستيلاء على بترولها ففرضت جيوشها لمخاطرات كبيرة . وأخيرا حالة القلق التي تسود الولايات المتحدة الأمريكية بسبب قرب تقاد احتياطها ، كل هذا دليل على استراتيجية البترول .

أهمية البترول الأفريقي

برزت أهمية أفريقية في الميدان البترولي منذ منتصف الستينيات ، وعلى الرغم من التفرة الكبيرة التي حققها القارة في الستينيات فإن ما قد تحققت في السبعينيات قد تفوق جميع التقديرات المتوقعة .

وقد احتل البترول المسكاة الأولى في المبادرات الأفريقية ، بعد أن كان هذا المركز من أن نصيب القطن بلغت قيمة صادراته ٣٨٧٠ مليون دولار عام ١٩٧٠ ، وبذلك تفوق أيضاً على الذهب والنحاس . وترجع أهمية البترول الأفريقي إلى عدة عوامل : —

أولاً : زيادة الإنتاج : بلغ إنتاج أفريقية من البترول ٢٩٤ مليون طن عام ١٩٧٠ ولذلك أسهمت أفريقية بما يزيد على ١٢٪ من مجموع الإنتاج العالمي في ذلك العام .

وتركز البترول في منطقتين رئيسيتين في الوقت الحاضر أولهما شمال أفريقية والثانية غرب أفريقية ، الأولى تضم معظم البترول الأفريقي ٧٧٪ ، بينما الثانية تضم ٢٣٪ منه .

إنتاج البترول الخام في أفريقية بالآلاف طن^(١)

	١٩٧٠	١٩٦٩	١٩٦٧	١٩٦٠	١٩٥٠	
ليبيا	١٦٠.٠٠٠	١٣٩.٠٠٠	٨٣.٠٠٠	—	—	
الجزائر	٤٧.٠٠٠	٤٣.٠٠٠	٣٨	٩٠٠	٨٠	
مصر	١٧.٠٠٠	١٣.٠٠٠	٦٥٠٠	٣٦٠٠	٢٣٠٠	
تونس	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٢٠٠٠	—	—	
المغرب	٤٦	٥٨	٩٨	٩٠	١٠٠	
نيجيريا	٥٣٠٠٠	٢٥٠٠٠	١٧٠٠٠	٨٨٠	—	
جابون	٥٤٢٠	٤٩٧٠	٣٤٥٠	٨٥٠	—	
كينغو برازافيل	١٩		٥٠	—	—	
مجموع أفريقية	٢٩٤.٠٠٠	٢٢٣.٠٠٠	١٠٦.٥٠٠	١٤.٠٠٠	٢.٦٠٠	

1. I. N. World Energy Supply, Statistical papers Series T, No. 13, 1971.



شكل رقم (٤٥)

ثانياً . انخفاض تكاليف الإنتاج عن العالم الغربي .

وزيد من أهمية البترول الأفريقي انخفاض تكاليف الإنتاج ، فهي تكاليف منخفضة للغاية إذا قورنت بتكاليفه في المناطق المنتجة الأخرى في العالم فتوسط إنتاج البرميل الواحد في الولايات المتحدة الأمريكية ١٥٩ سنتا تنخفض إلى ٤٦ سنتا في الجزائر ، ٣١ سنتا في نيجيريا ، و ١٥ سنتا في ليبيا ، وبذلك فهو أرخص من إنتاجه في العالم الغربي ، وإن كان بترول جنوب غرب آسيا أقل نفقة منه ، إذ أن تكاليف إنتاج البرميل في إيران ٧ سنت وفي الكويت والسعودية ١٠ سنت^(١) . ويرجع انخفاض تكاليف البترول وخاصة الليبي إلى غزارة إنتاج الحقول فهي أكثر الحقول الأفريقية غزارة في الإنتاج إذ أن معدل إنتاج البئر الواحد ٣٥٢٩ برميلا في اليوم ، ويقترب منها معدل إنتاج نيجيريا ، وتنخفض في الجزائر إلى ١٢٤٠ برميلا ، وفي جمهورية مصر إلى ١٠٩٤ برميلا بينما هو ١٢ برميلا في الولايات المتحدة الأمريكية ، وهو ٦٧ برميلا في الاتحاد السوفيتي وإن كان يقفز إلى ٦١٥٦ برميلا في الكويت والسعودية .

ثالثا : ضخامة الفائض للتصدير : يتميز البترول الأفريقي بضخامة الفائض للتصدير لقلة الاستهلاك المحلي بالنسبة للإنتاج بحيث لا يمثل سوى نسبة ضئيلة للغاية لا تتفق بحال واستخدامات البترول الحديثة . ويوجد في أفريقية في الوقت الحاضر ٣٠ معالا للتكرير بطاقة قدرها ٤٠ مليون طن فقط (١٤٪ من الإنتاج) وتوجد في مصر ثلاثة معامل تستهلك وحدها من هذه الكمية نحو ١١ مليون طن (وليس من شك أن طاقة التكرير قد انخفضت بعد ضرب معامل السويس) وتعتمد بعض المعامل الأفريقية على البترول الخام المحلي ،

(1) Issawi C., Yeganab, M. The Economics of the Middle Eastern oil, London, 1962, pp. 92, 94.

وإن كان معظمها يعتمد معظمها على المستورد. وهناك مشروعات للتوسع في معامل التكرير في زامبيا وغينيا والكرون فضلا عن زيادة طاقة التكرير في المعامل القديمة مما يرجح أن تبلغ طاقة التكرير عام ١٩٧٥ نحو ٦٥ مليون طن، ورغم ذلك فما زالت نسبتها ضئيلة.



(شكل رقم ٤٧)

رابعا : انخفاض نسبة الكبريت :

يتميز التركيب الكيماوى للنفط الليبي والجزائر والنيجيرى بانخفاض نسبة المواد الكبريتية بحيث لا تؤثر على خواصه ، وبذلك يعتبر من

النفط النادر^(١). ذلك أن أكثر من ٨٥٪ من احتياطي خامات البترول في العالم تحتوى على مواد كبريتية . وقد بدأت حكومات الولايات المتحدة الأمريكية وبقية أوروبا الغربية في إصدار الأنظمة والقوانين التي تقضي بإقلال نسبة الكبريت في الخامات إلى أبعد حد ممكن ، رغبة منها في تطهير سمنائها وأنهارها وبحارها من فضلات الكبريت التي تؤثر على حياة الانسان في المدن والحياة الحيوانية في الأنهار والبحار ومن ثم لا بد لمنتجى النفط ومستهلكيه أن يحلوا مشكلة الكبريت حلا نهائيا . والحلول التي قدمت حتى الآن للتغلب على هذه مشكلة الكبريت تتمثل في :

١ — استخدام النفط الخالي من الكبريت كالفنت والبي والجزاى والنيجىرى والأندونيسى ، ولكن الكميات الموجودة منه لا تزيد على ١٦٪ . من احتياطي العالم من البترول ، ولهذا فإن استخدامه وحده مستحيل ، خاصة وأن معظم معامل التكرير في العالم قد بنيت لتستخدم أنواع النفط الخام المحتوى على المواد الكبريتية بكميات متفاوتة .

٢ — أن يخلط الخام المحتوى على الكبريت بالخام الخالي منه بنسب مئوية ، كأن يكون خليطا مكونا من ٦٠٪ من الخام الذى يحتوى على ٢٦٪ من الكبريت ، ٤٠٪ من قسط ليبيا الخالي من الكبريت للحصول على خليط من النفط الخام يقل فيه نسبة الكبريت .

٣ — أن يستخلص الكبريت من النفط الخام الذى يحتوى على الكبريت بحيث لا تزيد النسبة المئوية للكبريت على ١٪ ، ولكن عملية استخلاص الكبريت من البرميل الواحد من الخام مرتفعة قد تصل إلى دولار لكل برميل في خام فنزويلا ، وأكثر من نصف دولار في الخليج العربى .

(2) Rake, A, «The Struggle for Oil Wealth», Africa Report, Sept. 1970.

خامسا : الموقع الجغرافي القريب من مواطن الاستهلاك :

وأخيرا نجد قره من مواطن الاستهلاك الرئيسية وهي أوروبا وأمريكا الشمالية ، فبترول شمال أفريقية ينهى إلى البحر المتوسط ، وبذلك يصبح شمال أفريقية على مرمي حجر من اللوانى الأوربية المطلة على البحر المتوسط . فضلا عن أنها أقرب كثيرا إلى موانئ غرب أوروبا المطلة على الأطلسي من مناطق التصدير في الخليج العربى ، فالسافة من الكويت إلى بريطانيا نحو ٦٣٣٠ ميلا ، بينما هي من مرسى البريقة إلى بريطانيا نحو ٢٤٥٠ ميلا ، ومعنى هذا أن الناقله يمكنها أن تنقل أكثر من شحنتين من البترول الليبي إلى بريطانيا مقابل شحنة واحدة من الكويت (١) .

من ثم يتجه ٩٥ ٪ من صادرات البترول الأفريقى إلى أوروبا الغربية والباقي يتجه إلى الولايات المتحدة الأمريكية وحتى بترول نيجيريا يجده يتجه بدوره إلى أوروبا وبصفة خاصة إلى بريطانيا فهو حقا أبعد من شمال أفريقية ، ولكنه في نفس الوقت أقرب أيضا من بترول الخليج ، ولا يمر في قناة السويس . وكان من جراء هذا أن انخفض نصيب بترول جنوب غرب آسيا من البترول المستهلك في أوروبا من ٨٥ ٪ إلى ٥٠ ٪ وجاء البترول الأفريقى ليغطي الجزء الأكبر من احتياجات أوروبا

الشركات الأجنبية العاملة في البترول الأفريقى :

يمكن أن نميز في هذا المجال بين شمال أفريقية ، وغربها ففي شمال أفريقية نجد أن ٦٩ ٪ من الإنتاج في أيدي الشركات الأمريكية ويرجع هذا إلى أن معظم الإنتاج الليبي في أيدي الشركات الأمريكية مثل إسوستاندرد ، وإسوسمرت ، أموسيس ، مويل ، وفيليس . وتشترك الشركات الأمريكية

(1) Kubbah, A. A., «Libya, Its Oil Industry and Economic System, Baghdad, 1964, p. 191.

في الإنتاج الجزائري ممثلة في موبيل ، وفيليس ، وفي إنتاج مصر ممثلة في بان أميركان وفيليس . وتأتي الشركات الفرنسية : في المكان الثاني ومنطقة نفوذها الجزائر حيث تستخرج وحدها نحو ٧٠٪ من الإنتاج . ويمثل في شركات عديدة مثل شركة البترول الفرنسية الإفريقية (Copefa) وشركة أبحاث واستغلال بترول الصحراء (Creps) والشركة الفرنسية لهبترول Gep وكذلك لها معظم استغلال بترول تونس والمغرب ، وكما تسهم في أبحاث جنوب أنجولا . وقد بدأ نفوذ الشركات الفرنسية في الانحسار من الجزائر بعد تأميم حكومة الجزائر للبترول الجزائري .

أما الشركات البريطانية : فنفوذها ضئيل ، نصيبها من إنتاج شمال أفريقية ٣٩٪ فقط ، ولكن مجالها الأكبر في نيجيريا ، حيث تسيطر شركة شل ، وشركة البترول البريطانية على الإنتاج ، وإن دخلت معها في الفترة الأخيرة بعض الشركات الأمريكية مثل شركة موبيل وجلف وغيرها .

وهناك شركات أخرى : أهمها الشركات الإيطالية التي تسهم في إنتاج البترول التونسي حيث تقوم شركة سيتيب Sitep للتفرعة من شركة ابني باستغلال أم حقوقها وهو حق البورما كما تسهم شركة أجيب Agip الإيطالية في استخراج نفط تونس والمغرب . أما شركة بتروفينا Petrofina البلجيكية التي تصل في أنجولا .

الشركات الوطنية العاملة في البترول الأفريقي

المؤسسة المصرية العامة للبترول :

وهي مؤسسة حكومية تتمتع بسلطات كاملة في قطاع البترول ولها حقوق التصدير والاستيراد للزيت الخام ومنتجاته ، والمؤسسة هي التي تتعاقد مع الشركات الأجنبية للبحث والإنتاج ، وعند اكتشاف النفط بكميات تجارية

تصبح المؤسسة شريكة لشركة الأجنبية بمعدل ٥٠٪ من الأسهم كما هو الحال مع شركة بان أمريكان التي أصبحت اسمها شركة أموكو والتي تعمل في خليج السويس ، وشركة فيلبس التي أصبحت اسمها شركة ديكو وتعمل في الصحراء الغربية . وتمتلك المؤسسة المصرية العامة للبترول :

١ — الشركة العامة للبترول : للبحث والإنتاج .

٢ — الشركة العامة لنقل بالأنابيب : لنقل المنتجات المكررة من معامل تكرير إلى مراكز التوزيع .

٣ — شركة مصر للزيت : وهي المسؤولة عن تسويق المنتجات .

٤ — شركة النصر للزيوت : وهذه تمتلك معمل تكرير في السويس ومطاقه ٤ مليون طن سنويا .

٥ — شركة السويس لتصنيع الزيوت : وتقوم بتكرير النفط وتصنيعه . وكذلك تمتلك الشركة ٩٧٪ من رأسمال الشركة المصرية لتكرير البترول بالسويس ، ٣٠٪ من رأسمال الشركة الشرقية للبترول و ٣٣٪ من رأسمال الشركة التعاونية للبترول .

ومن أهم وأحدث مشاريع المؤسسة ، مشروع لمد خط أنابيب من السويس إلى الاسكندرية بطول ٣٢٠ كيلو مترا .

شركة النفط الوطنية الهيئية (لينتكو) :

وهي شركة حكومية منحت سلطة الاضطلاع بالعمل في كافة نواحي صناعة النفط داخل ليبيا وخارجها سواء لحسابها أو على أساس الاشتراك مع شركات أخرى

وتقوم الشركة مقام الحكومة في الإسهام في الامتيازات الحالية والقادمة

(٢ — ١٧ الانحصاء الاقليمي)

كما تقوم بمراقبة مختلف المشاريع الثقافية والاجتماعية والصحية التي وافق عليها حاملو الإمتيازات الهيبية .

وتدرس الشركة إمكانية إنشاء مصنع للنشادر والبحث عن طرق أخرى لتوسيع نطاق استعمال الغاز الطبيعي فضلا عن إمكانية مد خط أنابيب غربي البلاد لربط الاكتشافات المختلفة التي عثر عليها سابقا .

هذا وقد أبرمت الشركة اتفاقية مشاركة مع شركة شل حصلت بموجبها شركة شل سيرنيكا على امتياز البحث والإنتاج في مساحة ٢٠.٠٠٠ كيلو متر مربع حول الساحل الشمالي في برقة .

سوناتراك Sonatrak :

وهي شركة النفط الحكومية في الجزائر ولها امتيازات بحث بصورة مطلقة في مساحة (٥٠٠ ألف كيلو متر مربع) ولها حق المشاركة بنسبة ٥٠٪ من أراضي الشركة التعاونية (١٨ ألف كيلو متر مربع) ودخلت شريكة لشركة جيتي Getty Oil Co. في منطقة مساحتها (١١٥ ألف كيلو متر مربع) .

وتملك الشركة خط أنابيب حوض الحمراء - أرزو وتسام بنسبة ٢٥٪ في خط شركة سوبيج (Sopeg) وتسام بنسبة ٢٥٪ في خط أنابيب الغاز الطبيعي لشركة سوترا (SOTTRA) . وهناك مشروع بمد خط أنابيب رابع من حامي الرمل إلى سكيكندا لحساب السوناتراك ، فضلا عن مشروع إنشاء خط لنقل غاز النفط المسال من حامي مسعود إلى أرزو .

وفي مجال التكسير تملك شركة سوناتراك ٥٠٪ من معمل تكسير حامي مسعود ، ٥٦٪ من معمل تكسير الجزائر .

ومن مشاريع سوناتراك إنشاء معملين جديدين للتكرير في أرزو وسكيكدا .

جطافة ٢٥ مليون طن سنويا لكل منها، وكذلك إنشاء شبكة للأسمدة في عناية وشبكة كيماويات أخرى في سكيكدا .

وتقوم الشركة بالتوزيع الداخلى للمنتجات النفطية ، وتنفذ الشركة إتفاقيات تعاونية كما حدث مع سوريا ومع الجمهورية المينة الجنوبية الشعبية ومع العراق للمساعدة فى أعمال البحث والتنقيب والتعاون الفنى .

تونس : لا يوجد فى تونس شركة وطنية للبترول ولكن الحكومة لها نصيب فى كل ما يجرى إنتاجه من أراضيها .

المغرب : يوجد فيها هيئة الأبحاث والإسهامات المعدنية ، وهى هيئة حكومية تشارك مع الشركات الأجنبية .

بترول أفريقية الشمالية

بترول الجمهورية العربية الليبية :

يمكن أن نقول بأن هناك حدثان هامان فى تاريخ ليبيا الحديث كان من نتائجهما تحول واضح فى حياة الشعب الليبي ، أولها حصول ليبيا على الاستقلال فى ديسمبر سنة ١٩٥١ ، والثانى اكتشاف أول حقول البترول فى يونيو عام ١٩٥٩ وقد قسمت البلاد إلى أربع مناطق بترولية : المنطقة الأولى وهى طرابلس ، والمنطقة الثانية برقة الشمالية ، والمنطقة الثالثة هى برقة الجنوبية ، وأما الرابعة فهى فزان . ومع أن المنطقة الثالثة أى برقة الجنوبية لم تصادف إقبالا حتى اليوم إلا أن المناطق الأولى والثانية والرابعة أى طرابلس وبرقة الشمالية وفزان قد أصبحت منفطة بالامتيازات التى تشمل معظم مصاحفها ، إذ أن معظم الشركات قد حصلت على امتيازات فى أكثر من منطقة واحدة من هذه المناطق .

وقد منح أول امتياز للتنقيب عن البترول في ليبيا إلى شركة إسو استاندرود في أواخر عام ١٩٥٥ ثم توالى بعد ذلك أعمال البحث والتنقيب ثم بدأ الإنتاج عام ١٩٥٩ حين اكتشف حقل زلطن بعد مرور أكثر من سنتين ثم تصدير أول شحنة من ميناء البريقة في سبتمبر ١٩٦١، أي بعد عام خط الأنابيب ومرافق الشحن، ثم تلها شركة أوازيس فبدأت الشحن من ميناء سرت (سدره) في يونيو عام ١٩٦٢، ولم يكن هناك إلا أربعة حقول منتجة في ليبيا، أصبحت الآن ثلاثة عشر حقلاً، وقفز الإنتاج من نحو نصف مليون طن عام ١٩٦١ وهي التي خرجت من حقل زلطن إلى ما يقرب من ٩ مليون طن عام ١٩٦٢ إلى ٤١ مليون طن عام ١٩٦٤ إلى ١٦٠ مليون طن عام ١٩٧٠ وبهذا قفزت ليبيا إلى مرتبة المنتجين الكبار مرة واحدة وهي طفرة لم تسجل دولة عربية مثلها في السرعة إلا الكويت.

ولكن الإنتاج انخفض فجأة عام ١٩٧١ إلى ١٣٣ مليون طن وبذلك تأتى في المركز السابع في العالم والخامس في التصدير. وهذا التخليص في الإنتاج كان متعمداً من جانب حكومة الثورة الليبية التي انتهت إلى استنزاف ثروتها البترولية وآمنت بأن الاحتفاظ به كرسيد في الأرض خير من الاحتفاظ به تقديماً في البنوك الأجنبية. وفي نفس الوقت استطاعت ليبيا بضغوطها رفع نسبة عائدات الدولة إلى ٥٥٪ - ٦٠٪ من صافي الأرباح، ومن ثم استردت أكثر من ٥٠٠ مليون جنيه تمويصاً من الماضي^(١).

ويرجع هذا التطور الكبير في الإنتاج إلى عاملين هما قانون البترول الليبي الذي ينص على ضرورة قيام الشركة صاحبة الامتياز بالتنازل عن ربع المساحة المقررة لها وذلك في نهاية مدة قدرها خمس سنوات، على أن تتنازل عن ربع

(١) جمال حداد - الجمهورية العربية الليبية ص ١٦٤

آخر بعد مضي ثمانى سنوات من تاريخ منح الامتياز^(١)، كذلك نص القانون على أن تسكنى الشركة في المناطق الشمالية تلك المساحة المصروح لها بالبحث فيها وذلك بعد مضي ثمانى سنوات منذ توقيع عقد الامتياز ، أما في المناطق الجنوبية فتسكنى الشركة بربع المساحة فقط بعد مضي للمدة ذاتها .

كذلك تتميز الحقول البنية بالقرب النسبي من البحر المتوسط ، كما تمتد في رقعة سهلة خالية من العقبات الطبيعية عكس أتايب الجزائر التي تعترضها سلاسل الأطلس ، هذا فضلا عن أن آبار البترول البنية أقل عمقا من نظيرتها في الجزائر

ليبيا تمارس أعمال السيادة على بترولها:

استمدت ليبيا عدداً من خبراء البترول للاستشارة في السياسة التي يجب أن تتبعها للحصول على أكبر عائد من بترولها في هذه المراحل الأولى . وكانت من الذكاء حين استخدمت خبراء كان يعملون من قبل في شركة شل ، والذين بوصفون الآن في المركز الرئيسي في لندن بأنهم أشواك في لحم *thorns in the flesh* الشركة التي دربتهم . وهكذا أصبحت ليبيا تمارس اليوم رقابة فعلية على عملية الإنتاج وفرضت التأمين الجزئي على بعض الشركات ، وتطالب بالمشاركة الفعالة في جميعها ، وفضلا عن هذا أقامت عددا من معامل التكرير وإسالة الغاز . غير أن أكبر ضربة لليبيا تمثلت في البروتوكول الذي عقد بين شركة *Sna-Erap* والشركة الوطنية البنية والذي حصلت الشركة الوطنية بمقتضاه على ٢٥ ٪ من إنتاج الشركة يبلغ ١٠ مليون طن ، ثم يزداد تدريجيا هذا النصيب حتى يبلغ ٥٠ ٪ حين يبلغ الإنتاج ٢٧,٥ مليون طن . وقد حذت الشركات الأخرى حذو الشركة الفرنسية مثل شركة شل ، وزادت على هذا تمهدها بصرف ٤ مليون جنيه استرليني عن أعمال الكشف في الثلاث سنوات الأولى ،

1. Rake, A, The Struggle for the Oil Wealth, p. 135.

٨٠ مليون في الست سنوات التالية، هذا فضلا عن بناء معمل تكرير للشركة الوطنية تديره لمدة عشر سنوات ثم تنتقل ملكيته بعد ذلك إلى الشركة الوطنية.

إنتاج البترول في ليبيا (بالمليون طن) والمائدات (بالمليون دولار)

السنة	الإنتاج	المائدات	السنة	الإنتاج	المائدات
١٩٦٢	٩	٣٩	١٩٦٨	١٢٤,٥	٩٥٢
١٩٦٤	٤١,٥	١٩٧	١٩٧٠	١٦٠	١٢٩٥
١٩٦٦	٧٢	٤٧٦	١٩٧١	١٣٣	١٧٦٦

حقول البترول: يأتي حقل زلطن في المركز الأول إذ أنتج ١٦ ٪ من إنتاج ليبيا، ويقع هذا الحقل في برقة على بعد ١٦٠ كيلومترا جنوب خليج سدره وعلى بعد ٣٢٠ كيلومترا جنوبي بنغازي، وقد مد أنبوب من هذا الحقل إلى ميناء سرت طوله ١٤٧ كيلو متر وبقطر ٣٦ بوصة كما يمتد أنبوب حاملا ٥٠٠ ألف برميل من ماء البحر إلى الحقل لحقنه بالماء لحفظ مستوى الضغط به ومضاعفة المستخرج، كما قامت شركة إسو بتجهيز ميناء برقة بأرصعة تستقبل ناقلات تصل حمولتها إلى ٨٦ ألف طن، وتم إنشاء أول معمل تكرير في منتصف عام ١٩٦٣ بطاقة قدرها نحو ألف طن يوميا. وتتدفق الزيوت في أنبوبة زلطن بفعل الجاذبية الأرضية لمسافة ٩٠ ميلا، غير أن العشرين ميلا الأولى أراضي مرتفعة، ولا بد من ضخ الزيت عبرها.

ويأتي حقل السرير في المركز الثاني إذ ينتج نحو ١١,٥ ٪ من الإنتاج الليبي، وقد تم اكتشاف هذا الحقل في أوائل عام ١٩٦٥، أما حقل جالو الذي بلغ إنتاجه ما يقرب من ١١ ٪ من الإنتاج الليبي فيقع إلى الشرق من زلطن وتم توصيله بخط أنابيب بميناء برقة بخط قطره ٣٠ بوصة. ومن الحقول الأخرى ذات الأهمية في الإنتاج انتصار ونافورة وأمل.

الصغير تصديره . ويبلغ هذا الحقل حوالى ١٠٠ مليون قدم مكعب فى السنة . ويحتوى الغاز المنتج على ٦٥ ٪ ميثان ، وكذلك عرضت شركات أخرى لإنشاء مصنع للنشادر ونقله فى ناقلات خاصة بعد إيسالته وسيستوعب هذا المصنع معظم الغاز المنتج من حقل الضهرة . وقد بدأ إنتاج مصنع الغاز الطبيعى فى مرسى البريقة عام ١٩٧١ ، ووجه الناتج إلى أسبانيا .

وقد ظهر أثر البترول الببى فى ارتفاع مستوى المعيشة وتشغيل الأيدى العاملة ، وأصبح الميزان التجارى فى صالح ليبيا لأول مرة عام ١٩٦٣ ، كما صدر قانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٣ يمن على تخصيص ٧٠ ٪ من دخل البترول الببى لتمويل برامج التنمية فى ليبيا ، وقد بلغ إيراد الحكومة الليبية من البترول ١٧٦٦ مليون دولار عام ١٩٧١ .

ولا ننسى أيضا أن البترول الببى هو الذى أذاب روح الإقليمية الضيقة بين برقة وطرابلس وأعاد للامة وحدتها وعاسكها .

بترول الجمهورية الجزائرية :

بينما كانت الجزائر تضمد جروح حرب التحرير ، إذا بالبترول يتدفق من صحرائها ، ويظهر البترول والغاز أصبحت جميع قطاعات التعدين الأخرى قزمية بالنسبة لها . ويرجع تاريخ بترول الجزائر إلى عام ١٩٢٢ حين بدأ كوراد كيليان برسم خريطة الصحراء ، ولكن قل من شاركه فى حلمه عن وجود زيت فى هذه الصحراء . ثم بدأ البحث الجدى عن البترول بعد الحرب وتوصلت الشركة الاهلية (SNREPAL)^(١) للبحث عن البترول واستغلاله فى الجزائر إلى حقل حاسى مسعود وحاسى الرمال للبترول والغاز عام ١٩٥٦ ، كما

1. De Kun, Nicolas, The Mineral Resources of Africa, Amsterdam 1965, p. 48,

توصلت الشركة الجزائرية لبحث واستغلال البترول (Cerep) إلى حقول عجيله ، وقدرت الاحتياطيات البترولية والإنتاج السنوى قبل عام ١٩٦٥ بنحو ١٠٠٠ مليون طن^(١) وبلغ الإنتاج عام ١٩٧٠ نحو ٤٧ مليون طن . وكانت هذه الاكتشافات البترولية بفضل الأبحاث الجيولوجية والجيوفيزيائية التى مولتها الحكومة الفرنسية على أمل أن فى إمكانها فصل الصحراء الغنية بالبترول عن بقية الجزائر ، وأن تظل تابعة لها .

ويمكن أن نميز فى الجزائر أربع مجموعات من الأحواض البترولية والغاز الطبيعى هى : —

١ — حقول البترول فى حاسى مسعود على بعد ٣٠٠٠ ميل جنوب قسنطينة وصاحبة الامتياز هنا الشركة الأهلية لبحث واستغلال البترول الجزائرى .

٢ — حقول فوربولنيك Fort Plegnac على بعد ٤٠٠ ميل من تابس أو ٢٥٠ ميلا جنوب شرق حاسى مسعود وصاحبة الامتياز هنا شركة الأبحاث البترولية واستغلالها فى الصحراء (CREPS)^(٢) .

٣ — حقول الغاز الطبيعى فى حاسى الرمل على بعد ٢٠٠ ميل جنوب مدينة الجزائر وتمتثلها شركتنا الأهلية للبحث واستغلال البترول الجزائرى (٩٠.٥٠ /) والشركة الفرنسية للبترول GEP^(٣) (٤٩.١ /) .

٤ — حقول الغاز الطبيعى فى حوض عين صالح على بعد ٣٠٠ ميل من حاسى الرمل وصاحب الامتياز فى الجزء الشمالى شركة البترول الجزائرى CPA بينما القسم الجنوبى من نصيب شركة الأبحاث البترولية واستغلالها فى الصحراء .

1. Societe Nationale de Recherche et Exploration des Petroles en Algerie.

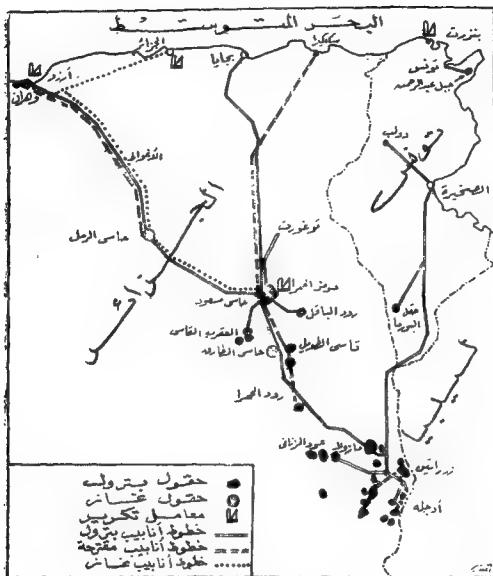
2. Compagnie de Recherche et d'Exploitation de Petrole au Sahara.

3. Compagnie Francaise des Petroles.

الصحراء الشمالية : حصلت الشركة الأهلية للبحث واستغلال البترول الجزائرى على أول امتياز لها عام ١٩٥٢، وبعد أربع سنوات من البحث والتقيب اختارت موقعا يبعد ٧٠ ميلا إلى الجنوب من واحة ورقلة . وفي منتصف يونيو من ذلك العام تدفق البترول من عمق ١١ ألف قدم ، وظهر أن التكوينات البترولية تغطى مساحة ٦٢٠ ميلا مربعا وتملك الطبقة البترولية يصل إلى ٣٣٠ قدما فى تكوينات الحجر الرملى التى ترجع إلى الترياسى^(١) . ويقدر الخبراء أن هذا المستودع سيمطى ٣٥٠ مليون طن تحت الضغط الطبيعى أو ما يعادل ١٦ ٪ من مجموع المخزون . أى أن رصيد هذه المنطقة يبلغ ٢٠٠ مليون طن . وقد بلغ إنتاج هذا الحقل ٧٥ مليون طن عام ١٩٦٢ . ويتميز بترول المنطقة الشمالية بأنه من النوع الخفيف ، ونظرا لخفته كانت احتياجاته لضغط الغاز أقل من مثيله فى الصحراء الجنوبية ، كما ظهر أنه مع خروج كل وحدة من البترول تتسرب ٢٢٠ وحدة من الغاز ، ويعنى آخر تقدر موارد الغاز بالآلاف الميارات من الأقدام المكعبة . وتمتثل الشركة فى الوقت الحاضر نحو ٣ ملايين قدم مكعب لإدارة مضخات حوض الحمراء التى تبلغ قوتها ٢٦ ألف كيلو وات . ويتدفق من هذه المنطقة ما يقرب من ٣٨ ألف طن يوميا إلى ميناء بوجاية خلال خط أنابيب قطره ٢٤ بوصة فى نصفه الجنوبى ثم ١٢ بوصة بعد أن يمر المنطقة الجبلية ، وتقوم أربع محطات لدفع البترول فى حوض الحمراء والجامع وبسكرة ومسيلة . وقد أعد ميناء بحاية لاستقبال ناقلات حمولة ٦٥ ألف طن وكان بترول هذا الحوض قبل عام ١٩٥٦ ينقل بواسطة الأنابيب إلى توغرت ، وبعدها بالسكك الحديدية إلى ميناء سكيكدة .

وإذا كان حقل حاسى مسعود يعتبر الحقل الرئيسى فى المنطقة الشمالية ، إلا أن هناك عدة حقول أخرى بالقرب منه أهمها حقل حاسى الطويل إلى الجنوب الشرقى من حاسى مسعود بنحو ٥٠ ميلا ، وتستغل بترول هذه المنطقة شركة البترول الفرنسية الأفريقية (GOPEFA) . وقد وجد البترول فى طبقتين تتنيان

1. De Kun , Ibid. p. 564.



شکل رقم (۱۹)

تقريباً ٤٠٠ مليون مستويين هما ٢٣٠٠ — ٤٧٠٠ قدم ، ٦٤٠٠ — ٦٧٠٠ قدم .
 وإلى الجنوب الغربي من حاسي مسعود بنحو ٢٠ ميلاً يوجد حقل الأجر ب الذي
 تستغله شركة الأهلية للبترول الاكويتين ، كما ظهر حقل آخر عام ١٩٦٢ إلى
 الشمال من قاسي الطويل وشرق حاسي مسعود وهو حقل الباقل Baguel وقدر
 احتياطيته بنحو ٤٠ مليون طن . وقد مدت أنابيب لربط هذه الحقول بميناء
 أرزو غرب وهران .

أما حقل حاسي الرمل فقد حددت موقعه الشركة الأهلية لبحث واستغلال البترول في الجزائر عام ١٩٥٢ . ووصل المتقبون إلى طبقات الغاز على عمق ٧١٠٠ قدم عام ١٩٥٦ . ويقدر رصيد هذه المنطقة من الغاز بنحو ٧٠ بليون قدم مكعب ، فضلا عما يقرب من ٣٠٠ مليون طن من الزيت . وقد أنتج هذا الحقل في أوائل عام ١٩٦٣ ، ٣٤ مليون قدم مكعب من الغاز في اليوم ، كما ارتفع إنتاج الجزائر من تصكيف هذا الغاز من ١٣٠ ألف طن عام ١٩٦١ إلى ما يزيد على ٢٠٠ ألف طن عام ١٩٦٢ . وينقل غاز حاسي الرمل إلى أرزو لمسافة ٣٠٠ ميل في أنابيب قطرها ٢٠ ، ٢٤ بوصة ، وتوجد عليها ثلاث محطات لضخ بين حاسي الرمل وريزان ، وتقوم الشركة التجارية لغاز الميثان ببيع الغاز في ريزان ومستغانم .

الصحراء الجنوبية : ويقصد بها المنطقة الواقعة قرب الحدود الليبية أو حوض فور بولنيك . وهذه الحقول أقرب إلى حقول البترول الليبي منها إلى حقل حاسي مسعود ، وذلك إن بنية حقول فور بولنيك أكثر تعقيدا من حاسي مسعود المنبسطة . فقد أصاب الجزء الشمالي للشرق من هذا الحوض فوالق الزمن الثاني التي جددت آثار حركات الزمن الأول ، ويظهر البترول فيها على عمق ٣١٠٠ قدم في طبقات الديفوني الأسفل والاردوفيثي . وقدرت إنتاج هذا الحوض من ٦٥ مليون طن عام ١٩٦١ ثم إلى ١١ مليون طن عام ١٩٦٢ مع توالي الاكتشافات .

وأكبر حقول هذا الحوض هو حقل زرازين التي تبلغ أبعادها ٩ × ٥ ميل ، ويوجد بتروله في تكوينات السيلوري والديفوني ، ويقدر رصيد طبقات الديفوني وحدها بنحو ٢٤٠ مليون طن على عمق بين ٤٠٠٠ ، ٥٠٠٠ قدم وقد ارتفع إنتاج هذا الحقل من ١٤ مليون طن عام ١٩٦٠ إلى ٧٥ مليون طن عام ١٩٦٢ . وبذلك يساهم حقل زرازين بنحو ٧٠٪ من إنتاج حوض بولنيك .

وبدأت شركة أبحاث واستغلال بترول الصحراء إنتاجها من حقل
نيجو ترين والعرايش عام ١٩٦٢ بنحو ٧ مليون طن في ذلك العام، وإذا كان
البترول قد ظهر في تكوينات الديفوني فإن المستودع الرئيسي في تكوينات
الصحي. ومن الحقول الهامة هنا أيضاً حقل عجيله الذي يوجد بتروله في
طبقات الأردوفيسي وإن كان للمستودع الرئيسي يوجد في الصحي أيضاً. ويقدر
رصيد هذا الحقل بنحو ١٥٠ مليون طن على عمق ١٠٠٠ قدم (١). هذا وهناك
عدة حقول أخرى أقل أهمية في عسكرين وقامادنت وجويلتا وأوهايه وغيرها.

ويخمد بترول حوض فور بولنيك أنبوب الصخيرة الذي ينهي إلى خليج
قابس في تونس، وكان هناك مفاصلة بين زواره في أقصى غرب الساحل الليبي
وبين الصخيرة في تونس، انتهت بمد أنبوب طوله ٤٥٠ ميلاً من عين ميناس
مركز تجمع بترول الحوض إلى الصخيرة الذي يستقبل ناقلات حولتها ٧٥
ألف طن، ويبلغ قطر الأنبوب ٢٤ بوصة ووصلت طاقته إلى ٩٠ مليون طن
عام ١٩٦١. وبسر الأنبوب بهذا الحدود البنية ويستمر هكذا في تونس
تقديماً لمرق الشرق الكبير ثم يتجه بعدها متحاشياً للال جنوب تونس
كترقعات مطاطة، على أنه بعد اكتشاف حقل أوهانت عام ١٩٦٠ قرر
وصله بأنبوب حاسي مسعود، ويبدو من هذا أن فرنسا لم تكن تريد الاعتماد
على أنبوب غير جزائري أكثر من اللازم (٢). ويتجمع الغاز في عين صالح
شمال غرب جبال الأحجار في طبقات الديفوني الأسفل في مساحة ١٠٠ ميل
مربع ويقدر رصيدها بنحو ٤٥٠ ألف مليون قدم مكعب.

(١) المرجع السابق ص ٣٤٣

(٢) جمال حمدان : بترول العرب القاهرة ١٩٦٤ ص ١٥٢ .

تكرير البترول رسالة الغاز الجزائري :

يوجد ثلاثة معامل لتكرير وإسالة البترول هي :

١ — معمل التكرير الرئيسي تابع لشركة التكرير الجزائرية في maison carree في الجزائر وطاقته ٤٥,٠٠٠ برميل يوميا .

٢ — معمل تكرير حاسي مسعود تملكه شركة تكرير شمال أفريقية G. R. A. N° وطاقته ٣٣٠٠ برميل يوميا .

٣ — معمل لإسالة الغاز في أرزو وطاقته ١٥٠ مليون قدم مكعب يوميا وتملكه شركة كونش .

Campagnie Algerienne du methane Liquid Conch

تصدير الغاز الطبيعي الجزائري :

ومن الثابت الآن أن الإنتاج الجزائري من الغاز سيتجاوز الثلاثين مليارا من الأمتار المكعبة وذلك نظرا لأهمية احتياطي الغاز الطبيعي في الجزائر (٣) من الاحتياطي العالمي عام ١٩٧١

وقد وقعت الجزائر عدة صفقات لتصدير الغاز بعد إسالاته اثنتان منها مع شركة البازو الأمريكية وتشمل عشرين مليارا سنويا ، وصفقة ثالثة تتناول بيع ١,٦ مليار في السنة مع الشركة الأمريكية للخدمات العامة . هذا فضلا عن عقد وقع في صيف ١٩٧٢ مع مجموعة أوروبية بلجيكية وألمانية وفرنسية لشراء ١٣,٥ مليار . وتدل التقديرات على أن الجزائر سوف تصدر نصف إنتاجها من الغاز الطبيعي من الآن وحتى عام ١٩٨٥ إلى الولايات المتحدة الأمريكية . وقدرة هذا بدوره ينمو ٢ / من حاجات الولايات المتحدة (١) .

(١) د. عصام الزعيم : نهضة الجزائر الحاسوبية في تطور التصنيع النفطي الوطني : مجلة خط العرب ، أبريل ١٩٧٣ . ص ١١

تأميم البترول الجزائري :

أتمت الجزائر كلياً عمليات استثمار الغاز الطبيعي وعمليات النقل مخطوط الأنايب فضلاً عن التأميم الجزئي بنسبة ٥١٪ لشركات الامتياز الفرنسية العاملة في الإنتاج ، ونظراً لسلسلة التأميمات السابقة التي كانت فرضتها الجزائر من قبل على الشركات البترولية الأجنبية غير الفرنسية فإنه على أثر قانون ١٢ إبريل ١٩٧١ أصبحت نسبة مساهمة شركة الجزائر الوطنية (سوتراك) لا تقل عن ٥١٪ من رأس مال كافة الشركات البترولية العاملة في ميدان التنقيب عن البترول وإنتاجه في الجزائر . ويستثنى من هذا المنتجات الغازية فهي ملك خالص للدولة الجزائرية (١) .

جمهورية مصر العربية :

هي أقدم الدول الأفريقية إنتاجاً للبترول ، إذ بدأ الإنتاج منذ عام ١٩١١ بكميات محدودة ، ولكنه تزايد أخيراً حتى بلغ ١٧ مليون طن عام ١٩٧٠ ، وهذا التزايد الأخير إنما جاء نتيجة الجهود المبذورة التي تبذلها الدولة لتوفير احتياجات البلاد محلياً بل وتصدير البترول إلى الخارج .

فبعد أن كان البترول مركزاً حول قناة السويس ، اكتشفت حقول جديدة ضخمة في مياه خليج السويس وأهمها حقل مرجان ، كما أن هناك اكتشافات أحدث لم يتم استغلالها بعد مثل حقل أم بركة وأبو الفراق في الصحراء الغربية فضلاً عن حقول الغاز الطبيعي في أبو ماضي والدلتا وأبو قير .

أولاً — حقول الصحراء الشرقية : وهي تشمل رأس غارب ورأس بكر وكريم ورحى ورأس عامر وشقير والردفة إلى جانب أم اليسر الذي اكتشف

(١) د. حالف سليمان : النظام البترولي الجديد في الجزائر ، مجلة البترول والغاز الطبيعي .

حديثاً . وقد ظل حقل رأس غارب أم حقول مصر فترة طويلة قبل إكتشاف حقل مرجان وحقل بلاعيم .

ثانياً — حقول شبه جزيرة سيناء : وتشمل بلاعيم البريه وأبورديس وفيران ، وسدر وصل ومطارمة ، وأهمها جميعاً حقل بلاعيم البري .

ثالثاً — الحقول البحرية في خليج السويس : وهي بلاعيم البحرى المجاور لبلاعيم البري وحقل مرجان الذى يقع في قاع الخليج غرب ميناء الطور بنحو ١٧ كيلومتر ، وقد أعطى هذا الكشف احتمالات كبيرة للقفز بإنتاج مصر إلى الأمام ، وتم توصيلة بالأنابيب بميناء رأس شقير على اليابس ويزيد إنتاجه الآن على ١٠ مليون طن فهو أول حقول مصر كما إكتشف جنوبه حقل بترول الأمل .

رابعاً — حقول الصحراء الغربية : وهي من الحقول الحديثة وتشمل :

(أ) حقل بترول العلمين وقد بدأ إنتاجه عام ١٩٦٨ ويتبع الآن نحو مليون طن قابلة للزيادة ، وتم مد الأنابيب من حقل العلمين لمسافة ٤٠ كيلومتراً إلى شاطئ البحر المتوسط عند ميناء رأس الخراء الذى أنشئ خصيصاً من أجل تصدير بترول العلمين . وتحمل السفن بترول العلمين إلى معمل تكرير الاسكندرية لتوفير احتياجات البلاد من مشتقات البترول .

(ب) حقل بترول أم بركة جنوب غرب مرسى مطروح بنحو ٦٠ كيلومتراً وبتروله يتميز بجودته الفائقة ، ويمطى إكتشاف البترول في أم بركة والعلمين آمالاً واسعة لإكتشاف البترول في جهات من الصحراء الغربية بعد أن كانت الآمال مركزة في منطقة خليج السويس .

(ج) حقل بترول (أبو النراديق) بالصحراء الغربية جنوب العلمين بنحو

شکل و نام، ۵۰)

١٤ كيلو مترا ، وتم اكتشافه في أغسطس عام ١٩٦٩ ونظراً لموقعه القريب من العلمين فان استغلاله سيبدأ سريعا معتمداً على الاستفادة من ميناء العلمين (رأس الحجاز) السابق تجهيزه لشحن البترول . ومن المقرر أن يصل إنتاج هذا الحقل إلى ٢٠٠ ألف برميل يومياً ، وقد يكون بداية عصر جديد لتدفق البترول بكميات كبيرة في مصر .

خامساً — حقول الغاز الطبيعي وهي تشمل :

(١) حقل غاز أبو ماضي . وقد ثبت وجود الغاز الطبيعي فيه بكميات كبيرة تستطيع أن تنتج نحو ٣٨٠ مليون متر مكعب من الغاز سنوياً ، وهناك اتجاه لمد أنابيب الغاز منه إما إلى موانئ التصدير أو المصانع الموجودة في منطقة المحلة الكبرى ومنطقة القاهرة .

(ب) حقل غاز طيبسى في (أبو قير) : وتم الاكتشاف خلال النصف الثاني من عام ١٩٦٩ على يد شركة فيلبس ، ويبعد عن الشاطئ بنحو ١٠ كيلو متر ، ونظراً لقربه من الاسكندرية فمن المنتظر أن يمد منه الأنابيب إليها لتستغل الغازات في الصناعة .

أنابيب نقل البترول :

١ — خط أنابيب المنتجات السوداء (السويس — مطرد) وقد تم انشاؤه عام ١٩٥٦ وطوله ١٢٠ كيلو متر ، وتبلغ كفاءته ١٠ر٠٠٠ طن يومياً .

٢ — خط أنابيب المنتجات البيضاء (السويس — القاهرة) ويعمل هذا الخط بأقصى طاقته في نقل المنتجات البيضاء (البزين الكيروسين) من معمل التكرير بالسويس إلى حمرة حيث يتم توزيعها .

٣ — خط مسطرد — حلوان : مد خط أنابيب يصل ما بين مستودعات مسطرد وبين حلوان وقطره ١٢ بوصة لنقل المنتجات السوداء لمصانع الحديد

والصلب بملوان والأصمت بطره وكذلك لصحن المندال النهرية إلى الوجه القبلى . وتبلغ كفاءة هذا الخط نحو مليون طن سنويا .

٤ — خط أنابيب نقل المازوت : (القاهرة — الاسكندرية) وقد رؤى مداه نظراً لتركز كثير من الصناعات الهامة فى الاسكندرية وكفر الزيات ، وتستهلك هذه الصناعات الكثير من المازوت ، ولذلك وجد أنه من الأفضل تخفيف الضغط على وسائل النقل الأخرى وعلى الطرق .

خط السويس — الاسكندرية : (سومد)^(١) وطاقته ٨٠ مليون طن سنويا .

وتظهر أهميته فى أن تكلفة نقل الطن إلى أوروبا عن طريق رأس الرجاء تزيد عن تكلفة نقله عن طريق خط أنابيب الاسكندرية / السويس ، ولا مجال لمنافسة الخط لقناة السويس . فمن المنتظر طبقا لبيانات قناة السويس أنه بعد إعادة فتح القناة فسوف ترجع إلى الوضع الذى كان عليه قبل أحداث يونيه ١٩٦٧ . بعد ستة شهور من إعادة الفتح ، بحيث يمكن تمرير الناقلات حمولة ٧٠ ألف طن . وبتنفيذ برامج التوسيع والتعميق التى تستغرق ثلاثة سنوات ونصف يمكن عبور ناقلات حمولة ١٥٠ ألف طن ، وبعد تحسين آخر يستغرق سبع سنوات ونصف أخرى يمكن عبور ناقلات حمولتها ٢٥٠ ألف طن .

فلا مجال للمنافسة إذن فى خلال الفترة منذ إعادة فتحها وحتى تنفيذ المرحلة الأولى لأن ٨٥٪ من الناقلات التى تستغرق حمولتها فى السويس تزيد حمولتها على ١٥٠ ألف طن ، ١٥٪ تراوح حمولتها بين ٨٠ ، ١٠٠ ألف ، بينما لن تسمح القناة فى هذه الفترة إلا بمرور الناقلات التى تزيد حمولتها على ٧٠ ألف طن . هذا ويجب ملاحظة مرة أخرى أن الاتجاه الآن نحو بناء الناقلات العملاقة ^(١) .

(١) اختصار Suez Mediterranean .

(٢) انظر جال الشاوى ، على الجزائر : سومد ، جوانبه الاقتصادية . مجلة البترول ، مايو ١٩٧٢ ص ١٠ — ١٣ .

بترول أفريقية الغربية

نيجيريا :

هنا تفتقر نيجيريا إلى التمنع الجيد، وتنتج نحو ٥٠ ألف طن من الأنواع الرديئة التي تستهلكها السكك الحديدية فانها تعتبر من الدول الأفريقية التي شهدت نموا كبيرا في إنتاج البترول، وقد تصبح دلتا النيجر من الأقاليم الرئيسية المنتجة في العالم في المستقبل .

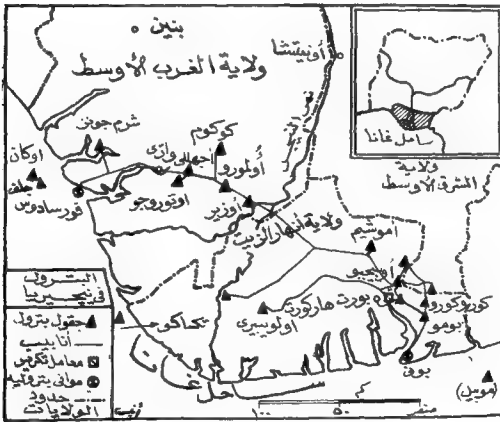
وقد بدأ البحث عن البترول في نيجيريا عام ١٩٣٧، ولكن لم يظهر البترول بكميات تجارية إلا في عام ١٩٥٦، وبدأ الإنتاج فعلا عام ١٩٦٨ في حقول Oloibiri إلى الغرب من بورت هاركورت، ثم ظهرت تكوينات أخرى حاوية للبترول على الساحل ممثلة في حقول أوكن، فضلا عن حقول الغاز إلى الجنوب الغربي من بورت هاركورت بنحو ٦٠ ميلا، وإلى شمالها الغربي بنحو ٤٠ ميلا . وكانت جميع الاكتشافات البترولية الأولى في الإقليم الشرقي، ولكن منذ عام ١٩٥٩ بدأت اكتشافات أخرى في إقليم الغرب الأوسط وخاصة في Ughelli وشيدميناء بترول في فورسادوس Forcados وكان لشركة شل البريطانية Shell BP الفضل في كشف واستغلال البترول النيجيري، وأسهمت شركة شل (٥٠٪) الملكية الهولندية + ٥٠٪ شركة البترول البريطانية) بنحو ٦٠٪ الاستثمارات التي بلغت ١٤ مليون دولار عام ١٩٧٠ وهي في نفس الوقت مسئولة عن ٦٠٪ الإنتاج النيجيري، أما الثلث الباقي فهو تعصيب الشركات الأمريكية والإيطالية الفرنسية فضلا عن المصالح النيجيرية (١)

ودخلت معها في الفترة الأخيرة الشركات الأمريكية مثل شركة موبيل وجلف وعدة شركات أمريكية أخرى . وأنتجت نيجيريا ما يقبل عن المليون طن عام ١٩٦٠، ولكن إنتاجها بلغ ١٨٥ مليون طن عام ١٩٦٦ وقفز إلى

Scott, R., Sandra, C. Pears on «Oil Boom Reshapes Nigeria's future», Africa Report, vol. 16, no. 2, p. 14.

٥٣ مليون طن عام ١٩٧٠ . وانتزع البترول المسكنة الأولى في مبادرات نيجيريا والتي كان يحتلها القوم السوداني .

وينعكس غط الإمتياز في نيجيريا على التسويق حيث تستوعب المملكة المتحدة وحدها نحو ربع الإنتاج النيجيري إليها الولايات المتحدة الأمريكية ١٧ / تم هولندا ١٤ / .



(شكل رقم ٥١)

ويعتبر بورت هاركورت مركز العمليات البترولية ، وربطت بالأنابيب التي تنتهي بميناء بوني Bonny واختيرت Elene على بعد ١٤ ميلا من بورت

هار كورت لإنشاء أول معمل تكرير في نيجيريا تكلف نحو ١٥ مليون جنيه وانتهى بناؤه في نوفمبر عام ١٩٦٥ والغرض منه توفير حاجة البلاد من الجازولين والكيروسين بأسعار معقولة . وكانت تنمية موارد نيجيريا البترولية من الأمور الصعبة والمكلفة ، وذلك لعمق الطبقات الحاسوبية للبترول وكثرة الحقول غير المنتجة ، والبيئة الصعبة المثلثة في المستنقعات الساحلية الحارة الرطبة . ولكن في نفس الوقت كانت نيجيريا أسعد حظا من بعض المناطق البترولية الأخرى من حيث انخفاض نسبة الكبريت (أشبه ببترول شمال أفريقية) وقربه من أوروبا عن بترول غرب آسيا (ذلك أن المسافة بين حقول البترول النيجيري وغرب أوروبا ذهابا وإيابا ٤٨٠٠ ميل) كما أن الدلائل تشير إلى إمكانيات ضخمة في إنتاج البترول في المستقبل .

ومن الواضح الآن أن احتياطي نيجيريا كبير، وإن كان ليس من الضروري أن يكون كاحتياطي الصحراء الكبرى وإن قدر بنحو ٨٠٠ مليون طن (١)

كذلك اكتشفت حقول للغاز ويستغل جزء من هذا الغاز في توليد الكهرباء. في محطة أفام Afam التي تعد إليها الأسلاك لإتارة منطقة أباربورت هار كورت ، والباقي يصدّر إلى الخارج ، وتأمل نيجيريا أن تصدر ١٠٠ مليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي عام ١٩٧٠، وهذا يعادل ما تستورده بريطانيا من الجزائر. وكان لاكتشاف حقول البترول والغاز الطبيعي في نيجيريا له أثره في التحول من استعمال فحم إلى بئوجو في النقل والصناعة إلى استخدام مادة وفود أكثر كفاءة وأرخس تكلفة .

الحركة الاقتصادية والبترول :

كان ظهور نحو ثلثي البترول النيجيري في الإقليم الشرقي وحده

1. Petroleum Press Service, Jan. 1968, p. 7.

سببا في قيام الحرب الأهلية النيجيرية، فكما قال الحاج يحيى جوسو مدير التنمية الاقتصادية في نيجيريا في مارس ١٩٦٩ « إن جذور الحرب الأهلية الآن هي جذور اقتصادية ، فلولا يكن هناك بترول في الإقليم الشرقي لما أقدم زعماء الانفصال على تفكيك وحدة البلاد » (١) ذلك أنه كان من رأى حكومة الإقليم الشرقي أن تستمر عملية احتفاظ كل إقليم بالمعادن الناتجة عن منتجاته سواء الزراعة أو المعدنية كما كان الحال قبل عام ١٩٥٩ . من ثم فقد طالبت حكومة يافرا في يونيو ١٩٦٧ (أى بعد شهر واحد من الانفصال) بما قيمته ٧ مليون جنيه إسترليني من شركة شل البريطانية، وهى الشركة الرئيسية المنتجة في الإقليم الشرقي . ولكن الخزنة البريطانية رفضت السماح للشركة بتحويل أموال الحكومة يافرا في حساباتها في سويسرا .

أنجولا :

يرجع تاريخ البترول في أنجولا إلى تكوين شركة بويتو برأسمال بلجيكي عام ١٩٢٧، للقيام بأعمال توزيع منتجات الزيوت المعدنية والشمع في أنجولا . ومنحت هذه الشركة حق التنقيب عن البترول عام ١٩٥٢ في حوض الكنغو وكوانزا . وقام بتحويل عمليات الكشف الأولى شركة بتروفينا في بروكسل . وظهر البترول في إقليم لواندا بعد بحث دام ثلاث سنوات وخاصة في بنفيسكا Benefica وفي العام التالى مباشرة خرجت أول شحنة من بترول أنجولا للتكرير في البرتغال .

وكونت شركة لويتو في عام ١٩٥٧ شركة أخرى آلت إليها جميع أعمال البحث عن البترول وهى شركة « Petrangol » واشتركت شركت لويتو

1. NAFZIGAR W. «The Impact of Nigerian Civil War», Jour Mod. Af. Stud., vol .10, no. 2 , pp.234-237.

في رأسمال هذه الشركة بـ ١٢٪ بينما كان نصيب أنجولا ٣٣,٣٣٪
والباقي من نصيب شركة بتروفينا وشملت هذه الشركة الجديدة معملا لتكرير
في لواندا طاقتها ٦٥٠ ألف طن، ومن المنتظر زيادة كفاءته إلى مليون طن.
وقد أصبح إنتاج وتكرير الخلام وتوزيع البترول للمستورد أكثر أهمية
كمنشأ لمساكن من تعدين الماس. وبلغ الإنتاج نحو ٥ مليون طن عام ١٩٧٠
وتقدر شركة Petronal الاحتياطي بما يتراوح بين ٢٠٠، ٣٠٠ مليون طن.
ويأتي البترول من الداخل إلى معمل في لواندا لتكرير عبر الأنابيب لمسافة
٦٧ ميلا، وكانت أنجولا تصدر فيما مضى ما يقرب من ٩ الاف طن إلى
زائيرى من مشتقات البترول، فضلا عن ٢٠٠ ألف طن من زيوت الوقود
وبعض الخلام لمعمل تكرير ساكور Sacor بالقرب من لشبونة. وهناك مشروع
لبناء معمل تكرير آخر بطاقة نصف مليون طن في لوبيتو عام ١٩٧١. وأخيرا
اكتشفت شركة جلف كانبدا للبترول وهي فرع من شركة جلف الأمريكية
للبنترول في الرصيف القارى على بعد ١٥ ميلا من بلدة كانبدا واستطاعت
الحصول على امتياز البحث عن البترول في كل إقليم كانبدا ومياهه الإقليمية،
ودخل بترول كانبدا التجارة لأول مرة عام ١٩٦٨. ويقدر احتياطيه بنحو
٣٠٠ مليون طن، ومن ثم يعني البرتغال عن بترول الشرق الأوسط نهائيا.

الفصل العاشر

الذهب واليورانيوم^(١) والماس الذهب

لا يشتر الذهب أكثر للمعادن أهمية ، ولكنه أساس النظام النقدي العالمى . وتوجد خامات الذهب فى عروق الكوارتز والصخور المتحولة ، أو يوجد فى الأودية الرسوبية والمجارى المائية (التبر) ولا يرى عادة بالمين المجردة ، فقد يتطلب الحصول على ١٠ أوقية من الذهب العمل فى نحو طن من الصخور . والصخر الذى يحتوى على ذهب قيمته حوالى ٤٥ قرشا فى الطن الواحد يمكن استغلاله اقتصاديا ، فلذا علمنا أن قيمة أوقية الذهب فى الوقت الحاضر حوالى ١٨ جنيها كان معنى هذا أن نسبة الذهب الموجودة فى هذا الطن من الصخر تقدر بنحو ٠.٠٠٠٩٪ .

وتنتج أفريقية ٨٠٪ من الذهب العالمى . بل أن جنوب أفريقية وحده مسئولة عن إنتاج ٧١٪ من الإنتاج العالمى (باستثناء الدول الاشتراكية) أو خمسة أمثال إنتاج الاتحاد السوفيتى . وهناك أربعة أقطار مسئولة عن ٩٥٪ من الإنتاج الإفريقى وهى جنوب أفريقية ، غانا ، روديسيا ، زائير ، وتزانيا

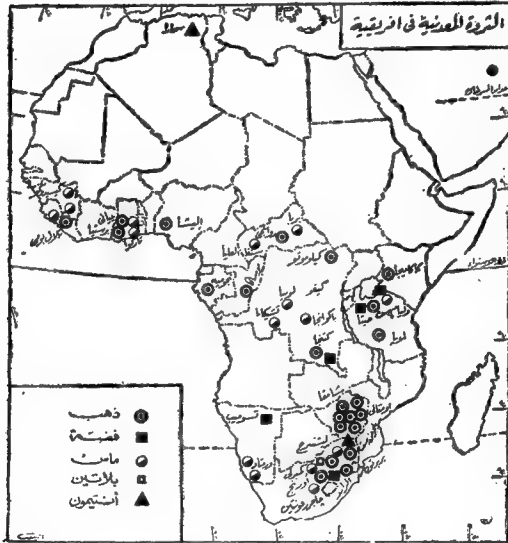
إنتاج الذهب فى أفريقية بالآلاف كيلوجرام

١٩٧٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٦٠
٥ر	٣٣٣	٩٧٠	٦٦٥ جنوب أفريقية
٥ر	٠٠	٢٢	٢٧ غانا
٥ر	٠٠	١٤	١٧ر٥ روديسيا
١٠١٧	مجموع أفريقية		

(١) درس اليورانيوم فى هذا الفصل نظرا لارتباطه بالتكنولوجيا الحاسوبية للذهب

جنوب أفريقيا :

يعد جنوب أفريقيا العالم نحو ثلث الإنتاج العالمي ، وكان أول اكتشاف له في إقليم الراند بالقرب من جوهانسبرج ، وتعتبر هذه المدينة في الوقت الحاضر أكبر قطب تعديني في العالم إذ تنتشر حولها مناجم الذهب في



(شكل ٥٢)

شقي الاتجاهات وهي مفتاح إقليم يمتد على هيئة حلال لائة ميل إلى الشرق منها وإلى بضعة أميال غربها ، ففي هذا الحلال توجد سبعة مناجم ضخمة للذهب ،

كل منها يعمل فيه ما يقرب من ٢٠ ألف أوروبي، ٢٠٠ ألف أفريقي، يستخرجون الجمعات الحاوية للذهب. ولم يكن استخراج الذهب اقتصادياً حتى وقت قريب من الأعماق التي يزيد على ٢٨٠٠ متر، وبفضل التقدم العلمي الحالي أصبح هناك أربعة مناجم تعمل على عمق يزيد على ٣٢٠٠ متر، بل وهناك تخطيط للحصول على الذهب من أعماق تصل إلى ما يزيد على ٤٠٠٠ متر، وإن كان تنجم هذه الأعماق البعيدة (حيث ترتفع الحرارة إلى ٤٠°م على عمق ٣٠٠٠ متر) تواجهه مشكلات عديدة كالضغط والهوية والتحكم في الأتربة فضلاً عن رفع الخامات إلى السطح. وقد غل إقليم الراند الأوسط، وهو الإقليم الذي يقع بين بوكسبرج Boksburg وروديبورت Roodepoort هو المسئول عن نصف إنتاج ذهب إقليم الراند، ولكن الإنتاج تدهور في هذا الإقليم منذ العشرينات، وتحرك مركز الثقل أولاً إلى الشرق إلى حقول (سبرنج-هيدلبرج) وأخيراً إلى الغرب (راندفونتين Pandfontein —كليركسدورب Klerksdorp)، ثم إلى الجنوب الغربي أي إلى حقول أورانج الحرة. فهاتان المجموعتان الأخيرتان كانتا مسئولتان عن ٢٣٪، ٣٦٪ من إنتاج جنوب أفريقية عام ١٩٦٥. وتستمد حقول الذهب في جنوب أفريقية حاجتها من الطاقة من محطات القوى الحرارية التي تعمل بالفحم المحلي، بل أن مناجم الذهب مسئولة عن استهلاك ٨٠٪ من كهرباء إقليم الراند.

وأهمية الذهب لاقتصاد جنوب أفريقية كبيرة للغاية، فقد قدر أن مناجم الذهب تؤثر بطريق مباشر وغير مباشر في حياة ما يقرب من نصف سكان الجمهورية، إذ بلغت قيمة صادراته ٣٨٤ مليون جنيه عام ١٩٦٧، فبدونه لا يمكن لهذه الجمهورية الحصول على احتياجاتها من المعدات الرأسمالية والاستهلاكية. وتتفق شركات الذهب ما يقرب من ١٠٠ مليون جنيه سنوياً داخل البلاد في شراء الآلات والمعدات الكهربائية المنتجة محلياً، كما تنفق نحو

٧٥ مليون جنيه أجورا للهال والموظفين ، مثل هذه الاتفاقات في ظل ثبات سعر الذهب حتى في أوقات الأزمات المالية معناه أن الذهب عنصر من عناصر استقرار اقتصاد جنوب أفريقية ، فضلا عن حماية كثير من النشاطات الأخرى في الجمهورية . وكان لتمدين الذهب آثار عديدة على الحياة الاقتصادية والتوطن السكاني في جنوب أفريقية ، فقبل عام ١٨٨٦ ، كان اقتصاد جنوب أفريقية يقوم أساساً على الزراعة ومن ثم كان التوطن السكاني هامشياً ، فقد كان إقليم الراند حتى هذا التاريخ إقليم مراعى مكتوفة ، وبدأ الذهب في جنوب أفريقية يقوم بالدور الذي لعبه النعم في بريطانيا فأثبت أنه أحد وسائل التعمير وجذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستغلال وفتح أقاليم جديدة ، حتى أصبح سكان جوهانسبرج وضواحيها يزيدون على المليون نسمة ، بل أن بلدة Welkom إحدى مناطق تمدين الذهب في أورانج الحرة ، لم تكن سوى قرية عام ١٩٤٦ يسكنها نحو ١٠٠ أوروبي ، أصبحت تضم ٩٨ ألف نسمة عام ١٩٦٦ ، وقامت بها كثير من الصناعات الاستهلاكية كطحن القلال ، والمشروبات ، والصناعات الغذائية وغيرها .

مشكلات تمدين الذهب في جنوب أفريقية .

ويواجه التمدين كثيراً من المشكلات غير تلك الناتجة عن إنهاك المناجم ونفاد الخامات المعدنية ، والتعمق وراء هذه الخامات ، فهناك الحاجة إلى كيانات وفيرة من المياه لا لعمليات التكرير ، ولكن للمناجم أيضاً حيث يجب أن يتشبع جوها ببخار الماء حتى لا يتورق الغبار في داخلها أثناء عمليات الحفر ، وفضلاً عن هذا ، تزداد الحاجة إلى المياه لمواجهة مطالب السكان الذين يمشون بالقرب من المناجم ، وفي بعض الأحيان لا تصلح المياه الباطنية بسبب ملوحتها ، وفي حالة جنوب أفريقية تستغل مناجم الراند المياه الباطنية بينما تسمين مناجم

أورانج الحرة بمياه نهر الفال (١٧٨٥)، فسد الفال يعطى ٦٢٠ مليون جالون في اليوم . وقد لا تكفى موارد مياه نهر الفال في المستقبل فيصبح استغلال الماء بطريقة أكثر كفاءة في المستقبل هو أحد الحلول ، أو ربما مدلت أنابيب تحمل المياه من مصادر أخرى إلى مناطق التعمدين .



شكل رقم (٥٣)

وهناك مشكلة النقص في الأيدي العاملة ، فرغم أن المناجم زاد عمالها إلى نحو ٥٠.٠٠٠ نسمة منذ عام ١٩٤٦ . فان الكثير منها يعمل دون طاقته بسبب نقص اليد العاملة . فيعمل في مناجم الذهب في الوقت الحاضر نحو ٤٠٠.٠٠٠ أفريقي ، ٤٩.٠٠٠ أوروبي . (تستغنى أجور الإفريقيين بين ١٠٪ ، ٢٠٪ عن

فظائريهم من الأوربيين) وتستمد المناجم عمالها من جهات عديدة في جنوب افريقية وأهمها المعازل، فضلاً عن باسوتو وموزمبيق. وأصبح الازدحام السكاني والفقر الذي يميز فيه الإفريقيون في المعازل هو خير ضامن للحصول على أيدي عاملة للمناجم بأجور منخفضة. وكانت هذه الأجور المنخفضة سبباً في تغير وعدم دوام هؤلاء العمال مما يجعل قوة الكفاءة لازمة أساسية، كذلك نتج عن وجود الحاجز اللوني في الوظائف يأس الأفريقي من إمكان تحسين حاله. وعادة ما يسكن الإفريقيون الأكواخ في مجتمعات بالقرب من المنجم، وإن حاولت مناجم أورانج الحرة تحسين المسكن كوسيلة لجذب قوى عاملة أكثر استقراراً عنها في إقليم الراند (١).

ومن مشكلات تعدين الذهب في جنوب أفريقية مشكلة ارتفاع تكاليف إنتاجه، فقد ارتفعت التكاليف بنحو ٢١٪ بين عامي ١٩٣١، ١٩٤٦، ثم ارتفعت مرة أخرى بنحو ١٣٠٪ بين عامي ١٩٤٦، ١٩٦٤، من ثم حمل ارتفاع هذه التكاليف على امتصاص زيادة كفاءة التجميع، مما جعل الشركات تبحث عن وسائل أكثر كفاءة في الإدارة وتقنية أحدث.

غانا : وتأتي غانا في المركز الثاني إنتاجاً للذهب في أفريقيا، وخامس دولة في العالم غير الاشتراكي. وقد عُدن الذهب في غانا منذ القرن العاشر، وتوالى البرتغاليون والبريطانيون والهولنديون على تجارتها منذ عام ١٤٧١ وقد ما كانوا يحصلون عليه سنوياً من الأقليم بنحو ٢٥٠ ألف جنيه مما يبرر تسميته بساحل الذهب. ورغم أنه توجد في الوقت الحاضر مناجم عديدة للذهب فإن ٩٠٪ من تعدينه يأتي من دائرة فطرها ٦٠ ميلاً من دنكوار، وبخاصة من أربعة مناجم رئيسية هي: تاركوا، أبواسي، كونجيو، بيباني. ويعتبر تاركوا أقدمها جميعاً، ولكن بدأ إنتاجه في النضوب، لم تعد تاركوا

1. ibid. p. 313.

مدينة نشاط تعديني منذ ١٩٥٦ ، وان ظلت تحتفظ بأهميتها كمرکز إداري لحقوق الذهب في غانا بعامة^(١) . وإلى الشمال الشرق من تاركوا بسبعين ميلا ، يقع منجم أبواسي أكبر مناجم غانا ، فكان إنتاجه وحده قبل الحرب الثانية يعادل إنتاج جميع المناجم . ويطلق عليه « أغني ميل مربع في أفريقية » وقد أنتج وحده ما قيمته ٨٤ مليون دولار بين عامي ١٩٤٥ ، ١٩٦٢ . وهذا تصدر غانا سبائكها الذهبية على هيئة قضبان ، وإن كان إنتاجها لا يقارن بحال بانتاج جمهورية جنوب أفريقية .

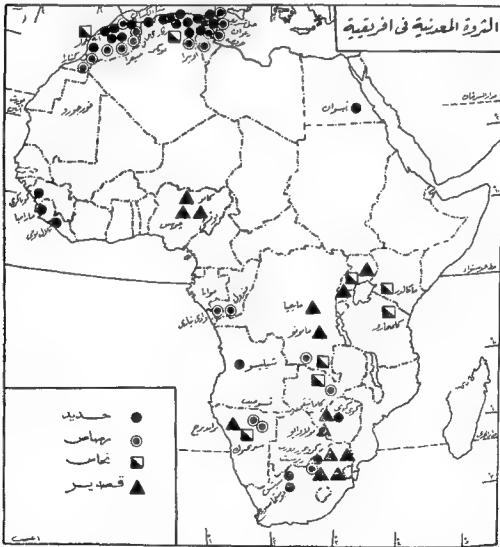
روديسيا : يمثل الذهب نحو نصف قيمة الصادرات المعدنية في روديسيا ، ويوجد في الوقت الحاضر نحو ٢٦٥ منجا للذهب ولكن معظم إنتاج روديسيا يخرج من إثني عشر منجا . أهمها جيما مناجم كام Cam . وموتور Motor . بالقرب من جاتوما Gatooma ، وهي في نفس الوقت أعمق مناجم روديسيا ، إذ يتم التعدين فيها على بعد ٢٣٠٠ متر من سطح الأرض .

زائيرى : تمتد تكوينات الذهب في زائيرى على هيئة نطاق عريض في الشرق ، ويتداخل مع نطاق القصدير في إقليم كينغو ، ولكنه يمتد عبر المديرية الشرقية إلى حدود السودان . ويأتي ثلث الإنتاج من الصخور الأولية ، بينما الباقي على هيئة تبر في التكوينات الرسوبية ، كذلك يأتي جزء صغير من الإنتاج كنتج جانبي لتعدين النحاس . وتقوم نحو ١٥ شركة بتعدينه ، غير أن أهمها مؤسسة تعدين الذهب في كيلو موتو Societe de mines d'or de kilo-moto التي تعمل في إيتورى وشركة تعدين البحيرات العظمى الأفريقية Cimpagne Manière de Grands lacs Africains .

فها مسئولان عن أربعة أخماس الإنتاج الذي يراوح بين ١٠ ، ١١ ألف كيلو

(1) Boating, E. A., «Geography of Ghana», 1960, p. 94.

واحتل ذاقمى أو إقليم كنتنجا المسكاة الأولى فى استخراجہ أول الأمر، لدرجة أنه حتى عام ١٩٥٠ كان كل سلاح ذرى فى العالم أساساً من يورانيوم كاتنجا . وتنتج كاتنجا أكثر من نصف إنتاج العالم (دون السوفيت) من هذا المعدن . وقد اكتشف المعدن فجأة فى اليزايت فيل عام ١٩١٣، وفى Shinkolowe عام ١٩١٥ على بعد ١٥ ميلا غرب جادوقيل . وافتتح هذا المنجم عام ١٩٢٢ ، وكان يرسل الخام إلى بلجيكا للتكرير . وترفع نسبة المعدن فى الخامات بين ١.٤ ٪ / ٠.٢ ٪ إذا قورن ٠.٢ ٪ فى خامات جنوب أفريقية . ولكن لم يكن



هناك إقبال عليه حتى الثلاثينيات ، حتى بدأت أول دراسات عن الانشطار النووي ، ومن ثم أغلق المنجم لمدة سنوات ، وأعيد فتحه عام ١٩٤٣ ، وظلت أرقام الإنتاج سرية ، ولكن في عام ١٩٥٧ لاح أنه نصف إنتاج جنوب أفريقية .

ويبدو أن الاحتياطي ليس كبيراً لأن منجم شينكلوى أغلق أبوابه عام ١٩٦٩ .

وتحتوى خامات الذهب في إقليم الراند في جنوب افريقية على كميات ضئيلة من اليورانيوم والثوريوم ، ولسوء الحظ فنسبة المعدن منخفضة تبلغ $\frac{1}{4}$ رطل أكسيد يورانيوم لكل طن من الخامات أو ما يعادل ربع تركيز المعدن في خامات أمريكا الشمالية ، ولكن يبدو أن الاحتياطيات ضخمة للغاية . فهذه المنطقة تمثل مصدراً كبيراً للمعدن لأن استغلاله لا يقتصر على خامات الذهب المستخلصة الآن ، بل من الخامات التي سبق أن استغل ذهبها في الماضي ولم يستخرج منها أكسيد اليورانيوم ، وأمكن إجراء عمليات لاستخراج اليورانيوم بطريقة اقتصادية بفضل المعونات البريطانية والأمريكية . وأقيم أول مصنع لاستخراج اليورانيوم عام ١٩٤٩ في غرب الراند .

ويوجد الآن ٢٣ منجماً للذهب منتجة لليورانيوم أيضاً ، بل أن في بعضها كما في منجم شينكلوى ، وجد أن استخراج اليورانيوم أكثر ربحاً من استخراج الذهب . وبلغت قيمة إنتاج اليورانيوم ٥٣ مليون جنيه عام ١٩٥٨ ، هبطت إلى ٣٧ مليون جنيه عام ١٩٦٢ ، وفي الحقيقة أصبح استخراج اليورانيوم على قدر كبير من الأهمية بالنسبة لمناجم الذهب لأنها زادت من أرباح الإنتاج ، لأن الهدف أصبح مزدوجاً ؛ للبحث عن الذهب واليورانيوم معا في الخامات التي كانت من قبل يعتبر تشغيلها غير اقتصادي للبحث عن الذهب وحده . ويصدر معظم اليورانيوم إلى الولايات المتحدة وبريطانيا ، ونظراً لوفرة الفحم الرخيص في جنوب أفريقية ، فلا ينتظر إقامة أية محطة نووية هناك .

جايون :

تعتبر خامات اليورانيوم التي عثر عليها في مونا نا Mounana في إقليم فرانسفيل في جايون هي أكبر خامات لليورانيوم في الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية . وقد بدأ استغلالها عام ١٩٦١ ، ويتراوح الإنتاج بين ٧٥ ألف طن و ٩٠ ألفاً من الخامات سنوياً ، وقد قدرت قيمة الشحنات عام ١٩٦١ بنحو ٤٩٥ مليون دولار . وبعد ٤ سنوات من العمل السطحي ، سوف يتجه البحث عنه في الطبقات السفلى .

الماس

الماس عبارة عن كربون متبلور تكون نتيجة تعرضه لدرجات حرارة مرتفعة . ويعتبر الماس من أكثر المواد صلابة ، ويستعمل في آلات قطع الصلب والزجاج كما يستعمل أيضاً في الزينة ، لذلك فهناك الماس الصناعي Industrial Diamonds وماس الزينة Gem Diamonds . ويرتبط الماس بالأنابيب الصخرية البركانية Volcanic Pipes كما هو الحال في كبرليت جنوب أفريقيا ، وإذا تأكلت هذه الأنابيب بفعل عوامل التعرية ظلت قطع الماس مقاومة لهذه العوامل ، وبالتالي تجرفها المياه إلى الأودية الدنيا لترسب على ضفافها ، ومن ثم فهناك طريقتان للحصول على الماس ، الأولى بطحن الصخور التي تحتوي على الأنابيب ، والثانية بالبحث عنه في رواسب الأنهار .

والماس احتكار أفريقي ، فإفريقية منتجة لنحو ٩٣٪ من ماس الزينة ، و ٩٨٪ من ماس الصناعة . ويمكن أن يميز أربعة نطاقات للماس في أفريقيا ، وهي : (١)

١ — نطاق الماس في غرب أفريقية ويمتد من سيراليون إلى غينيا ووسط ساحل الماج ، وجنوب غانا

٢ — النطاق المحيط بحوض الكنفون من جمهورية إفريقية الوسطى إلى مناطق الانكسارات المحيطة بالبحيرات العظمى إلى حوض نهر كساي وأنجولا .

٣ — نطاق جنوب إفريقية في الترانسفال .

٤ — نطاق جنوب غرب إفريقية الذي يتبع ساحل الأطلنطي لمسافة ٥٠٠ ميل ، كما توجد مناطق أخرى مبعثرة كما هو الحال جنوب بحيرة فكتوريا وفي غرب مالي .

إنتاج الماس في الدول الأفريقية بالآلاف قيراط (١)

١٩٧٠	١٩٦٠		١٩٧٠	١٩٦٠	
٢٠٥٠	٢٠٠٠	سيراليون	١٤٠٠٠	١٣٥٠٠	زائيرى
١٧٦٧	١١٠٠	أنجولا	١٢٣٤٥	٣١٠٠	جنوب أفريقية
٧٥٠	٥٠٠	نزاميا	٢٥٥٠	٣٣٠٠	غانا
٤٨٠		أفريقية الوسطى	١٦٥٦	٩٠٠	جنوب غرب أفريقية

زائيرى : تسهم زائيرى بأكثر من نصف إنتاج الماس الأفريقى ويمتد الماس في زائيرى في إقليمين رئيسيين الأول في تشيكابا Tshikapa على نهر كساي جنوب لولوايرج ومعظم إنتاجه من ماس الزينة، والثاني في باكوانجا Bakwanga حيث تحتوى الطبقات الرسوبية في هذا الإقليم والتي يبلغ سمكها ٤ أميال معظم ماس العالم . وهذا الإقليم مسئول عن ٩٥ ٪ من ماس زائيرى . ومعظمه من ماس الصناعة . وتعمل في ماساج

تشيكابا للروسية الدولية للغابات وتمدين الكنفو Societe Internationale Forestire et minier du Congo (Forminiere) ويمتد نطاق التعدين هنا لمسافة ١٥٠ ميلا إلى الشمال من حدود أنجولا . وقد عانت الشركة من الاضطرابات التي حدثت في الكنفو عام ١٩٦٠ ، حتى لقد توقفت عن الإنتاج تماما عام ١٩٦٢ . وزاد تهريب الماس حينئذ ، وقدر المهرب بنحو ٥٠ مليون دولار عام ١٩٦١ ، ٤١٥ مليون دولار عام ١٩٦٢ حين أصبح كنفو برازايل فجأة مصدرا للماس . كذلك ظهرت آثار الاضطرابات على مناجم با كوانجا . فقد تدفق نحو ١٥ ألفا من قبيلة البالوبا Baluba على الإقليم في منتصف ١٩٦٠ . ثم عادت أحوال العمل طبيعية بعد ذلك وتقوم شركة (Sibeka) Societe d'Enterprise et de l'investissement du Beceke

وقد زادت ميكانيكية العمل في مناجم الماس ، ففي عام ١٩٦٤ كان ٤٦ ٪ من الماس يستخرج آليا ، ارقعت نسبته عام ١٩٦٧ إلى ٩٢ ٪

ويلاحظ تدهور نصيب زائيري في الفترة الأخيرة ، ذلك أن إنتاج تشيكابا من ماس الزينة يكاد يتوقف ، على حين ماس الصناعة في با كوانجا لا يجد أسعارا مرتفعة .

سيراليون : وللماس أهمية خاصة في سيراليون لأن صادراته مشلولة عن ثلثي صادرات البلاد ، ومعظم المستخرج هناك من ذلك الذي يجمع من التكوّنات الرسوبية . وتتميز بعض حقول سيراليون بغناها للدرجة أنه يستخرج منها ما يقرب من ٢٥٠ قيراطا في الباردة المربعة . وتتميز أيضا بعض الأحجار بكبرها ، إذ يتراوح وزنها ما بين ٥٠ ، ١٠٠ قيراط ، ففي عام ١٩٤٥ وجدت قطعة وزنها ٧٧٠ قيراطا وهي أكبر قطعة وجدت في إرسابات فيضية حتى الآن .

وقد بدأ إنتاج الماس في سيراليون عام ١٩٣٢ بعد إعطاء شركة سيراليون امتياز التنقيب واستخراج الماس في كل المستعمرة . واما الإنتاج حتى بلغ ٧٤٨

ألف قيراط بين عامي ١٩٣٦ / ١٩٣٨ ، وظل الإنتاج في ازدياد حتى دخل الأفريقيون في البحث والتنقيب بطرق غير مشروعة في الطبقات السطحية خاصة وأنه أحياناً يوجد على أعماق بسيطة بين ٣،٤ أقدام، وحاولت الإدارة وقف هذا العمل الذي اشترك فيه أفريقيون ولبنانيون : وذلك بتحديد مساحة الامتياز الممنوحة للشركة بمقدار ٥٠٠ ميل مربع . وتتقاضى الحكومة ٥٠٪ من أرباح شركة سيراليون للماس فضلاً عن ضريبة مصادر قدرها ٧٥٪ وأعطت تراخيص للأفراد حول Panguma Yengema ، ومع ذلك ظل التنقيب والمبيعات غير القانونية مستمرة لدرجة أنها قدرت بنحو ١٢٣ مليون دولار في الفترة ١٩٥٦ / ١٩٥٩ مقابل ٧٢،٨ مليون دولار للمبيعات القانونية في نفس الفترة . ويبيع معظم الماس إلى مكتب الماس التابع للحكومة سيراليون الذي يديره نيابة عنها الاتحاد متجى الماس في غرب أفريقية وهو فرع من مؤسسة De Beers (١).

جنوب افريقية : كان جنوب أفريقية هو المصدر الوحيد للماس في العالم قبل اكتشافه في جنوب غرب أفريقية عام ١٩٠٨ ، ثم كان اكتشافه بعد ذلك في أقطار أفريقية أخرى كسيراليون والكنغو . وكان اكتشاف الماس هو أساس جذب رؤوس الأموال اللازمة لفتح مناجم الذهب . وقد بدأ تاريخ الماس في جنوب إفريقية بطفل يلعب على ضفاف نهر الاورنج ، واختار قطعة وزنها ٢١٢ قيراط ليظهر بها . واكتشف للماس فيما بعد ، لافي التكوينات الرسوبية فحصب ، بل في الأنابيب البركانية أيضاً ، وأصبحت هذه الأنابيب هي موطن الحفائر الضخمة ، فالحفرة الكبيرة في كبرلي تعتبر أكبر حفرة قام الإنسان بحفرها في العالم؛ إذا يبلغ اتساعها نحو ثلاثة أرباع الميل وعمقها ٤٥٠ متراً ، وقد اكتشف حتى الآن ١٥٠ أنبوبة صخرية هناك . ويبلغ ماس الصناعة نحو ٨٥٪ من

(1) Swindell, K., «Diamond Mining in Sirra Leone». Tijdschrift voor, Econ. Soc. Geografie, Mei Juni, 1966, 57, p. 97.

إنتاج جنوب أفريقية البالغ نحو ١٢ ألف قيراط عام ١٩٧٠ . وتحسّر شركة دى بيرز De Beers إنتاج الماس لافى جنوب إفريقيا فحسب ، بل أيضاً فى جنوب غرب افريقية . وتبلغ صادراتها السنوية أكثر من ١٠٠ مليون دولار ، ويضمهما معاً كأول منطقة منتجة لماس الزينة ، وثانى منطقة منتجة لماس الصناعة .

ويعتبر الماس عماد اقتصاد جنوب غرب افريقية ، ونظراً لغنى السهل الساحلى لصحراء ناميب الجنوبية إلى الشمال من مصب الأورنج ، فقد أصبح دخول هذا الإقليم محرماً إلا بتصريح ، وعند المنطقة الغنية بثلاثة أميال فى المياه الإقليمية من مصب الأوليفانت حتى خليج لودريز ، بل إنه يقدر أن المياه المحيطة بجزيرة Plumpudding من أغنى أجزاء العالم من حيث احتياطيها الماسى . أما من حيث النوع فاس الزينة يبلغ نحو ٩٠٪ من إنتاج جنوب غرب أفريقية .

أنجولا : يعتبر الماس أقدم الأحجار الكريمة المستخرجة فى أنجولا ، ذلك أن بقية المعادن ترجع إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وكان الماس هو عماد صادرات أنجولا فى الفترة بين ١٩٢٠ . ١٩٤٠ وما زال يحتل المركز الثانى فى الصادرات بعد البن . وتقوم شركة Dimang (بريطانية - بلجيكية) بأعمال الحفر بالقرب من دندو Dundo فى أقصى الشمال الشرقى بالقرب من حدود الكونغو ، ومعظم إنتاج التكوينات الرسوبية هو من الماس الصناعى . وكان نصيب الحكومة البرتغالية ٥٪ من أسهم الشركة ولكنه ارتفع إلى ١١٪ عام ١٩٥٥ ، بل وأقرضت شركة ديمانج الحكومة البرتغالية ٣٦٧ مليون دولار للتنمية الاقتصادية . كذلك تحصل حكومة المستعمرة على نسبة قدرها ٥٠٪ من الأرباح ، فضلاً عن زيادة رصيدها من العملة الصعبة ، ذلك أن على

إلى المملكة المتحدة ، فإن نصيب البرتغال في هذه الصناعة يتجه أيضاً نحو الزيادة (١) .

وأخيراً يجب أن نعرف أن جميع الإنتاج العالمي للماس يتحكم فيه اتحاد دى بيرز De Beers لتمدين وهو فرع من الشركة الانجليزية الأمريكية في جنوب أفريقية ، وبذلك تصبح مؤسسة دى بيرز مهيمنة على شراء وتسويق كل إنتاج العالم من الماس باستثناء ماس أمريكا الجنوبية والاتحاد السوفيتي ، ومع ذلك فقد بدأت بعض الدول الأفريقية تنشئ لها مؤسسات للتسويق تنفق مع صالحيها القومي ولقاطمة جنوب أفريقية كما حدث في غانا (٢) .

1. Abshire, D., (Minerals, Manufacturing, Power, and Communications in Portuguese Africa, 1969, p. 297.

2. ECA (Economic Bulletin for Africa), 1966, p. 42.

الفصل الحادي عشر

النحاس والحديد والبركسيت النحاس

النحاس من المعادن الرئيسية التي يزداد عليها الطلب باستمرار في العصر الحديث ؛ ذلك أن النحاس وسبائكته تستعمل بكثرة في الأدوات المنزلية والآلات والأنايب غير القابلة للصدأ ، وأسلاك المحركات الكهربائية ، فضلا عن المعدات الالكترونية ، والمقلاة ، والكابلات البحرية ، والأسلاك التي تتحمل الضغط العالي ، فضلا عن الأسلحة الحربية ، ومن ثم كان الطلب عليه شديدا من جانب الدول الصناعية ، وارتفع الإنتاج العالمي لمواجهة هذا الطلب المتزايد من ١٠٠ ألف طن عام ١٨٦٥ إلى ٤٧ مليون طن عام ١٩٦٦ .

وكان النحاس من أهم الصادرات الأفريقية بمد الذهب قبل عام ١٩٦٠ ، واحتل المركز الثاني بعد ظهور بترول الشمال الأفريقي بكميات ضخمة بعد عام ١٩٦٢ .

إنتاج النحاس في إفريقيا بالآلاف طن (١)

١٩٧٠	١٩٦٥	١٩٦٠	
١٢٨٦	١١٢٢	٩٨٤	أفريقية
٦٨٤	٦٩٦	٥٧٦	زامبيا
٣٨٥	٢٨٩	٣٠٢	زائير
١٨	١٧	١٩	أوغندا
١٢٦	٦٠	٤٦	جنوب أفريقيا
٢٤	١٨	١٤	روديسيا

1. ECA (Economic Bulletin for Africa), January 1969, African Survey 1970.

والقارة الأفريقية مكانة ممتازة في إنتاج وتصدير هذا المعدن ، ذلك أنه تسهم بنحو ٢٥٪ من الإنتاج العالمي بفضل إنتاج قطرها الرئيسي زامبيا و زائيرى فتأتى زامبيا في المكان الثالث بعد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى ، فقد بلغ إنتاج زامبيا ٦٨٤ ألف طن عام ١٩٧٠ بينما كان إنتاج الولايات المتحدة ١٠ مليون طن .

ونأتى جمهورية زائيرى في المركز الثانى في أفريقيا والمركز السادس في الإنتاج العالمي بفضل إنتاجه الذى بلغ ٣٨٥ ألف طن . وهكذا يكون نطاق النحاس واحداً من أكبر نطاقات التعدين في أفريقية بامتداده في مساحة تقدر بنحو ١٦٠٠ ميل مربع في منطقة تقسيم المياه بين الكونغو والزمبزي ، وبذلك يأتى من حيث الأهمية في المركز الثانى بعد إقليم الراند في جنوب أفريقية . وزداد أهمية هذا النطاق اذا عرفنا أنه يسهم أيضا بنحو ٦٥٪ من الإنتاج العالمي للكوبالت الذى يستغل في صنع سبائك مقاومة للحرارة . وبمقارنة معدن النحاس الأفريقى ونسبته في الخامات بنظيره في الولايات المتحدة الأمريكية وجدنا أن المعدن تراوح نسبته بين ١٨٥٪ ، ٥٢١٪ في إفريقية ، بينما الخامات الأمريكية تحتوى على ١٪ من المعدن . وبذلك يعتبر النحاس المنتج في هذا النطاق من أرخص النحاس في العالم .

زامبيا : والنحاس عماد اقتصاد زامبيا ، اذ يمثل ٩١٪ من مجموع قيمة صادراتها ، فضلا عن الكوبالت الذى يستخرج معه ويمثل ١٪ من قيمة هذه الصادرات .

وتتد خامات النحاس في زامبيا في نطاقين كبيرين هما : —

١ — نطاق موفوليرا — بوانا — مكوبا في الشمال الشرقى على الحدود مع زائيرى .

۲ - نطق بانسکروفٹ - ناشانجا - ناکانا - لوانشیا .

ويمكن أن نميز المناجم الرئيسية التالية.

١- مناجم ناشا وهو أكبر مناجم زامبيا، إذ بلغ إنتاجه وحده ثلث إنتاج زامبيا^(١) وترفع نسبة المعدن في خاماته إلى ٤٥٪ وقد أجريت عمليات

(1) Prospects for Zambia's mining Industry, Lusaka, 1970, p. 7.

توسيع (١٩٦٩) وتحسين لهذه المناجم ابتداء من عام ١٩٦١ تكلفت نحو ٨ مليون جنيه .

٢ — مناجم موفوليرا : ثلثي مناجم زامبيا وزيد إنتاجها على ٢٠٪ وتتميز هذه المناجم بأن لها مصاهر ومعامل تكريرها الخاص بها . وتبلغ نسبة المعدن نحو ٣٣٪ من الخامات . وكان انهيار جزء من هذا المنجم عام ١٩٧٠ على العاملين فيه بمثابة كارثة مدوية في أوساط انتاج وتجارة النحاس ، وقد سبب هذا ارتفاعا في أسعار النحاس عام ١٩٦٩ نتيجة لانخفاض العرض .

٣ — مناجم لوانشيا (رون انتيلوب) ويبلغ انتاجه أقل من ١٥٪ وتبلغ نسبة المعدن هنا نحو ٢٨٧٪ من الخامات . ويتميز عن المناجم السابقة بأن خاماته أقرب الى السطح على بعد يتراوح بين المترين ، ٣٠ مترا تحت سطح أرض المنطقة . ولهذه المناجم أيضاً مصاهر ومعامل للتكرير خاصة بها .

٤ — مناجم روكانا : وهي أقدم مناجم زامبيا ، اذ بدأ العمل فيها عام ١٩٣٢ ، وينتج السكوبات الى جانب كبريتور النحاس . وتقرب نسبة المعدن في الخامات من ٣٪ كما يبلغ انتاجه نحو ١٠٪ ولكن تتميز هذه المنطقة بوجود مصاهر ومعامل لتكرير إنتاج المناجم الأخرى .

٥ — مناجم شيلوما : ويعتبر أحدث وأول منجم استخدمت فيه الطرق العلمية الحديثة ، اذ بدأ إنتاجه عام ١٩٥٧ . ويتميز على المناجم جميعا (باستثناء ناغانجا) بارتفاع نسبة المعدن في الخامات (٨٣٪)

ويتمثل النحاس أكبر عميل للخطوط الحديدية وأكبر مستهلك للقوى المحركة . ولم يبدأ إنتاج النحاس في زامبيا إلا في العشرينات ، وكانت الحرب العالمية الثانية أكبر منشط للإنتاج لصحاجة اليه في الشؤون الحربية . وكان الفضل الأول في استغلال النحاس لاكتشاف طريقة التعويم floating عام ١٩١٠ التي حلت

مشكلة تكرير خامات كبريتات النحاس من الناحية الاقتصادية (١). فقد بدأت هذه العملية عام ١٩٢٨ ، وأنتج هذا الإقليم ٣٠٠٠ طن من مركبات النحاس Blister-copp (درجة النقاوة ٩٩ ٪) . ثم ارتفع الانتاج إلى ١٠٠ ألف طن عام ١٩٣٣ . ثم ارتفعت إلى ٢١٤ ألف طن عام ١٩٤٨ ، ٦٨٤ ألف طن عام ١٩٧٠ ثلاثة أرباعها مكرر كهربائياً electrolytic (درجة النقاوة ٩٩٫٩٥ ٪) وتوجد مصاهر النحاس في زامبيا في نودولا وموفوليرا ورون انتيلوب ، بينما مصانع التكرير الكهربائية في نودولا وموفوليرا وناكانا ، ويقوم مصنع لاستخراج الكوبالت في موفوليرا . ويعتبر المعمل الأخير أكبر هذه المعامل بطاقة قدرها ١٨٠ ألف طن سنوياً ، يليه معمل نودولا بطاقة ١١٥ ألف طن .

القوى المعركة :

وكانت هذه المصاهر تعتمد على الكهروحرارية والتي تعتمد بدورها على حقول فحم وانسكي بروديسيا ، ولكن هذه الأخيرة عجزت عن مد مصاهر النحاس فضلاً عن تشغيل السكك الحديدية مما اضطر زامبيا إلى استيراد الفحم من جنوب أفريقية والولايات المتحدة الأمريكية عن طريق سكك حديد بنجويلا . وكان سد السكاريا بمثابة المنقذ ، أعطى الأقطار الثلاثة (روديسيا ، زامبيا ، مالاوي) ٦٥٫٢ ٪ من مجموع القوى الكهربائية اللازمة لها عام ١٩٦٢ وبذلك وفر فحم وانسكي للسكك الحديدية ، كما حرر السكك الحديدية من عبء تقبل عليها وهو تقل الفحم إلى مصاهر النحاس في زامبيا (٢) .

(١) يقصد بطريقة التويم خلط خام النحاس بمد سحبه بالماء . ويرج بدد خلطه بمحاليل كيميائية فتكون غفافات فوق السطح حاملة خامات النحاس الذائبة . وتسقط هذه الطبقة السطحية المخوية على الحزم .

2. Ring, J. (Central Africa): The Kariba Dam, Economic Development Projects and their Appraisal: Cases and Principles from the Experience of the World Bank, Johns Hopkins, 1967, p. 252.

وتهدف زامبيا أيضاً إلى استغلال نهر كافوي Kafue أحد روافد الزمبيزي
والذي يجري في أرضها لإنتاج طاقة كهربائية وقدرها ٦٠٠ مليون كيلوات .

ورغم ذبذبات إنتاج النحاس في زامبيا فقد ظلت المنتج العالمى الثانى ، بل
وتفسير التقديرات بأن احتياطياتها لا يقل عن احتياطى الولايات
المتحدة الأمريكية .

التأميم :

كان يقوم بالنشاط التمدينى فى زامبيا مجموعتان من الشركات هما :

١ — مجموعة الأنجلو أمريكان A.A.G. ولها ٥٢٪ من إنتاج النحاس
وتتبعها مناجم روكانا وبانكروفت وبيروكن هل وناشاجا . ويطلب على هذه
المجموعة رؤوس الأموال الانجليزية الواردة من جنوب أفريقية ويتبعها معمل
تكرير روكانا .

٢ — مجموعة روان سلكشن ترست (R.S.T.) ويطلب عليها الرأسمال
الأمريكى وخاصة من شركة كلاكل الأمريكية ، ولها ولشركة روان
٤٨٪ من الإنتاج ، وتتبع هذه المجموعة مناجم موفوليرا ، ولوانشيا (روان
انتيلوب) وشيلوبا ويتبعها معمل تكرير ندولا .

وقد قامت الحكومة عام ١٩٦٨ بالدخول مساهمة فى هذه الشركات
بنصيب قدره ٥١٪ من أسهمها ، وعملت بها الى مؤسسة وطنية هى مؤسسة
التنمية الصناعية فى زامبيا التى تهرعت منها مؤسسة تنمية التعدين Mindico .

ثم أعلنت برنامجا إصلاحيا آخر عام ١٩٦٩ بمقتضاه لا تزيد مدة امتياز
الشركات الحالية على ٢٥ عاما ، وأن تتقاضى الدولة ٥١٪ من أرباح هذه
الشركات . وبمقتضى هذه البرامج دخلت مؤسسة منديكو الوطنية بنصيب ٥١٪

وهكذا بدأت الحكومة الوطنية في زامبيا تترجع حقوق التعدين وتسكّر الاحتكار الأجنبي لمصدر ثروتها الأساسي .

تطور إنتاج النحاس في زامبيا كقيمة

السنة	ألف طن	مليون جنيه	السنة	ألف طن	مليون جنيه
١٩٤٥	١٩٤	١١	١٩٥٨	٣٧٦	٧٠
١٩٤٨	٢١٤	٢٦	١٩٦١	٥٥٩	١١٤
١٩٥٤	٣٧٩	٩١	١٩٦٤	٦٣٢	١٤٩
١٩٥٦	٣٨٣	١٢١	١٩٦٥	٦٩٦	١٨٣

زائيرى : ويمتد نفس نطاق النحاس في زامبيا إلى زائيرى ، الذى بدأ البحث فيه عام ١٨٩٢ ، وقد منج الملك ليوبولد حق التنقيب عن المعادن لامتداد تعدين كتنجا العليا في مساحة قدرها ٨٠٠٠ ميل مربع . وهى شركة بلجيكية بريطانية وارتبط ظهور نحاس إقليم كتنجا في الأسواق الخارجية بوصول خط حديد بروكن هل إلى مدينة اليزابث فيل عام ١٩١٠ . ووصلت أول شحنة إلى ميناء أنتورب البلجيكي عام ١٩١٢ عن طريق لوبتو . وكان لظهور مخارج أخرى أثره في أن أصبح التعدين أكبر منتج للنحاس والكوبالت في الثلاثينات وهو المركز الذى انتزعه منه إنتاج العالم الجديد وزامبيا .

وقد أسهمت صادرات النحاس البالغة ٢٩٠ ألف طن عام ١٩٦٥ بنحو ٣٢٪ / من صادرات زائيرى ، فضلا عن مجموعة ضخمة من المعادن تصل إلى ١٥٠ معدنا منها الكوبالت وحده الذى أسهم بنحو ١٠٪ / من قيمة الصادرات في ذلك العام ، فضلا عن الراديوم واليورانيوم والمنجنيز والزنك والنمفم والحديد الخام .

والتكوينات المستغلة في الوقت الحاضر هي أكاسيد النحاس التى تحتوى

على نسبة عالية من الخامات تزوج بين ٨٠٪ / ٨٠٪ من المعدن فضلاً عن مجموعة ثانوية من المعادن .

وتوضع مناجم النحاس في زائيرى الآن في ثلاث مجموعات :

١ - مجموعة المناجم المحيطة باليزابث فيل (لوبيمباشى) ومن أهمها منجم نجمة الكونغو *Star of the Congo* .

٢ - مجموعة المناجم حول جادو تفييل وكامبوى .

٣ - مجموعة المناجم حول كولوزى وهى أهمها جميعاً إذ تصم الآن بنحو ٨٠٪ من إنتاج كاتنجا فضلاً عن معظم الكوبالت .

ويستغل المعدنان معاً النحاس والكوبالت، فهما يستخرجان معاً في كولوزى بينما مجموعة المعادن الثانوية التى تستخرج من خامات النحاس تشمل الزنك والرصاص والكاديوم *Cadmium* .

وقدبنى أول مصهر لتركيز وتكرير النحاس في اليزابث فيل (لوبيمباشى) عام ١٩١١ معتمداً في وقوده على الأخشاب المحلية والنفط المستورد ، وتأخر إنشاء أول مصنع كهربائى حتى عام ١٩٢٩ حينما بدأ مصنع جادو تفييل ، وفي الوقت الحاضر تقوم الطاقة الكهرومائية بمد مصانع التكرير بمعظم احتياجاتها . فلا إنتاج من النحاس المكرر كهربائياً (نقاوة ٩٩.٩٧٪) يلزم ٢٥٠٠ كيلوات ساعة، ولا إنتاج طن من الكوبالت يلزم ١٠ آلاف كيلوات ساعة .

وكان أول مشروع كهرومائى ضخم هو مشروع فرانكى *Francoqui* الذى أقيم على أعلى نهر لوفيرا . وقد افتتح هذا المشروع عام ١٩٣٦ . وتتابعت المشروعات الكهرومائية بعد ذلك وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، وتطلعت ذروتها في *Marinel Delcommune* على أعلى لوالابا في عامى ١٩٥٩ ، ١٩٥٦ على الترتيب ، وقد افتتح الأخير والثنى يمد من أكبر المساهمات الكهربائية في العالم عام ١٩٦٠ في لويو *Luilu* بعد أن بلغت تكاليفه ٢ مليون جنيه .

وهذا المصهر وحده يمكن أن يعطى ١٠٠ ألف طن من النحاس، ١٧٥٠ طناً من الكوبالت سنوياً .

كما بدأ مصهر آخر في كامبوفي Kambove إنتاجه بطاقة ٧٥ ألف طن سنوياً عام ١٩٦١ . وهكذا تطورت ونشطت المصاهر فضلاً عن اكتشافات المناجم الجديدة والتي كان آخرها مناجم كاكندا Kakanda .
وقد ظل اتحاد التعدين شركة بلجيكية حتى عام ١٩٦٥ عندما آل إلى حكومة زائيرى .

تصدير نحاس وسط إفريقية ومناقصه :

١ — طريق الكاب وكان يستعمل لتصدير كميات قليلة في مطلع القرن العشرين .

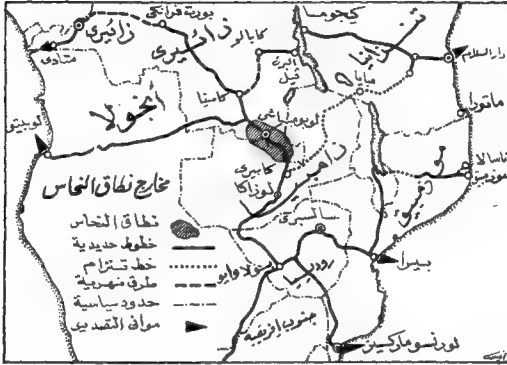
٢ — طريق بنجويلا (٩١٨ ميلاً) بدأه البريطانيون مع البلجيكيين وبموافقة البرتغال عام ١٩٠٠ وانتهى عام ١٩٣٣ . وأكل الخط إلى لويتو نظراً لعدم صلاحية ميناء بنجويلا لاستقبال السفن الكبيرة . وفي الوقت الحاضر ينقل على هذا الطريق نحو ١٥ ألف طن من نحاس زامبيا .

٣ — الطريق الوطنى Voie Nationale والذي أراده الملك ليوبولد قليل اعتماد صادرات كتنجا على الدول الأجنبية ، وهو عبارة عن خط حديدي من لوبوما باشى أكبر مدن إقليم كتنجا إلى بورت فرانكو ، ومن هناك يأخذ النقل النهري نهر الكاساي إلى كنفاسا . ومن هناك بواسطة الخطوط الحديدية إلى متادى حيث يشحن على السفن المحيطية .

٤ — خط حديد كامينا — البرت فيل — كيجوما — دار السلام ، واستعماله قليل . وإن كان يعتبر بديلاً لطريق زامبيا .

٥ — طريق لوانزا — بولاويو — بيرا ، وقد استعمل بكثرة ولكن ميناء بيرا عانى من الاحتقان الشديد بعد الضغط المتزايد عليه عقب الحرب الثانية .

٦ — هناك طريق فرعى إلى لورنسو ماركيز عن طريق بولاويو، وقد بدأت الحركة تتزايد على هذا الطرق وإن كانت الاضطرابات الأخيرة قد أثرت فيه .



(شكل ٥٩)

وتلقى الأنواء في الوقت الحاضر على طريق جديد خاصة وأزامبيا تنجبه شمالا بعد سوء علاقتها مع الأفطار الجنوبية، وتهدف إنشاء طريق من Kapiri إلى مبايا Mbeya جنوب تنزانيا ثم خط حديد تنزانيا الأوسط وتبلغ تكاليفه ٧٠ مليون جنيه يبلغ وطول الخط الحديدي ١٠٤٢ ميلا وقد بدأت الصين العمل فيه عام ١٩٦٨. ورغم ذلك فله مزايا عديدة :

- (١) ينشط الحركة في تنزانيا بتوجيه تجارة زامبيا إليها .
- (ب) زيادة أهمية دار السلام، كميناء ترانزيت لتحاس زامبيا فضلا عن السلم الزراعية الأخرى التي قد تقوم على أساس ظهور هذا الخط سواء في زامبيا أو تنزانيا .

(ح) فتح آفاق جديدة للتنمية سواء في جنوبى تنزانيا أو شمالى زامبيا .

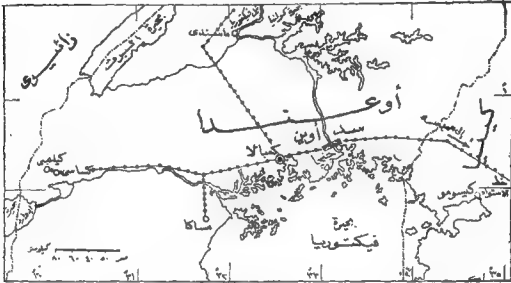
أوغندا :

يأتى النحاس فى المركز الثانى بين الصادرات المعدنية فى شرق أفريقية ؛ وإن كانت قيمته قد ارتفعت عام ١٩٦٥ وبلغت ٩ مليون جنيه ، وبذلك تتفوق على صادرات الماس . ورغم أن شرق أفريقية لا يسهم سوى بأقل من ١٪ من الإنتاج العالمى وأهميته أقل منها فى زامبيا أو الكونغو التى تساهم مع ذلك ثالث صادرات أوغندا .

ويستخرج نحاس أوغندا من إقليم واحد بل ومن منجم واحد هو كيليمبي Kilembe فى واد ضيق على السفوح الشرقية لجبال روزورى . وقد ثبت وجود هذا المعدن عام ١٩٠٦ ، ثم أعيدت الدراسة مرة أخرى بعد عشرين عاما ، ولكن لم يتم شئ . حتى عام ١٩٤٦ عندما قامت بالكشف شركة كندية . وبدأ تعدين النحاس عام ١٩٥٦ ، ويزيد الإنتاج فى الوقت الحاضر على المليون طن سنويا . وتستخرج الخامات من جوانب الوادى ويسحق وتجرى عليه عملية التركيز فى نفس الإقليم للحصول على مركبات للنحاس بدرجة ٢٦ ٪ . وتضخن هذه المركبات بالسكك الحديدية لمسافة ٢٦٦ ميلا إلى مصر جنجبا Jinja حيث يمكن الحصول بعد ذلك على مركبات النحاس التى تنقل إلى ممبسة فالخارج .

ولا يوجد اختيار فى موقع تعدين النحاس فى أوغندا ، ذلك أنه لا توجد خامات نحاس إلا فى كيليمبي حتى الآن ، ومن ثم لا يمكن لأصحاب الاستثمارات استغلال رؤوس أموالهم فى استخراج النحاس من مناطق أخرى . والواقع أن طبيعة خامات كيليمبي تشجع على استغلالها رغم وجودها فى طبقات شديدة الالتواء ، لأنها توجد على هيئة كتل بسلك ٢٠ قدما وتحتوى على نسبة من المعدن حوالى ٢٢ ٪ ، وهى نسبة تستبر مرتفعة إذا ما قورنت بالنسبة

العالية ، ويقدر الاحتياطي بنحو ١١ مليون طن ، ونظراً لأن جبل روزوري
تتوجه الثلوج ، فقد توفرت موارد المياه اللازمة للمنجم ، وأصبح في الإمكان
توليد الكهرباء مائية من وادي ميوكو القريب . ولم يعط أهل الإقليم اهتماماً
كبيراً للعمل في المناجم ، ومن ثم وجد المنجم نصف حاجته من العاملين الذين
يبلغون ٤٢٠٠ نسمة من مركز كيجيزي المزدهم بالسكان (١) .



(شكل رقم ٦٠) سد أوين وخطوط توصيل الكهرباء

وكان اختيار جنجا مركزاً للصهر بعد مناقشات عديدة ، ولعل أهم ما شجع
اختيارها هو سد أوين وطاقته الكهربائية ، ذلك أن المصهر يعمل في درجة
حرارة ١٢٠٠ سنتيجراد ، ويستهلك ٥٠ مليون كيلوات ساعة سنوياً . وقد تكلف
مد خطوط الكهرباء من جنجا إلى كليمي ٢٠ مليون جنيه ، ولم تكن أوغندا
مستعدة لهذه التكاليف ، وليس من شك أن نقل مراكز النحاس عمل اقتصادي
أكثر من نقل الخامات إلى جنجا ، ولكن السكك الحديدية لم تسكن لتقدم
أي تسهيلات ثقيلة ، لولا ضايعاتها لمحولة ضخمة من الخامات ، هذا فضلاً عن أن
جنجا كانت تأمل في جذب نحاس كينيا ، وإن كان هذا لم يحدث .

موريتانيا :

واكتشاف مناجم أ كجوجيت النحاس واستغلالها هو ثاني اكتشاف معدني في موريتانيا ، وترجع أهميته إلى أنه ساعد على تنويع الإنتاج لأن موريتانيا سبق لها استغلال مناجمها من الحديد والتي تعتبر من أغنى مناجم للعالم في الحديد .

وتقع رواسب النحاس على بعد ٢٤٠ كم من نواكشوط ، ومركزها أ كجوجيت ، ويبلغ سمكها نحو ١٠٠ متر . وتألف من طبقتين : العليا هي خامات أكاسيد النحاس يليها خامات كبريتات النحاس . ويقدر احتياطي الإقليم بنحو ٢٧٣ مليون طن منها نحو ٢٠ مليون طن من الكبريتات ونسبة المعدن فيها ١٥ ٪ ، أما الباقي فهو من الأكاسيد فترتفع نسبة المعدن فيه إلى ٢٩ ٪ . ونحتاج مناجم أ كجوجيت إلى ما يقرب من ٣٢٠٠ مليون فرنك لتحسين ميناء التصدير والمحافظة على طريق أ كجوجيت — نواكشوط فضلا عن توفير موارد الماء وبناء مدينة تمدينية .

وحصلت موريتانيا على عدة قروض مجموعها ١٣٠ مليون دولار من صندوق التنمية الدولي وبنك التنمية الأفريقي للقيام بهذا المشروع . ويتوقع الاقتصاديون أن تصدر موريتانيا ما يقرب من ٢٥ ألف طن من النحاس سنويا (بعد إجراء العمليات الأولية) ولكن من المرجح ألا تبدأ مناجم أ كجوجيت تعطي أقصى إنتاج لها قبل عام ١٩٧٨ .

الحديد

الحديد هو أساس الصناعات الثقيلة ، وبينما تنتج إفريقيا ٤ ٪ من خام الحديد العالمى ، فإن الاكتشافات الحديثة تشير إلى أن القارة ستكون منتجا رئيسياً فى المستقبل . وكانت معظم التكوينات التى استغلت على نطاق واسع فى صناعة الصلب فى أفريقية الجنوبية ، سواء فى روديسيا أو جنوب إفريقيا بالقرب من موارد الفحم والحجر الجيرى ، بينما يتجه معظم الخام المعدنى فى بقية القارة إلى التصدير .

وقد اتجهت أنظار مؤسسات الحديد والصلب فى أوروبا عقب الحرب العالمية الثانية إلى بحث واستغلال الحديد فى الأقطار النامية نظراً لانكماش إنتاجها المحلى . وكان من بين هذه الجهات التى اتجهت إليها أمريكا الجنوبية وأفريقية حيث الاحتياطى الكبير الذى لم يس على نطاق واسع من قبل ، فضلاً عن رخص الأيدى العاملة والضرائب المنخفضة . وتمضى الناجم الأفريقية نحوذجاً حياً لهذه الاستثمارات الجديدة ، سواء فى إدخال التقنية العلمية فى استغلال المناجم القديمة أو فى فتح أخرى جديدة .

وكان أهم حدث فى تاريخ الحديد الخام فى أفريقية خلال العشر سنوات الأخيرة هو ظهور أقطار جديدة فى قائمة المنتجين كليبيريا وموريتانيا وسوازيلند ولم تكن موجودة من قبل ، وأدى كشف الحديد وتصديره منها إلى حدوث انقلاب فى بنائها الاقتصادى ، فضلاً عن جذب استثمارات دولية كبيرة .

ولقد أصبح غرب أفريقية اليوم يعد ضمن المناطق الأولى فى العالم المنتجة لأنواع الجيدة والممتازة من خامات الحديد ، فهى تفوق فى كثير من الأحيان نظائرها فى الروج والسويد والاتحاد الموفيتى . وكان إنتاج ليبيريا وحدها عام ١٩٦٥ معادلاً لإنتاج المملكة المتحدة ، فاذا وصلت إلى العشرين مليون طن فهى بذلك سوف تعادل إنتاج السويد عام ١٩٦٥ .

إنتاج الحديد الخام بالآلف طن^(١)

١٩٧٠	١٩٦٠		١٩٧٠	١٩٦٠	
١٤٠٠	٩٥٢	سيراليون	١٦٠٠٠	٢١٩٢	ليبيريا
١٩٠	٩٨	روديسيا	٦٠٠٠	—	موريتانيا
٥٠٠	٨٧٤	المغرب	٥٦٠٠	١٩٦٥	جنوب أفريقيا
٤٠٠	٥٦٣	تونس	١٥٠٠	١٧٨٨	الجزائر
٣٤٣٠	٤٠٩	أنجولا	١٥٠٠	—	سوازيلند
٣٥٥١٠	٩٢٨٠				مجموع أفريقية

ليبيريا : أولى الدول إنتاجاً وتصديراً للحديد في أفريقية ، بإنتاجها البالغ نحو ١٦ مليون طن عام ١٩٧٠ ، كما أنها مسئولة عن نصف الصادرات الأفريقية من خام الحديد في ذلك العام ، وهو ذو أهمية بالغة لليبيريا لأنه اشترك في ذلك العام بنحو ثلاثة أرباع (٧٣ /) . قيمة الصادرات ، بعد أن ظلت لليبيريا حتى أواخر الخمسينيات تعتمد على المطاط كمصدر رئيسي .

ويستثمر في مناجم حديد ليبيريا نحو ٤٠٠ مليون دولار ، وتقوم بهذا الاستثمار مؤسسات الحديد والصلب في أوروبا وأمريكا .

وقد منحت حكومة ليبيريا امتيازات البحث عن الحديد لأربعة مؤسسات ، ليبيرية ، سويدية ، وأمريكية ، وألمانية ، ومد خط حديدي عام ١٩٥١ خصيصاً لربط منروفيا بتسكوينات الحديد في تلال بومي Bomi على بعد ٤٥ ميلاً . وخام تلال بومي غني بالمغنيتيت (٦٨ /) كما يقدر احتياطيّه بنحو ٢٠ مليون طن فضلاً عن ١٠٠ مليون طن من خامات أقل جودة (٣٥ / ، ٤٠ /) تحيط بنطاق المجتئيت .

ويستغل الحديد من منطقة أخرى على بعد ٤٠ ميلاً من تلال بومي على نهر مانو Mano وتبلغ نسبة الممدن في خاماتها بين ٥٤ / ، ٥٩ / وترتبط هذه

1. ECA «Economic Survey for Africa. 1967», 1970

المناجم التي تسهم فيها الشركات الأمريكية بتلال بومي بخط حديدى يبلغ طوله ٥٢ ميلا .

غير أن أكبر مشروعات استخراج الحديد في ليبيريا هو مشروع شركة Lamco (١) وهي شركة ليبيرية ، أمريكية ، سويدية تقوم باستغلال أكبر احتياطي للحديد في ليبيريا وهي خامات تلال نيمبا Nimba ، على بعد ١٦٥ ميلا من ميناء ليبيريا الجديد بوكاني Buchanan ، فهنا ترتفع نسبة المعدن إلى ٦٦ ٪ من الهيماتيت، ويقدر احتياطيه بنحو ٢٥٠ مليون طن . ولذلك يعتبر من أكبر مناجم الحديد الأفريقية ، وواحد من أكبر المناجم العالمية ، وقد بدأ إنتاج هذه المناجم عام ١٩٦٣ بنحو ٧٥ مليون طن ، ومشروع حديد نيمبا الذي يعتبر من أكبر مشروعات الحديد في أفريقية استثمر فيه وحده نحو ٢٢٠ مليون دولار . وهو ما يعادل تكاليف مشروع سد الفولتا في غانا . وقد حصلت شركة لامكو على عقد الامتياز المبدئي والذي كان بمقتضاه تصبح ليبيريا شريكة بنصيب ٥٠ ٪ . ولكن حين بدأ استغلال المناجم بصورة أكثر فعالية ظهر أنها في حاجة إلى تمويل أكبر ، ومن ثم انضم إلى لامكو اتحاد بيت لحم للحديد والصلب ومركزه الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ٢٥ ٪ ، والذي تعهد بشراء نسبة معينة من خامات الحديد تتفق وحجم إنتاج المناجم ومن ثم كان تسويق الانتاج عام ١٩٦٤ وهي أول سنة لانتاج هذه المنطقة موزعا كالاتي: ٢٥ مليون طن لألمانيا ، ٢٠ مليون طن لكل من إيطاليا وبلجيكا ، ١٠ مليون طن لفرنسا . وقد استمرت هذه النسب فيما بعد .

أما مناجم Ban على بعد ٥٠ ميلا شمال شرق مروفيا ، فستغلها شركة ألمانية إيطالية ليبيرية ، ولكن خاماتها من نوع أقل (٣٨ ٪) ومع ذلك فيقدر احتياطيا بنحو ٣٠٠ مليون طن .

أما أحدث مناجم الحديد في ليبيريا فهو منجم تلال بونج Bong ويعرف

(1) Liberian American Swedish mineral Company.

باسم Delimco وهو مشروع مشترك بين حكومة ليبيرية ومؤسسات ألمانية .
وتقدم خمس مؤسسات للصلب في الزور معظم رأس مال المشروع . وقد قدرت
الاستثمارات في هذا المشروع بنحو ١٧٥ مليون دولار حتى عام ١٩٦٧ . ومعظم
مراكز الحديد تصدر إلى ألمانيا الغربية عن طريق ميناء هامبورج . وتقطع
السفن هذه المسافة في نحو ١٠ أيام ، بينما المسافة من البرازيل تزيد على ٢٠ يوما .



(شكل رقم ٦١)

وهكذا تتضح العلاقة الوثيقة والاحتكارية بين الشركات المستغلة للمناجم
ومؤسسات الحديد الصلب في العالم . وليس من شك أن هذا النوع من
الاستغلال في صالح الدول المستهلكة ، ذلك أن إنتاج المناجم من الحديد زاد
لدرجة أن انخفض سعر الخام بنسبة ٢٠٥٪ عنه عام ١٩٥٩

ويتجه التفكير الآن إلى إقامة مصنع ضخم للحديد والصلب بطاقة قدرها ٧٠ ألف طن سنوياً بدلاً من تصدير كل الخامات، وهذا الإنتاج يكفي احتياجات كل غرب إفريقية تقريباً، ولكن المشكلة هي كيف الحصول على ضامن من دول غرب أفريقية بتدعيم هذا المشروع، وعدم إقامة مصنع مماثل ينافسها.

موريتانيا : أمل أهم مظهر من مظاهر أثر كشف الحديد على اقتصاديات دولة ما يظهر في موريتانيا بوضوح، فقبل عام ١٩٦٠ كانت موريتانيا بمساحة تفوق مساحة نيجيريا، ولكن بنحو ٢ ٪ من سكانها، قطراً فقيراً تغلب عليه المساحات الصحراوية، وتعتمد على ثروتها الحيوانية وزراعتها الفقيرة في الجنوب. وكانت فرنسا تدعمها بالمساعدة من حين إلى آخر، وتبدل حالها من بعد عسرها بيسراً بعد اكتشاف ٢٥٠ مليون طن من الخامات الممتازة (٦٣/١) في تلال Kedie d'Idzil في الشمال الغربي، ومد خط حديدي من فورت جورو إلى بورت آتين. وزاد الإنتاج القومي بمعدل ١٠ ٪ سنوياً ابتداء من عام ١٩٦٢. (كان ٣٥ مليون جنيه عام ١٩٦٢، أصبح ٥٠ مليون جنيه عام ١٩٦٥). وتحول ميزانها التجاري إلى فائض منذ عام ١٩٦٣، وبلغ هذا الفائض ١٠٨ مليون جنيه عام ١٩٦٤، بعد أن سجل عجزاً قدره ١١٧٧ عام ١٩٦٢. وهكذا أصبح صادر الحديد الخام يمثل ٩٠ ٪ من صادرات موريتانيا عام ١٩٧٠.

وتستغل حديد موريتانيا شركة Miferma^(١) وتتكون أسهمها من: ٦٢ ٪ رؤوس أموال فرنسية، ٢٠ ٪ بريطانية، ١٥ ٪ إيطالية، ٣ ٪ ألمانية. وبدأت الأعمال المبدئية بقرض من البنك الدولي قدره ٦٦ مليون دولار، ٢٠ مليون دولار من فرنسا. وتستفيد موريتانيا من ضريبة صادرةراوح بين ٦ ٪، ٩ ٪ فضلاً عن ٦٠ ٪ من أرباح شركة Miferma^(٢)

1. Societe Anonyme des Mines et de Fer de Mauritanie.

2. Bance, «Geography of modern Africa», p. 2٤9,

ويشتد الطلب على حديد موريتانيا وخاصة من دول السوق المشتركة كفرنسا
والملكة المتحدة وألمانيا والبلوكس، كما بدأت الولايات المتحدة الأمريكية
واليابان تصبغان من عملاء موريتانيا في خام الحديد .



(شكل رقم ٦٢) الثروة المعدنية في موريتانيا

شمال افريقية (١) : تأتي الجزائر على رأس دول شمال أفريقية إنتاجا للحديد
وخاماتها من أنواع الهيمات واليمونيت التي تتراوح نسبة المعدن فيها بين
٥١ / ٦٣ ، وقد صدرت عام ١٩٦٥ ما يزيد على ١٦ مليون طن من الحديد

(1) Deposi, T. "L'Afrique du Nord", P.U. De France, Paris.
1964. p. 432.

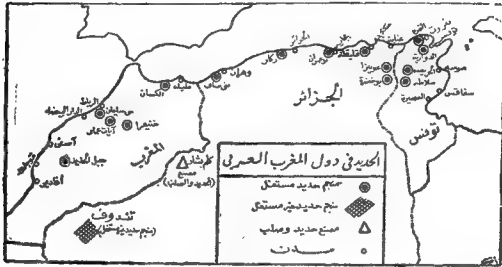
وأهم مناجمها مناجم عويزا وبوخضرا قرب الحدود التونسية وهي تسهم بنحو ٧٠٪ من الإنتاج .

وقد تم ربطها بميناء عنابة بخط حديدى طوله ١٥٠ كيلو مترا ، وإذا تم مشروع مصنع الحديد المزعم إقامته فى عنابة ، فسوف يقل صادر هذا الإقليم وسيستهلك نحو مليون طن سنويا ، ومن مناجمها الرئيسية أيضاً مناجم زكار فى غرب الجزائر ، ومناجم بى صاف بالقرب من وهران ، كذلك ثبت وجود الحديد فى منطقة تندوف على الحدود المغربية ، ولعل النزاع على هذه المنطقة بين الجزائر والمغرب يرجع إلى وجود هذه الثروة المعدنية . ومحتل الجزائر المركز الرابع بين الدول الأفريقية فى الصادرات ، أذ لا تستوعب صناعة الحديد والصلب التى قامت فى كولب بيشار لإقلا قدرأ محدودا . وتأتى المملكة المتحدة والولايات وهولندا وإيطاليا وفرنسا على رأس الأقطار المستوردة .

والمناطق الرئيسية لتكوينات الحديد فى المغرب توجد فى الكسان — سيتولازار فى جبال بى إفروور على بعد ١٨ ميلا جنوب مليلة ، فضلا عن إمنتورزا على بعد ٦٠ كيلو مترا غرب كلم بيشار ، وفى مركز خنيفرا على بعد ٢٥ ميلا جنوب مكناس . وهناك رواسب حديدية أقل قيمة فى آية عمار على بعد ٢٥ ميلا جنوب الدار البيضاء . وعلى العموم تساهم مناجم الكسان بنحو ٧٧٪ من الإنتاج . بينما تسهم مناجم سيتولازار بنحو ٨٪ .

ويصدر ميناء ناضور خامات الكسان وسيتولازار الذى يقدر رصيدها معا بنحو ٥٠ مليون طن من الخامات ، تحتوى على ما يتراوح بين ٥٠٪ و ٦٠٪ حديد . وعلى أساس هذه التقديرات فكرت الحكومة فى إقامة مصنع الصلب . وبينما تجب خامات الكسان سوقاً مفتوحة سهلة فى المملكة المتحدة والمانيا وفرنسا يحتوى إنتاج سيتولازار على نسبة أعلى من الكبريت ، ولذلك كان على خامات آية عمار أن تنافس الخام الجيد ، وقد استوردت

المملكة المتحدة ٤٦٪ من جميع صادرات الحديد عام ١٩٦٥ ، بينما استوردت ألمانيا وفرنسا ٢٧٪ تم تلامها هولندا وأسبانيا وتشيكوسلوفاكيا .

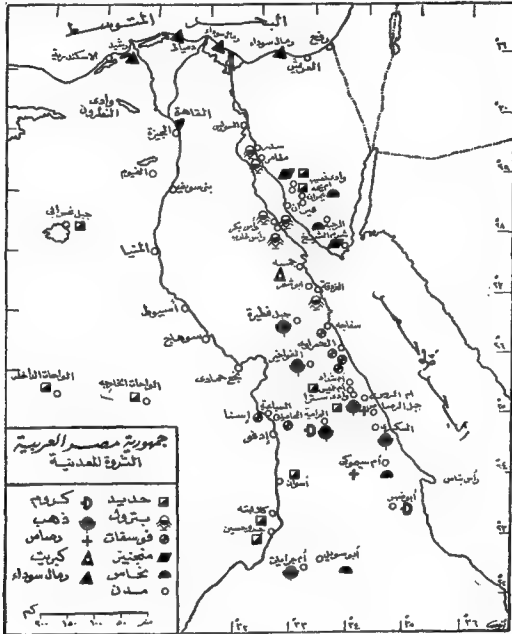


(شكل ٦٣)

وخام الحديد في تونس من نوع الهيماتيت الذي لا تقل فيه نسبة المعدن عن ٥٧٪ فضلا عن قرب الخامات من سطح الأرض مما يقلل من تكاليف استخراجها ، وزيد انتاج تونس على نصف مليون طن معظمها من المنطقة الرئيسية وهي جبل جريصة . وهو ربوة غنية بأكسيد الحديد وقد ربطت جريصة وسلاطه بخط حديد تونس منذ عام ١٩٠٦ . وتقع المنطقة الثانية في شمال تونس حيث يصلها خط حديد طبرقة — بنزرت ومناجمها الرئيسية في دوارايا وقامبوا . ويصدر جزء من الحديد التونسي سواء عن طريق ميناء حلق الوادى أو ميناء بنزرت ومعظمه يتجه إلى المملكة المتحدة وإيطاليا وألمانيا الغربية وهولندا .

سيريون : يستخرج معدن الحديد في سيريون من منطقتين على بعد ٢٥ ميلا من Peppel وهي مناجم مارمبا Maramba حيث تحتوى على خامات تصل نسبة الحديد فيها إلى ٦٥٪ ، وتقدر بنحو ٣٠ مليون طن . وتم جميع العمليات فيه آلية تقريبا ، إذ كان يعمل بها نحو أثنى عامل عام ١٩٦٧ بعد أن كان هذا

Sierra Leone Development Comp. (Delco) (1) العدد ٤ آلاف عامل عام ١٩٤٦ وقد أتت شركة



شكل رقم ٦٤

نحو ٨٤ مليون دولار في برنامج توسيع وتطوير استخراج الحديد هناك ، فأقيم مصنعان لزيادة الطاقة إلى ٣ مليون طن ، كما أعيد مد

(١) شركة مطم رأس مالها بريطاني

الخط الحديدى ، ومد رصيف جديد لمسافة نصف ميل يسمح برسو السفن الكبيرة في فريتون . وهذا وقد استغل حتى الآن نحو ٣٠ مليون طن ، وبالتالي يظل هناك نحو ٧٠ مليون طن أى يظل الإنتاج لنحو ٢٥ عاما أخرى .

مصر : يبلغ متوسط إنتاجها نحو ٤٠٠ ألف طن من معدن الحديد .

وتستخدم خامات الحديد في صناعة الحديد الصلب الذى يستخرج في الوقت الحاضر من مناجاة بالقرب من أسوان ، ويصنع محليا بحلوان . وأهم المناطق المحتوية على خامات الحديد هي :

منطقة أسوان : أثبتت البحوث أن الخامات هنا هي أكاسيد الحديد (الهيماتيت) وتقدر الكميات بنحو ١٥ مليون طن ونسبة الحديد في الخامات تبلغ نحو ٤٤٪ . وهذه الخامات هي المستغلة الآن ، ومنطقة خامات الحديد في أسوان عبارة عن هضبة تطل على النيل بطول يبلغ ٥٠ كم من الشرق إلى الغرب ، وبوسط عرض يبلغ نحو ٢٠ كيلو متر من الشمال إلى الجنوب . وأحيانا يظهر الخام على السطح ، بينما تختفى أحيانا أخرى تحت طبقات من الصلصال مما قد يستدعى استخدام المرفعات لتكسيرها . وينقل الخام إلى قرية الجزيرة التي تقع شمال أسوان بنحو كيلومتر ، وذلك لتكسير الخام . ثم ينقل بواسطة السكك الحديدية ، والقلل النهرى إلى مصانع الحديد والصلب بالتبين جنوب حلوان .

منطقة الصحراء الغربية : يوجد خام الحديد بالواحات البحرية بالصحراء الغربية ، ومعظمه من نوع الليمونايت ، وتصل نسبة الحديد في الخامات إلى نحو ٤٧٪ . وتقدر كميات خام الحديد الجيد الموجودة في الواحات البحرية حتى الآن بنحو ٢٠٠ مليون طن ، ومن المحتمل العثور على ١٠٠ مليون طن أخرى . وقد بدأ استغلال خامات الواحات البحرية بعد مد السكك الحديدية إليها . كما توجد أنواع أخرى من خامات الحديد تستخدم في صناعة البويات مثل خامات الألوان التي تستخرج من الصحراء الشرقية .

منطقة الصحراء الشرقية . توجد بالصحراء الشرقية بالقرب من القصير عدة مواقع لخامات الحديد ، وذلك في وادي كريم ووادي الرماح ووادي سويقات ووادي أم محاليج وجبل الحديد ، وتظهر في كثير منها خامات الماجنتيت أجود



(شكل رقم ١٦٥)

أنواع الحديد ، وقد أثبتت الأبحاث التي أجريت أخيراً أن السكيات التي تبث وجودها تكفي لاستخراج ٢٥٠٠ طن يومياً من الخام لمدة خمسين عاماً (١) .
ويستظر أن يستغل حديد الصحراء الشرقية بمعدل يصل إلى مليون طن في منطقة القصير .

(١) محمد سري يوسف : الحديد والصناعات المتصلة به في الجمهورية العربية المتحدة
المؤخر لجنراى العربى الأول عام ١٩٦٩ ، المجلد الثانى ص ٥٢٦ .

البوكسيت

يبلغ نصيب افريقية نحو ٦ / من الانتاج العالمى للبوكسيت ويأتى كله تقريبا من غينيا وغانا . وإن كان يوجد البوكسيت أيضا فى أنجولا وكامرون وزائيرى وضيراليون والفولتا العليا ومالاياشى بحيث تصبح أفريقيا ولها ثلث الاحتياطي العالمى .



(مكبر ٦٦)

غينيا: بدأ تعدين البوكسيت فى غينيا منذ عام ١٩٥٢ من جزيرة كسا
Koma المقابلة لكونا كرى، واستمرت شركة كندية فرنسية فى استغلال هذه

الخامات التي تحتوى على نسبة من المعدن قدرها ٥٣ ٪ حتى عام ١٩١٢ حين استولت عليها حكومة غينيا ، وبعد استخراج الخامات كانت تسفل ثم تصحن على ناقلات حمولتها بين ١٠ آلاف ، ١٥ ألف طن ، وارتفع الإنتاج من هذه الجزيرة من ٦٠ ألف طن عام ١٩٥٢ إلى ٥٤٠ ألف طن عام ١٩٦٠ ، وكان معظم الصادرات توجه بطبيعة الحال إلى كندا وقد أمم هذا المشروع عام ١٩٦٢ .

غير أن أهم تكوينات خامات الألومنيوم على المستوى العالمى هي خامات Sangaridi بالقرب من بوكيه Boko ، إذ يقدر احتياطيها بنحو ٧٠٠ مليون طن ، وتحتوى على ٤٥ ٪ من المعدن مع نسبة ضئيلة من السليكا . وقدم التعاقد عام ١٩٥٨ بين حكومة المستعمرة وبين شركة بوكيت دى ميدى الفرنسية لإنتاج البوكيت والألومينا الخاص بهذه المنطقة . وكانت الخطوة على أساس تصدير مليون طن من البوكيت ومعالجة نصف مليون طن محليا ، وكلاهما يصدر إلى الخارج عن طريق خط حديدى يمتد لمسافة ٧٥ ميلا إلى ميناء كاكنديه Kakandeh وأتفقت الشركة بنحو ٢٣ مليون دولار على المشروع وبدأ مد الخط الحديدى ولكنها عجزت عن تنفيذ الجدول الرمى الذى حددته غينيا لتنفيذ المشروع والذى من أجله أمت غينيا هذا المشروع فضلا عن مشروع جزيرة Kassa . كما تقوم شركة بوكيت غينيا (٥١ ٪ أمريكية + ٤٩ ٪ حكومة غينيا) باستغلال تكوينات البوكيت التى تقدر بنحو ٣٠٠ مليون طن فى فرايا Fria .

وقد تم إنشاء مصنع للألومينا عام ١٩٦٠ تكلف ١٥٠ مليون دولار فى كيمبا بالقرب من Fria بطاقة قدرها ٤٨٠ ألف طن سنويا ، وقد صدرت غينيا عام ١٩٦١ ما قيمته ٢٩ مليون دولار من الألومينا من مشروع كيمبا ، فضلا عن بضعة آلاف من أطنان البوكيت .

وكانت الألومينا وحدها مسئولة عن نحو نصف قيمة صادرات غينيا عام ١٩٦٥ . وتقل السكك الحديدية البوكيت والألومينا من فرايا إلى كونا كرى

حيث تقوم الناقلات بشحنه آليا من أرسفلة الليثاء. ويصدر جزء منه إلى Edes في الكرون وجزء آخر إلى الزويج لاستخلاص الألومنيوم. وهناك اقتراح بإنشاء سد على نهر كونكريبه Konkoure عند سوايبي وإنشاء مصنع للألومنيوم بطاقة تراوح بين ١٥٠ ألف، ٢٠٠ ألف طن. وسيخلق هذا السد بحيرة صناعية في حجم بحيرة جنيف، ويسمح بتوليد طاقة كهربائية قدرها نحو ٣ بليون كيلوات ساعة سنويا.

إن غينيا من الدول الغنية بالبوكسيت بدرجة كبيرة، فبالإضافة إلى التكوينات السابقة اكتشفت تكوينات أخرى بالقرب من كينديا وحول داوولا T'abola على الجانب الشرقي من هضبة فو تاجالون، مما جعل احتياطيها الآن يقدر بنحو ٢ بليون طن. وهذا ما يضمنها في مركز يكاد يكون فريدا بالنسبة إلى احتياطي هذا المعدن، فلها وحدها نحو ٢٠٪ من الاحتياطي العالمي. غانا: وتأتي غانا في المكان الثاني في أفريقيا بإنتاجها البالغ نحو ٣ مليون طن. ولا تستغل إلا إرسابات أواسو في الوقت الحاضر، ويصدر البوكسيت من ميناء تاكورا دي، وكان من المنتظر بعد تشغيل مشروع النولتا أن تزيد السمية المنتجة من البوكسيت زيادة كبيرة فضلعن استغلاله. وزيادة صادر الألومنيوم نظراً لأن طاقة المصهر ستكون ٢٠٠ ألف طن سنويا، وقد بدأ إنشاء مصنع Valco في تيا على أن تكون طاقته في المرحلة الأولى ١٠٠ ألف طن سنويا^(١). ولكن وللأسف تستورد له الألومينا من جايبكا^(٢) وعلى العموم لا تقاس أهمية البوكسيت في غانا بالإنتاج في الوقت الحاضر، بقدر ما تقاس بالاحتياطي الضخم الذي يقدر في غانا بنحو ٥٠٠ مليون طن. (٣)

1. ECA (Economic Bulletin for Africa, January 1966.

2. Ibid., p. 82.

(٣) انظر الفاضل في: محمد عبد الفتى سعودى، سد النولتا، مجلة الدراسات الأفريقية، العدد الثاني ١٩٧٤.

الفصل الثاني عشر:

المنجنيز والتصدير والفوسفات

المنجنيز

رغم أن الاتحاد السوفيتي ينتج نحو نصف الإنتاج العالمي من المنجنيز ، فان أفريقية تسهم بنحو ٢٠٪ ، بل وتكاد غانا تحتكر كل المنجنيز الصالح لصناعة البطاريات . وتسهم جابون وغانا وحدهما بنحو ثلثي الصادرات الأفريقية .

إنتاج المنجنيز في أفريقية بالألف طن عام ١٩٧٠

٨٢	المغرب	٧٩٠	جنوب أفريقية
٨٢	السنغال	٧٣	جابون
١٩ (١٩٦٧)	مصر	٣٤٧	زائيرى
		١٩٠	غانا

جابون : تمد رواسب المنجنيز في جابون واحدة من أعظم رواسب المنجنيز في العالم وهي رواسب Moanda بالقرب من Franceville في جابون ، وتقدر الاحتياطيات بنحو ٢٠٠ مليون طن من الخامات تحتوي على ٤٨٪ من المعدن . وتغطي رواسب المنجنيز أربع هضاب حيث تقوم بتعدينها شركة (Comilog) التي تشارك فيها شركة الصلب الأمريكية والحكومة الفرنسية ومؤسسات فرنسية بالنسب الآتية على الترتيب : ٤٩٪ / ٢٢٪ / ٢٩٪ . وقد وافقت شركة الصلب الأمريكية على استيراد ٥٠٪ من إنتاج جابون ، والباقي يتجه إلى فرنسا ودول الجماعة الاقتصادية الأوروبية . وأمكن تنمية استغلال منجنيز جابون عام ١٩٥٩ عندما قدم البنك الدولي للانشاء والتعمير قرضاً قيمته ٣٥ مليون

خامات إيمبي . وتعتبر مناجم إيمبي مشثلة عن نصف إنتاج المغرب، والرابع من مناجم بوعرفة (١) .

ويعاني المنجنيز هنا من مشكلة بعده عن الموانئ ، ولذلك رغم أنه اكتشف منذ ١٩١٨ إلا أنه لم يستغل في إيمبي إلا في الثلاثينات . هذا وقد قدر الجيولوجيون الخامات الموجودة بنحو ١٠ مليون طن ، وبينما تشحن الخامات الجيدة مباشرة إلى مصنع سيدي معروف في الدار البيضاء ، تعالج الخامات غير الجيدة من الشوائب قبل إرسالها إلى المصانع . ويصدر المنجنيز بعد ذلك من بوعرفة إلى ميناء (نيمور) الغزوات ، ومن هناك يصدر إلى فرنسا، وهذا وتعتبر فرنسا المستورد الرئيسي للأنواع التي تدخل في الصناعات المعدنية ، بينما تعتبر الولايات المتحدة المستورد الرئيسي للأنواع التي تدخل في الصناعات الكيماوية .

مصر ويستغل خام المنجنيز من أم بحمة بشبه جزيرة سيناء منذ عام ١٩١٨ ويتراوح احتياطي هذه المنطقة بين ٣٠ ، ٤٠ مليون طن ، ويوجد أحيانا مختلطا بالحديد وأحيانا خالصا . أما منطقة جبل علبه في الصحراء الشرقية فقد عثر فيها على خامات ممتازة للمنجنيز عام ١٩٥٦ وتقدر بحوالي ٢٠ مليون طن، وإن كانت معلوماتنا الجيولوجية عنها قليلة . وكذلك وجدت في بعض خامات الحديد بالواحات البحرية نسبة عالية من المنجنيز . كما تم العثور على خام المنجنيز في منطقة شرم الشيخ بشبه جزيرة سيناء .

وتعتبر منطقة أم بحمة هي منطقة تمدن المنجنيز بامتياز، وأهم مناطق التعدين في سيناء بعامه باستثناء استخراج البترول . ونظرا لصعوبة النقل في منطقة أم بحمة لتحقق تضاريس الإقليم ، فلم يكن في الإمكان نقل المنجنيز من أم بحمة إلى ميناء أبوزنينة على خليج السويس سوى باستخدام الاسلاك الهوائية التي

(1) De Kun, N. The Mineral Resources of Africa, p. 39.

يبلغ طولها نحو ١٢ كيلومتر . هذا كما كان قرب منطقة التمدين من مدينة السويس له أثره في اعتماد المنطقة على مدينة السويس في المواد التموينية وغيرها الخاصة بالعمل .

ويصدر معظم المنجنيز المستخرج إلى الخارج ، ويستخدم جزء بسيط منه محليا في صناعات مختلفة أهمها صناعة الحديد . وقد تضمنت برامج قطاع الصناعة إقامة مصنع للفير ومنجنيز اللازم لصناعة الحديد والصلب المحلية بقدرة إنتاجية قدرها ١٠٠ ألف طن .

القصدير

يستغل أكثر من نصف قصدير العالم لتغطية ألواح الصلب التي تستخدم في صناعة علب المواد الغذائية والورق المقضض ، بينما يدخل الباقي في صناعة السبائك وأهمها سبيكة البرونز بإضافته إلى النحاس ، فضلا عن سبائكها مع الحديد التي تدخل في صناعة أجزاء السيارات والأجهزة الكهربائية . وتحتوى أكاسيد الكاسيتريت *Cassiterites* ذات اللون الأصفر على ٨٠٪ من معدن القصدير الذي يوجد على هيئة عروق وأحيانا على هيئة رواسب بمدنيرة الصخور .

وبأنى معظم القصدير من جنوب شرق آسيا ، ومع ذلك فنصيب إفريقية في زرايد حتى بلغ الآن ١٥٪ من الإنتاج العالمى ، يسهم فيها زائيرى بنحو ٧٪ ونيجيريا بنحو ٦٪

إنتاج إفريقية من القصدير بالطن عام ١٩٧٠

١٣٧٠	رواندا	٧٩٥٦	نيجيريا
١٩٤٦٣	إفريقية	٦٤٤٤	زائيرى

زائيري : يمتد نطاق القصدير في زائيري لمسافة ٦٠٠ ميل إلى الشمال من كينشاسا الشاهية خلال Maniema المنطقة الرئيسية للإنتاج حتى شمال كينفو ، ومن هذا الخط يمتد النطاق ٢٠٠ ميل شرقاً وغرباً ، وفي هذا النطاق توجد تكوينات القصدير والكولمبيت ، والتنجستن ، والبريليم ، والذهب ؛ ويستخرج الكاسيتريت أحياناً من الصخور الأولية وأحياناً من التكوينات الفيضية ، ويرجح أن تصبح تكوينات مانونو Manono مصدراً هاماً لليثيوم ونسبته في خاماته تبلغ نحو ١٥٪ مما يجعله من أهم الاحتياطات العالمية. وتقوم بتعدين القصدير أكثر من ٢٠ شركة فضلاً عن بعض المستوطنين . وأهم هذه الشركات هي شركة Geominoo ومركزها الرئيسي في مانونو ، ويجرى استخراج خام القصدير يدوياً ، وإن كانت كمية قليلة ، بينما تستخدم الآلات في التكوينات الكبيرة . وبعد الاستخراج تركز الخامات بطرق متعددة . ويسوق معظم الإنتاج على هيئة كاسيتريت يحتوى ٧٢٪ إلى ٧٦٪ من القصدير ، وإن كانت آلات Foundries تصل بنقاوته إلى ٩٩٫٩٪ على هيئة كتل في مانونو .

نيجيريا : ظل القصدير هو عماد التعدين في نيجيريا لمدة طويلة ، فقد صدرت نيجيريا الكاسيتريت منذ أكثر من نصف قرن ، بل كان هو والكولمبيت الذي يرتبط به دائماً يمثلان ما نحو ٩٠٪ من صادرات نيجيريا المعدنية عام ١٩٥٢ .

ويوجد القصدير في الطبيعة على هيئة أو كسيد كاستريت مع أو كسيد الكولمبيت Columbium . والمصدر الرئيسي لسكلا الممدين اللذان يوجدان معا هو التكوينات الفيضية التي تغطي هضبة جوس ، كما تحتل مساحات واسعة منها تحت غطاءات البازلت ، وإذا كان القصدير في نيجيريا يستغل على نطاق ضيق في المصور القديمة ، فإن النشاط الكبير في استغلال هضبة جوس يرجع إلى أوائل هذا القرن . وتقوم ٤٧ مؤسسة في الوقت الحاضر بإنتاجه ، ويعمل فيها

ما يزيد على ٣٣ ألف إفريقي ، ٢٥٧ أوروبي مستفيدة من أفضل الطرق الهيدروليكية كما هو الحال في جنوب شرق آسيا .

وتأتي نيجيريا في المركز السادس في الإنتاج العالمي بإنتاجها البالغ نحو ١١ ألف طن من المركبات و ٨ آلاف طن من المعدن . ويصدر كل الناتج إلى المملكة المتحدة . وقد نشط الإنتاج بصفة خاصة أثناء الحرب العالمية الثانية عندما انقطع قصدير الملايو فقفز الإنتاج إلى ١٧ ألف طن .

وكان الكولمبيت المستخرج مع القصدير يهمل أول الأمر ، وعندما اكتشف احتياطه في سبائك الصلب للحصول على صلب غير قابل للصدأ ومقاوم للحرارة الشديدة كما هو الحال في محركات الطائرات النفاثة ، بدأت نيجيريا في تصدير ثلاثة أطنان منه أول مرة عام ١٩٣٣ ثم بلغت الصادرات القمة عام ١٩٤٤ حينما صدرت نيجيريا ٢٠٠٠ طن ، ثم عاد الإنتاج يتراوح بين ١٠٠٠ ، ١٥٠٠ طن ، وبذلك تسهم نيجيريا بنحو ٨٥ ٪ من الإنتاج العالمي له^(١) . وتشترى معظمه الولايات المتحدة الأمريكية .

الموسفات

تأتي إفريقية في المسكان الثاني بعد أمريكا الشمالية في الإنتاج العالمي للموسفات ، إذ تسهم أمريكا الشمالية بنحو ٥٠ ٪ من هذا الإنتاج وتسهم أفريقية بنحو ٢٥ ٪ منه .

وزداد أهمية إفريقية بسبب احتياطها الضخم ، وبصفة خاصة احتياطها بالمغرب الكبير ، وتسهم المغرب وتونس وحدهما بمعظم الإنتاج والصادر الإفريقي ثم تأتي بعد ذلك دول غرب إفريقية كالسنغال وتوجو .

(1) The Economic Development of Nigeria, 1961, p. 408.

إنتاج الفوسفات في افريقيه عام ١٩٧٠ بالآلف طن

١٥٢٠	توجو	١١٤٢٠	المغرب
١٠٩٣	جنوب أفريقية	٣٠٢٠	تونس
٩٦٣	مصر	١١٢٠	السنغال
		١٩٨٧٠	مجموع افريقية

المغرب : لعل رصيد المغرب من الفوسفات والذي يقدر بنحو ٢١ر٠٠٠ مليون طن يضعها على رأس دول العالم من حيث الاحتياطي ، ذلك أن هذا الرصيد يمثل نصف الاحتياطي العالمي . وتعتبر المؤسسة الشريفة للفوسفات (١) من أكبر مؤسسات المغرب . ففي عام ١٩٦٠ دفعت ٢٢ مليون دولار أجوراً لموظفيها الذين قدروا بنحو ١١ر٠٠٠ موظف ، كما ساهمت بنحو ٨٥٪ من ميزانية المغرب إلى جانب دفعها لضرائب بنحو ٢٩ مليون دولار . ولنتأكد زيادة أهمية الفوسفات بالنسبة للمغرب نذكر أيضاً أن الفوسفات مسئول عن ٤٠٪ من العملة الأجنبية التي تدخل خزينة الدولة ، وكذلك ٤٠٪ من دخل السكك الحديدية و ٨٠٪ من حركة ميناء الدار البيضاء الذي يصله فوسفات خوربقة و ٧٨٪ من حركة ميناء صافي الذي تصله خامات اليوسفية . وجميع فوسفات المغرب يستخرج من طبقات الكريتاسي وأوائل الأيوسين . وتمتد طبقاته لمسافة ٦٠ ميلا على الهضبة المراتية وإن كانت هناك بعض رواسب أيضاً غرب وشرق مراكش . والمنطقة الرئيسية هي منطقة خوريجه في مركز أولاد عبدون ، ويبلغ سمك الطبقات هناك نحو ٣٩٠ قدم ، بينما تمتد رواسب فوسفات اليوسفية (لوي جنتيل) لمسافة ٢٥ ميلا شرقها (٢)

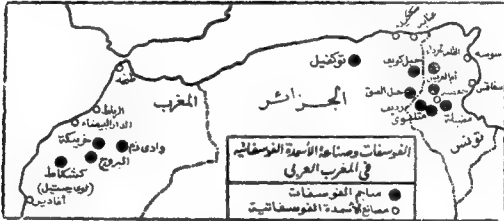
وقد أنتج خوربقة الذي يقع على بعد ٩٠ ميلا جنوب شرق الدار البيضاء

(١) Office Cherifien des Phosphates.

(٢) Dekun, The Mineral Resources of Africa, p. 5.

٧٦٪ من إنتاج المغرب ، بينما أنتج منجم اليوسفية الذي يقع على بعد ٥٠ ميلا من ميناء صافي ٢٤٪ من هذا الإنتاج عام ١٩٦٢ .

وفي عام ١٩٦٦ أقامت المؤسسة الشريفة للفوسفات مشروع السور فوسفات وأنتجت صني كوريفس في خوربقة وكلفوس في اليوسفية ، كما أنتجت منذ ١٩٩١ الهيدروفوسفات في برشيا والمحمديه ، كما أنشأت مصانع لإنتاج فوسفات الأمونيوم باستخدام حامض الكبريتيك الذي يصنع في فينار بالقرب من مراكش . وبطبيعة الحال يذهب معظم الفوسفات الخام والمصنوع إلى الخارج ، ويستهج ٤٠٪ من الصادرات إلى دول السوق المشتركة ، وكانت إيطاليا وجنوب أفريقيا والصين



(شكل رقم ٦٩)

من العملاء الرئيسيين ولكن انخفض نصيبها في الفترة الأخيرة بينما زاد نصيب بولندا وإيرلندا واليابان .

تونس : يأتي الفوسفات على رأس الثروة المعدنية وتشغل أهميته في كونه يحتل نصف الصادرات المعدنية . وتوجد تكويناته على هيئة طبقات يتفاوت سمكها من أقل من المتر إلى الحمسة أمتار جميعها ترجع إلى عصر الإيوسين ، وتتراوح نسبة الفوسفات في الخامات ما بين ٥٨٪ و ٧٠٪ . ويمكن تمييز منطقتين رئيسيتين ، الأولى هي السهول الجبلية شمال شط الجريد ، وتشمل مناجم قصصه والمتلوي ورديف وأم الأعراس وهذا الاقليم مسئول عن ثلاثة أرباع الإنتاج التونسي . وأما المنطقة الثانية فهي في تونس الوسطى قرب حدود الجزائر في قلعة الجرداء

وقلمة السنان وعين الكرمه وتنخفض نسبة الفوسفات في الخام عن المنطقة الاولى إذ تراوح بين ٥٨٪ ، ٦٣٪ . وتحتل تونس المركز الرابع في الإنتاج بعد الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب والاتحاد السوفيتي . وقد بلغ إنتاج تونس عام ١٩٧٠ ما يزيد عن ٣ مليون طن . ويلاحظ أن الفوسفات التونسي بمامة لم يبدأ استغلاله إلا بعد مد الخطوط الحديدية من مناجمه إلى الموانئ .

ورغم أن تونس تسهم بنحو ربع الصادرات المالية إلا أنها تعاني من منافسة فوسفات الولايات المتحدة والمغرب وخاصة فوسفات قعصه الذي يعاني من بعد المسافة ، كما يلاحظ أن جيم رؤوس الأموال المستغلة في التعدين هي رؤوس أموال أجنبية ، ومن ثم نجد أن فوائدها تعود على الأجانب وبصفة خاصة الفرنسيين . ويصدر معظم الفوسفات التونسي ، والمستهلك الأول له هي فرنسا إذ يبلغ نصيبها نحو ٣٠٪ من الإنتاج ، يليها إيطاليا ونصيبها نحو ٢٥٪ من الإنتاج ، ويستهلك عملياً نحو ٥٠٠ ألف طن تحول إلى أسمدة في مصنعين بصفاس ، ومصنع ثالث في ضواحي مدينة تونس .

السنغال : يستغل الفوسفات في السنغال في موضعين ، أولهما في بالو Paillo بالقرب من نيس ، ويقدر احتياطي هذا الاقليم بنحو ١٠٠ مليون طن ، وينقل الخام من هناك لمسافة ٥١٠ ميلاً إلى داكر حيث يشحن إلى الخارج . وحظم الإنتاج يستهلك في الخارج للتمديد ، وإن كانت هناك محاولات لاستخراج الألومنيوم منه ، ونظر أن الخام هو فوسفات الألومنيوم ، أي الموضع الثاني فهو في الطيبة على بعد ٧٠ ميلاً من داكر ، وقد بدأ استخراجه عام ١٩٦٠ ، ويعالج الخام عملياً من الفوائب بحيث تصل درجة التركيز إلى ٨٢٪ . ومنها يشحن على الخطوط الحديدية إلى داكر ليصدر إلى الخارج وبسته معظمه إلى فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية .

مصر : وأقرب إنتاجها من ثلاثة أرباع مليون طن عام ١٩٧١ ، وتوجد خامات الفوسفات

في مصر في مناطق متعددة يستغل منها في ثلاثة واقع منها اثنين غربي سفاجة
وغربي القصير بالقرب من ساحل البحر الأحمر والثالث بوادي النيل في السباعية
بين إسنا وإدفو شرق وغربي النيل ، وهذا هو المستغل محليا والذي يحول إلى
سور فوسفات في كل من مصنى أبو زعبل وكفر الزيات . كما ظهر في منطقة
الواحات الخارجة والداخلة ، غير أنه لم يستغل بعد على كثره ، بهما من كيات ،
وذلك نظراً لصحوبة المواصلات والبعد عن وادى الشحن . وتقدر خايات
الفوسفات في منطقة سفاجة والقصير بنحو ١٥ مليون طن بينما الخايات القريبة
من النيل تقدر بنحو ١٠٠ مليون طن ، وقد تأسست شركة النصر للفوسفات
لاستغلال هذه الكيات وصناعة سور فوسفات اللازم لتخصيب الأراضي
الزراعية ، هذا ويصدر جزء من الإنتاج المحلى (إنتاج سفاجة والقصير) من
خامات الفوسفات إلى أسواق اليابان والهند وسيلان والمالينا الغربية .

كما أثبتت البحوث التفصيلية وجود الفوسفات في الوادى الجديد بنسبة ٦٠٪
في الخمام ويقدر احتياطي الإقليم بنحو ٥٠٠ مليون طن ، وأبديت أربع دول
وهي بولندا والمجر وتشيكوسلوفاكيا وبلناريا بالإضافة إلى الاتحاد السوفيتى
استعدادها لتنمية هذا الخمام (١) .

ومن المشروعات الحالية قيد المدرس مشروع الاستغلال فوسفات الجراوين
(جنوب سفاجة) بالاشتراك مع رومانيا ، وما يتبع ذلك من إقامة ميناء على البحر
الأحمر يستقبل سفننا سعتها ٣٠ ألف طن ، وإقامة مدينة سكنية بالميناء تمتد على
نحو ٢٥٠٠ عامل وعائلاتهم . كذلك هناك مشروع إقامة مجمع فوسفورى ،
اعتماد على الطاقة المتاحة من السد العالى ، وتخصيص خام السباعية غربله ، ويعمل
بطاقة ١٢٠ ألف طن سنوياً (٢) .

(١) اتحاد الصناعات المصرية ، الكتاب السنوى ١٩٧٢ ص ٢١

(٢) المرجع السابق ص ٢٣

الفصل الثالث عشر

السلع المصنوعة وشبه المصنوعة

تسمى كل دولة أفريقية إلى الأخذ بأسباب التصنيع نظراً لارتباط النمو الصناعي بارتفاع مستوى المعيشة في كل جهات العالم ، ونظراً لأن الأمل ضئيل في تنمية إقتصادية تقوم على أساس التوسع في الإنتاج الزراعي كما رأينا في كثير من الغلات الزراعية التي تنتجها القارة ، إذن فبعض من التصنيع سوف يرفع من قيمة الصادرات الأفريقية ، بينما في حالات أخرى قد يوفر نقداً أجنبياً عن طريق إحلال المصنوعات المحلية محل المستورد .

وما زالت الصادرات الصناعية الأفريقية في مهدها ، ولا تقوى على منافسة صناعات الدول المتقدمة ، وإن كان يمكن أن تنشط على أساسها التجارة بين الأقطار الأفريقية بعضها البعض .

وبين الجدول التالي واردات الدول المتقدمة لعشرين سلعة الأولى من المنتجات الأفريقية المصنوعة وشبه المصنوعة ومنه نتبين ما يلي :

أولاً : تمثل العشرين سلعة المذكورة نحو ٨٧٪ من مجموع الصادرات الأفريقية من المواد المصنوعة وشبه المصنوعة ، وإذا أضفنا إليها المعاد تصديره من تلك المواد ارتفعت النسبة إلى ٩٠٪ . ولكن هذه جميعاً لا تمثل سوى ٨٪ من مجموع الصادرات الأفريقية إلى الدول المتقدمة عام ١٩٦٥ .

ثانياً : أن الغالب عليها هو الصناعات الخفيفة ، فليس في القائمة صناعة ثقيلة بالمعنى المفهوم ، ونعكس هذه صورة الصناعة في أفريقية بصفة عامة .

صادرات المشرين سلعة الرئيسية من المنتجات المصنوعة وهبه
المصنوعة الإفريقية إلى الأسواق الخارجية باللون دولار (سيف مقربة)

القيمة	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٦٥	١٩٦٥	المسكنة	%
مشروبات كحولية	٢٧٩	١٦٤	١	٣٤٩		
معادن غير فلزية	٣٢	٤٦	٢	٩٧		
منتجات بترولية	٢	٣٧	٣	٧٩		
أسمالك محفوظة	٢٣	٢٥	٤	٥١		
أخشاب	١٣	٢١	٥	٤٦		
ألومنيوم	١٩	٢١	٦	٤٥		
لحوم محفوظة	١٣	٢١	٧	٤٥		
فواكه محفوظة	١٣	٢١	٨	٤٤		
منتجات كاكاو	٥	٢٠	٩	٤٣		
زيوت عطرية	١٤	١٦	١٠	٣٣		
خضروات	٧	١٥	١١	٣٢		
حديد زهر وسبائك صلب	٠٠٠	١٤	١٢	٣١		
أملاح وأكاسيد	٠٠٠	٩	١٣	٢		
لب خشب	٢	٨	١٤	١٩		
جلود	٥	٧	١٥	١٦		
غزل وخيوط	٦	٧	١٦	١٥		
أعطية أرضية وأكلمة	١	٥	١٧	١		
منسوجات قطنية	٩	٥	١٨	١		
ورق وأنواع ورق	٧	٤	١٩	٩		
زيوت ودهون حيوانية	٢	٣	٢٠	٧		

ثالثاً : أن نحو ثلثي المشرين سلعة المذكورة (٦٢٪) يعتمد على الإنتاج الزراعي والحيواني ولعل في هذا تفسير لعدم إسهام الصناعات الثقيلة بوجه عام .
يليها مجموعة المعادن ١٧٣٪ ثم منتجات البترول نحو ٨٪ ومنتجات الغابات ٧٤٪ والملبوسات ٣٥٪ والسكاكيت ٢٪ .

وفي الواقع هناك بعض صناعات لا بد من قيامها قبل تصدير الخامات، أي إعداد المواد الأولية للتصدير . وقد زادت في الفترة الأخيرة عن ذى قبل، وذلك لزيادة قيمتها من ناحية واختصار تكاليف نقلها ، فضلاً عن إيجاد عمل للسكان المحليين ، ونضرب مثلاً بصادرات الفول السوداني وزبته من غرب أفريقية ، فقد زاد إنتاج الزيت وصادراته نتيجة للتوسع في صناعة عصر الفول السوداني في السنغال وظهورها كمصناعة مستحدثة في شمالي نيجيريا منذ عام ١٩٥٦ ، كما ظهرت في الفترة الأخيرة في كل من غينيا والنيجر . ورغم ضآلتها بالمقياس الصناعي ، فإن لها أهميتها في بعض هذه الأقطار ، ويشبه استخراج زيت الفول السوداني إلى حد كبير إستخراج زيت النخيل من النواة والذي بدأ في زائيرى ثم امتدت إلى نيجيريا وداهومي وسيراليون .

ويصدر زيت الزيتون من شمال أفريقية ولا يصدر الزيتون لنفس الأسباب . وإذا كان معظم السكاكاو والبن يصدر خاماً ، فإن هناك بعض مصانع لطحن البن وإعداده في تنزانيا وساحل العاج ، كما تصنع الأربعة دول الأولى المنتجة للسكاكاو بعضها منه ولكن للأسف لا تصلح الجهات الحارة للصناعات الغذائية القائمة على السكاكاو .

هذا ولن نكرر مرة أخرى أهمية تصدير معدن النحاس ، وليس خامات النحاس كما يحدث في زائيرى وزامبيا وروديسيا لانخفاض نسبة المعدن في الخامات . كذلك بدأت هذه الصناعة على خامات الحديد في ليبيريا حيث أقيمت المعاهر لاستخراج المعدن وتصديره على هيئة كرات حديدية .

نمو صناعتي التصدير في إفريقيا
النفول السوداني (١)

صادرات زيت السودان		صادرات السودان	
متوسط ٦٧/٦٦	متوسط ٥٧/٥٦	متوسط ٦٧/٦٦	متوسط ٥٧/٥٦
١٤٦	٩٧	٢٣٠	٢٣٧ السنغال
٨٥	٣٨	٥٦٢	٣٨١ نيجيريا
٢١	صفر	٣٦	٤٥ غينيا
٩	٢	١٦٠	٧١ النيجر

النحاس

صادرات المعدن نقاوة ٩٩,٥٪		صادرات المعدن نقاوة ٩٩٪	
٥٣٩	١٩٣	٨٦	١٦٢ زامبيا
١٦٤	١١٩	١٦٠	١٢٤ زائيرى
٩٨	صفر	صفر	صفر روديسيا
صفر	صفر	١٥	صفر أوغندا

والحق لقد شهد العهد السادس نمواً في بعض الصناعات التي تصلح للاستهلاك المحلي والتصدير في آن واحد ، كتكرير البترول ، ففي أوائل العقد السادس كان هناك ٩ معامل تكرير في أفريقية طاقتها ٩ مليون طن سنوياً ، وكان معظمها مركزاً في أفريقية الشمالية (الجزائر والمغرب وجمهورية مصر العربية) فضلاً عن جنوب أفريقية وموزمبيق وأنجولا ؛ قفزت إلى ٣٠ معملاً بطاقة قدرها ٤٠ مليون طن عام ١٩٧٠ . وكان هناك في توسع إنتاج الأسمنت زيادة الإنشاءات ، كما زاد إنتاج جمهورية مصر العربية والمغرب وروديسيا وأوغندا للصناعة ، ومن الصناعات التي نمت أيضاً صناعة غزل ونسج القطن التي أقيمت لها المصانع في جهات كثيرة من القارة وإن كان القليل منها ما يصدر إنتاجه إلى الخارج كما في مصر ، فهذه مشولة عن معظم صادر أفريقية من الغزل والنسيج القطني . كما أقيم مصنع للغزل في شمال أوغندا للتصدير إلى الاتحاد السوفيتي .

غير أن هناك ميزات لسلع الأفريقية من هذا النوع ، وهو أن بعضها منها غير يمثل في سلع الدول النامية الأخرى كمنتجات الكاكاو ولب الخشب وأنواع الورق والدهون الحيوانية والشموع ، ففي حالة الورق وألواح تمبر أفريقية مشولة عن معظم واردات الدول المتقدمة من الدول النامية ، وكذلك الحال في مجموعة المعادن المصنوعة وشبه المصنوعة .

أما من حيث أهمية الأقطار الأفريقية في تصدير السلع المصنوعة وشبه المصنوعة عام ١٩٦٥ فيمكن إجمالها فيما يلي .

- * تصدر جمهورية مصر العربية معظم الغزل والنسيج القطني .
- * تصدر أنجولا وتنزانيا وأنيويوا ثلاثة أخماس الزيوت النباتية والدهون الحيوانية .

- * تصدر الجزائر نصف نحو المشتقات البترولية .
- * يصدر المغرب أكثر من ثلثي الأسماك المحفوظة .
- * تصدر الجزائر والمغرب ما يزيد على سبعين في المائة من الخضروات المحفوظة .

* يصدر الاتحاد الجرماني الإستهوائى وحده نحو خمس الأخشاب المنشورة والأبلاكاش .

* يصدر المغرب نحو مئتى لب الخشب .

* تصدر تنزانيا نحو ثلث اللحوم المحفوظة ، بينما روديسيا وكينيا مسئولتان عن النصف .

* تصدر نيجيريا نصف الجلود ، بينما المغرب وحده مسئول عن الثالث .

* تصدر الجزائر أربعة أخماس المشروبات الكحولية .

* تصدر روديسيا أربعة أخماس الحديد الزهر .

* يصدر المغرب والجزائر ثلاثة أرباع مفروشات الأرض من البسط والأكلمة .

أما عن أسواق السلع المصنوعة وشبه المصنوعة فهي مركزة أيضاً ، إذ أن الجماعة الاقتصادية الأوربية كانت مسئولة عن استيعاب ثلاثة أرباع هذه السلع عام ١٩٦٥ .

وتأتى فرنسا فى المقدمة كمشولة عن استيعاب أكثر من نصفها ، فتستورد معظم المشروبات الكحولية والمشتقات البترولية والألومنيوم والأسماك والفواكه والخضروات المحفوظة ، فضلاً عن الورق وألواح الورق ، كذلك تأتي فى المكان الثانى إستيرادا هجلاود واللحوم المحفوظة والسكاكو والورق والدهون والزيتون والأكلمة والبسط .

وتأتى المملكة المتحدة فى المكان الثانى بنصيب يبلغ نحو ١٤ ٪ ، ويطلب على وارداتها من هذه السلع الأخشاب المنشورة والأبلاكاش واللحوم المحفوظة والورق واب الخشب والجلود ومنتجات السكاكو ، ويبلغ نصيب الولايات المتحدة الأمريكية نحو ٧.٥ ٪ وتركز على المواد الكيماوية غير المصنوعة والمنسوجات القطنية والزيت والدهون . وأما نصيب بلجيكا ولكسمبورج وهو نحو ٧ ٪ فمعظمه من المعادن غير القلزية ، بينما تركز ألمانيا الغربية على الفزل والخيطوط القطنية ، واليابان على الحديد الزهر .

الفصل الرابع عشر أسواق الصادرات

تتميز الأسواق الأفريقية بصفة نصيبها في مجموع الصادرات القارة وبذكر تقرير اللجنة الاقتصادية الأفريقية ٠٠٠٠ بأن مجموع الصادرات الأفريقية إلى الأقطار الأفريقية قدرت قيمتها بنحو ٥٩٠ مليون دولار متوسط ١٩٦٩ / ٦٤ أو نحو ٦٥ ٪ من قيمة هذه الصادرات (باستثناء جنوب أفريقيا) وإذا أضفنا إلى هذه التجارة غير المسجلة بين أقطار غرب أفريقية وتجارة السوق المشتركة لشرق أفريقيا سيرتفع نصيب الدول الأفريقية إلى ما يقرب من ١٠ ٪ من مجموع الصادرات الأفريقية . غير أن التجارة بين الدول الأفريقية بعضها والبعض الآخر ورغم ضآلتها على مستوى القارة ، فإنها ذات أهمية كبيرة لبعض الدول منفردة وخاصة تلك الدول الحبيسة Land Locked كالفولتا العليا ومالي والنيجر .

فهذه الأقطار تعتمد في تصريف إنتاجها من الأسماك والماشية على أسواق الأقطار المجاورة ، كذلك تبدو ذات أهمية كبيرة لأقطار شرق أفريقيا حيث ساعدت على أهميتها منظمة السوق المشتركة .

وتتميز هذه التجارة في توزيعها الجغرافي بأن قلة من الأقطار الأفريقية تقوم بمعظمها ، فجموعة دول جنوب أفريقية وريديسيا ومالاوي وزامبيا مسئولة عما يقرب من ٤٠ ٪ من الصادرات والواردات بين الدول الأفريقية ، بينما هناك خمسة أقطار مسئولة عن ٣٦ ٪ من الصادرات الأفريقية إلى الأقطار الأفريقية الأخرى وهي كينيا والمغرب وساحل العاج ومالي وجمهورية مصر العربية ^(١) .

اتجاه صادرات أمريقية النامية (١)

متوسط ٦٩/١٩٦٤		متوسط ٦٤/١٩٦٠		
بالمليون دولار	%	بالمليون دولار	%	
٤٥٨	٤١٨٨	٤٥٩	٢٧٢٠	الجماعة الاقتصادية الأوربية
١٨٤	١٦٧٨	٢٠٧	١٢٢٨	منظمة التجارة الحرة
١٣٧	١٢٥٢	١٧	١٠٠٦	منها المملكة المتحدة
٧٨	٤١١	٨٧	٥١٤	الولايات المتحدة الأمريكية وكندا
٣٥	٣١٧	١٨	١٠٤	اليابان
٦٦	٥٩٩	٦٢	٣٦٦	دول التخطيط المركزي
٣	٢٧	٠٥	٢٧	إستراليا
				<u>العالم النامي :</u>
٣٦	٣٣٢	٤٦	٢٧٥	آسيا
٠٦	٥١	٠٧	٣٩	أمريكا اللاتينية
٦٤	٥٩٠	٦٣	٣٧٥	أفريقية
٧	٦٤٣	٤٦	٢٨٢	بقية العالم
١٠٠	٩١٣٦	١٠٠	٥٩٣٠	المجموع

على هذا الأساس يبدو أن هناك تجمع أو تركيز للتجارة ما بين دول القارة في مواضع معينة وهي الشمال الغربي والشمال الشرقي، وشرق وغرب ووسط القارة، وهذه الأقاليم في الحقيقة تتميز بكثرة سكانها وإنتاجها نسبياً فضلاً عن توفر تسييلات النقل، ويلاحظ من التوزيع الجغرافي لهذه التجارة الداخلية (إن صح التعبير) التركيز داخل الإقليم الواحد من ناحية أو بين أعضاء المجموعة

الإقتصادية والتقنية الواحدة ، فعلى سبيل المثال تنشط حركة التجارة بين أقطار شرق أفريقية ، وتظهر بالكاد مع الأقطار المجاورة لها بين كينيا والصومال أو كينيا وأثيوبيا وهي نشطة بين أقطار المغرب العربي ومنطقة القرنك الفرنسي في افريقية ، ففي عام ١٩٦٥ حصلت المغرب على ٤٠ ٪ من وارداتها الأفريقية من السنغال ودول الانعساد الجركى لأفريقية الإستوائية ، بينما كانت ٥٠ ٪ من الواردات الأفريقية للجزائر من ساحل العاج وحدها . وإذا انتقلنا إلى غرب أفريقية وجدنا أن ٥٣ ٪ من التجارة بين الدول الأفريقية بين أقطار هذه المنطقة ، وترتفع إلى أكثر من هذا في حالة القوتنا العليا وداهومي وغانا والنيجر وتوجو .

وتتميز التجارة ما بين الدول الأفريقية أيضاً بأنها تتم في سلم محدودة ، وهذا يعكس طبيعة الإنتاج للمتخصص . وتشمل قائمة السلع الغذائية وحدها في الحركة التجارة باستثناء صادرات جنوب أفريقية .

فحركة الصادرات من دولة المغرب إلى تونس والجزائر معظمها خامات ومواد غذائية ، والحركة التجارية بين السودان وجمهورية مصر العربية قائمة على الثروة الحيوانية والسلع الغذائية وبعض السلع الصناعية ، كما قامت تجارة صادر في المواد الغذائية من السنغال وساحل العاج أساسها نخيل الزيت وبعض المصنوعات الخفيفة كالأحذية والسباير إلى أقطار الأوكام OCAM ، بينما قامت الأقطار شبه الصحراوية كوربتانيا والقوتنا العليا والنيجر وتشاد وجمهورية أفريقية الوسطى بتصدير ثروتها الحيوانية إلى جانب القرة الرعيضة والرفيمة والبصل والدجاج إلى دول غرب أفريقية وفي نفس الوقت تتدفق من أقطار الساحل إلى العمال جوزات الكولا وجوز الهند والموز والأناناس . هذه هي صورة التبادل التجاري بين الأقطار الأفريقية بعضها والبعض الآخر ، محدودة كما ، ومحدودة كيفا .

أما معظم صادرات القارة فهي إلى الخارج إذ تشتمل ثلاثة أرباع صادرات أفريقية إلى الأقطار الصناعية في أوروبا وأمريكا الشمالية، وهذا إمتداد لعملية التكامل التي بدأت منذ وضعت أوروبا أقدامها في القارة وأدخلت الغلات النقدية لتحصل على الخامات اللازمة لها، غير أن التوزيع الجغرافي للصادرات الأفريقية أصابه بعض التعديل بعد الحرب العالمية الثانية عنه قبلها، فانخفض نصيب غرب أوروبا من ثلاثة أرباع الصادرات إلى ما يقرب من ثلثي الصادرات، بينما زاد نصيب الولايات المتحدة الأمريكية من أقل من ٤٪ عام ١٩٣٨ إلى ما يقرب من ٨٪ متوسط (٦٤/٦٩) وظهر الانخفاض واضعاً في المملكة المتحدة (١).

أما تجارة الصادر مع أقطار الكتلة الاشتراكية فلم تكن ذات نصيب يذكر قبل الحرب، ثم ارتفعت بعد الحرب إلى ما يقرب من ٧٪ وجاء هذا التحول نتيجة تحول سهم تجارة بعض الدول كجمهورية مصر العربية، وغينيا، غانا، السودان، تنزانيا، والجزائر من الغرب إلى الشرق.

إذا تركنا جانباً الأسواق الأفريقية، وجدنا أن هناك تخصصاً في السوق الخارجي (٢) وهذا التخصص يرتبط بالفترة الاستعمارية السابقة بحيث يمكن القول بأن الدول التي شهدت الاستعمار الإنجليزي ارتبطت بالسوق الإنجليزية ومنطقة التجارة الحرة ثم تظهر بعد ذلك أسواق الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وأسواق الكتلة الاشتراكية.

وهكذا عكست التجارة الخارجية لمعظم الدول الأفريقية صورة اقتصاديات ما قبل الاستقلال وإن كانت هناك عدة دول خرجت عن إطار هذه الصورة

(١) أنظر الجدول ص ٣٤٤.

(٢) راجع للؤلؤف أسواق الصادرات الأفريقية. مجلة الجنية المصرية للاقتصاد السياسي. والتمريض، عدد ٣٤٥ يولية ١٩٧١ ص ٧١٥—٤٣٤.

التقليدية وبحيث لنفسها عن أسواق أكثر اتساعا وأصبحت أقطارا غير مرتبطة كجمهورية مصر العربية والمودان وغانا .

وليس من شك أن هذه الصور لما ما يفسرها على ضوء ظروف الانتاج المتماثل بين الاقطار الأفريقية القائم على الحرف الاولى من زراعة ورعى في الدرجة الأولى ، كما يميز هذا الضعف في حجم التبادل أيضاً إلى الفترة الاستعمارية والاثاث الاستعماري الذي تمثل في اتجاه وسائل النقل في كل دولة نحو الخارج أى نحو الدولة الام . وتمثل أيضاً في التنظيمات التجارية والمؤسسات التي تتولى العمليات التجارية ، ذلك أن جزءا كبيرا من تجارة الصادر في أفريقيا في أيدي حفنة قليلة معظمها مؤسسات أوروبية تنتمي جنسياً إلى الدولة الاستعمارية السابقة . ويضاف إليهم الوسطاء من السوريين والبنانيين الذين تدفقوا فيما بين الحربين العالميتين . وحتى وقت قريب كان هؤلاء مسئولين عن توزيع معظم السلع المستوردة وتجميع سلع الصادرات ، على أن سيطرة الأجانب على التجارة الخارجية يمكن إرجاعها أيضاً إلى أن أكثر مشروعات سلع الصادرات هي مشروعات أجنبية ، كما هو الحال في المور والاناكر في ساحل العاج . وأن عمليات التصدير والاستيراد في حاجة إلى تمويل كبيره ، فكثير من المؤسسات تتعامل في ملايين الجنيهات ، وقد تقوم بعمليات جانبية كمشروعات النقل أو مشروعات صناعية والمثل واضح في حالة شركة أفريقية المتحدة . United Africa Comp. التي تقوم وفروعها بالتجارة في غرب أفريقية ، إذا تتعامل سنوياً فيما يتراوح بين ٢٠٠ ، ٣٠٠ مليون جنيه .

ومن أكبر هذه المؤسسات أيضاً مؤسسة يونيلفر البريطانية الهولندية والتي تسهم أيضاً رؤوس الأموال البلجيكية والامريكية فيها وإن كان المساهمون البريطانيون هم الذين يوجهون سياستها وتفسق عملها خلال فروعها العديدة مع شركة إفريقية المتحدة . وتلعب شركة يونيلفر دورا إحتكاليا في بعض الدول الإفريقية خاصة في غربها وبالتالي يعتمد مصير مئات الآلاف من المزارعين سنوياً على سياسات هذه الشركة . ويظهر هذا بصفة خاصة في حالة نيجيريا التي تتحكم في نصف تجارتها

التجارية قبل الإكتشافات البترولية . وفي كثير من الدول القرائنكون تتحكم الشركة الفرنسية لافريقية الغربية وفروعها في معظم تجارتها (١) .
وتستفيد هذه الإحتكارات الأجنبية بأكثر من طريقة أهمها .

١ — من فرق سعر شراء المواد الخام وبينها ، وفي الحقيقة نجدها تشارك في أرباحها الحكومات التي تنتمي إليها (عن طريق الضرائب غير المباشرة) .
وهذه النقطة أثارها بحدة رئيس جمهورية النيجر Hamani Diori عام ١٩٦٧ ،
كما أشار إليها أيضا رئيس جمهورية ساحل العاج الذي قال بأنه في موسم ١٩٦٤ / ١٩٦٥ كان متوسط ما حصل عليه المزارع المحلي ٩٠ فرنك للكيلو جرام من البن المطحون بينما السعر الذي دفعه للمستهلك في بعض دول السوق المشتركة بلغ فيها ألمانيا الغربية ٥٥٠ فرنك ، أي أن سعر البيع للمستهلك بلغ ٦ مرات سعر الشراء من المنتج ، ومثل هذه العلاقة تنطبق أيضا على الموز .

٢ — عن طريق بيع السلع المستوردة إلى المستهلك الإفريقي ، إذ ترفع هذه المؤسسات الأسعار بدرجة يجعلها أحيانا ضعف نظيرتها في أوروبا الغربية على حين أن مصاريف التسويق والنقل لا تزيد على ما يتراوح بين ١٠ — ٢٠٪ من تكاليف هذه السلع (٢) .

ليس من شك أنه بذلت جهود بعد الاستقلال لنقل هذه التجارة إلى الأيدي

1. Ken Post « The New States of W.st Africa », Penguin, 1964, p. 15

2. Zbigniew Dobasiewicz, « Foreign monopolies as a Barrier Hampering the Development of Cooperatives Sector in the Countries of Black Africa » in Studies in Developing Countries, No. 50, Proceedings of the Conference on the Implementation Problems of Economic Development Plans and Government Decisions in the Countries of Black Africa, 3-7 Mar. h, 1969, Budapest, Centre of Afro Asian Bresearch of the Hungarian Academy of Science., 1971, p. 115,

الافريقية، ولكن حاجة هذه العملية إلى الخبرة الطويلة ورأس المال الكبير يجعل هذا الانتقال بطيئاً، ذلك أن قبضة هذه المؤسسات الأوروبية قوية من ناحية، فهي على هيئة وحدات ضخمة من ناحية لأنها تتعامل في سلع أولية كبيرة الحجم تحتاج إلى تجهيزات خاصة في تخزينها ونقلها من مواطنها في الداخل لمسافات طويلة إلى الساحل، مما يؤدي لا إلى ضروره وجود رأس المال السكافي بحسب، بل الاشراف الفني والخبرة الطويلة أيضاً.

فكرت بريطانيا وفرنسا في ضرورة ربط الأفطار الافريقية الجديدة بالسير في فلسكها الاقتصادي بعد الاستقلال، من ثم حرصت على بقاءها ضمن الكتل النقدية في لندن وباريس. ورغم أنه يوجد في أفريقية ٢٦ عملة في سبع كتل نقدية رئيسية^(١) فإن الأفطار التي تنتمي لمنطقتي الاسترليني والفرنك الفرنسي مشتولة عن النصف، أما الأفطار غير المرتبطة بكتلة ما فأهمها جمهورية مصر العربية وزائري وهما مشتولان عن سدس هذه التجارة.

وكان الغرض من ربط هذه الدول الحديثة بالكتل النقدية الإبقاء على تجارة هذه الدول الناشئة في قبضة الدول المستعمرة وتحكم الدول الاستعمارية السابقة في الشؤون النقدية لهذه الأفطار بعد استقلالها، بل أن منها من أنشأ بنوكاً مركزية، وصك عملات محلية، إلا أن هذه العملات المحلية كانت هزيلة لعدم وجود احتياطات مناسبة لها، كما هو الحال في تونس والمغرب ومالي وغينيا وظل اعتمادها على السوق الفرنسي، وظلت عملاتها المحلية تقيم على أساس الفرنك الفرنسي. وكما يقول تقرير اللجنة الاقتصادية الافريقية في هذا المجال «رغم أن الدول الافريقية المستقلة لها الحق في استخدام جميع التسهيلات النقدية الفرنسية، إلا أن هذه الحقوق ظلت نظرية طالما كانت سياسات هذه الأفطار لا تتفق في المدى الطويل مع المصالح الفرنسية.

(٢) الكتل النقدية المثلة في افريقية هي: الفرنك الفرنسي، الجنيه الاسترليني: الفرنك البلجيكي، البزما الإسباني: الأسكودو البرتغالي، راند جنوب افريقية، الدولار الأمريكي، أما غير المرتبطة فهي كسلات مصر والاسودان وغينيا وإيتوبيا.



(شكل رقم ٧١)

والواقع أن هناك فوائد تجنبها فرنسا من هذه الارتباطات منها سهولة الحصول على المنتجات الزراعية والمواد الخام بما فيها (بترول الجزائر و يورانيوم جابون) والدفع بالفرنك الفرنسي، مما يؤدي إلى توفير ما جادل ملايين من الدولارات من الصرف الأجنبي، ومنها أن المعونات التي تحصل عليها هذه الأقطار من دول الجماعة الاقتصادية الأوربية عن طريق صندوق التنمية الاوربي (E.D.F.) . على هيئة ليرات ايطالية ومارك ألماني الخ تدخل الخزانة الفرنسية ، ومنها أن أقطار منطقة الفرنك الفرنسي تضيف سنويا إلى احتياطات فرنسا كنتيجة لفاوضها من التجارة مع الدول الخارجة عن منطقة الفرنك ، فبعد الحرب مباشرة عانت هذه الأقطار من عجز سنوي يقرب من ٢٠٠ مليون دولار سنويا كانت تتحملا

فرنسا ، ولكن في السنين الاخيرة تضيف هذه التجارة ما بين ٢٠٠ ، ٣٠٠ مليون دولار سنويا إلى رصيد فرنسا .

وفي حالة بريطانيا كانت القبيضة البريطانية أخف وطأة من قبضة السيادة الاقتصادية فرنسا ، ذلك أن أقطار كتلة الاسرليني تقيم عملاتها بالاسرليني ، ومع ذلك فلها حرية مطلقة على أرصدها من الصرف الاجنبي ، ومع ذلك تتمثل مصالح بريطانيا في هذا المجال في احتفاظ هذه الاقطار بأرصدها من الاسرليني في معاملاتها الخارجية ، واستخدام البنوك البريطانية ، والاسواق المالية البريطانية في معاملاتها .

ولا ننسى أن البنوك في هذا المضمار فالبنوك التجارية البريطانية مثلا تعمل في أفريقية منذ ما يقرب من قرن ، ولم تقتصر في افريقية على فتح فروع لها في اللوان وعواصم الاقاليم كما فعلت في الهند ، بل فتحت مكاتب لها في المدن الصغيرة والقرى ، وبذلك استطاعت أن تتوغل في حياة السكان وتعارض أعمالا مصرفية ، فضلا على تحويل صادرات السلع الاولية واستيراد المصنوعات (١) .

وكانت هذه الروابط التقيدية والمصرفية من العوامل التي زادت في إبعاد الاقطار الافريقية عن بعضها ، فكل منها يتجه نحو الدولة الأم ، بدلا من الاتجاه نحو جاراته ، واتجهت طرق النقل نحو المحيط ، بل وأحيانا لا بد أن يمر الطريق بمستعمرات تابعة لنفس الدولة ، فعلى سبيل المثال نجد اتجاه النقل المنطقي والسوق الرئيسي لدولة النيجر وخاصة من واداي شرقا هو نحو نيجيريا . كذلك تعتبر النيجر السوق الرئيسي لتنمو الصناعات التي بدأ في كائو وماداجورى ونيامى وزندر ، ولكن الواقع شيء آخر فلا النيجر ولا نيجيريا قد خططا مواردهما أو طرقهما على هذه الأساس ، كذلك الحال في الطريق الطبيعي من غينيا إلى الساحل الذي يجب أن يمتد خلال سيراليون وليبيريا ، ولكن تنمية هذا الاتجاه لم يفكر فيه أحد ، لأنه لا سيراليون ولا ليبيريا ضمن منطقة الفرنك الفرنسي .

1. Adu A. L., « Post Colonial Relationships, Afr. Afr. october 1967, vol. 66, No.1265, p. 302



شكل (رقم ٧٢)

ملاحظة : يتنوع الارتباط بالجماعة الاقتصادية الأوربية ؛ فهناك دول الانساب وهي مجموعة ياوهي والتي تشمل جماعة خاصة في ظل تفرقة تفضيلية لسكن سلما ، وهناك دول الاوتباط وتتضمن الاتفاق على دخول سلح مينة امكل قطر على حدة في ظل تفرقة تفضيلية . كما هو الحال مع مصر وتونس والجزائر والمغرب التي نجحت أخيرا في عقد معاهدات مع دول الجماعة الأوربية .

(م ٢٤ — الاقتصاد الافريقي)

وكانت عمليات التنمية التي بدأت في الوحدات السياسية الجديدة بمد
الاستقلال تتم على مستوى الوحدة السياسية الواحدة ، وتسمى كل وحدة
إلى الوصول إلى الاكتفاء الذاتي في كثير من احتياجاتها رغم أن بعض البرامج
المعدة لذلك قد لا تكون على درجة كبيرة من الكفاءة أو قد تضر الأقطار
الأفريقية الأخرى ، ولكن المختلطين يشيرون حينئذ إلى ضرورة الصرف
الأجنبي وتمتدداً مثلاً في جهات عديدة من القارة، لعل أوضحها برامج تنمية
الثروة الحيوانية في غانا لتوفير العملة الأجنبية التي تنفق في شرائها من جيرانها
كالقوت العلياً ومال الذئان، يتمدان بدورهما على صادراتهما من الماشية إلى غانا،
فاذا لم تتعاون هذه الأقطار في تخطيط مشترك لصالح المجموعة، فستكون غانا
مضطرة كجميع الأقطار الأفريقية الأخرى إلى السعي نحو توفير عملتها الأجنبية.
ويزداد التماثل والتشابه في إنتاج هذه الأقطار بدلا من التكامل فيما بينهما .

الفصل الخامس عشر

الدول الأفريقية بين شق الرحي

مطالب عقد التصدير :

رأينا مما سبق كيف أن الدول الأفريقية قد اعتمدت على صادرات المواد الخام والمواد نصف المصنوعة في أحسن الأحوال ، بل وتخصص معظمها في سلعة أو سلتين تعتمد عليهما أو عليهما اعتمادا كبيرا ، بل وتخصصت أيضاً في أسواقها سواء في الصادرات أو الواردات .

وتحكمت الدول المتقدمة سواء في أوروبا أو أمريكا الشمالية في تجارتها بحيث يمكن أن تمارس عليها ضغوطا احتكارية .

وكان لهذا التخصص الشديد في الصادرات مثابة عديدة ، وخاصة في تلك التي تعتمد على الصادرات الزراعية . فقد يكون من الأمور المعتادة والمألوفة أن يعتمد الأفريقي على زراعة غلة أو غلتين ، لأن هذا يناسب لتعلمه طريقة زراعتها وعرف احتياجاتها ، وبالتالي لا تنمى مع التكرار ، كما قد تناسب رجال الإدارة في عمليات التنظيم الخاصة بالتسويق والصحن ومقاومة الآفات ، ولكن إن كان هذا صالحا في ظل الظروف البشرية ، فاهو الموقف من الناحية الطبيعية ؟ الواقع أن هذا لا يناسب التربة بحال من الأحوال لأن زراعة غلة واحدة منها لإجهاد التربة باستنفاد العناصر الغذائية الخاصة بهذه الغلة أو تلك ، ومن ناحية أخرى تظل الحشرات والآفات الخاصة بها من موسم إلى موسم آخر وتصبح متوطنة أحيانا ، ووبائية أحيانا أخرى ، والأمثلة عديدة يشهد بها غانا وكينيا وأوغندا ومصر وغيرها في الكاكاو والبن والقطن .

على أن من الأخطر هذا وذلك أن الاعتماد على سلعة أو سلعتين من هذه الحاميات يجعل الأقطار المتخصصة في حالة تبعية تامة للاقتصاد الخارجى ، فالتقلبات الاقتصادية التى تحدث لهذه الدولت في الخارج تنعكس آثارها بسرعة وتصبح إقتصاديات هذه الأقطار وكأنها وضعت في أرجوحه تحركها قوى خارجية ولا يمكن لمن فيها أن يتحكم في إرتفاعها وإخفاضها .

وتدل الشواهد على أن أسعار المنتجات الزراعية تميل إلى الانخفاض زيادة عن أسعار الصادرات المدنية، وهذه من الأمور التى يمكن تفسيرها، إذا ما فهمنا خصائص استغلال الموارد الأفريقية ، فالعلاات الزراعية معظمها تنتج أفريقيون ويبيع للمؤسسات الأجنبية ، من ثم فيهم هذه المؤسسات أن يظل السعر منخفضا بل تبحث عن وسائل خفض سعره ، بينما الإنتاج المعدنى تقوم به الشركات الأجنبية في معظم الأحوال ، وهذه بدورها على إتصال وثيق ببعضها من ناحية وبالمؤسسات الصناعية من ناحية أخرى . وتشارك هذه المؤسسات في كارتلات عالمية أحيانا لتحديد الإنتاج ، والحيلولة دون انخفاض الأسعار .

غير أنه هناك سبب آخر وجيه وهو زيادة الطلب بعد الحرب الثانية على السلع الإنتاجية والسلع الاستهلاكية المعمرة والمعدات الحربية نتيجة مشروعات التنمية التى تقبل عليها الدول النامية ، وارتفاع مستوى المعيشة ، وهذا النوع من السلع يعتمد على الإنتاج المعدنى . وقدس في النهاية أن المجموع الخسائر من القطم الأجنبى الذى خسرتة القارة الأفريقية نتيجة انخفاض الأسعار وبخاصة في المحاصيل الزراعية، يزيد على جميع الأرصدة الأجنبية التى استثمرت في القارة سواء عن طريق القروض أو الهبات التى حصلت عليها القارة في المقدين اللذان أعقبا الحرب العالمية الثانية (١) .

وزيد من حدة وخطورة المشكلة أكثر من انخفاض الأسعار بوجه عام ،

انخفاض أسعار بعض السلع الرئيسية الخاصة بالدول الأفريقية منفردة ، فبعض الغلات شهدت كوارث في انخفاض الأسعار بلغت نحو ٥٠٪ ولم تستمد أعمارها التي كانت تحصل عليها في أواخر الخمسينيات (١) فعلى سبيل المثال تدهور سعر اليسل هو الغلة الرئيسية لتزانيا من ١٤٠ جنيتها ١٩٦٣ إلى ٧٠ جنيتها عام ١٩٦٧ (٢) وانخفضت أسعار السكاكو في غانا بمقدار ٣٢٫٤٪ بين عامي ١٩٥٩ ، ١٩٦٢ ، ومن الغلات الأخرى التي حدثت لها كوارث انخفاض أسعار البن ، السكاكو والقطن فكلها محاصيل صادرات رئيسية لبعض الأفطار الافريقية .

وإذا كانت الخمس سنوات الأخيرة قد شهدت توقفا للتدهور الشديد في أسعار الصادرات الافريقية التي بدأت وأواخر الخمسينات . إلا أن الطلب الشديد على الصادرات الافريقية مشكوك فيه في المستقبل مما ينعكس أثره على الأسعار في المستقبل . كما يتضح من الجدول التالي الذي يبين الأسعار المتوقعة عام ١٩٧٥ (٣) لسلع الصادرات الافريقية الرئيسية (خامات ومصنعة) الرقم القياسي ١٠٠ = ١٩٦٠ .

البن العربي ١٠٠ شاي ٩٤ / ٩٣ قطن ٩٤ / ٩٣ نخاس ٩٤ / ٩٥
بن ربستا ١٠٥ جلودوفراه ٩١ / ٩٠ نباتية ٩٤ / ٩٣ الرمنوم ٩٥ ، ٩٤
كاكاو ٩١ / ٩٠ منتجات غابات ١١٧ / ١١٥ بترول ٨٨ / ٧٥ سلع صناعية ١٠٠
وهذا معناه أن هناك ذبذبة في الأسعار تقدر بنحو ٥٪ بوجه عام .

أثلة عديدة لهذه التغيرات في . -

1. Rowe, J. W. «Primary Commodities in International Trade» Cambridge U. P., 1965, pp. 66 - 74
- 2, Lowrence, P.R., «Rationlization and Diversification of the Sisal Industry, E.R.B. paper 69/3, Far Essalam.
3. Lury, Rubson, op.cit, p 57

وهي نسبة وإن كان ليست كبيرة إذا ما قورنت بالتدهور العديد الذي حدث عامي ١٩٥٥ ، ١٩٦٥ ، إلا أنها تمثل عبئا على موارد الدول الإفريقية . والواقع أن هذا الانتاج القائم على التعدين أو الزراعة ، ظم التخصص في كلاهما على أساس الموارد المعدنية أو المناخ المسمى داري في معظمه بالإضافة إلى العمل غير الماهر . أما رأس المال ، والعمل الماهر ، والإدارة فكلها ظلت غير إفريقية . واستمر الحال على هذا في كثير من الأقطار الإفريقية بمد الاستقلال . وانحصرت الفرص الاقتصادية أمام الإفريقيين في الزراعة أو العمل غير الماهر في مناجم الأوربيين ومزارعهم الواسعة فضلا عن المعاونة في الأعمال التجارية ، من ثم كانت مشاركة الإفريقيين على مدى واسع في الأعمال الفنية حديث للغاية ، نظر لعدم تدريبهم طوال الفترة الاستعمارية .

وأدى الاعتماد على التخصص في المناخ والتدين والعمل غير الماهر إلى التبعية الاقتصادية وإعاقة النمو الاقتصادي لهذه الدول للأسباب التالية :

أولا : أن الدراسات التطبيقية تشير إلى أن نسبة الزيادة في الدخل من صادرات المواد الأولية لا تتوقع لها زيادة أكثر من ٢٪ أو ٣٪ . منوبا خلال العقدين التاليين بالنسبة للأقطار المنخفضة الدخل والتي تعتمد على تصدير المواد الأولية لمدة أسباب : منها أن طلب الدول الصناعية على المنتجات الأولية لا يزيد بمعدل زيادة الدخل الفردي في هذه الدول ، بمعنى أنه إذا تضاعف دخل الأسرة فليس من المتوقع أن يتضاعف استهلاكها من السكر أو البن أو الدخان ، ومنها التحول في تركيب الإنتاج في الدول المتقدمة من الصناعات الخفيفة كالمنسوجات إلى المنتجات الأكثر تعقيدا كالكاللكترونيات ، مما يقلل من نصيب المواد الخام المطلوبة للإنتاج القومي . وكان نمو صناعة الدائن الصناعية والبدائل المعتمدة على البترول والفحم والخشب وغيرها مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على المواد الأولية كالقطن والمنطاط ومواد البلاستيك ، بل أن التقدم التكنولوجي كان في حد ذاته في غير مصلحة الدول النامية في هذا الجانب ، لأنه أدى إلى الاقتصاد

في استهلاك المواد الخام^(١) وهذه الاتجاهات تظهر في الدول المتقدمة بـمـاـة رأسماليه و اشتراكية ، وإذا كانت هناك بعض التغيرات في اقتصاديات بعض الاقطار الاشتراكية واليابان، تؤدي إلى الطلب على الصادرات الافريقية في المدى القصير، فان هذه الأسواق حتى بأكثر الأرقام تناؤلا لن تكون قادرة على استيعاب أكثر من ١٠ ٪ زيادة على وارداتها من افريقية حتى عام ١٩٧٥^(٢) بل أن زيادة الإنتاج الزراعي وإنتاج البدائل في الدول المتقدمة أصبح مصحوبا بـاـجـراءات لـحـايـتـها من منافسة منتجات الاقطار ذات الدخول المنخفضة^(٣) كـنـجـ إـعـاـنـات للمنتجين المحليين، وتفضيل الموارد المحلية على الموارد الاجنبية .

كل هذا يستدعي تدهور مستمر في أسعار المواد الخام ، وبالتالي عدم تحسين الدخول لدى الاقطار الافريقية تحسناً ملموساً .

هناك بعض الاقطار الافريقية التي يتوقع لها مستقبلا بـاـسـمـاً لأسعار صادراتها في الأمد القصير، وهي غالباً من دول التمدين، وذلك نتيجة لفتح مناجم جديدة أو التوسع بسرعة في نصيبها من الصادرات المالية ، كليبيا وجابون وموريتانيا (البترول ، المنجنيز ، الحديد) فقد تضاعف قيمة صادراتها نحو خمس مرات بين عامي ١٩٦٠ / ١٩٧٠ .

والملاحظ في هذا السبيل أن الزيادة في الصادرات خاصة في ميدان الإنتاج الزراعي سيكون على حساب قطر آخر منتج لهذه الفئة ، فعلى سبيل المثال كان ظهور الاقطار الافريقية كمنتج رئيسي للبـن منذ الخمسينيات كان له أثره على مزارعي البن في أمريكا اللاتينية أكثر مما أضاف الصادرات الافريقية ، كذلك يصبح لزيادة إنتاج شرق افريقية من الشاي بنحو ١٠ ٪ فقط من الإنتاج العالمي

1. Cohen, J. S., The Less Developed Countries exports of Primary Products, Economic Jour- June 1968, p. 334.

2. Unity or Povert , p. 46.

3. Hodder, Economic development in the Trodic. p. 21.

عام ١٩٧٥ أثره في خفض أسعار الشاي العالمية مما يؤدي إلى خسارة في صادرات الشاي الهندية والسيلانية ضعف ما يستفيد شرق أفريقيا .

والحقيقة أن أفريقية ككل ، أو الدول الأفريقية منفردة لا يمكنها الاعتماد على أن هناك زيادة ستحدث في دخلها من صادرات المواد الأولية تراوح بين ٨ ، ١٠ ٪ سنوياً ، وهي الزيادة التي تجعل من هذا القطاع طاقة أو قوى محركة للقطاعات الأخرى .

ثانياً : أن اقتصادا يعتمد على الصادرات تنقصه المرونة الكافية لمقاومة المواقف الجديدة في الأسواق ، على عكس الاقتصادات الصناعية المتقدمة كما هو الحال في اليابان وبريطانيا والولايات المتحدة التي يمكن أن تتحول من صادرات منتجات قل عليها الطلب إلى منتجات ازداد عليها الطلب بمرونة أكثر منها في اقتصاد تحكم فيه سلعة أو سلعتين . وقد رأينا أن هذا هو الغالب على الدول الأفريقية .

وبينما تحمد الدول الصناعية في أسواقها متمماً لصادراتها التي قل عليها الطلب الخارجي ، لا تستطيع الدول الأفريقية أن تجد متسعاً في أسواقها لتصريف صادراتها ومن ثم تعاني هذه الأقطار الأخيرة من ذبذبات الأسعار العالمية بصورة حادة (١) .

ثالثاً : أن اقتصاد تصدير الخامات لا يضيف جديداً من المهارات الفنية أو التدريب الإداري والتفني وهو من الأمور اللازمة لنمو الاقتصاد ، فقد أدى الإنتاج الإقتصادي وحتى المعدني من الممول به في جهات كثيرة من إفريقيا إلى تأخير نمو المهارات الفنية ، وعدم استقرار ودوام القوى العاملة ، فلزراع الواسعة والمناجم لا تعطى إلا أجراً ضئيلاً باستثناءات محدودة ، وبالتالي تظل الأسرة محتفظة بمزرعتها الصغيرة لتسكك الأجر المنخفض لمواجهة أعباء الحياة

(١) Myint, H. The Economics of the Developing Countries, London, 1967, p. 148.

ويضع العامل قدما في القرية أو قدما في المدينة، وبعد فترة طالت أم قصرت يرجع جزء كبير منهم إلى القرية (١) . وبذلك يظل مستوى التدريب والمهارات منخفضا . وتحت مثل هذه الظروف يصبح نمو المهارة محدود للغاية . وبالتالي تعتمد الحاجة إلى العمل الماهر والخبرة ، ونتيجة لهذا أيضا لا يدخل المهارات التكنولوجية التي تتطلب أموالا ومهارات ، لأن العامل الأفريقي غير مؤهل . أما المناجم والمصانع التي تدفع أجوراً عالية ، فقد ضمنت وأمنت لنفسها قوى عاملة مستديمة ، وقدرة على استعمال التكنولوجيا الحديثة ، ولكنها للأسف قلة قليلة في القارة .

وقد واجهت زراعة الغلات النقدية بعض القيود في إضافتها لتقدم المستمر في إنتاجية العامل ومهارته ، فليس من شك أن إدخال غلات جديدة يتطلب بعض المهارات والتنظييات ، كما يتضمن زيادة واضحة في إنتاج العامل . ولكن سياسة الأجور في المزارع المتوسطة والكبيرة ظلت كما هي متبعة في المزارع الأجنبية الكبيرة، مما أدى إلى نفس النتائج، هذا فضلا عن أن المزارع الأفريقي ليس لديه لا المهارة ولا رأس المال اللازم للأبحاث الزراعية على نطاق كبير ليستمر في إنتاجه بتقديم ملحوظ ، من ثم ظلت الأبحاث في المستعمرات الأفريقية متأخرة وبصفة خاصة في الغلات التي يقوم الأفريقي بزراعتها لنفسه .

وتشير الدراسات الحديثة على أن نمو الإنتاج بمعدل من التحسين إلى النصف الذي شاهدته الاقتصاديات الحديثة نتج عن زيادة الانتاج والذي بدوره نتج عن تنمية القوى العاملة على مستوى رفيع ، فضلا عن إدخال التكنولوجيا الحديثة .

(1) Gulliver, P. H., Labour Migration in a Rural Econo East African Study Series, No. No. 6, Kampala, 1965, p. 1.
Gregory: J. « Migration in the upper volta in «African urban notes.» African Studies Center: Michigan U.: voi: VI: No: I Spring 1971: pp: 47 - 49

رابعا : ان انتاج خامات للتصدير يفشل في إيجاد مركز أو يؤدة يتجمع حولها اقتصاد قومي متكامل . فالتغير الضئيل في الانتاج يجعل قطاع التصدير يميل إلى التحجر Fossilize وحتى التمويل الاجنبي تركّز في قطاع التصدير والخدمات المرتبطة به ، ذلك أن القطاعات الأخرى تدير مربحة (في المدى القصير) إلى جانبه نظرا لنقص السوق والمهارة الفنية . وبدراسة الاقتصاديات الأفريقية يتضح فيها نقص الحركة الانسيابية بين قطاع تصدير الخامات والقطاعات الأخرى .

ويظهر هذا بصورة أوضح في حالة صادرات الروة المعدنية التي تستغل بواسطة مؤسسات أجنبية، فرؤوس أموالها مستوردة ، ومهارتها الفنية مستوردة . وأخيرا يصدر الناتج خاماً إلى الأسواق الأجنبية، وهذا ما جعل هيتمان Hietmann يقول بأن البترول الليبي كان سبباً في تشغيل نحو ١٠ آلاف ليبي ، ومع ذلك تستغل إضافته إلى الاقتصاد الليبي في إمداد الحكومة الليبية بسكيات وفيرة من القطع الأجنبية النادر ، فلم يظهر له أثر على قطاعات الاقتصاد الأخرى، ورغم إمكانات نجاح صناعة الأسمتت مثلا لشدة الطلب عليه في عمليات التشييد ، فلم تمنح الحكومة في جذب إهتمام رأس المال الخاص نحو هذه الصناعة . بل لقد ذهب إلى أكثر من هذا بقوله أن البترول وعوائده في هذه الحالة أشبه بالمعونة الأجنبية (مع الفارق) فقد حل محلها ، كما أن كلا منها لم يستطع أن يزيد من الكفاءة الاقتصادية للقطاعات الأخرى (١) ووجه الخلاف بينهما أن عوائد البترول ساعدت على زيادة القدرة على الاستيراد وزيادة الخدمات، فضلا عن الفرق الحجمي ، فلا توجد معونة أجنبية بهذا القدر (٢) فضلا عن إمكانات قيام صناعات كيميوية متعددة اعتمادا على وفرة المادة الخام والوقود .

(١) Hietmann, G. « Libya : An Analysis of Oil Economy » Jour. of Mod. Aff. Studies, vol 9. No. 2, 1969, p.p. 252, 253.

(٢) بلغ معدل للمعونة الأجنبية لليبيا قبل ظهور البترول نحو ١٤ مليون جنيه منذ عام ١٩٥٨ ، أكثر من ثلاثة أرباعها من الولايات المتحدة الأمريكية والباقي من بريطانيا ، بينما بلغ دخل الحكومة الليبية من عائدات البترول نحو ٥٧٠ مليون جنيه عام ١٩٦٩ (راجع مجلة قط العرب فبراير ١٩٧١ العدد الخامس ؛ بيروت ص ٤٥) .

خاصاً : ان اقتصاديات التصدير قد تركت إبان العهد الاستعماري وبعده أنماطاً من توزيع الدخل ، وقوى سياسة واقتصادية تموق النمو الصناعي والزراعي ، فالؤسسات الأجنبية سواء في الزراعة أو التعدين أو التجارة تحصل على نصيب كبير من الدخل القومي ، أحياناً يصل إلى النصف على هيئة أرباح وفوائد ومرتبات عالية ، ويتبعها أقلية إفريقية من المزارعين والتجار تنال دخولا عالية نسبياً ، ولكن معظم الأيدي العاملة غير الماهرة والمزارعين البائسون أجوراً في معظم الأحيان دون المستوى المعيشي الكريم .

وفي بعض الأحيان كان لهيئات التسويق وضرائب المصادر العالية أثرها في زيادة نصيب الأفريقيين ، ولكن مع ذلك فتمط توزيع الدخل الذي ورثته الدول عن العهد الاستعماري ليس من شك يحد من القوة الشرائية للمصنوعات والخدمات ، ومن ناحية أخرى لا يضيف شيئاً إلى رأس المال الموجه للنمو الصناعي . وأغنياء الأفريقيين كأي طبقة غنية في كل دولة نامية تميل إلى استثمار أموالها في التجارة التي لا تتطلب خبرة ولا مهارة وتمود بالربح الوفير في الأجل القصير .

الواردات والدول الموردة : ولا تتحكم القوى الاستعمارية السابقة فضلاً عن الولايات المتحدة الأمريكية في الأسواق التي تتبع فيها الدول الأفريقية سلمها بحسب ، بل هي تمثل أيضاً المصدر الرئيسي لواردات القارة ، فالمصدر الأول لهذه الواردات يتمثل في غرب أوروبا ، فهو مسئول عما يزيد على ٥٠٪ من الواردات كتوسط لفترة (١٩٦٤/١٩٦٩) . وأن كان هناك اتجاه نحو انخفاض نصيبه من ٦٨٪ عام ١٩٦٠ إلى ٥٤٪ عام ١٩٦٩ . وتأتى فرنسا والمملكة المتحدة وإيطاليا في المقدمة بسبب علاقتها بإفريقية قبل الاستقلال ، ثم تأتى الولايات المتحدة الأمريكية بنصيب نحو ١١٪ ، ويلاحظ على نصيبها أنه في ازدياد عكس نصيب غرب أوروبا ، فقد ارتفع من ٧٪ إلى ١١٪ في العامين المذكورين . وقد ازداد

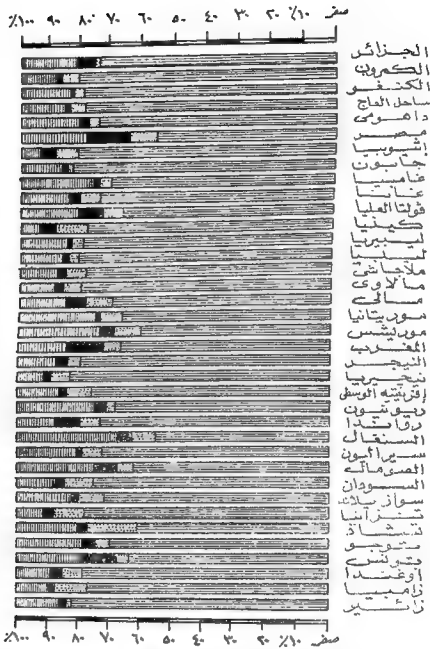
نصيب العالم في الواردات الأفريقية (١)

متوسط ١٩٦٠/٦٤		متوسط ١٩٦٤/٦٩		
بالمليون دولار		بالمليون دولار		
٢٦٨٠	٤٠.٢	٣١١٢	٣٥.٦	الجماعة الاقتصادية الأوروبية
١٢٤٦	١٨.٧	١٤٠٦	١٦.١	منظمة التجارة الحرة
٩٢٢	١٣.٨	٩٤٨	١٠.٩	منها (المملكة المتحدة)
٧٢٧	١٠.٩	٨٥٤	٩.٨	الولايات المتحدة الأمريكية وكندا
٣٥٣	٥.٣	٧١٠	٨.١	اليابان
٤٠١	٦	٧٧٢	٨.٨	دول التخطيط المركزي
				<u>العالم النامي</u>
٣٧٥	٥.٦	٥٩٠	٦.٨	أفريقية
٦٢٠	٧.٨	٦٨٤	٧.٨	آسيا وأمريكا اللاتينية
٣٩٠	٥.٥	٦٠٠	٧	بقية العالم
٦٦٦٢	١٠٠	٨٧٢٨	١٠٠	المجموع

نصيبها بصفة خاصة مع زيادة إرسال الجيوب إلى إفريقية نتيجة برامج يسع الفائض الأمريكي بالعملة المحلية ، كما يرجع إلى توسع الأعمال الخاص الأمريكي في دخول القارة، تدعمه الحكومة الأمريكية^(٢) كذلك زادت واردات الدول الاشتراكية إلى أفريقية تدريجياً ، وإن كان متوسط نصيبها نحو ٦٪ ، وهذا القدر بادل نصيب اليابان وحدها . أما دول إفريقية النامية فما زالت نسبتها قليلة وتعليلها كما رأينا في موضوع صادرات الدول الإفريقية بعضها إلى بعض ، ويتمثل في توازي بناء الصادرات وعدم وجود تسهيلات ثقيلة، وإتباع سياسات اقتصادية متباينة .

(1) Economic Survey for Africa, 1970, p. 199

٢ - راجع مثلاً الاستثمارات الأمريكية في المستعمرات البرتغالية وطريقة دخولها و : محمد عبد الله سعودي : البرتغال في حلف غير مقدس مع الاحتكارات الأمريكية : الأهوام الاقتصادية ؛ عدد ٤٢٨ ، ١٩٧٣ ؛ ص ٢٩ - ٣٤



مواد غذائية ومكثفات	حماضات
وقود معدنية	سلع صناعية وأدوات نقل وأجهزة

(شكل رقم ٧٢) واردات الدول الإفريقية

ويظهر من أرقام الواردات الأفريقية^(١) غلبة الأجهزة والآلات وأدوات النقل والمواد المصنوعة ، فهي تؤلف وحدها ثلثي مجموع قيمة الواردات عام ١٩٧٠ بينما يقل نصيب المواد الخام والوقود المعدني إلى ٤٥ ٪ ، ٦٦ ٪ على التوالي ، غير أنه مما يلفت النظر ظاهرتين أساسيتين هما :

١ — ما زالت واردات المواد الغذائية والمكيفات كالدخان تكون ركناً أساسياً (١٦٥ ٪) رغم أن أفريقية قارة زراعية ، ويظهر أن هذا لا يمثل ظاهرة عارضة فمن الملاحظ أن نصيب الفرد من المنتجات الزراعية غير الغذائية في إفريقية قد ازداد ، بينما انخفض نصيبه من المنتجات الزراعية الغذائية كما هو واضح من الجدول التالي (٢) :

الرقم القياسي ١٩٦٠ ١٩٦٤ ١٩٦٥

نصيب الفرد من المنتجات الغذائية ١٠٠ ١٠٥ ١٠٣

غير الغذائية عام ١٩٥٢ ١٢١ ١٢٢ ١٢٨

ويرجع هذا إلى الاتجاه نحو الغلات النقدية من ناحية ، وزيادة السكان من ناحية أخرى ، فضلاً عن انخفاض مستوى الإنتاج لأن الابحاث الزراعية وتركز معظمها منذ الفترة الاستعمارية على غلات الصادرات .

٢ — ازدياد نصيب الأجهزة وأدوات النقل وهي ملم معمرة ونصف معمرة فبينما لا تمثل سوى ٢٥ ٪ من الواردات عام ١٩٦٠ ، ارتفعت إلى ٣٤ ٪ عام ١٩٦٥ . وعلى العكس انخفض نصيب المواد المصنوعة من ٣٦ ٪ إلى ٣١ ٪ في العاملين المذكورين . وهذا يمثل ظاهرة صحية ، فازدياد نسبة الأجهزة وأدوات النقل معناه التنمية ، وانخفاض نصيب المصنوعات منسأه ظهور صناعات محلية بدلية .

(1) U.N. Ec. A. Economie Bulletin for Africa, June, 1969, p. 29.

(2) U. N. Economic Survey for Africa, 1966, p. 22

ونتيجة لهذه الظاهرة الأخيرة وهي غلبة الأجهزة وأدوات النقل والمواد المصنوعة على الواردات الأفريقية ، وقعت الدول الأفريقية شأناً الاقطار النامية الأخرى بين شقي الرخى أو بين فكي كاشة ، فبينما تنخفض باستمرار أسعار الصادرات ، تثبت أو ترتفع باستمرار أسعار الواردات . وكان ارتفاع أسعار الواردات الأفريقية مبنياً أساسياً في انقراج الزاوية بين قيمة الصادرات والواردات مما أدى إلى نمو العجز في الميزان التجارى . ففي معظم الخمسينيات ، ورغم الإزدهار الذى شاهدهت الدول في بدايتها ، كان هناك نمو ثلاثة عشر دولاً وقد استوردت أكثر مما صدرت ، وفي نهاية الخمسينيات أصبح العجز التجارى هو القاعدة أكثر منه الإستثناء ، واستمر الحال في الستينيات . والعجز في الميزان الجارى له تأثير كبير على ميزان المدفوعات ، إذ يستنفد فائض العمليات الجارية غير المنظورة محققاً بذلك عجزاً في رصيد العمليات الجارية . وهذا العجز يؤثر بدوره على فائض العمليات الرأسمالية ، وقد يحقق في النهاية عجزاً في ميزان المدفوعات . كما أن العجز في الميزان التجارى يعكس عادة اختلالاً هيكلياً في التجارة الخارجية مما يتطلب اتباع سياسات تهدف إلى تحقيق نمو متوازن يعتمد على زيادة معدل التصدير والحد من زيادة معدل الاستيراد .

وحق تلك الاقطار ذات الفائض في الميزان التجارى ، نجد أن منها ما يمانى من نقص في ميزان مدفوعاته . فهي تصرف عبر البحار أكثر من دخلها ، لأن عليها أن تدفع إيجارات الشحن البحرى والتأمين وأرباح وفوائد الاستثمارات الأجنبية .

نسبة الصادرات إلى الواردات (١)

١٩٧٠	١٩٦٠		١٩٧٠	١٩٦٠	
٨٦	٨٩	المغرب			
٣٢٠	٦٥	ليبيا	٩٣	٤٤	الجزائر
١٧٠	٢٠	موريتانيا	١٠١	٩٧	أنجولا
٧٣	٩٣	النيجر	١١٠	١١٤	كمرون
١٣٠	٧٩	نيجيريا	١٥٤	١٨٨	زائير
٦٣	١١٢	السنغال	٥٦	٢٦	كينو، برازافيل
٩٣	١٠٠	السودان	٧٧	٩٧	إثيوبيا
			٧٩	٨٢	غانا
٦٣	٦٣	تونس	٩٠	١١٢	سيراليون
١١٧	٨٥	مصر	١٣٦	١٢٦	ساحل العاج
١٥٦	١٦٤	أوغندا	١٧٠	١٢٠	ليبيريا
٢٤٦	٢١٠	زامبيا	٤٥	٨٥	داهومي

وأصبح العجز في ميزان المدفوعات حاداً في معظم دول القارة منذ بداية الستينيات ، وإذا كانت هناك بعض الدول قد تحول فيها العجز إلى فائض في السبعينيات ، فهي غالباً من دول التمدن كليبيا موريتانيا ، أو الدول التي نهضت فيها الصناعة كصر . على أن المشكلة الرئيسية لا تكمن في وجود عجز في ميزان المدفوعات في حد ذاته بل في أسباب واتجاهات هذا العجز ، وكيفية سد هذا العجز أو الفراغ . إذ أن معناه أن أكثر من نصف السلع الإنتاجية المستوردة ، وجزء كبير من السلع الاستهلاكية المستوردة بواسطة بعض الدول ، مولة من الخارج أو باستنزاف أرصدها أو بالإقتراض من القوى الأجنبية ، أو بالاعتماد على المعونة الأجنبية في القروض .

ويذكر بالخطر أيضاً ، أن العجز والاعتماد على التمويل الخارجي في ازدياد في كثير من الدول ، حتى مع النظرة المتفائلة تتوقع الأقطار أن يستمر هذا العجز في المقدم القادم نظراً لزيادة استيرادها للألات والمعدات الإنتاجية . وكل ما يمكن أن تفعله في هذا المجال هو الحد من الكماليات حتى يمكن الوقوف بأرقام العجز عند حد معقول .

الفصل السادس عشر

محاولات للخروج من الازمة

عرفت الدول الأفريقية هذه الأخطار ، وتحاول التغلب عليها بمسدة طرق نذكرها ونذكر مشكلاتها لنتبين إلى أى حد نجحت أو يقبض لها النجاح ، فضلا عن المشكلات التى تقابلها .

أولا : لجان التسويق

إن مشكلة حماية المزارعين أو المنتجين الوطنية فى الداخل من ذبذبات الأسعار العالمية الحادة واجبتها كثير من الدول الأفريقية بإنشاء لجان أو هيئات التسويق Marketing Boards ومعظمها ظهر بعد الحرب العالمية الثانية أو فى أثنائها ، وهذه الهيئات تعلن حدا أدنى لسعر المحصول قبل موسم البيع حتى تحفظ دخل المزارع بعيداً عن تقلبات السوق الخارجى وبصرف النظر عن الأسعار العالمية ، أى عمليات تثبيت Stabilization للأسعار فى حدود ضيقة . وتستخدم الفائض فى السنين الجان لمواجهة ظروف المجاف منها ، وذلك عن طريق إنشاء صندوق موازنه الأسعار . وهناك معارضة أحيانا لفكرة لجان التسويق على اعتبار أن الأسعار المنخفضة ستصبح غير مشجعة على التوسع وتحسين الإنتاج ، وأن المنتج الأصل غالبا مالا يفهم مثل هذه التنظيمات ، وأن هذه التنظيمات تميل إلى تثبيت الأسعار ، وبصرف النظر عن ديناميكيتها فى الأسواق العالمية . وأن المزارع قد يتحول إلى غلة أخرى سعرها غير ثابت مما يعتقد أنها تقيده ولكن قد لا تقيده الدولة . وهناك من يؤيد لسياسة هيئات التسويق على أنها تحمى المزارع فى السنين المنخفضة العائد ، كما تمنع التضخم فى السنين العالمية الأسعار ، وتتيح بيع المحصول بواسطة خبراء يستطيعون الاستفادة من السوق العالمية أكثر من المزارعين ، فضلا عن تقليل نفقات تسويق المحصول عن طريق الوسطاء ، وخلق أرصدة يمكن الاستفادة منها من جانب المنتجين والحكومة معا .

وفي الحق ، لقد كانت الأرصدة المتجمعة لدى هيئات التسويق عن بيع الكاكو في غرب إفريقية ، من الأهمية بمكان خلال سنوات ما بعد الحرب ، نظرا لأن الأسعار كانت مرتفعة في السوق العالمية ، ففي عام ١٩٦٠ مثلا كان مزارع غانا يتقاضى ٣٣٩ دولارا للطن بينما كان سعر السوق العالمية ٦١٦ دولارا ، ومن ثم تجمعت أرصدة كبيرة لدرجة أن الحكومات بدأت تسحب منها للاغراض المختلفة ، مما جعل البض يتساءل عن الغرض الأصلي من هيئات التسويق ! وأن السعر الثابت بالنسبة للمنتج هو ضريبة أكثر منه ضمان للسنين العجاف .

وإذا بحثنا عن أوجه صرف فوائض أرصدة هيئات التسويق وجدنا ثلاثة أوجه :

١ — الأبحاث على أمراض النباتات وتحسين الانتاج الزراعي ، على سبيل المثال أنفقت هيئة تسويق الكاكو في غانا ٤٠ مليون دولار في مقاومة أمراض الكاكو ، كما كان تحسين النوع الملهوظ في إنتاج غرب إفريقية نتيجة دفع مكافآت تشجيعية ، وظهر هذا في الزيادة الملهوظة في إنتاج النوع الممتاز من زيت النخيل والأنواع الممتازة من الفول السوداني في نيجيريا . فقد كانت هذه الأخيرة تمثل ٢٢٪ من المحصول موسم ١٩٥٦/٥٥ ارتفعت إلى ٩٧٪ موسم ١٩٥٨/٥٧ ، وبعد موسم ١٩٦٠/٥٩ أصبحت الأنواع الممتازة هي التي تسوق فقط ، كذلك ارتفعت نسبة كاكو الدرجة الأولى في نيجيريا من ١٣٪ عام ١٩٤٧ إلى ٩٩٪ عام ١٩٦٢ وكذلك الحال في كاكو ساحل العاج الذي ارتفعت نسبة النوع الممتاز من ٢٪ عام ١٩٥٢ إلى ٨٤٪ عام ١٩٦١ .

٢ — تمويل مشروعات التنمية الاجتماعية والخدمات في أقاليم الإنتاج كفتح الطرق وإنشاء المدارس والمستشفيات ، ففي غانا مثلا ، قدمت هيئة تسويق الكاكو ٢٨٠ منحة داخلية ، فضلا عن منحة للدراسة في الخارج .

٣ — تدعيم ميزانية الحكومة والميزانيات المحلية (١)

ثانيا : تنويع الإنتاج

ويمكن تمييز هنا ثلاث مظاهر لتنويع الإنتاج حاولت الدول الأفريقية إتباعها وهي :

١ — خفض أو تقليل الخلفات إلى مجموع صادرات الدولة .

٢ — تقليل الاعتماد على غلة واحدة أو اثنتين تكون أو تكونان معظم الصادرات .

٣ — الحد من الواردات لإنتاج البدائل محلياً .

خفض أو تقليل نسبة الخلفات إلى مجموع صادرات الدولة : وفي هذا المجال لم تتسج دولة أفريقية حتى الآن من التخلص من قيد الخلفات ، فحالها الآن كما كانت قبل الحرب العالمية الثانية من حيث الاعتماد على الخلفات في الصادرات بدرجة كبيرة. وقد سبق لنا مناقشة هذا الموضوع ، أما أسبابه وكيفية التغلب على هذه السمة فهو موضوع القسم الأخير .

تقليل الاعتماد على غلة أو غلتين وزيادة عدد السلع المصدرة : وهو الذي استطاعت بعض الدول الأفريقية تحقيقه بعد الحرب الثانية ، ويبدو أنه المخرج العاجل لحل جزء من الأزمة التي تعانيها ، ولكن ليس معنى هذا أن كل الدول الأفريقية قد نجحت في هذا المضمار ، ففي حالة غانا أكدت Green أن اعتماد

(١) راجع في هذا الموضوع لمزيد من التفاصيل :

1. Helleiner, G. K. « The Fiscal Role of the Marketing Boards in Nigerian Economic Development ». in *The Economic Journal*, vol. 74, 3, 1964, pp- 583j- 610.

غانا على الكاكاو بعد الحرب الثانية فاق ما كان عليه الحال قبل هذه الحرب ، فقد بلغ نصيب الكاكاو ٥٢٪ من مجموع الصادرات فترة ١٩٣٥/٣٩ ارتفعت إلى ٦٢٪ فترة ١٩٥٥ / ٥٩ ، ٦١٪ عام ١٩٦٥ . أما الدول التي شهدت تقليل الاعتماد على غلة أو غلتين تقليديتين فقد يرجع هذا إلى الصدف الجيولوجية كما هو الحال في ليبيريا التي كان مطاط فيرستون يمثل عماد حياتها الاقتصادية حتى أطلق عليها (ليبيريا استثمار أمريكي) ويقصد بها استثمار شركة فيرستون وإذا كانت الاستثمارات الأمريكية دخلت أيضاً ميدان التعدين فإن المطاط قد انزوى إلى جانب صادرات الحديد التي أصبحت تمثل ٧٣٪ من الصادرات عام ١٩٦٥ ، وتركزت ٢٢٪ فقط لصادرات المطاط في ذلك العام .

وقد يرجع التنوع إلى جهود الأقطار الإفريقية لتنويع الإنتاج ، بزيادة المساحات المزروعة غلات أخرى ، فضلاً عن تنشيط التعدين والصناعة ، وفي هذا المجال نذكر مصر وجهودها في هذا السبيل كنموذج حي .

فقد كانت صادرات القطن الخام عام ١٩١٣ أى قبل الحرب العالمية الأولى تمثل ٨١٪ من مجموع قيمة الصادرات ، وكانت بذرة القطن تمثل ١٠٪ أخرى ، أى أن القطن وبذره كانا يؤلفان ٩١٪ من قيمة الصادرات ، بل أن ٩٪ الباقية كان السكسب يشترك فيها بنصيب^(١) ، وظل الحال على هذا المتوال حتى الحرب العالمية الثانية ، حينما اختفت صادرات بذرة القطن لزيادة الطلب على الزيوت ، فضلاً عن استعمال السكسب كوقود ، فضلاً عن ظهور بعض صناعات محلية ونشاطها الكفاية الحاجة المحلية كصناعة الزجاج والأثاث وغيرها ، وزادت عملية تنويع الانتاج وتنويع الصادرات بعد ذلك . ففي ميدان الصادرات الزراعية ارتفعت صادرات الأرز من ٤ آلاف طن قيمتها ٢٥ مليون عام ١٩٥٢ إلى ١٣٠ ألف طن قيمتها ١٩ مليون جنيه عام ١٩٦٥ . وصدرت مصر ٩١ ألف طن من البصل قيمتها

(١) أبو بكر عبد العاطي : تجارة مصر الخارجية في « دراسات في جغرافية مصر » القاهرة ١٩٥٨ ، الدكتور محمد مني الدين وزملائه ص ٢٩٥ .

٣ مليون جنيه عام ١٩١٠ ، ارتفعت إلى ١٦٥ ألف طن قيمتها نحو ٧ مليون جنيه عام ١٩٦٥ ، هذا فضلا عن المنتجات الصناعية وأهمها غزل القطن ومنسوجاته فلم تصدر مصر منها شيئا قبل الحرب الثانية ، ولكنها بلغت ٤١ ألف طن عام ١٩٦٨ قيمتها ٣١ مليون جنيه في العام المذكور^(١) ، فإذا أضفنا إلى هذه الصادرات المعدنية كالبرول والمنجنيز والفوسفات ، فضلا عن الصادرات الصناعية الأخرى كالأسمنت وغيرها ، أدركنا السر في انخفاض نصيب صادرات القطن الخام إلى ٥٦ ٪ من مجموع الصادرات عام ١٩٦٥ ، وإن كان مع ذلك مازال يتحكم في أكثر من نصف الصادرات . ويرى البعض أن سياسة تنويع الإنتاج بتحديد المساحة القطنية وزراعة الحبوب ، ليست بالسياسة السليمة ، حقا أنه لمن العجيب أن تكون مصر قطرا زراعيا ، وتستورد الحبوب الغذائية ، ولكن الحقيقة التي لا يجب إغفالها أن تربتها الثمينة ، وماءها النادر لا يبران ضياعهما في زراعة القمح والذرة ، بل تترك هذه للأقطار ذات الزراعة الواسعة ، كاستراليا والأرجنتين حيث لا توجد ندرة لعامل الأرض . ولكن الاعتماد على القطن وحده له خطورته . لذلك فسياسة تنويع الانتاج سياسة مرغوبة ، شرط أن تزيد من الثروة القومية . فإذا كانت ثورة مصر الزراعية الأولى قامت على زراعة القطن بنجاح ، فإن الواجب الأول زيادة العناية به وتحسينه ، وأما الثورة الثانية التي تفرضها زيادة مصر السكانية وموقعها الجغرافي بالنسبة لغرب أوروبا ، ودول الشرق الأوسط وشرق أوروبا ، وتطور النقل الجوي . فهي تشير إلى زراعة الخضروات والفواكه والعناية بمنتجات الألبان . وتصدر هذه المنتجات معلبة وطازجة إلى هذه الإقليم المجاورة ، ودون الدخول في التفاصيل ، يمكن للفاكهة المصرية أن تنافس غيرها في الأسواق الأوروبية ، نظرا لأنها المنتج الوحيد لها أحيانا خارج المنطقة الإدارية كالمالحجو ، كما يمكن للبلاد زيادة صادراتها

(١) البنك الأهلي ، الفترة الاقتصادية ، المجلد الحادي والشرين ، العدد الأول ١٩٦٨ .

من البصل والطماطم والقرعيا والفاصوليا والكرف ، فضلا عن تصدير الزهور
في فصل الشتاء (١) .

الحل من الواردات وإنتاج البدائل محليا : ولما كانت معظم الواردات سلعا
مصنوعة ، كان معنى هذا الاتجاه نحو الصناعة ، فالصناعة هنا تقوم لكفاية
الاستهلاك المحلي ، وفي نفس الوقت تساعد على التقليل من نسبة صادرات الخامات
التي ذكرناها كأول مظهر من مظاهر تنويع الانتاج . وهل معنى هذا أن تترك
التخصص في إنتاج المواد الأولية على اعتبار أن الطلب عليها يميل إلى الانخفاض
بدلا من الارتفاع ، وبالتالي تتدهور أسعارها ؟ أم تحاول استخدام هذه
الموارد في إقامة صناعات محلية بدلا من تصديرها كلها خاما على اعتبار أن هذا
يزيد في قيمتها وفي نفس الوقت يساعد على تنويع الانتاج ؟

الدول الأفريقية بين تصدير الخامات وتصنيعها :

يذهب بعض الاقتصاديين (٢) إلى أن إهمال إنتاج المواد الأولية وصادراتها
لا يمكن أن يفتى به أحد ، لأنه ليس من الضروري أن تعافى الدولة التي تعتمد في
دخلها اعتمادا كبيرا على صادراتها من الخامات من ذبذبات حادة مادامت تستطيع
القيام بإنتاج هذه الخامات بأسعار منخفضة ، ذلك أنه يجب إلانضع عامل مرونة
الطلب وحدها في الاعتبار ، بل يجب أن تأخذ في الاعتبار عامل الأسعار والتكاليف
النسبية ، فعلى سبيل المثال يطل البعض تدفق تجارة المواد الخام على أوربا في القرن
التاسع عشر إلى شدة طلب الدول الصناعية فقط ، ولكن هذا متوقف بدوره
على قدرة منتجي المواد الأولية على أسر أسواق أوربا الصناعيين وبخاصة المملكة
المتحدة بحكم كونهم منتجين ذوي تكاليف منخفضة .

(1) Issawi G., « Egypt in Revolution », p. 168.

(2) Myint, H., op. cit., p. 153, Harbler, G., International Trade
Trade and Economic Development, « National Bank of Egypt.
Cairo. 1959. pp. 9. 14

ومن الحسابات التي قام بها معهد البحوث الاقتصادية والاجتماعية بجامعة جلاسجو خرج الأستاذ Cairncross بأن عامل السعر قد أثر في نصيب كل من الدول النامية والدول المتقدمة معا في تجارة المواد الأولية.

ففي عام ١٩٣٧ كان حجم المواد الأولية التي صدرتها الدول الصناعية أقل قليلا من عام ١٩١٣ ، بينما زاد حجم المواد الأولية التي صدرتها الأقطار غير الصناعية بنحو ٥ / في التاريخين المذكورين .

وحدث تغير كبير عام ١٩٥٠ حينما زادت صادرات المواد الأولية من الدول المتقدمة وانخفضت في الدول النامية ، ويرجع Cairncross السبب في تخلف الدول النامية منذ ١٩٣٧ وبصفة خاصة في الخمسينيات لا إلى قلة الطلب فحسب ، بل إلى فشل الدول النامية في خفض تكاليف المواد الخام بالنسبة إلى الخامات المصدرة من الدول المتقدمة ، وتوضح هذه الحقيقة بصورة أكبر في البدائل التي بدأت تحل محل الخامات ، فالتوسع فيها لا يرجع فقط إلى التقدم التكنولوجي وحده بصرف النظر عن السعر والتكاليف ، فعلى سبيل المثال في سلعة كالمطاط ، بدأ التفكير في المطاط الصناعي البديل لها أتماء الحرب العالمية الثانية ، حينما انتقل ميدان جنوب شرق آسيا من أيدي الحلفاء إلى أيدي اليابان ، ولو استطاعت الملايو مثلا أن تحافظ على يزيها النسبية في إنتاج المطاط الطبيعي بمد الحرب بإدخال التكنولوجيا الحديثة ورأس المال في الإنتاج لما استطاع المطاط الصناعي أن يقف أمام المطاط الطبيعي .

ولكن الذي ينبغي عن أذهان هؤلاء ، أو هو لا ينبغي فعلا هو زيادة أسعار عوامل الإنتاج لهذه الخامات التي يستورد معظمها من الخارج مثل الآلات والأسمدة والمبيدات ، مما ترتب عليه انخفاض الأرباح فعلا . وهذه النظرية بدلا من أن تحاول رفع مستوى الحياة لدى الشعوب النامية تحاول مرة أخرى خفضها ، وزيادة تعميق الفجوة بينها وبين الشعوب المتقدمة .

بل لا بد بالنسبة لأفريقية من تنمية هذا القطاع في الوقت الحاضر والاهتمام به اهتماماً كبيراً ، لأنه حتى الآن المصدر الوحيد للقطع الأجنبي ، ولكن بشرط النظر في استغلاله في خلق قطاعات زراعية حديثة وصناعات إفريقية حديثة ، تدعم هذا القطاع وتسانده ، كما يدعمها ويساندها . ولكن هل طريق التصنيع طريق حين أم تعترضه العقبات ؟

ثالثاً : التكامل الإقتصادي الأفريقي (١)

لعلنا نتفق جميعاً في أن الطبيعة لم توزع هباتها على أقطار الأرض بصورة عادلة ، أو أن تخطيط الحدود السياسية لم يراع فيه أن تكون الوحدات السياسية المختلفة ذات اكتفاء ذاتي أو شبه اكتفاء . فهناك مناطق حبتها الطبيعة بخصوبة في تربتها ووفرة في مطرها ، وهناك مناطق حبتها الطبيعة بقرية معدنية متنوعة ، ولكنها حرمتها من التربة الخصبة المنتجة ، من ثم نشأ ما يعرف عند الاقتصاديين ما يعرف بالمزايا المطلقة لزراعة غلة ما أو إنتاج سلعة ما ، فالمزايا المطلقة في جانب زائير في زراعة المطاط ، ولكنها ليست في جانب تونس في إنتاج هذه الغلة ، والمزايا المطلقة في جانب تونس في زراعة الزيتون ، ولكنها ليست في جانب غينيا وهكذا . وفي بعض الأحيان نجد أنه يمكن لدولة ما إنتاج غلتين أو سلعتين إحداها بتكاليف مرتفعة نسبياً ، بينما تنتج الثانية بتكاليف أقل ، وتبيعها ببيع أكبر ، فتنتج نحو إنتاج السلعة الثانية ذات التكاليف الأقل . مما لا شك فيه أنه يمكن لنا أن نقولنا العليا لإنتاج اللحوم ولكن ظروف غانا في إقليم ينتشر فيه ذبابه تسمى تسمى تجعل إنتاج اللحوم أغلى ثمناً عنه في القوتلنا مما يجعل لقوتلنا العليا مزايا نسبية في إنتاج اللحوم .

وفد نتج عن توفر المزايا المطلقة والمزايا النسبية شيء من التخصص الإقليمي في الإنتاج .

(١) هذا النص لبحث ألقاه المؤلف في الشعبة السياسية للمؤتمر الأول للشباب الأفريقي الذي عقد في تونس في الفترة ما بين ١٧ — ٢٣ يولية ١٩٧٣ .

وتقول شيئا نظرا لأن ظروف التورّ الدولى والتكتلات الدولية وعدم حرية التجارة أدى إلى اتجاه كل دولة نحو تنويع الانتاج . وهذا التخصص بين المناطق المختلفة هو الذى أدى إلى قيام التجارة الدولية .

بدأنا بهذه المقدمة لننتقل إلى أفريقية بأقطارها المختلفة ، وقد رأينا أن أسهم التجارة ، منها والباقي تشير إلى خارج القارة وأن العالم المتقدم لا يتحكم في تجارتها فحسب ، بل وفي تنميتها الاقتصادية .

ليس من شك أن الجهود التي تبذلها الدول الأفريقية منفردة للوصول إلى تنمية اقتصادية متوازنة يعوقها نقصت الموارد والأسواق ، من ثم كانت مشاريعها الصناعية محدودة . مصانع على نطاق ضيق أو صغير ، تقوم بمعمل سلع استهلاكية بتكاليف مرتفعة ، تحميها تعريفات جمركية مانعة . وهذا النوع من التصنيع لا يؤدي إلى تنمية صناعية سريعة ، وهي الضرورية لتحقيق استقلال اقتصادي ومستويات معيشية مرتفعة .

فن ناحية الموارد ، رأينا أن القارة غنية بمواردها الطبيعية والاقتصادية سواء نظر الإنسان إلى الموارد بالنسبة للقارة ككل ، أو بالنسبة للسكان ، فلا الهند ولا الصين مجتمعتين لديهما موارد معدنية أو موارد طاقه تعادل الإمكانات المناظرة في أفريقيه ، كما أن أفريقيه هي أكثر القارات تخلصا بالسكان باستثناء استراليا والقارة القطبية الجنوبيه ، ففيها أقل من ١٠٪ من سكان العالم . وقد تعاني كثير من الدول الإفريقيه من المشكلات الغذائية ، ولكن هذا يمكن التغلب عليه بزيادة الإنتاجيه الزراعيه في الغلات الغذائية ، كذلك يعزى أيضا إلى استحواذ الأوربيين على أحسن المناطق الصالحة للانتاج الزراعي وتخصيصها للغلات النقدية ، على العموم ما يمكن أن نقوله في هذا المجال أنه باستثناءات محدودة ، ليست هناك مشكله أرض بالنسبة للسكان كما تظهر في جنوب وشرق آسيا ومن ناحية أخرى فان تنميه موارد البروه الأفريقيه لصالح الأفريقيين لم تبدأ بعد إلا في مناطق محدودة ومؤخرا ، فأراضي الأوربيين في كينيا التي جلوها

عنها وتركوها للأفريقيين ، لم تحول إلى الأفريقيين إلا بعد منتصف العقد السادس ، وحتى من ناحية التمدين لم تستغل كل ثروة أفريقية المعدنية . فقد افتتحت حقاً مناجم للتمدين في وسط وجنوب أفريقية ، ولكن قيام حربين عالميتين وتدهور الاقتصاد العالمى في الثلاثينيات أخر هذا الاستغلال حتى الخمسينيات ، فأقل من ١٠٪ من القارة هو الذى مسح جيولوجيا ، ورغم هذا فن المعروف أن أفريقية من القارات الغنية بروتها المعدنية ، وفيها ما يظهر حاجة وبصورة صاروخية كإرأينا في حديد جابون وموريتانيا ، وفي بترول ليبيا والجزائر ونيجيريا وريتا جمهورية مصر العربية .

غير أن التفتت السياسى إلى ما يزيد على ٥٠ وحدة سياسية يعوق تنمية هذه الموارد لتنمية الصناعة لعدة أسباب أهمها :

أولاً : تسعى كل دولة أفريقية إلى تنمية مواردها المعدنية الخاصة بها وفي الغالب تكون مكررة للجهود التى تحدث عند جيرانها ، وأحياناً تبذل تكاليف عالية وجهداً كبيراً ، بينما كان يمكن الاستفادة من الأبحاث التى قامت عند جيرانها في هذا السبيل . هذه السياسات المتصارعة تؤدى في النهاية إلى ارتفاع التكاليف وتقلل من صافى الفائدة التى يجنيها الأفريقيون من استغلال مواردهم المعدنية . على سبيل المثال كل دولة في غرب أفريقية تقريباً لها موارد من الحديد أو البروكسيت أو هما معا ، وتختلف الخامات فيما بينها كإرأينا من حيث درجة تركر المعادن وتكاليف الاستخراج وتسهيلات النقل . وعملت كل دولة على حدة ، ودون تعاون مع غيرها على زيادة دخلها من الموارد المعدنية . وكان لهذا المدخل نتائج غير مرضية ، سواء بالنسبة لتركيب الإنتاج في حد ذاته أو سواء من ناحية الدخل الذى يعود على الأفريقيين ، فنقص السوق الداخلى المناسب أو صعوبة الوصول إلى الأسواق الأفريقية المجاورة حدد إنتاج المعادن بالمرحلة الاستخراجية كما هو الحال في النحاس والألمنيوم والبوكسيت . أما الصناعات المعدنية .

الرئيسية فهي نادرة وفي هذا المجال نجد جمهورية مصر العربية وجنوب أفريقية تسكاد تكونان العاملان في هذا الميدان .

وكان لعدد الدول ذات إمكانات التعدين وتعدد مصادر الخيامات مع نقص رؤوس الأموال والمهارات ، ما جعلها تقف موقفا ضعيفا أمام الشركات المستغلة وحصول هذه الشركات على امتيازات وتسهيلات كبيرة كالإعفاء من الضرائب وانخفاض نصيب الدول من عائدات المعادن .

كما يؤدي استيراد السلع الإنتاجية والوقود والمهارة من الخارج إلى الحد من استخدام العمل المحلي . إن تصدير المعادن يمكن أن يضيف إلى التنمية في عدة حالات منها :

(١) أن يكون الإنتاج تحت إدارة أفريقية فعلا ، وقد انجبت كثير من الدول الأفريقية هذا الاتجاه في التعدين كزامبيا وأوغندا وزائير وليبيا والجزائر وجمهورية مصر العربية ، إما بالإشراف الكامل أو بالدخول بأنسبة تزيد على ٥٠ ٪ من قيمة أسهم الشركات الأجنبية العاملة فيها .

(ب) أن تبذل الجهود لمادقربط الإنتاج المعدني بقطاعات التنمية الأخرى الزراعية والصناعية ، وقد بدأت بعض الدول الأفريقية تتطالب به كما هو الحال في ليبيا التي طالبت بأن تصرف الشركات جزء من عائدتها البترولية في تنمية القطاعات الأخرى في داخل البلاد .

إنه من الصعب على دولة بمفردها أن تساوم المستثمرين الأجانب لضمان هذه الظروف إلا إذا كان لديها قطاع تعديني ضخم ، وفي نفس الوقت نجد أن اختيار أفضل المواقع للتعدين وتنمية الصناعات المعدنية لأصواق إفريقية متعددة ، لا يمكن أن يتسم إلا على أساس تخليط مشترك ، وأن تكون السلطة فيه للدول الأفريقية .

فغرب أفريقية له موارده الثنية بخامات الحديد الجيد الصالح لإقامة مجمع للحديد والصلب يمكن أن يقوم باحتياجات كل الأقليم . ممثل هذا المجمع يمكن إنشاؤه عن طريق التعاون بين جميع دول غرب أفريقية ، ولكن غياب أى تخطيط على مستوى القارة ، يجعل الدول الكبيرة نوعاً كنيجيريا وغانا تجد نفسها مضطرة للتخطيط لإقامة مجمعات معدنية على نطاقات صغيرة . فأنشأت غانا مصنعا لإنتاج الحديد المبروم لإنتاج ما يراوح بين ٣٠ ألف ، ٤٠ ألف طن اعتمادا على الخردة ، كقعدة للاستغلال خاماتها الحديدية الرديئة في شمالها . وتخطط نيجيريا لبناء مجمع الحديد والصلب بطاقة تتراوح بين ١٨٠ ، ٢٥٠ ألف طن سنوياً ، كما تم إنشاء مصنع لعمل الأوعية المعدنية عام ١٩٦٢ ، بل وحتى النيجر تخطط لإقامه مصنع حديد صغير اعتمادا على الخامات القريبة من 8٥٧ لإنتاج ٢٠ ألف طن من الحديد الزهر سنوياً كما تبحث جمهورية أفريقيا إنشاء مثل هذا المصنع .

فاذا تعاونت دول غرب أفريقية جميعاً في صناعاتها المعدنية بالحصول على الخامات الرخيصة من موريتانيا وليبيريا وسيراليون ، فليس من شك أن هذا سيكون أكثر صلاحية من ناحية كفاءة التشغيل ، ولا يمكن أن يقدم كمشروع اقتصادي إذا كانت كل دولة أفريقية تخطط على مستوى الدولة بنصيبها المحدود من الثروة المعدنية .

ثانياً : خلقت الحدود السياسية الجالية كثيراً من أوجه العنود التي أدت بدورها إلى الحد من استغلال الموارد المعدنية أو الحيلولة دون انخفاض تكاليف الاستغلال فاستغلال خامات موريتانيا المعدنية استدعى مد خط حديدي ، والوصول به إلى المحيط ، وكان ميناء فيلاسيز نورس في مستعمرة ريودور الأسبانية هو أقرب الموانئ إلى حديد موريتانيا ، ولكن وقوعه خارج حدود موريتانيا أدى إلى تشييد ميناء جديد ، ومد خط حديدي أطول استلزم شق اتفاق ، مما زاد من قروض موريتانيا وبالتالي فوائدها من البنك الدولي .

وإذا رجعنا إلى غرب أفريقية مرة أخرى ، لوجدنا إمكاناته كبيرة لقيام صناعات كهيوية حديثة وخاصة تلك المتعلقة بالأسمدة ، فدولة توجو لديها خامات تزيد على ٥٠ مليون طن من راسب الفوسفات العالية الجودة .

ولكنه يصدر خاماً بواسطة مؤسسة ٨٩ ٪ من راسمالها فرنسى وأمريكى وتعمل في عدة أقطار أفريقية ، ودخلها الكلى أكبر من دخل حكومة توجو . وفي أوائل الستينيات قرر أن مشروع توجو للفوسفات سيمثل بأقل من طاقته نظراً لنقص الأسواق ، كما يرجع فشل توجو في تصنيع فوسفاتها إلى عدم وجود القوى الرخيصة ، بينما نجد أن إمكانات غانا في القسوى من مشروعات Ksong, Bni. Akosombs يجعلها مصدراً للطاقة الكهربائية المائتة الرخيصة لأن توجو في مدى النقل الرخيص لها ، وليس من شك أن هذه العقبات يمكن التغلب عليها بالتعاون السياسى والاقتصادى . وإذا تم مشروع Inga على نهر الكونغو فسوف يعطى طاقة كهربائية مائية ضخمة ، ولكنه يستلزم حتى في المراحل الأولى لتوليد الكهرباء المائتة إلى تعاون وسياسة تنمية مشتركة تضم كنفو كنيشاسا وكنفو برازافيل والأعضاء الآخرين في الاتحاد الاقتصادى والجرمكى لوسط أفريقيا .

ولكن زائيرى والاتحاد الجرمكى لوسط أفريقيا يتبعان مناطق نقدية مختلفة ، وكل منهما له سياسته الجرمكية التي تمنع انتاج موجه لمواق مشتركة وفي نفس الوقت يؤيد كنفو برازافيل مشروع سد Kwilu رغم أن قيمته الاقتصادية أقل ، ولذلك فهو غير مستمد للساهمة في مشروع إنيجا ، وتكون النتيجة الأكثر احتمالاً إذن هي تأجيل مشروع إنيجا وكوبلور ، مما تأخر النمو الصناعى في كلا من الاتحاد الجرمكى والاقتصادى لدول وسط أفريقيا وزائيرى .

ثالثاً : إن السياسة التى تتبعها المؤسسات الأجنبية في استخراج المعادن من

قطر من الأقطار وتصنيعة في قطر آخر ، أو غير إفريقيا يمكن هذه المؤسسات من مضاربة الأقطار بعضها ببعض للحصول على أفضل الشروط المناسبة سواء في العائدات أو الضرائب ، وبالتالي تقلل من نصيب هذه الدول من الدخل الناتج عن التصدير للمعادن ، فالألومنيوم في غينيا لا تصهر في نفس الدولة ، والمشروعات الحالية لصهر الألومنيوم تتم في الكاميرون وفرنسا ، ولكن على أي حال ليس في غينيا ، لهذا لا يمكن لفيينا أو للدولة الإفريقية التي سيصهر فيها أن تساوّم الشركات الضخمة التي تصهر البوكسيت وتنتج الألومنيوم ، والمصنوعات القائمة عليه في الأسواق العالمية ، فكل هذه العمليات مرتبطة بمشروعات الإنتاج والتسويق الذي تقوم به المؤسسات الأجنبية ومن ثم تصبح سياستها الاقتصادية مرتبطة بقرارات المؤسسات الأجنبية .

وليس هناك موضع للمناقشة في أنه من الأنسب تكرير أو صهر الخامات في نفس القطر الذي يعدن فيه ، خاصة إذا وضعنا في الاعتبار إمكانات توليد القوى الكهربائية المائية في إفريقية فإن تصدير المعدن خاماً أو نصف مكرر يجب أن يعتبر الاستثناء لا القاعدة .

وأضعف من هذا هو تلك الدول التي تصدر خامها إلى أوروبا أو أمريكا للتصنيع ، فكل منها يعتبر أحد العملاء وسط مجموعة ضخمة من العملاء ، بينما تكون المؤسسة الأجنبية في الغالب هي المشتري الوحيد .

رابعا : أن الفضل في تنمية مركبات صناعية في الدول الإفريقية تعتمد على خاماتها المحلية سواء الزراعة أو المعدنية ، يحرم هذه الدول من القيمة المضافة الناتجة عن المراحل المتقدمة من الإنتاج ، ويمنعها من إنتاج السلم المتوسطة ذات الأسعار الرخيصة الضرورية لنمو صناعي آخر . وعلى سبيل المثال ، فن المعروف عالميا أن الأخشاب التي تصنع إلى منتجات بالقرب من مناطق إنتاجها

يزيد عنها بمقدار يتراوح بين ١٠، ١٦ مرة عن قيمها على هيئة كسل ، وقيمة الحديد الزهر خمسة أمثال قيمته خاما ، وقيته وهو صلب ثلاثة أمثال قيمته وهو زهر (١)

وبينا نجد أن هذه المقارنة ليست وحيدة ، نجد أن القطن يصدر شعرا بدلا منه منسوجا ، النول السوداني يصدر مقشرا بدلا من تصديره زيتا وكسبا ، الحديد الخام يصدر خاما بدلا من تصديره حديد زهر أو صلب ، والواقع أن القائمة يمكن أن تمتد لتشمل كل الصادرات الإفريقية . أما العمليات التي تقوم على هذه الخامات فهي ممكنة في القارة من الناحية الفنية ، وبالتالي يمكن أن تقيد اقتصاديات هذه الدول ، وتضيف إلى قائمة التصدير ، المنتجات والمشتقات التي يشتد عليها الطلب المحلي .

إن عدم وجود المركبات الصناعية يرفع الأسعار أو يحد من وجود المواد الضرورية مرة أخرى اللازمة لبناء الصناعة في إفريقية ، فالدول الإفريقية عليها أن تستورد خاماتها أو خامات جيرانها على هيئة سلع نصف مصنوعة أو جرت عليها عمليات أولية ، فعلى سبيل المثال تعاني عملية الانشاءات في إفريقية مثلا من ارتفاع سعر الأسمنت والأخشاب والمعادن ، رغم أنها يمكن اقتاجها في إفريقية ، فواد البناء يجب أن تخفف من بند الاستيراد . وهي تمثل نسبة كبيرة ، فنحو ثلثي الاستثمارات التابعة تذهب في إنشاء الطرق والسدود والموانئ والمباني . وفي الوقت الحالي نجد أن ما يزيد على نصف المواد المستخدمة مستورد من الخارج ، وفي بعض الأقطار قد يرتفع هذا الرقم إلى ٩٠٪ . وهذه المواد عادة ما تكون كبيرة الحجم بالنسبة لسرها ، وبالتالي يؤدي هذا إلى ارتفاع تكاليف نقلها مثل الأسمنت والصلب والأخشاب والألومنيوم ومنتجات البلاستيك ، مما يمكن تصنيعه

(١) Goldsmith, H. The « Role of Minerals in African development, in « Man and Africa », p. 286.

في أفريقيا . فالبلاستيك ومشتقاته يمكن استخراجها من المنتجات الزراعية والأخشاب ، وكسب القول السوداني أساس جيد لصناعة تربية الماشية والزراعة المختلطة ومنتجاتها وصناعة بتروكيوايه كقيلة بسد إحتياجات كثيرة من المتطلبات الاستهلاكية والإنتاجية .

خامسا : الأسواق الصغيرة : نعرف جميعا أن الأقطار الأفريقية صغيرة من حيث حجم سكانها كل منها ، فن ٥٦ قطرا (بما فيها ٥ جزر) نجد أن ٥١ منها أقل من ١٥ مليونا ، ٤٠ قطرا كل منها أقل من ٥ مليون . ويقتل العدد القليل حائلا دون التصنيع الإقتصادي ، فالكفاءة في المشاريع الصناعية الحديثة تقترض وحدات إنتاجية كبيرة وأسواق متمسكة ، والأسواق الإفريقية لا يؤثر فيها قلة العدد فمسيب ، بل أيضا انخفاض الدخل ، لذلك كان تطبيق البعثة الاقتصادية لإفريقية على السوق الإفريقية كما يلي :

« إن السوق التقدي لمعظم الدول الإفريقية ، ليس أكبر مجالا من نظيره في مدينته أوروبية متوسط الحجم » وهي تعرض لأسباب ذلك بأن انتاج السلم في إفريقية على أسس محلية (وطنية) بعثة يؤدي في النهاية إلى صناعات غير اقتصادية صغيرة ، وهذه معناه استنزاف لوارد نادرة بدلا من أن يكون أساسا للتنمية أكبر فيما بعد .

فالأسواق المحلية في إفريقية لا تتطلب خلق قطاعات صناعية ضخمة ، فليس هناك من داع لإنتاج صناعي ، إذا لم يكن هناك سكان لديهم قوة نقدية لشراؤه . وحتى إذا ظهرت ظروف خاصة تؤدي إلى بناء مصنع لصهر الألومينا في تيا أو تكرير النحاس كما في زامبيا ، فإن استتملا محدوداً لهذه المنتجات داخل كل دولة يؤدي إلى اعتماد هذه المنتجات على التصدير . ولكن الأسواق الأجنبية تستوفي إحتياجاتها من صناعات ماوراء البحار ، والتي غالبا ما تقومها حكوماتها في تحديد أو منع الصناعات الإفريقية أو النصف مصنوعة بواسطة التمرغلت البحرية أو نظم الحصص . وفي نفس الوقت نجد أن دولاً إفريقية أخرى عادة

ما تعود فستورد مرة ثانية سلعا منتجة فيها وراء البحار ، ولكنها أصلا من خامات إفريقية . ومع ذلك نجد أن المصانع الإفريقية تعمل دون طاقها نظرا لعدم قدرتها على التصريف في الأسواق المجاورة .

وقد ظهر أن النمط المثالي للاستهلاك في افريقية المستقلة بوجه عام ، يشير إلى أنه من دخل الفرد الذي يبلغ نحو ١٠٠ دولار، يصرف منه نحو ٤٠ دولار على الطعام ، ٣٥ دولارا على الخدمات ، ٢٥ دولارا على المصنوعات .

ودعنا الآن نبحث أثر هذا الخطر الاستهلاكي على سوق المنتجات الصناعية في دولة نفترض سكانها يتراوحون بين ٤ ، ٥ مليون نسمة، وإنتاجها القومي بين ٣٥٠ ، ٤٥٠ مليون دولار ، هذه الدولة ستكون أكبر من كثير من الدول الأفريقية في الوقت الحاضر ، ومع ذلك فإن حجم سوقها سوف يوضح لنا المشكلات التي يواجهها عدد كبير من الدول الإفريقية وهي في طريقها لمواجهة برامج التنمية الوطنية فضلا عن التنمية الزراعية . فعلى الأقل سيذهب نصف الدخل في الدولة المفترضة للسود الغذائية والصناعات اليدوية التي يقوم بها المزارعون أو صناعات يدويون .

وليس المجال هنا لمناقشة الحجم الاقتصادي لكل صناعة ، وإنما يمكن أن نضرب بعض الأمثلة ، فقيام مصنع حديث للحديد والصلب حتى لو اقتصر إنتاجه على منتجات الصلب الخفيفة ، لابد وألا يقل إنتاجه عن ٥٠٠ ألف طن سنويا . وفي إقناج المواد الكيماوية كحامض الكبريتيك أو الأزوتيك يجب أن يتراوح الإنتاج بين خمسة آلاف وعشرة آلاف طن . ومصنع لب الخشب والورق يجب ألا تقل طاقته عن ٤٠ ألف طن، وإنتاج الزجاج نحو ١٠ آلاف طن . أما الأمنت فيمكن أن ينخفض إنتاجه كثيرا نظرا للحماية التي تمنحها له ارتفاع تكاليف نقله من الخارج^(١) هكذا يبدو أن حجم السوق في غالبية الدول

1, Ewing, A. F. Petel, S. J. « Perspectives of Industrialization » in «Man and Africa», p. 300., Keith Sutton, Political Association and maghreb Economic Development, Jour. mod. Af. Studies, vol 16, No. 2. pp 191 - 202

كتل افريقية اقتصادية ، ككتلة غرب افريقية ، أو شرق افريقية ، أو شمال افريقية الخ ٠٠٠ تقوم الدول الافريقية في داخل كل كتلة بتخطيط موحد ، وتزيل الحواجز الجمركية والعوائق التجارية فيما بينها للوصول إلى سوق مشتركة. تريد تكتلات اقتصادية ضخمة في أفريقية يتم فيها الإنتاج والبيع والشراء على أساس وحاجات هذه الكتلة . لا على أساس حاجات وإنتاج الوحدة السياسية التي قد لا يزيد تعدادها على المليون .

أن الفترة التي يمر بها العالم اليوم هي فترة التكتلات السياسية والاقتصادية فهناك الغرب والشرق ، وهناك منظمة التجارة الحرة الأوروبية ، وهناك الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، وهناك مجلس تبادل المعونات الاقتصادية في الكتلة الاشتراكية . فأين الدول الأفريقية بين هذه وتلك ؟

أن فكرة التكتلات الأفريقية الاقتصادية وخاصة بعد الاستقلال اتخذت مظاهر وأشكال متعددة ، بعضها قيض له الفشل كاتحاد وسط أفريقية Central African Federation الذي تألف عام ١٩٥٣ وضم روديسيا الشمالية والجنوبية ونياسالاند ، وانقرط عام ١٩٦٣ للتناافر السياسي والعنصري بين الأعضاء. وهناك السوق المشتركة لشرق أفريقية East African Common Market التي وقعت اتقاقها عام ١٩٦٧ بين أوغندا وكينيا وتزانيا ويخشي عليها من ظهور النزعة الفردية بين دولها . وهناك الاتحاد الجمركي الإقتصادي لأفريقية الوسطى The Central African Economic and Customs Union (UDEA) الذي تكون في يناير ١٩٦٦ وضم جابون وكينغو برازافيل وتشاد وجمهورية أفريقية الوسطى والكاميرون . وهناك منظمة الدول الأفريقية الملاجيشة Afro Malagasy Common Organization (الأوكام) التي تضم دول الفرنكفون في أفريقية للدارية ، وأخيراً هناك كتلة المغرب العربي التي تضم الجزائر والمغرب وتونس . وكل كتلة من هذه الكتلة لها مشكلاتها التي يجب التغلب عليها لتؤدي وظيفتها على الوجه الأكمل ، وهذا ما يستدعي بحث آخر ليس هذا محاله .

أن وجود هذه السكتل ليس من شك يساعد على تخطيط الإنتاج والتسويق على نطاق واسع مما يزيد من حركة التبادل التجارى بين الدول الأفريقية بدلا من الوهن الذى تسميه الآن . ذلك أن اعتماد الدول الأفريقية على تصريف صائغها فى الدول المتقدمة، لا يجب النظر إليه بتفاؤل كبير، فالأسواق العالمية ليست حرة لا يتحكم فيها غير عامل العرض والطلب، بل أن أسواق الدول المتقدمة محاطة بأسوار جركية عالية، إذ تقيد إلى أبعد حد واردتها من السلع التى تنافس إنتاجها. ونضرب مثالا واحدا بصناعة المنسوجات فى الدول النامية التى غزت أسواق الولايات المتحدة الأمريكية. وكان رد الفعل وضع تعريفات حامية على المنسوجات القطنية المستوردة، وانجبه التفكير عام ١٩٦٩ إلى وضع تعريفات عالية على جميع أنواع المنسوجات حتى التى تدخلها الألياف الصناعية^(١). وإذا أضفنا إلى هذا أنه إذا كانت هناك بعض صناعات يمكنها أن تغزو أسواق الدول المتقدمة كصناعة المنسوجات القطنية، فإن كثيراً من الصناعات الأخرى، قد تقل جودتها وترتفع تكاليفها عن السلع المماثلة فى الدول المتقدمة، حتى لو تم الإنتاج بنفس الآلات، لأن الدول الأفريقية ستكون مستوردة للمصانع وضروريات الإنتاج، عملة بالقروض وفوائدها والخبراء الأجانب مما يرفع فى النهاية من التكاليف. لهذا كله يجب أن تعتمد الدول الأفريقية على نفسها بدرجة كبيرة فى التسويق، خاصة وأن الدول النامية بعامة طلبت من مؤتمر التجارة والتنمية التابع للأمم المتحدة U. N. Conference on Trade and Development أن تخفف الدول المتقدمة من القيود على المنتجات الصناعية للدول النامية حين دخولها أسواقها^(٢)، وأنت تيسر انسياب صادرات البلاد النامية من المنتجات الأولية ونصف المصنوعة إليها، ومع ذلك فلا أثر لهذه النداءات.

(1) Thornblade, I. «Textile Imports from the Less Developed Countries : A Challenge to the American Market» Economic Development and Cultural Change, vol. 19. No. 2. Jan, 1971. U. Chicago, p. 278.

(2) Cohen, I. S., op. cit p. 334.

إن نمو الوعي القومى منذ الاستقلال فى الدول الأفريقية التى عولمت لأكثر من نصف قرن، على أنها مجرد توائم للقوى الاستعمارية أدى إلى الاهتمام بإعادة بناء نفسها إقتصاديا وسياسيا وحضاريا، وأصبحت الشعوب توافقه إلى أن يكون هذا التواء على أساس من الثقافة الأفريقية. وبينما لا ترفض هذه الدول الجديدة التراث الاستعماري بأكمله، فإنها تؤكد على ضرورة إعادة تشكيل بعض التنظيمات القديمة على ضوء آمالها وثقافتها ونظمها الاجتماعية^(١)

إن الأهداف الكامنة وراء التعاون بين الدول واحدة بوجه عام، وإن كانت فى حالة الدول الأفريقية هى أكثر إلحاحا. فلم يكن الفرض من الجماعة الاقتصادية الأوروبية إقتصاديا فحسب، بل يتمدد إلى الوحدات السياسية، وهكذا يجب فى إفريقية، وإن كان التعاون الاقتصادي يأتى فى المرتبة الأولى، من ثم فقد لا يؤدى التعاون الاقتصادي إلى إتساع التنمية الاقتصادية فحسب، بل قد يتضمن الإهتمام بالتعاون على المستوى السياسى للوقوف كجبهة إفريقية واحدة فى الشؤون الخاصة بالقارة، إقتصادية وسياسية، ولعل فى تشكيل منظمة الوحدة الإفريقية دليل على الرغبة الأكيدة فى أن تحل مشكلات القارة على أرضها وليس فى خارجها. وخاصة فى عواصم الدول الاستعمارية السابقة، كما كان يحدث قبل الإستقلال، والتحول من التوجيه الإستعماري نحو الأوطان الأم (كما كان يطلق عليها سابقا) إلى زيادة التعاون بين الدول الإفريقية نفسها.

1. Green, R. H., Krishna, K. G. U., « Economic Union - Aims and Possibilities » in Economic Co-Operation in Africa, Retrospect and Prospect, Oxford U. P. Nairobi, 1967, p. 3

المراجع الواردة في هوامش الكتاب

1. Abshire, D, Samuels, M els., « Portuguese : Africa ». London, 1969.
2. Adu, AL., « Post Colonial Relationships , Some Factors in the, Attitudes of African States », African Affairs, October 19٥7 vol 6٦ No. 265. 1967.
3. Bank of Sudan «Economic and Financial Bulletin October-Dec. 1971.
4. Bauer, P.T. «West African Trade» London 1963.
5. Birmingham, W , Omaboe, E. N., « A Study of Contemporary Ghana » vol I, Loudon, 1996.
6. Bauer, P.T. «The Economy of British Central Africa», A Case Study of Economic Development in a Dualistic, Society, Oxford U.P. 1961.
7. Brian wills «Agriculture and Land Use in Ghana» Oxford U.P. 1962.
8. Boating, E.A. «A Geography of Ghana» London,
- 9 Central Bank of Egypt « Report of the Board of Directors for the year 1971/72
10. Church, H., «West Africa», London 1964.
- 11 Cohen, F. S., « The Less Developed Countries Exports of Pri nary Products» Economic Journal, June 1968.
12. Cole, M , «South Africa», London 1961.
13. Davie, W.A., «The Cultivated Crops of the Sudan including cotton» Department of Agriculture and Forests, Khrrtoun. 1924.
14. De Kun, N., « The Miteral Resources of Africa » Columbia U P 19٥5

15. Despois, T , «L'Afrique du Nord», P U. De France, Paris, 1964.
16. Economic Commission for Africa. « Economic Bulletin for Africa», 1962—1969.
17. ECA : «Economic Survey for Africa» 1967., 1970
18. Eldorado, « M The Struggle for Mozambique, London, 1969.
19. Fage, J. «An Atlas of African History», London
20. FAO «Livestock and Meat Marketing in Africa» March, 1961.
21. ——— «Trade Yearbook» 1968—1969
22. ——— «Commodity Review and outlook» 1968/6,, 1970/71
23. ——— «Production Yearbook» 1968, 1970 , 1971
24. ——— « The World wine and wine products Economy»
A Study of Trends and problems. Rome, 1969.
25. ——— World Coffee Survey, 1968
26. Galletti, R., Baldwin, R , « Nigerian cocoa Farmers.» Oxford U P. 1965.
27. Gregory, J, «Migration in the Upper Volta», in African urban Notes, No. 1, 1971
28. Green R , Seidman, A. « Unity or Poverty », London, 1968
29. Goldsmith, H R C., « The Role of Minerals in African Development» in « Wolstenholme, G.O. Connor, M , «Man and Africa. London. 1965.
30. Gulliver. P H., «Labour Migration in a Rural Economy» East African Study Series. No. 6 Kampala. 1965.
31. Hance, W., « African Economic Development » Harper, New York, 1968.

32. Hance, W. «Geography of Modern Africa». Columbia U P. 1964
33. Hance, W , «Africa's Minerals: myth and Realities» Africa Report, No. 5, may 1971
34. Harbler, G. «International Trade and Economic Development» National Bank of Egypt, Cairo, 1959.
35. Hartly C.W.S , «The Oil Palm» London, 1970.
36. Helleiner, G K., «The Fiscal Role of the marketing Boards in Nigerian Economic Development» in the Economic Journal, vol 74, 3, 1964, pp. 583 - 610.
37. Hickman, G.M. «The Lands, Peoples of East Africa». London. 1964.
38. Heitman, G «Libya : An Analysis of Oil Economy», Jour. of Modern African Studies, vol 7. No.2 1969.
39. Hill, p. «The Gold Coast Cocoa Farmer, Oxford U. P., 1956
40. Hodder, B. W, Harris, «Africa in Transition», London, 1967.
41. Hodder. B.W., «Economic Development in the Tropics». London. 1968
42. International Bank for Development and construction «The Economic Development of Tanganyika» Johns Hopkins. 1691.
43. «International Monetary Fund» Surveys of African Economies 2 vols.
44. Issawi. C. «Egypt in Revolution». Oxford. U. P. 1965.

45. Isawi. C. Yeganah. M. «The Economies of the Middle Eastern Oil», London. 1962.
46. Keth Sutton, «Political association and maghreb Economic Development Jour. Modern African Studies, vol 16, No.
47. Ken Post «The New States of West Africa» Penguin, 1964.
48. Killick, A. J., «Ghana Balance of Payments» in Whetham. H. Currie. J., «Readings in the Applied. Economies of Africa» vol 2, Cambridge U.P. 1967.
49. Kimble. G «Tropical Africa», New York 1960. 2 vols.
50. Kabbah, A. A. «Libya, Its Oil Industry and Economic System» Baghdad, 1964.
51. Laurence R R, «Rationalization and Diversification in the Sisal Industry». ERB. Dar El Salam 1960.
52. Luther, E., «Ethiopia Today» Oxford. U.P. 1958.
53. Maedona B , «Finacing Developments in Africa». African Affairs. October 1967.
54. Masfield, G. B «Handbook of Tropical Agriculture» Oxford U.P. 1966.
55. Massey, R. C. «A Note on the Early History of Cotton» Sudan Notes and Records, 1923.
56. Mathesen, T. R., Boville, E. W. «East African Agriculture», Oxford U.P. 1950.
57. Mc. Kinnel, R. «Sanctions and the Rhodesian Economy» Jour of Modern African Study vol 7, No. 4, 1969

58. Middelton, F. Campbell, F. «Zanzibar, Its Society and its Politics London, 1955.
59. Morgan W B., Pugh J C. «West Africa» London 1959
60. Myint, H. «The Economics of the Developing Countries». London, 1967.
61. Myrdal, G. «The Economic Impact of Colonialism, in Development and Under development» National Bank of Egypt, Cairo, 1956
62. Nafziger W., «The Impact of Nigerian Civil war» Jour mod. African Studies, vol 10, No. 2
63. Neumark, D. «Foreign Trade and Economic Development in Africa» Stanford, 1964
64. Nielsen, W.A. The Great Powers and Africa, London, 1969.
65. O'Brian, R. C «White Society in Black Africa», London, 1972
66. O'Cooner, A. M. «Economic Geography of East Africa» London 1967.
67. Pike, J. G., Remington, G. T., «Malawi», A Geographical Study, Oxford U.P. 1965
68. Oliver, R., Fage, J., «A short History of Africa» Penguin, 1962
69. Oliver, R. Mathew, G «History of East Africa, vol 1., Oxford U P, 1963
U N. Africa Economic Indicators, 1979.
70. U.N., «World Energy Supply», 1965/1967, Statistical Papers Series J, Mo. 13, 1971
71. Rake A «The Struggle for Oil Wealth» Africa Report, Sept. 1970
72. Robson, P, Lury, D. «The Economics of Africa» London 1969

73. Scott R., Sandra C. P. « Oil Boom Reshapes Nigeria's Future » Africa Report, vol 16
74. Rubinstein, G. Aspects of Soviet African Economic Relations, Jour of African Studies, vol 8, No. 3, 1970.
75. Rowe, J. W. F. « Primary Commodities in International Trade », Cambridge U.P., 1966.
76. Stewart, I G., Orde, H W. « African Primary Commodities », Edingburgh, 1965
77. Soper, T., « European Trade with Africa, African Affairs, vol 67, No. 267. 1968.
78. Swindell, K. « Diamonds mining in Sierra Leone » Tijdschrift voor, Econo. Geografie, Nei juni 1966
79. Thornblade, F. « Textile Imports from the Less Developed Countries » : « A challenge to the American market » Economic Development and Cultural Change (Chicago) vol 19, No. 2; 1971.
80. Urquhart, L. T., « cocoa » Longmans, 1961
81. Van de Lee J., « Relations Between EEC and African States », African Affairs, vol 66. No. 264, 1967.
82. Wall D., « Export Prospects for Africa South of the Sahara », African Affairs, January 1969.
83. Waters, A.L. « Change and Evolution in the Kenya Coffee Industry » African Affairs, vol 11, No. 283, 1972
84. Whetham, H., Currie, J. « Readings in Applied Economics », Cambridge U. P., 1969
85. Willie, B. « Agriculture and Land use in Ghana » Oxford U P. 1962.

86. World Bank : «Economic Development Projects and thier Appraisal» Cases and Principles from the Experience of the World Bank, Johns Hopkins, 1967.
87. Zbigniew Dobasiewicz «Foreign monopolies as a Barrrier Hampering the Development of Coöperatives Sector in the Countries of Black Africa » in Studies in Developing Countries, No. 50 Budapest, Centre of A'ro. Asian Research of the Hungarian Academy of Science, 1971

* * *

١ — أبو بكر عبدالمطلب : التجارة الخارجية في « دراسات في جغرافية مصر » للدكتور محمد صفي الدين وزملائه ، القاهرة ١٩٥٨ .

٢ — اتحاد الصناعات المصرية ، الكتاب السنوي ١٩٧٢

٣ — البنك الأهلي : النشرة الاقتصادية المجلد الحادى والعشرين الممدد الأول ١٩٦٨ ، المجلد الثانى والمشرون الممدد الثالث ١٩٦٩ ، والممدد الرابع ١٩٦٩ .

٤ — البنك المركزى : تقرير مجلس إدارة البنك المركزى المصرى ١٩٦٧/١٩٦٨ المجلد الاقتصادية : الممدد الأول والثانى ١٩٦٩ .

والممدد الثالث والرابع ١٩٦٨ ، الممدد الرابع ١٩٧١ .

٥ — جمال حمدان : الجمهورية العربية الليبية ، القاهرة ١٩٧٣

٦ — جمال المشماوى ، على الجزائر : سומد ، جوانبه الاقتصادية ، مجلة الب : ول ، مايو ١٩٧٢ .

٧ — الجهاز المركزى للتنمئة : المخرشات الإحصائية ١٩٥٢/١٩٧٠

٨ — الجمهورية التونسية : نشرة الديوان القومى للزيت ، تونس ١٩٧١

٩ — عاطف سايان : النظام البترولى الجديد فى الجزائر ، مجلة البترول والغاز الطبيعى يونيه ١٩٧١ .

- ١٠—عبد السلام بدوى : عن مستقبل تصنيع الفطن فى الجمهورية العربية المتحدة ، القاهرة ١٩٦٧ .
- ١١—عبد الله زين العابدين ، محمد ونعمى الكناز : الزراعة فى الجمهورية العربية المتحدة ، الألف كتاب رقم ١٥٩ القاهرة .
- ١٢—عصام الزعيم : تجارة الجزائر الخارجية فى متطور التصنيع النفطى ، مجلة نطق العرب ، أبريل ١٩٧٣ .
- ١٣—محمد صبرى يوسف : الحديد والصناعات المتصلة به فى الجمهورية العربية المتحدة ، المؤتمر الجغرافى العربى الأول ١٩٦٢ .
- ١٤—محمد عبد الننى سمودى : النقل فى أفريقيا المصدارية سماته ومشكلاته ، مجلة الجمعية الجغرافية المصرية ١٩٧٠ .
- ١٥ ————— الوطن العربى دراسة للملاحة الجغرافية القاهرة ١٩٧٠ .
- ١٦ ————— لماذا طرد عيسى أمين الآسيويين من أوغندا ، الأهرام فى ١٩٧٢/١٠/١٣
- ١٧ ————— البرتغال فى حلف غير مقدس مع الاحتكارات الأمريكية ، الأهرام الاقتصادى ، عدد ٩٢٨ ، ١٩٧٣ .
- ١٨ ————— صد القولنا ، مجلة الدراسات الأفريقية العدد القاهرة الثانى ١٩٧٤ .
- ١٩ ————— أسواق الصادرات الأفريقية ، مجلة الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع عدد ٣٤٥ يوليه ١٩٧١ .
- ٢٠ ————— الوجود الاقتصادى اليابانى فى أفريقيا ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، عدد ٣١ ، يناير ١٩٧٣ .
- ٢١—محمد محمود الصياد ، محمد عبد الننى سمودى : السودان دراسة فى البناء الطبى والكىان البشرى والوضع الاقتصادى ، القاهرة ١٩٦٦ .

دار الرائد للطباعة

٢٤ شارع حماد الدين - تلفون ٧٧٧٩٠

مكتبة الانجلو المصرية
١٦٥ شارع محمد نريد - القاهرة

